

العلاقات الفرنسية السعودية

١٩٦٧-٢٠١٢



د. فيصل المجفل

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

العلاقات الفرنسية السعودية
١٩٦٧ - ٢٠١٢

د. فيصل المجفل





الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



الطبعة الأولى
١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

ردمك ٩٧٨-٦١٤-٠١-١٢٨٧-٢



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: ٧٨٦٢٣٣ - ٧٨٥١٠٨ - ٧٨٥١٠٧ (١-٩٦١+)
ص.ب: ١٣-٥٥٧٤ شوران - بيروت ٢٠٥٠-١١٠٢ - لبنان
فاكس: ٧٨٦٢٣٠ (١-٩٦١+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف ٧٨٥١٠٧ (٩٦١١+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف ٧٨٦٢٣٣ (٩٦١١+)

إهـــداء

إلى المملكة العربية السعودية
وإلى فرنسا

شكر وعرفان

كل الشكر والتقدير والعرفان لأصحاب السمو الملكي الأمراء الذين شاركوا وأثروا هذا الكتاب بآرائهم وتجاربهم السياسية والاقتصادية والعسكرية. كذلك الشكر موصول لكل من شارك في هذا الكتاب من مفكرين وأساتذة ودبلوماسيين ورجال أعمال وصحافين وموظفين من الجانب السعودي ومن الجانب الفرنسي.

شكر وعرفان خاص

إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز

ولي عهد المملكة العربية السعودية، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع

شكراً على لطفكم وكرمكم وتفضلكم بالمشاركة بالرأي في هذا الكتاب بإعتباركم من أهم الفاعلين في السياسة الخارجية السعودية.

ملخص

رغم أن الدولة السعودية القائمة بشكلها الحالي تحت حكم وقيادة العائلة الملكية السعودية بدأت منذ الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤-١٨١٨)، ومن ثم أتت الدولة السعودية الثانية (١٨٢٤-١٨٩١)، إلا إن هذه الدِّراسة تتعلق بالدولة السعودية الثالثة التي تشكلت عام ١٩٣٢. وقد تحاشينا استعراض العلاقات الفرنسية السعودية قبل عام ١٩٣٢ لأربعة مبررات:

المبرر الأول: لأن الدولة السعودية القائمة حالياً تأسست بشكل رسمي عام ١٩٣٢ -ولا تزال حتى الآن -.

المبرر الثاني: ضعف العلاقات الفرنسية السعودية قبل عام ١٩٣٢، نظراً لضعف الحضور الفرنسي في شبه الجزيرة العربية، وكذلك ضعف التواصل الفرنسي مع المملكة العربية السعودية أو دول الخليج العربي بشكل عام لصالح الحضور والتواصل البريطاني أو العثماني في فترة سابقة، ومن ثم الحضور الأمريكي منذ ثلاثينيات القرن الماضي بسبب متغير النفط.

المبرر الثالث: أن بداية العلاقات الفرنسية السعودية بدأت بشكل برتوكولي على مستوى السفراء عام ١٩٣٩.

المبرر الرابع: أن العلاقات الفرنسية السعودية بدأت بشكل فعلي على المستوى السياسي عبر أول لقاء فرنسي سعودي على مستوى القادة في عام ١٩٦٧، بين الملك فيصل والرئيس شارل ديجول، حيث يُعتبر هذا اللقاء هو القاعدة السياسية الأولى لبداية العلاقات الفرنسية السعودية.

وقد، كانت أحداث سبتمبر نقطة جوهرية في تاريخ العلاقات الدولية، وبالذات في تاريخ المملكة العربية السعودية السياسي، وتحديداً علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد لاحظنا وبشكل تاريخي ومتكرراً أن المملكة العربية السعودية تلجأ لفرنسا عند الأزمات والحروب، خصوصاً عندما تتوتر العلاقات بين الرياض وواشنطن بسبب قضايا منطقة الشرق الأوسط. وقد بدأت هذه الحالة منذ لقاء

الملك فيصل والرئيس ديجول عام ١٩٦٧، وتكررت هذه الوضعية في أزمات وحروب الشرق الأوسط اللاحقة.

وهذه الدِّراسة تأخذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر كمتغير أساسي، وتحاول تقديم إجابات عن بعض التساؤلات مثل:

١. هل لجأت المملكة العربية السعودية لفرنسا أثناء أزمة أحداث سبتمبر كما فعلت في الأزمات السياسية السابقة، مثل: حرب عام ١٩٦٧، وأزمة احتلال الحرم ١٩٧٩، وحرب الخليج الأولى ١٩٨٠، وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠؟ بمعنى آخر هل قرّبت أحداث سبتمبر بين الرياض وباريس على حساب واشنطن؟
٢. هل استفادت باريس من الشرخ الذي أحدثته هجمات سبتمبر في العلاقات الأمريكية السعودية، وقدمت نفسها للسعوديين كبديل سياسي واقتصادي يعوّض الغياب الأمريكي ولو بشكل جزئي؟
٣. هل سعت الرياض لتبنّي سياسة خارجية جديدة بعد أحداث سبتمبر تخفّف من الارتباط القوي بواشنطن، وتفتح مجالاً للتعاون والتقارب السياسي والاقتصادي مع حلفاء آخرين مثل: فرنسا؟ هل فعلاً كان لدى الرياض رغبة بالابتعاد عن واشنطن؟
٤. هل لعبت العلاقة الشخصية المميزة منذ عام ١٩٦٧، بين الرؤساء الفرنسيين والملوك السعوديين دوراً في خلق علاقات ثنائية مميزة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بعد أحداث سبتمبر، مستغلة الحدث والفراغ السياسي الذي تسبَّبت به الهجمات؟ وما مدى تأثير هجمات سبتمبر على النخبة السعودية ورأس المال السعودي، الذي خرج من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب هجمات سبتمبر، وبسبب المضايقات التي تعرض لها السعوديون في الأراضي الأمريكية؟
٥. أي تأثير على العلاقات الفرنسية السعودية لعبته الحملة الإعلامية الفرنسية من قبل وسائل الإعلام الفرنسي ضد المملكة العربية السعودية بسبب هجمات سبتمبر، بحجة أنها بلد يصدّر الإرهاب، ويساعد في خلق الراديكالية الدينية العالمية؟

٦. ما تأثير ملفات منطقة الشرق الأوسط، مثل: القضية الفلسطينية، والملف اللبناني السوري، والملف العراقي، والملف الإيراني على العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية؟
٧. ما تأثير ملف الإرهاب على العلاقات الفرنسية السعودية؟ وما مدى نجاح التجربة السعودية لمحاربة الإرهاب؟ وهل حاولت فرنسا الاستفادة من هذه التجربة؟
٨. ما تأثير التوجهات السياسة الخارجية السعودية الجديدة التي تبنّاها الملك عبد الله بعد أحداث سبتمبر، والتي تعتمد على تفعيل العوامل الاقتصادية والحضارية والثقافية والتعليمية، وفتح حوار الحضارات والأديان، والتقارب بين الشعوب عبر التواصل وبرامج الابتعاث على العلاقات الثنائية بين الرياض وباريس.

تستعرض هذه الدِّراسة العلاقات الفرنسية السعودية بعد أحداث سبتمبر في مقدمة وثلاثة أبواب. ويعتبر حدث هجمات سبتمبر المتغير السياسي في هذه الدراسة، حيث تستعرض الدِّراسة العلاقات الفرنسية السعودية قبل أحداث سبتمبر، وبعده، وترصد التغيرات السياسية والاقتصادية الثنائية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

تستعرض المقدمة العلاقات الفرنسية السعودية قبل عام ١٩٦٧، حيث يُعتبر لقاء الملك فيصل والرئيس ديجول عام ١٩٦٧ هو النقطة الأساسية لبداية العلاقات الفرنسية السعودية بشكل فعلي وهو لقاء ذو طابع سياسي حقيقي. ونظراً لهذه البداية الفعلية فقد تم استعراض العلاقات الفرنسية السعودية قبل عام ١٩٦٧ في المقدمة، وذلك خلال فترة الملك المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود (١٩٣٢-١٩٥٣)، حيث كانت العلاقات الثنائية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية ذات طابع تقليدي بروتوكولي. كما تستعرض المقدمة العلاقات الفرنسية السعودية أثناء فترة ثاني ملوك المملكة العربية السعودية الملك سعود بن عبد العزيز ١٩٥٣-١٩٦٤ حيث كانت العلاقات الفرنسية السعودية جامدة، بل إن ست سنوات من هذه الفترة الملكية كانت فيها العلاقات الفرنسية السعودية

مقطوعة بسبب أزمة السويس عام ١٩٥٦ ضمن المقاطعة العربية لفرنسا، ولم تعد العلاقات بين البلدين إلا بعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢.

أما الباب الأول فيستعرض العلاقات الفرنسية السعودية خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠١ وهي تُمثِّل البداية الفعلية للعلاقات بين الرياض وباريس. حيث تستعرض الدِّراسة ظروف البدايات السياسية الثنائية بين البلدين، ودور توجهات الرئيس ديجول والملك فيصل السياسية، وكذلك طموحاتهم السياسية المشتركة والمتعلقة بالخروج من الهيمنة الأمريكية. حيث كان الملك فيصل غالباً ما يجد في باريس مخرجاً سياسياً عند توتر علاقة الرياض مع واشنطن في ظل توجهات سياسية فرنسية قريبة من توجهات العرب، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وطرح السياسة العربية لفرنسا التي كانت عامل تقارب بين البلدين، بالإضافة لشخصية الرئيس ديجول الساحرة لدى العرب عامة والسعوديين خاصة، والتي أثّرت إيجاباً في رغبة القيادة السعودية بالتقارب مع باريس.

كما يستعرض الباب الأول العلاقات الفرنسية السعودية في فترة الرئيسين: بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان والملك خالد، وهي الفترة التي أخذت العلاقات الفرنسية السعودية بُعداً برجماتياً عملياً عبر الرئيس فاليري جيسكار ديستان تحديداً، سواء عبر زيارته التاريخية للرياض عام ١٩٧٧ كأول رئيس فرنسي يزور هذا البلد، أو عبر العروض التي قدّمها للسعوديين بالتعاون في الطاقة النووية مقابل النفط، أو عبر التعاون العسكري الناجح بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في أزمة احتلال الكعبة في نوفمبر عام ١٩٧٩ من قبل متطرفين إسلاميين. كان هذا التعاون العسكري لتحرير الكعبة هو القاعدة الأساسية لتعاون فرنسي سعودي على مستوى العقود العسكرية، حيث تستعرض الدِّراسة التقارب الفرنسي السعودي، المثمر خلال فترة الرئيس ميتران والملك فهد، وكيف أخذت العلاقات الفرنسية السعودية طريقاً عملياً وتعاوناً ملموساً على الأرض، سواء في عقود الأسلحة أو في موقف فرنسا من حرب الخليج الأولى، أو في موقف فرنسا الإيجابي عبر المشاركة العسكرية في حرب الخليج الثانية عام١٩٩٠ لتحرير الكويت. كما تستعرض الدِّراسة في الباب الأول فترة الرئيس شيراك الأولى، وتحديداً لغاية أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١. وكذلك تستعرض الدِّراسة

دور شيراك في تطوير العلاقات الثنائية بين الرياض وباريس، معتمداً على علاقاته الشخصية بالقادة السعوديين التي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي.

أما الباب الثاني في هذه الدِّراسة فيستعرض تأثير أحداث سبتمبر على العلاقات الفرنسية السعودية، ومدى تأثير المتغير الأمريكي على سير العلاقات الفرنسية السعودية، إن اهتزاز العلاقات الأمريكية السعودية بسبب الهجمات، وعدم الوعي الأمريكي بالدوافع الإيديولوجية للإرهابيين الانتحاريين، كانت عوامل مساعدة لبروز فرنسا شيراك للعب دور إيجابي في هذه الأزمة السياسية عبر تقريب وجهات النظر بين الرياض وواشنطن، ومساعدة الرياض في الخروج من عزلة سياسية فرضتها واشنطن بسبب تورط بعض السعوديين المشاركين في الهجمات. كما تستعرض الدِّراسة وضع المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية قبل هجمات سبتمبر وبعدها، ومدى تأثير الحملة الإعلامية الغربية والفرنسية ضد المملكة العربية السعودية بسبب هجمات سبتمبر، باعتبار المملكة العربية السعودية بلداً يصدِّر الإرهاب، ويساعد في خلق الراديكالية العالمية. و تستعرض الدِّراسة أيضاً في الباب الثاني العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء ملفات منطقة الشرق الأوسط الحساسة عبر المواقف المتشابهة بتحاشي المواجهة مع إسرائيل في الملف الفلسطيني، بالغياب المشترك لباريس والرياض في عراق ما بعد صدام حسين بعد غضب واشنطن من الرياض بسبب هجمات سبتمبر، ومن باريس بسبب موقفها المعارض للحرب. كذلك بالمواقف الرافضة لإيران نووية، وأخيراً، المواقف الداعمة لتحرر لبنان من الهيمنة السورية عبر دور وجهود فاعلة للرئيس رفيق الحريري المقَّرب من الرياض وباريس على السواء.

ويستعرض الباب الثالث العلاقات الثنائية الفرنسية السعودية قبل وبعد هجمات سبتمبر على مستوى التبادل التجاري، والتعاون العسكري، والتعاون في مجال النفط، وكذلك العلاقات الثنائية للبلدين في ضوء متغير الإرهاب والتعاون الأمني. كما يستعرض الباب الثالث الأبعاد الجديدة في العلاقات الفرنسية السعودية التي ظهرت بعد أحداث سبتمبر مثل: تأثير ودور النخبة السعودية التي لها حضور لافت في فرنسا، سواء عبر تملكها لعقارات هامة في مجال الفنادق تحديداً أو عبر علاقاتها الشخصية بالقادة الفرنسيين، وتحديداً مع منصب رئيس الجمهورية

والذي بدا واضحاً في علاقة الرئيس الفرنسي ساركوزي بالملياردير السعودي، الأمير الوليد بن طلال، كذلك دور أحداث سبتمبر في تفعيل أدوات جديدة في السياسة الخارجية السعودية، مثل: تفعيل مجالس رجال الأعمال، حيث تستعرض الدِّراسة دور مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي، في العلاقات بين البلدين. كما تستعرض الدِّراسة في الباب الثالث العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء التوجهات الجديدة للرياض بعد أحداث سبتمبر عبر تفعيل سياسة خارجية جديدة تعتمد على أدوات دبلوماسية جديدة خارج الأدوات التقليدية القديمة، مثل: متغير الدِّين الإسلامي، ومتغير الارتباط بواشنطن كحليف، فقد لجأ السعوديون لاستخدام عوامل أخرى، مثل: الاقتصاد المرتبط بالصناعات البتروكيماوية ومشتقات النفط والانفتاح على الاقتصاديات الجديدة مثل: الصين والهند في التعاملات التجارية على حساب الحلفاء الغربيين التقليديين، وكذلك الاعتماد على العوامل المرتبطة بالثقافة وحوار الحضارات والأديان، وبرامج الابتعاث كأدوات جديدة للسياسة الخارجية السعودية.

هذه الدِّراسة تستعرض تأثير السياسة الخارجية الجديدة للمملكة العربية السعودية على العلاقات مع فرنسا، وكيف تعامل الفرنسيون مع هذه السياسة السعودية الجديدة.

أخيراً، تستعرض الدِّراسة بشكل مختصر ومركز في الخاتمة نتائج وتأثير أحداث هجمات سبتمبر على العلاقات الفرنسية السعودية، ووجهة نظر الباحث في مستقبل العلاقات بين المملكة العربية السعودية وفرنسا.

المقدمة

العلاقات الفرنسية السعودية في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ١٩٣٢ - ١٩٥٣

بعد أن سيطر الملك عبد العزيز على معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية في نهاية العشرينيات من القرن الماضي، كان أول اعتراف بالدولة السعودية من قبل الاتحاد السوفييتي في ١٦ فبراير عام ١٩٢٦، ثم اعتراف بريطانيا العظمى في الأول من مارس عام ١٩٢٦ ثم فرنسا وهولندا وتركيا في نفس الشهر، في عام ١٩٢٨ اعترفت ألمانيا بالمملكة العربية السعودية، وتلاها إعتراف بولندا وإيران، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد اعترفت بالمملكة العربية السعودية عام١٩٣١ (١).

نلاحظ هنا أن جميع هذه الدول اعترفت بالمملكة العربية السعودية بمجرد سيطرتها على شبه الجزيرة العربية، وقبل أن تعلن المملكة العربية السعودية نفسها كدولة مستقلة ذات سيادة في سبتمبر عام ١٩٣٢. وهذا يحمل دلالات في غاية الأهمية:

الدلالة الأولى: أهمية هذه المنطقة، من حيث موقعها الإستراتيجي، حيث تُعتبر همزة وصل بين أوروبا وآسيا.

الدلالة الثانية: الكتابات التاريخية والتفصيلية عبر المستشرقين الغربيين عن شبه الجزيرة التي أصبحت للسياسيين الغربيين ما يشبه الدليل التفصيلي للمنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الدلالة الثالثة: التوصيات والكتابات التي زود بها الجيولوجيون الغربيون حكوماتهم عن الأهمية الاقتصادية للأراضي السعودية وخصوصاً وأنه في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي تم اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية.

(١) وزارة الخارجية السعودية، إدارة الوثائق، الرياض.

الدلالة الرابعة: الوضع العالمي في تلك الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الثانية الذي كان يعيش حراكاً سياسيّاً واقتصاديّاً كبيراً عبر الاستعمار والاستقطاب (٢).

ونضيف لهذه الدلالات الأربع دلالة هامة جداً على المستوى الاقتصادي، وهي نهاية عصر الفحم كمصدر للطاقة، وبداية الاعتماد على المصدر الجديد المتمثل بالنفط بشكل كبير.

فقد دشنت جميع الدول التي اعترفت بالمملكة العربية السعودية مفوضيات دبلوماسية تتعامل مع الدولة الجديدة سواء عبر ممثل دبلوماسي مقيم أو غير مقيم غالباً ما يكون في القاهرة، بقى مستوى التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي على مستوى مفوضيات، تُعتبر بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية أول من افتتح سفارة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٠ (٣) .

وفيما يتعلق بفرنسا، فبعد اعترافها بالدولة السعودية الجديدة عام ١٩٢٦ تم توقيع معاهدة «الجزيرة» عام ١٩٣١ بين الجمهورية الفرنسية والمملكة العربية السعودية أي: قبل عام واحد من قيام السعودية كدولة بشكل رسمي، كما تم توقيع معاهدة أخرى، بين البلدين في نفس العام تخص العلاقات بين المملكة العربية السعودية وسورية ولبنان، باعتبارهما تحت النفوذ والاستعمار الفرنسي، وتضمنت المعاهدة تفصيلاً لحقوق وشؤون القبائل والرعايا وكيفية معاملتهم في البلدين، وفي أراضي الغير. كما أفردت الاتفاقية فصلاً خاصاً عن آلية تنقل الرعايا، بين البلدين وكيفية مزاولة التجارة الفردية والتبادل التجاري الثنائي الدولي (٤).

(٢) خير الدّين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، بيروت، ١٩٧٠،ص ٣١-٣٦.

(3) Alexis Vacilif, Histoire d'Arabie saoudite, Koweït, Les publications d'entreprises pour la distribution et la publication, 2000.p.391.

(٤) وزارة الخارجية السعودية، إدارة الوثائق، الرياض. الوثيقتان كاملتان في الملاحق نهاية الدراسة.

وفي ٢٣سبتمبر عام ١٩٣٢ وبعد إعلان المملكة العربية السعودية دولة مستقلة ذات سيادة مدعومة باعتراف دول كبرى، مثل: الاتحاد السوفيتي، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية بدأت القيادة السعودية بافتتاح مفوضيات بشكل تدريجي، فقد تم افتتاح المفوضية السعودية في باريس عام ١٩٣٢، وأرسلت الرياض مستشار الملك عبد العزيز السيد فؤاد حمزة كأول مفوض سعودي في باريس، وكذلك فعلت وزارة الخارجية في حكومة الرئيس الفرنسي لوبران (١٩٣٢-١٩٤٠) عبر تفويض البعثة الفرنسية في القاهرة بالإشراف على المملكة العربية السعودية كمفوض غير مقيم(٥).

كانت المملكة العربية السعودية في تلك الحقبة في فترة تأسيس وتوحيد الدولة، حيث ما زالت تحارب في جنوب شبه الجزيرة العربية، بغرض استرداد بعض الأراضي المحتلة من قبل اليمنيين. وقد كان هدف الملك عبد العزيز من فتح المفوضيات في كافة أنحاء العالم هو اعتراف المجتمع الدولي بالمملكة العربية السعودية كدولة مستقلة، ملكية ذات سيادة، وبعائلة آل سعود كعائلة مالكة لهذه المملكة (٦).

بعد أن هدأت الأوضاع وسيطر السعوديون على معظم الأراضي في شبه الجزيرة العربية بدأت القيادة السعودية ممثلة بالملك عبد العزيز بالتواصل مع الدول الكبرى عبر زيارات دبلوماسية بعد عملية الاعتراف، فقد أرسل الملك عبد العزيز ولي عهده ابنه الأمير سعود، لزيارة بعض العواصم الأوروبية، أهمها لندن وباريس عام ١٩٣٥ كأول زيارة ملكية بعد تكوين الدولة السعودية الثالثة التي تأسست١٩٣٢ (٧). وقد ترتب على هذه الزيارة التنسيق، لتحويل المفوضية السعودية في باريس إلى مستوى سفارة، وهو ما تم بالفعل عام ١٩٣٩ قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. وقد اختار الملك عبد العزيز مستشارة الفرنكوفوني رشاد فرعون كأول سفير سعودي في باريس حيث بقي في هذا

(٥) وزارة الخارجية السعودية، إدارة الوثائق، الرياض.

(٦) مفيد الزيدي، التاريخ الحديث للسعودية، عمان، دار حسام، ٢٠٠٤، ص ١٨٥-١٨٨.

(٧) موسوعة مقاتل، الرياض ٢٠١٠. www.moqatel.com

المنصب حتى١٩٥٢ [٨]. وقد أشار لنا في مقابلة شخصية ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز بأن السفير رشاد فرعون من أهم مستشارين الملك عبدالعزيز على مستوى العلاقات الفرنسية السعودية [٩].

أما الجانب الفرنسي وبسبب ظروف قيام الحرب العالمية الثانية فقد تأخر في تحويل المفوضية الفرنسية إلى سفارة حتى نهاية عام ١٩٥٢. ونستعرض في هذا الجدول السفراء الفرنسيين في الرياض منذ عام ١٩٥٢م وحتى ٢٠١٢م.

١٩٥٢ – ١٩٥٥	M. FILLIOL
١٩٥٥ – ١٩٥٦	M. CASSIN
العلاقات الدبلوماسية مقطوعة ١٩٥٦ -١٩٦٢	------------------
١٩٦٢ - ١٩٦٤	M. SOULIE
١٩٦٤ – ١٩٦٧	M. REVOL
١٩٦٧ – ١٩٧٥	M. DE BOUTEILLER
١٩٧٥ – ١٩٧٩	M. RICHARD
١٩٧٩ -١٩٨١	M. DRUMETZ
١٩٨١ - ١٩٨٥	M. ROCALVE
١٩٨٥ – ١٩٨٦	M. LOPINOT
١٩٨٦ – ١٩٩١	M. BERNIERE
١٩٩١ – ١٩٩٤	M. BRESSOT
١٩٩٤ – ١٩٩٨	M.DE LA FORTELLE
١٩٩٨ – ٢٠٠٤	M. POLETTI
٢٠٠٤ - ٢٠٠٧	M. D'ARAGON
٢٠٠٧ - ٢٠١٢	M. BESANCENOT

المصدر: السفارة الفرنسية في الرياض.

(٨) وزارة الخارجية، الوثائق، الرياض ٢٠١٠. نشير أنه لا يتوفر لدى وزارة الخارجية السعودية أو السفارة السعودية في باريس أي معلومات تتعلق بأسماء السفراء السعوديين في باريس.

(٩) مقابلة مع ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز، الرياض، ٢٠١٤/١/٩.

العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء الحرب العالمية الثانية

كانت منطقة شبه الجزيرة العربية بعيدة عن أحداث الحرب العالمية الثانية على عكس الحرب العالمية الأولى، ولكن منطقة الشرق الأوسط ظلت منطقة اهتمام القوى المتحاربة، فقد حاولت إيطاليا وألمانيا بعد سيطرتهم على أثيوبيا الدخول لمناطق النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية [١٠]، وقفت المملكة العربية السعودية في بداية الحرب مع الحلفاء دون تصريح واضح نظراً للحماية التي وفرتها بريطانيا العظمى لإمارات الخليج من محاولات الاستقطاب الايطالية والألمانية، ولكن الاقتصاد السعودي، عانى من آثار الحرب بسبب توقف إمدادات أعداد الحجاج إلى مكة الذين تعتمد عليهم المملكة العربية السعودية كأهم موارد الدخل، بالإضافة لمحدودية كميات النفط الذي كان في بداياته، فقد كانت المملكة العربية السعودية في وضع مالي صعب وعجز في الميزانية، إذ خسرت حوالي ستة ملايين دولار بسبب تقلص أعداد الحجاج أثناء الحرب العالمية الثانية [١١].

وقد طالب الملك عبد العزيز أثناء الحرب وفي ظل الظروف الاقتصادية السعودية الصعبة الشركات الأمريكية صاحبة الامتياز على النفط السعودي، بتقديم إعانات للرياض على شكل سلفة، وكذلك الضغط على القيادة الأمريكية، لتقديم دعم سياسي للمملكة العربية السعودية خصوصاً في ظل ظروف الحرب المربكة للقيادة السعودية أو سحب امتياز التنقيب عن النفط ومنحه للشركات البريطانية. لهذا السبب قامت الشركات النفطية الأمريكية بالضغط على القيادة الأمريكية لدعم المملكة العربية السعودية سياسياً واقتصادياً، حفاظاً على المصالح النفطية، وهو ما تم بالفعل، وبتوجيه من الرئيس الأمريكي روزفلت تم تقديم سلفة مالية للملك عبد العزيزة للمحافظة على المصالح المشتركة بين الرياض وواشنطن [١٢].

وبعد هذا الدعم الأمريكي الهام الذي أتى في وقت كانت المملكة العربية السعودية في أمس الحاجة للمال، قامت الشركات النفطية الأمريكية بدور الوسيط فيما

(10) Mofide Alzaydi, op,cit,.p.246.

(11) Alexis Vacilif,op;cit,.p.430.

(12) Person Lee Grayson, Saudi – American Relation, Washington, University Press of America, 1982.p.13-14.

يتعلق بالدعم السياسي للرياض عبر التنسيق بين القيادة الأمريكية والملك عبد العزيز. وقد أثمر هذا التنسيق عن لقاء بين الرئيس الأمريكي روزفلت والملك عبد العزيز في ١٤ فبراير عام ١٩٤٥ [١٣]، أما في الجانب الاقتصادي السعودي، فقد تزايد تدفق النفط السعودي، وازدادت العوائد المالية. وهذا الجدول يوضح مستوى التغير في كميات إنتاج النفط السعودي، في عهد الملك عبد العزيز:

السنة	كمية الإنتاج (مليون برميل)
١٩٣٩	٠,٥
١٩٤٠	٣,٩
١٩٤١	٥,١
١٩٤٢	٤,٣
١٩٤٣	٤,٥
١٩٤٤	٤,٩
١٩٤٥	٧,٨
١٩٤٦	٢١,٨
١٩٤٧	٥٩,٩
١٩٤٨	٨٩,٩
١٩٤٩	١٤٢,٨
١٩٥٠	١٧٤
١٩٥١	١٩٩,٥
١٩٥٢	٣٠١,٩

المصدر: وزارة النفط السعودية

أما عن العلاقات الفرنسية السعودية، أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥. فلم نلحظ أي علاقات ملموسة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، وهذا طبيعي، نظراً لظروف البلدين، فالمملكة العربية السعودية لا تزال في بداية تأسيسها والبحث عن هويتها، واعتراف المجتمع الدولي بها كدولة جديدة، في ظل نشوب الحرب العالمية الثانية. أما فرنسا فكانت تعيش وضعاً صعباً فهي شبه محتلة من قبل قوات هتلر.

(13) Alexis Vacilif,op;cit,.pp.435-436.

قامت فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بإرسال مبعوثها الدبلوماسي إلى المملكة العربية السعودية، ولكن لم يكن هناك أي حراك سياسي أو ثقافي على المستوى الرسمي بين البلدين، سوى حراك المستوى الاقتصادي، فقد كان الملك عبد العزيز في بداية الخمسينيات من القرن الماضي يبحث عن المياه، وكانت فرنسا أحد خياراته، للمساعدة في وجود المياه على الأراضي السعودية [١٤].

وبعد أن وجد الملك عبد العزيز البترول أصبحت المشكلة في البحث عن المياه. وقد نصحه وزير المالية السعودية حينها عبدالله بن سليمان باللجوء للشركات الفرنسية، للبحث عن المياه. طلبت القيادة السعودية حضور السيد كامو رئيس شركة هيدروليك إفريقيا التي تتبع شركة مياه ليون ذات الخبرة الكبيرة في البحث عن المياه في المناطق الصحراوية. وبعد مفاوضات دامت شهرين بين السيد كامو والملك عبد العزيز استطاع كامو التغلب على تحفظات الملك السعودي، الذي كان يميل مع توجهات بعض مستشاريه إلى إعطاء الشركات الأمريكية حق التنقيب عن المياه، كما هو الحال في البترول، ولكن اشترط الملك عبد العزيز على الشركة الفرنسية عدم الاقتراب من النفط وقصر مهمتهم على التنقيب والبحث عن المياه فقط [١٥]، ولكن الملك عبد العزيز توفي عام ١٩٥٣ قبل أن يرى نتيجة التعاون الفرنسي السعودي، للبحث عن المياه.

إذاً وبشكل عام، كانت العلاقات الفرنسية السعودية في فترة الملك عبد العزيز تقليدية جداً بسبب ظروف البلدين والوضع الدولي بشكل عام الذي تأثر بنتائج الحرب العالمية الثانية. وبعد نهاية الحرب بدأت المملكة العربية السعودية تصدير النفط، وكان تركيز الرياض منصبّاً تماماً على النفط والجانب الأمريكي، وكذلك الحليف القديم بريطانيا العظمى، وفي الجانب الفرنسي، فقد كانت باريس تعيد بناء نفسها بعد الأضرار التي خلفتها الحرب [١٦].

(14) Félix Belotti, Allah nous a abandonnés, Paris -Jour, 6 Janvier 1960.

(15) Benoist-Méchin, Le roi Saoud ou l'orient à l'heure des relèves,Paris, Albin Michel, 1960.p176.

(١٦) خير الدِّين الزركلي، مصدر سابق، ص ٨٥.

العلاقـات الفرنسـية السعودية في عهـد الملك سعـود بن عبد العزيز (١٩٥٣ – ١٩٦٤)

تُعتبر الخارطة الجيوسياسية في منطقة شبه الجزيرة والشرق الأوسط أثناء عهد الملك سعود فترة مهمة وصعبة في التاريخ السياسي السعودي، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، فداخلياً، بدأت الصعوبات تظهر في مواجهة الدولة السعودية التي بدأت للتو تأخذ شكل دولة المؤسسات، فقد فعّلت الحكومة السعودية نفسها عبر تأسيس الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية، وكذلك البدء ببناء البنية التحتية للبلد في ظل وجود مصدر الدخل الوحيد المتمثل بالنفط، وهو ما ترتب عليه صعوبات تتعلق بتنويع مصادر الدخل وإدارة البلد سياسياً في ظل تزامن ظهور متغيرات إيديولوجية واجتماعية وثقافية معظمها نتاج لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين: الأمريكي والسوفييتي [١٧].

أما على المستوى الخارجي، فقد كان الوضع السعودي، يعيش ويتأثر بالظروف السياسية الإقليمية والدولية المربكة التي صادفت فترة الملك سعود بشكل عام، وأثّرت بشكل سلبي على السياسة الخارجية السعودية عبر عدة محاور:

أولاً: تفاقم الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي التي صاحبها عملية استقطاب كبيرة لدول العالم الثالث العربية منها والإسلامية.

ثانياً: سقوط الملكية في مصر، المقربة من القيادة السعودية عام ١٩٥٢ عبر ثورة الضباط الأحرار التي ألهمت ثورات عربية أخرى، ذات طابع عسكري جمهوري اشتراكي في المنطقة، توالي حركات الاستقلال ونشوء دول جديدة على مستوى العالم والمنطقة، وبدايات ظهور المطالب والضغوط التي مارسها الرئيس المصري الجديد جمال عبد الناصر بطرح إيديولوجية سياسية جديدة تعتمد على متغيرات جديدة في المنطقة، (القومية العربية) وقدّم النظام المصري القومي الدعم والإلهام لمعظم الثورات العسكرية في الوطن العربي، مثل: اليمن، وليبيا، والعراق.

(١٧) عمر الخولي، الوزارات والوزراء في المملكة العربية السعودية، جدة، المؤلف، ١٩٩٨، ص ٣٣.

ثالثاً: الأزمة الجزائرية التي بدأت تأخذ طابع العنف عام ١٩٥٤، وأثرت سلباً على العلاقات بين فرنسا والدول العربية بوجه عام، والعلاقات الفرنسية السعودية على وجه الخصوص.

رابعاً: أزمة السويس عام ١٩٥٦ والتي أدت إلى انحسار القوة والمكانة البريطانية - الفرنسية في المنطقة، وبروز كبير للقطبين: الأمريكي- السوفييتي، اللذين دخلا في صراع على أراضي الشرق الأوسط وسط حالة استقطاب كبيرة، وكذلك ترتب على أزمة السويس قطع الدول العربية - على رأسها المملكة العربية السعودية - علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا خلال الفترة (١٩٥٦-١٩٦٢) [١٨].

خامساً: ظهور «مبدأ أيزنهاور» الذي قرره الرئيس الأمريكي دويت أيزنهاور. ويتجسد هذا المبدأ في الإعلان الصادر عن الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٥٦، والذي حدد الإطار العام للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت أزمة السويس عام ١٩٥٦ مباشرة، وقد هدف هذا المبدأ أساساً إلى احتواء التمدد السوفييتي باتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفييتي. وتضمن مبدأ أيزنهاور محورين أساسيين:

- المحور الأول: تفويض سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات الضرورية، لضمان السلامة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وحماية الاستقلال السياسي لأي دولة، أو مجموعة من الدول. كما تضمن المبدأ إمكانية التدخل العسكري إذا ما طلبت هذه الدول مثل: هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري سافر تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.
- المحور الثاني: تفويض الحكومة الأمريكية تقديم برامج المساعدة العسكرية لأي دولة أو مجموعة من دول المنطقة، إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول، دعماً لقوتها الاقتصادية، وحفاظاً على استقلالها الوطني [١٩].

(١٨) الدولتان العربيتان اللتان لم تقطعا علاقاتهما الدبلوماسية مع فرنسا، هما لبنان والمغرب.

(١٩) محمد ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٣، ص٣٧٣.

سادساً: سقوط الملكية الهاشمية في العراق عام ١٩٥٨ على يد العسكر بقيادة عبد الكريم قاسم.

سابعاً: سقوط الملكية في اليمن عام ١٩٦٢ على يد العسكر بقيادة عبد الله السلال، وقد ترتب على هذه الانقلاب العسكري قيام حرب بين المملكة العربية السعودية ومصر على الأراضي اليمنية، فكانت الرياض تدعم الملكيين والقاهرة تدعم العسكريين الجمهوريين خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٦٧ [٢٠]).

إذن، المملكة العربية السعودية كانت تعيش وضعاً وظروفاً سياسية غير طبيعية في عهد الملك سعود. فالملكيات العربية تتساقط حولها وسط ظهور متغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة على مستوى المنطقة، أهمها: حركات التحرر القومية العربية التي قادها ودعمها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وطموحات الأسرة الهاشمية المالكة بتكوين إمبراطورية هاشمية في الأردن والعراق واستعادة الحجاز من السعوديين، فقد كان الهم الأول للقيادة السعودية هو الحفاظ على الذات بالدرجة الأولى من تبعات هذه المتغيرات. كما كان للمملكة العربية السعودية أيضاً مشاكل حول ترسيم الحدود مع بلدان الخليج التي كانت تحت الحماية البريطانية، مثل: الإمارات العربية المتحدة والكويت، وسلطنة عُمان. وقد وقفت بريطانيا العظمى ضد المملكة العربية السعودية حول هذه الإشكاليات الحدودية، وبالتالي توترت العلاقات السعودية البريطانية [٢١]. كما عانت الرياض كثيراً على المستوى الاقتصادي - رغم تزايد إنتاج النفط - بسبب نتائج أزمة السويس، وما ترتب عليها من قطع للعلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، حيث أغلقت الأسواق الأوربية أمام النفط السعودي، وبدأت أسعار النفط بالنزول، مما ترتب على ذلك تقلص السلع وارتفاع الأسعار، خصوصاً السلع الاستهلاكية، وبالتالي ارتفاع نسبة التضخم[٢٢]. و هذا الجدول يوضح كميات النفط السعودية المنتجة في عهد الملك سعود بملايين البراميل.

(20) Omar Al Khouli,op,cit,.p50.

(21) Benoist-Méchin, op,cit,.p.156.

(22) Alexis Vacilif, op,cit,.pp.456-457.

العام	كمية النفط (مليون برميل)
١٩٥٤	٣٥٠,٨
١٩٥٥	٣٥٦
١٩٥٦	٣٦٠
١٩٥٧	٣٧٣,٧
١٩٥٨	٣٨٥,٢
١٩٥٩	٤٢١
١٩٦٠	٤٨١,٤
١٩٦١	٥٤٠,٨
١٩٦٢	٥٩٩,٨
١٩٦٣	٦٥١,٧
١٩٦٤	٦٩٤,٣

المصدر. وزارة النفط السعودية

العلاقات الفرنسية السعودية خلال فترة الملك سعود

مثلما كانت المملكة العربية السعودية تعيش وضعاً سياسياً مربكاً، أيضاً كانت فرنسا في وضع سياسي ليس بجيد، فقد كانت باريس متورطة بالحرب على ثلاث جبهات على التوالي: في فيتنام، والجزائر، والسويس، وكانت العلاقات الفرنسية العربية في أسوأ حالاتها، وكان عدم الرضا هو سيد الموقف في نظرة العرب تجاه الجمهورية الفرنسية.

وفيما يخص العلاقات الفرنسية السعودية خلال فترة الملك سعود، نستطيع القول: إن فترة السنوات الثلاث التي سبقت حرب السويس(١٩٥٣-١٩٥٦) هي الفترة الجيدة، حيث استكمل الملك سعود التعاون الذي بدأه والده الملك عبد العزيز مع شركة المياه الفرنسية المكلفة بالبحث عن المياه في أراضي المملكة العربية السعودية - كما أشرنا في الفصل السابق-، فقد كان السيد كامو مدير الشركة الفرنسية للمياه قد أنجز دراسة استقصائية حول وجود المياه في الأراضي السعودية، ولكنه لجأ أيضاً إلى جيولوجي فرنسي مشهور جداً في مجال البحث

عن المياه في الأراضي الصحراوية هو السيد كاربوف، للقيام بالمساعدة في دراسة مسبقة حول الهضبة الجيولوجية لأراضي شبه الجزيرة العربية. وقد وصل كاربوف الرياض في نوفمبر عام ١٩٥٤، حيث قدمه السيد كامو للملك سعود الذي طلب منه فوراً أن يباشر بعملية التنقيب عن المياه [٢٣].

وفّر الملك سعود للشركة الفرنسية جميع التسهيلات، من حماية وتوفير وسائل نقل، تضمنت طائرة وعدة سيارات، لمساعدتهم في مهمتهم في البحث عن المياه في الأراضي السعودية. وقد تضمن العقد بين الحكومة السعودية والشركة الفرنسية تنفيذ أربع عمليات حفر عميقة في الرياض [٢٤] ولكن الشركة لم تجد المياه رغم وصولها لأعماق كبيرة في الحفر مما اضطر الخبراء لطلب أجهزة وأدوات جديدة من باريس، وأخيراً، وجد الفرنسيون المياه على عمق مئات الأمتار [٢٥] في بداية أكتوبر عام ١٩٥٦، ولكن الأمور إنقلبت رأساً على عقب فيما يتعلق بالتعاون الفرنسي السعودية بعد ثلاثة أسابيع بسبب أزمة السويس.

فبعد نشوب أزمة السويس وقطع المملكة العربية السعودية لعلاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، قامت القيادة السعودية بطرد جميع الرعايا الفرنسيين الموجودين على الأراضي السعودية، وفي ظل هذه الظروف غير الطبيعية، وبسبب تجاهل القيادة السعودية، حماية أعضاء شركة هيدروليك- أفريقيا الفرنسية للتنقيب عن المياه قررت الشركة الرحيل إلى فرنسا وترك العمل الذي بدأته. وبعدها قامت الحكومة السعودية بجلب شركة مصرية، لاستكمال أعمال التنقيب عن المياه [٢٦].

فشلت الشركة المصرية في مهمتها، وعندها قام رجال الأعمال السعوديين الشركاء للشركة الفرنسية، على رأسهم رجل الأعمال عبد العزيز جميل بتقديم

(٢٣) كاربورف، هو عالم روسي الأصل فرنسي الجنسية، كان يعمل لحساب الشركة الفرنسية للدراسات والإدارة التي لها تعاون مع شركة هيدروليك-إفريقيا. نال شهرة واسعة بسبب بحثه حول الطبقات الجيولوجية للعصر ما قبل الكمبري في الصحراء الكبرى عام ١٩٤٧. للمزيد من المعلومات انظر:

Roman Karpoff, Historique de la découverte d'eaux potables à Riyad, Paris, Luis-Jean,1959

(24) Benoist-Méchin, op,cit,.p178.

(25) Ibid,p.180

(26) Ibid,p.181

المطالب للملك سعود ومستشاريه بعودة الفرنسيين، فوافق الملك سعود على عودة الشركة الفرنسية وتقديم الحماية لها، بالفعل عاد الفرنسيون في نهاية عام ١٩٥٧ بالرغم من قطع العلاقات بين البلدين كحالة استثنائية، وبأمر من الملك سعود شخصيّاً.

نجح المهندسون الفرنسيون في العثور على كميات كبيرة من المياه، وبسبب هذا التعاون المثمر بين السعودية وفرنسا وضعت وزارة الزراعة السعودية برامجها التنموية بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» لمدة خمس وعشرين سنة قادمة [٢٧].

نلاحظ هنا أن أول ضغط مارسته جماعات المصالح في الداخل السعودي، كان تتمثّل بمجموعة رجال الأعمال على القيادة السعودية، لتحقيق مصالحهم بعودة الشركة الفرنسية، ولكن - للأسف - الشركة الفرنسية سوف ترحل بانتهاء مهمتها، وهذا سبب رئيسي في ضعف التعاون الفرنسي السعودي، وسوف يتكرر هذا لاحقاً معنا في هذه الدراسة، لسببين:

- أن التعاون الفرنسي السعودي، تكوّن بين الشركات الفرنسية كطرف أول والحكومة السعودية كطرف ثان، ولم تتدخل الحكومة الفرنسية لدعم شركاتها مثلما تفعل الإدارة الأمريكية أو الحكومة البريطانية.
- الشركات الفرنسية لا تحاول خلق فرص للبقاء والاستمرار عبر اقتراح وتقديم مشاريع أخرى، بل ترحل بانتهاء أعمالها، وهذا يترتب عليه اختفاء دور جماعات المصالح التي تمارس الضغط على القيادات السياسية لاستمرار مصالحها، وما حدث في وضع شركة المياه الفرنسية يُمثّل استثناء، وربما سبّب خوفاً لرجال الأعمال السعوديين من الدخول في شراكة مع شركات فرنسية غير مدعومة من القيادة السياسية في باريس.

(27) Benoist-Méchin, **Un printemps arabe**, Paris,Albin Michel,pp.196-204.

الباب الأول
دور الأزمات السياسية في بناء العلاقات الفرنسية السعودية

الفصل الأول: البدايات السياسية الفعلية للعلاقات بين باريس والرياض: لقاء الملك فيصل والرئيس ديجول والصراع العربي الإسرائيلي

١.١ الملك فيصل والرئيس ديجول: الرجل، الدولة والقوى العالمية.

١.٢ تقاطع وتشابه السياق السياسي الداخلي والطموحات الشخصية للملك فيصل والرئيس ديجول.

١.٣ السياسة الجديدة لفرنسا والتوتر الأمريكي السعودي، عامل تقارب فرنسي سعودي.

١.٤ فرنسا جديدة: الرياض تبحث عن البروز الإقليمي عبر باريس.

١.٥ العلاقات الفرنسية السعودية بعد الرئيس ديجول: حرب عام ١٩٧٣ واستخدام النفط كسلاح.

١.١ الملك فيصل والرئيس ديجول: الرجل، الدولة والقوى العالمية

يعتبر الرئيس شارل ديجول من أهم الرؤساء الفرنسيين في تاريخ الجمهورية الفرنسية منذ اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، كما يُعتبر الرئيس الأول والأهم في الجمهورية الفرنسية الخامسة التي بدأت منذ ١٩٥٨ [٢٨]. وبالمقابل فإذا كان الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن يُعتبر مؤسس الدولة السعودية الثالثة التي بدأت ١٩٠٢ وتوحدت بشكلها الحالي عام ١٩٣٢، فإن الملك فيصل يُعتبر عرّاب الدولة السعودية بشكلها الحالي، المحور المؤثر في المشهد الإقليمي والعالمي، وحاكم الدولة المؤثرة بأدواتها السياسية والنفطية والتاريخية والدينية. ففي عهد الفيصل أصبحت الدولة السعودية ركناً محورياً في الشرق الأوسط على المستوى الاقتصادي والسياسي.

كان عهد الملك فيصل يُمثِّل امتداداً للجهود والتطلعات خلال عهد الملك عبد العزيز والملك سعود حيث بداية مراحل البناء الأولى ورسم الخطوط العريضة لطموحات وتوجهات الرياض السياسية. وقد جسّد مؤسس الدولة السعودية ذلك بموقف المملكة العربية السعودية من الحرب العالمية الثانية، وإلى أي صف تقف الرياض عبر لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت في فبراير عام ١٩٤٥، حتى إن الملك عبد العزيز عيّن سفراءه في بعض العواصم الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، ولعل مستشاره السياسي وسفيره في باريس رشاد فرعون المعين في عام ١٩٣٩ خير مثال.

إذن نستطيع القول: إن السياسة الخارجية السعودية أخذت مع الملك فيصل بُعداً جديداً يعتمد على أدوات غير تقليدية. فالملك فيصل هو أول من أسس التوجهات الأساسية للسياسية الخارجية السعودية التي تعتمد على الإسلام كمتغير إيديولوجي سياسي مقابل بعض الإيديولوجيات السياسية (القومية العربية مثلاً)، واستخدام النفط كمتغير سياسي اقتصادي، وتفعيل استخدام المنظمات والانتماءات الإسلامية والعربية والخليجية كأدوات سياسية فاعلة في

(٢٨) فوزي عبد الحميد، ديجول في الميزان، القاهرة، الدار القومية للنشر، ١٩٩٥، الطبعة الثالثة، ص١٤.

العلاقات الدولية، ففي عهد الفيصل أصبحت المملكة العربية السعودية قطباً منافساً لجمهورية مصر العربية التي كانت تقود العالم العربي والإسلامي بشكل جديد بعد سقوط الملكية المصرية وبداية حكم العسكر عام ١٩٥٢ بميول وإيديولوجية اشتراكية مدعومة من الاتحاد السوفييتي، والملك فيصل هو من وقف بقوة ضد المد القومي العربي الناصري لمصلحة الأنظمة الملكية التقليدية التي تعتمد على الدِّين والإرث التاريخي الاجتماعي كمتغير سياسي في الحكم وتتماشى مع الخط الغربي المدعوم من القطب الأمريكي، والملك فيصل هو من فعّل واهتم ببناء المساجد ونشر الإسلام في جميع أنحاء العالم بدوافع إيديولوجية وسياسية. والملك فيصل هو من ساهم في تأسس المنظمات الإسلامية بدعم سعودي خالص، كمنظمة المؤتمر الإسلامي[٢٩]، والمنظمة الإسلامية للتربية، وبنك فيصل الإسلامي. والملك – وهذا أهم إنجازاته - هو من بدأ بتحويل ملكية النفط السعودي، للدولة السعودية عبر شراء أصول وسندات الشركات النفطية الأمريكية. بمعنى آخر: الملك فيصل قائد النهضة السعودية الحديثة[٣٠].

لقد تحولت الدول السعودية بفضل الملك فيصل من دولة غير واضحة المعالم على مستوى سياستها الخارجية ووضعها في المنطقة، مقابل القوى الأخرى، إلى دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، فلم تكن للرياض سياسة خارجية واضحة ولا آلية عمل داخلية مؤثرة، ولكن مع التوجهات الجديدة خصوصاً بعد عام ١٩٦٧ - أصبحت المملكة العربية السعودية دولة مؤسسات، فعّلت مكتسباتها البشرية وثرواتها الطبيعية لتصبح دولة بمعنى الكلمة، تسيّر مؤسسات الدولة كشركة منتظمة عبر تقسيم الموارد سواء الموارد البشرية، الطبيعية أو التمويلية، وأخيراً، عبر تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية[٣١].

ولا شك أنه قد كان هناك تقاطع وتشابه في السياق السياسي العام وفي المواقف الإقليمية والعالمية والمتغيرات السياسية ما بين الملك السعودي، فيصل بن عبد العزيز والرئيس الفرنسي شارل ديجول، في بداية الستينيات من القرن الماضي

(29) www.oic-oci.org

(30) Benoist-Méchin, Faisal roi d'Arabe, Paris, Albin Michel, 1975,pp.96-101.

(31) Philippe Braud, Penser l'Etat, Paris, Seuil, 1997.pp.158-168.

فقد تقاطعت الطموحات الشخصية لكلٍ من الرئيس شارل ديجول والملك فيصل سواء تجاه محاولة تغير الوضع السِّياسي لبلديهما لمكانة أكبر وأفضل، أو لموقف الضجر لكلا الرجلين تجاه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأكبر لفرنسا وللمملكة العربية السعودية في نفس الوقت.

ففي الجانب الفرنسي، سمح دستور عام ١٩٥٨ بصلاحيات واسعة للرئيس الفرنسي في مجال السياسة الخارجية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي، وهذا ما ساعد الرئيس شارل ديجول على محاولة خلق مكانة عالمية لفرنسا بشكل خاص ولأوروبا بشكل عام في بداية الستينيات من القرن الماضي في ظل الثنائية القطبية الأمريكية السوفيتية، رغم الرغبة الفرنسية بأن يكون التوجه العام لباريس في المسار الغربي الذي تقوده واشنطن، فبعد الحرب العالمية الثانية كان للرئيس شارل ديجول خلافات مع الولايات المتحدة التي دعمت بريطانيا على حساب فرنسا فيما يخص بناء القوة النووية[٣٢]، وبدأ الرئيس شارل ديجول يحاول البحث عن موقع لفرنسا خارج التوجهات والضغوط الأمريكية، فقد طالب الرئيس ديجول حينها بإنشاء لجنة داخل حلف الناتو مختصة بالدفاع، مكونة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بالإضافة للمطالب الفرنسية بتخفيض الأعباء المالية لحلف الناتو، وهو ما فسرته الولايات المتحدة بأنه محاولة تهميش للزعامة الأمريكية[٣٣].

كان الرئيس ديجول يريد خلق قطب وقوة عالمية ثالثة تتمثل بأوروبا عبر قيادة فرنسية، ومن أجل هذا الهدف كان ميدان هذا الطموح الفرنسي أراضي العالم الثالث، وذلك عبر الاستجابة لتطلعاته في الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية وتبنى الحلول للقضايا المهمة لقيادات شعوب هذه الدول سواء في

(٣٢) نجحت بريطانيا في تجربتها النووية بدعم أمريكي عام ١٩٥٣.أما فرنسا فقد وصلت للقنبلة النووية عام ١٩٦٠.حول هذه النقطة، انظر. مجلة الحرس الوطني، فرنسا:مقومات القوة العظمى، الرياض، العدد بالكامل حول فرنسا، يوليو-أغسطس عام ١٩٩٦.

(٣٣) ناظم الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوربية على قضايا الأمة العربية، فترة ما نهاية الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.ص ٨٦-٨٧.

الشرق الأوسط أو إفريقيا [٣٤]، وفي هذا السياق، وتأكيداً لرؤية الرئيس شارل ديجول - يقول السيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي دانيال بيدار: «إن معايير تأسيس الناتو تعبر عن الخيارات الإستراتيجية الأمريكية، وحتى إن بقاء الناتو بعد تفكك حلف وارسو لم يخدم إلا المصالح والإستراتيجيات الأمريكية، وكيف أن الدور الأمريكي عبر الناتو أضعف المنظمات الدولية وأفقدها مكانتها وقيمتها الدولية والتي تأتي منظمة الأمم المتحدة على رأسها» [٣٥].

إذن، نستطيع القول: إن الرئيس ديجول قام بجهود ومحاولة تهدف إلى «جعل حلف الناتو أوروبياً أكثر منه أمريكياً» في ظل نظام دولي تسوده القطبية السوفييتية والأمريكية نفسها، وهو ما يتعارض مع التوجهات الأمريكية التي ترى أن حلف الناتو هو الصيغة الوحيدة للأمن الأوروبي[٣٦].

بناء على هذا التوجه، وافق الرئيس ديجول على توالي استقلال المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، ولكن كان ديجول يعلم أن منطقة الشرق الأوسط هي المفتاح الحقيقي للطموحات الفرنسية، خصوصاً وأن أغلب الدول العربية - وعلى رأسها المملكة العربية السعودية - قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا بسبب حرب السويس عام ١٩٥٦، وفي هذا كان أمام الرئيس شارل ديجول مشكلتين، حلهما سيقدم فرنسا كقوة عالمية، وسيوجد المبرر لعودة فرنسا لمنطقة الشرق الأوسط كقوة عالمية لها إرثها التاريخي والثقافي بعكس الولايات المتحدة:

- مشكلة الجزائر.
- القضية الفلسطينية- الإسرائيلية.

وهو ما تم بالفعل، حيث اتخذت فرنسا مساراً تصاعدياً تزامن بالسير في خطين بنفس الوقت سارت فيهما باريس، وهما:

(٣٤) نفس الصدر.ص.٨٨.

(35) Danielle Bedard «Quelle sécurité collective pour l'Europ, L'OTAN constitue-elle la réponse efficace ?», La revue internationale et stratégique, N°50, 1999.

(36) Nicole Nesotto, «La non européanisation de l'OTAN» Les cahiers français,N°209,mars-avril1999.p.27

الخط الأول: الاقتراب من قضايا الشرق الأوسط، كفاعل قادر على تقديم الحلول السياسية.

الخط الثاني: الابتعاد عن الخط الأمريكي عبر محاولة خلق صيغة سياسية جديدة ومقبولة من الأطراف المعنية في الشرق الأوسط.

لقد كان جوهر حياد فرنسا المعلن في ١٩٦٧/٠٦/٠٢ بخصوص الصراع الإسرائيلي- العربي هو سعي باريس، لكي تلعب دور الوسيط والحكم بين العرب وإسرائيل، فقد دعمت باريس موقفها الطموح بحظر تصدير الأسلحة جزئياً للدول أطراف النزاع على الرغم من توقيع اتفاقية بين باريس وتل أبيب لبيع خمسين طائرة ميراج لسلاح الجو الإسرائيلي [٣٧].

قام الرئيس ديجول في ٢٧ نوفمبر عام ١٩٦٧ بعقد مؤتمر صحافي في باريس طرح فيه أسس السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، حيث أشار إلى مسؤولية أوروبا التاريخية والأدبية نحو تسوية النزاع العربي- الإسرائيلي، وكيف أن معونات ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل قد أضاعت ما كانت تأمله فرنسا حول إمكانية التعايش بين العرب واليهود، وفضّل الرئيس ديجول إنهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل بين الطرفين [٣٨]. ومما قاله الرئيس ديجول في ذلك المؤتمر: «لقد عدنا إلى سياسة الصداقة والتعاون نفسها مع الشعوب العربية، وهي السياسة الفرنسية المتبعة منذ قرون، ويستوجب المنطق والعاطفة أن يكون هذا أهم الأسس الجوهرية لعملياتنا خارج فرنسا [٣٩]».

بمعنى آخر: كان الرئيس شارل ديجول يريد لفرنسا أن تكون ذات كيان وشخصية مستقلة خارج الخط الأمريكي المهيمن رغم الرغبة بالبقاء في السياق السياسي العام للتوجه الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الخطوط العريضة للتوجهات الإيديولوجية الغربية، ولكنه لا يريد أن يكون

(٣٧) سعد الدّين إبراهيم، ديجول والعرب:العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر، عمان، الفكر العربي، ١٩٩٠.ص ٧٨

(38) Le Monde 28/26/1967.

(39) Général Charles de Gaulle, Discours et messages 1966-1970, Paris, Plon, 1970.

الإليزيه تابعاً للبيت الأبيض، وهو ما انتهى به الأمر للخروج من حلف الناتو عام ١٩٦٦، ومحاولة إعادة قراءة الواقع وفق المتغيرات والمستجدات والطموحات الفرنسية الجديدة حتى ولو كان ثمن ذلك التواصل مع موسكو [٤٠].

وبالفعل، فقد كانت أهم الخطوات الفرنسية طرح مبادرة (السياسة العربية لفرنسا)، وفتح قنوات سياسية جديدة خارج العمق الفرنسي المتمثل بالمستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا ولبنان وسوريا. بمعني آخر وأكثر دقة: كانت المملكة العربية السعودية بالدرجة الأولى وبعض الدول العربية الأخرى، كالعراق ومصر الخيارات الفرنسية لتفعيل السياسة العربية لفرنسا، ومن جهة أخرى، كانت فرنسا أفضل الخيارات السياسية المتاحة للمملكة العربية السعودية لممارسة لعب دور سياسي وطني وإقليمي خارج التوجهات والسيطرة الأمريكية التي تميل لصالح إسرائيل ضد فلسطين.

أما في الجانب السعودي، فقد كان الملك فيصل في وضع مشابه لنظيره الفرنسي شارل ديجول، فكان الوضع السياسي للملك السعودي، صعباً، فقد كان يصارع على أربع جبهات:

الجبهة الأولى: الجبهة الداخلية المتعلقة برسم سياسة الدولة بسبب إشكاليات داخلية حول آلية الحكم مع أخيه الملك سعود، خصوصاً فيما يتعلق بملف النفط، وملف السياسة العامة للمملكة العربية السعودية [٤١]. وقد تجاوز الملك فيصل هذه الإشكاليات: أحياناً بالمبادرات، وأحياناً بالتجاهل، وأحياناً بالغياب.

الجبهة الثانية: العلاقات الأمريكية - السعودية خصوصاً فيما يتعلق بالانحياز الأمريكي لإسرائيل، وعدم تعاون الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد حل حاسم للقضية الفلسطينية رغم العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة والمملكة

(٤٠) سعد الدّين إبراهيم، ديجول والعرب:العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص ١١٢

(٤١) كان هناك خلاف داخلي في بيت الحكم السعودي، أثناء فترة الملك سعود١٩٥٣-١٩٦٤، ولكن الملك فيصل استلم زمام السلطة فعلياً منذ عام ١٩٦٢، بدعم العائلة الحاكمة والمؤسسة الدينية وغالبية الشعب.

العربية السعودية، والطلبات السعودية المتكررة من الملك فيصل بشكل شخصي بإيجاد حل لهذه القضية [٤٢].

الجبهة الثالثة: الجبهة الإقليمية، والمتمثلة بالضغوط القومية العربية من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومحاولة تقويض الملكيات في العالم العربي والخليج العربي بعد سقوط الملكيات في مصر عام ١٩٥٢، وفي العراق عام ١٩٥٨، وفي اليمن عام ١٩٦٢، وأخيراً في ليبيا عام ١٩٦٩.

الجبهة الرابعة: الحرب الفعلية القائمة مع جمهورية مصر في الأراضي اليمنية ١٩٦٢-١٩٦٧ والتي نستطيع أن نقول: إنها حرب بالوكالة على مستوى ثلاثي نادر، متمثل في المستوى المحلي بين الملكية اليمنية المتمثلة بآل حميد الدّين والجمهورية اليمنية المتمثلة بالضباط داخل اليمن نفسها، وعلى المستوى الإقليمي بين المملكة العربية السعودية الدولة الملكية الداعمة للملكية اليمينية والجمهورية المصرية الداعمة لحكم العسكر، وعلى المستوى العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية الداعم للحليف السعودي، والاتحاد السوفيتي الداعم للحليف المصري. وهذا يثبت لنا كيف كانت المنطقة، ولا تزال منطقة صراع يتأثر بصراعات قطبية منذ الحرب العالمية الثانية.

وكان وضع الملك فيصل مع جمهورية مصر، مثل وضع الرئيس ديجول مع الولايات المتحدة، فقد كانت المملكة العربية السعودية في فترة حكم الملك عبد العزيز ١٩٣٢-١٩٥٣ وفي فترة حكم الملك سعود ١٩٥٣-١٩٦٤ [٤٣] لم تأخذ بعد شخصيتها السياسية والاقتصادية والدينية كدولة محورية في المنطقة، باعتبارها مقر الأماكن المقدسة وأكبر مصدر للنفط في العالم، وكان الهدف الأكبر للملك فيصل محاولة الخروج من جلباب نفوذ مصر، ورسم شخصية مستقلة للمملكة العربية السعودية الغنية بمواردها النفطية وبوجود المقدسات، ومحاولة القيام بدور محوري في المنطقة، عبر قضايا العالم العربي والإسلامي، وتأتي قضية

(٤٢) لم يكن الملك فيصل ذا توجهات أو ميل للولايات المتحدة الأمريكية، وغالباً ما كان ينتقدها بقسوة،بعكس السياسة الخارجية السعودية بعد الملك فيصل التي اقتربت من الولايات المتحدة كثيراً.

(٤٣) أصبح الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية رسميا عام ١٩٦٤م.

فلسطين في المقدمة. أما الدور العالمي الذي قد تلعبه المملكة العربية السعودية فهو عبر تفعيل المكتسبات النفطية.

إذن نستطيع القول: إن عام ١٩٦٧ سنة مفصلية في تاريخ المملكة العربية السعودية وفي تاريخ فرنسا، وأن العلاقة الفرنسية السعودية بدأت فعلياً بلقاء الملك فيصل والرئيس ديجول في ٢ يونيو عام ١٩٦٧، أي: قبل حرب يونيو بثلاثة أيام فقط، ففي سنة ١٩٦٧ حدثت متغيرات سياسية جديدة لفرنسا وللمملكة العربية السعودية،وتقاطعت المواقف والمصالح بين باريس والرياض التي نستطيع تلخيصها بالنقاط الآتية:

- الرئيس ديجول يطرح (السياسة العربية لفرنسا) بعد حل قضية الجزائر التي كانت تُمثِّل عائقاً بين فرنسا والدول العربية خصوصاً المملكة العربية السعودية.
- فرنسا تخرج من حلف الناتو عام ١٩٦٦.
- اللقاء الهام بين الملك فيصل والرئيس ديجول في ٢ يونيو عام ١٩٦٧.
- الرئيس ديجول يغير من وجهة نظره حول القضية الفلسطينية وتتوقف فرنسا عن تسليح إسرائيل.
- تَغيُّر مسار القضية الفلسطينية بعد موقف الرئيس ديجول، حيث تأسست في باريس جمعية التضامن العربي الفرنسي؛ بهدف تعزيز التعاون العربي الفرنسي، وأصدرت مجلة شهرية بعنوان: فرنسا البلاد العربية للدفاع عن قضية فلسطين [٤٤].
- هزيمة مصر في حرب الأيام الستة ١٩٦٧، وهو ما ترتب عليه سقوط سياسي لجمال عبد الناصر، وبروز الملك فيصل كملك للعرب، وبروز المملكة العربية السعودية كدولة محورية قادرة على إدارة قضايا المنطقة، عبر ملء الفراغ المصري.

(٤٤) علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية: ١٩٤٥-٢٠٠٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.ص١٨

- الرغبة السعودية بعدم سقوط مصر سياسياً بشكل كامل، حيث دعمتها مالياً بعد حرب الأيام الستة بخمسين مليون جنية إسترليني [٤٥]، فقد كانت إشكالية السعوديين قائمة مع النظام السياسي المصري والعقيدة السياسية للنظام الحاكم المتمثلة: بالقومية العربية، ولكن مصر كدولة عربية إسلامية سنية كانت محل اهتمام الرياض.
- الارتياح السعودي، بنهاية المد القومي الناصري المزعج لملكيات العالم العربي، وتفرغ المملكة العربية السعودية للقيام بدور محوري في المنطقة، خصوصاً وأن السادات كان ذا توجهات غير قومية عربية اشتراكية، بل إنه طرد الخبراء السوفييت من الأراضي المصرية واتجه للمعسكر الأمريكي.
- بفضل موقف الرئيس ديجول تحولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين منذ عام ١٩٤٨ إلى قضية شعب له حق الأرض، حيث اعترفت الجمعية العامة في الأمم المتحدة بهذا الحق عام ١٩٧٠، وبضرورة طرح سلام دائم وعادل للطرفين [٤٦].
- المواقف السياسية الإيجابية من جانب فرنسا بخصوص القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، سواء عبر تصويتها على القرار رقم (٢٤٢) القاضي بانسحاب إسرائيل، أو عبر موقفها الذي أعلنه رئيس الوزراء جورج بومبيد وعبر تصويت فرنسا على قرار مجلس الأمن المقدم من دول عدم الانحياز بخصوص الحق الفلسطيني وانسحاب إسرائيل. حيث قال: «فرنسا لا تعترف بالأعمال الناتجة عن العمل العسكري، لهذا فقد صوتت باريس في الأمم المتحدة على قرار دول عدم الانحياز الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية» [٤٧].
- انفتاح مجال سياسي للرياض خارج إطار الحليف الأمريكي المتمثل بفرنسا، التي بدت وكأنها تعرض نفسها كفاعل سياسي اقتصادي على الساحة الدولية.

(٤٥) مفيد الزيدي، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٤٦) جورج طعمه، قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، مؤسسة الدِّراسات الفلسطينية، ١٩٧٥. ص ٣٢

(٤٧) أحمد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال مواقف فرنسا من القضية الفلسطينية، الكويت، دار النشر ١٩٨٤.ص ١٤٨

٢.١ تقاطع وتشابه السياق السياسي الداخلي والطموحات الشخصية للملك فيصل والرئيس ديجول

كان لدى الملك فيصل موقف سلبي تجاه فرنسا بسبب القضية الفلسطينية، وموقف باريس من أزمة السويس عام ١٩٥٦، وقضية الجزائر، لذلك لم يحاول الملك فيصل التواصل مع الرئيس ديجول وفرنسا قبل عام ١٩٦٧، سواء على المستوى الثنائي للبلدين، أو على مستوى قضايا المنطقة، بسبب الموقف الفرنسي الداعم لإسرائيل، وبسبب قيام فرنسا بتسليح القوات الإسرائيلية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي[٤٨]. بالإضافة لذلك فقد كان الملك فيصل مشغولاً بمكافحة المد القومي الناصري الذي تبناه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأصبح يهدد ملكيات العالم العربي، فقد كانت السياسة الخارجية السعودية مرتبطة بشكل كبير بالحليف الأمريكي بالدرجة الأولى وبالحليف البريطاني التقليدي بالدرجة الثانية.

حدث حراك في الرأي العام العربي في بداية عام ١٩٦٤ تجاه فرنسا بدعم من الإعلام اللبناني والسوري والأردني، بالدعوة للتقارب بين العرب وفرنسا. بدأ السياسيون والصحافيون العرب بامتداح سياسية الرئيس ديجول المستقلة عن الخط الأمريكي، وتم عرض أعمال الرئيس ديجول السياسية على الرأي العام العربي، وكيف أن فرنسا ديجول قد تستطيع خلق عالم متعدد الأقطاب. وقد تعاظمت هذه الفكرة حتى وصلت للمسؤولين والسياسيين العرب، وأصبحت هناك مطالب في الكواليس السياسية بفتح قنوات الحوار مع فرنسا، نظراً للإحباط من سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية [٤٩]. وبناء على ذلك، وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة خلال الفترة ١٣-١٧/١/١٩٦٤ تم تكليف الوزير المغربي أحمد بلفريج بإبلاغ الحكومة الفرنسية بقرارات المؤتمر فيما يخص دعم القضية الفلسطينية، وطلب مساعدة فرنسا

(٤٨) سعد الدّين إبراهيم، مرجع سابق ص ٨٠.
(٤٩) السفير ١١/٠٣/١٩٦٤.

والرئيس ديجول لحل القضية، وبالفعل قابل الوزير المغربي وزير الخارجية الفرنسي - حينها - كوف دمورفيل في باريس ١٩/٥/ ١٩٦٤ [٥٠].

في تلك الفترة حدث تغير سياسي كبير في سوريا وتم طرد عدد كبير من السياسيين مع انقلاب سياسي جديد من ضمن الانقلابات السياسية الكثيرة التي حدثت في سوريا. وتم إبعاد مجموعة كبيرة من السياسيين ورجال الحكم السوريين، وكان من هؤلاء المبعدين السياسيين رئيس مجلس الوزراء السوري الدكتور معروف الدواليبي الذي تخرج من فرنسا والذي كان له صلات جيدة مع فرنسا ومع الرئيس ديجول على وجه الخصوص أثناء فترة عملة كرئيس مجلس الوزراء السوري.

الدكتور معروف الدواليبي لجأ للمملكة العربية السعودية، واستقبله الملك فيصل وأصبح المستشار السياسي للملك فيصل وهو من أثّر على الملك فيصل بفتح قناة حوار مع الرئيس ديجول وتنويع السياسة الخارجية السعودية وعدم الاكتفاء بالحليف الأمريكي.

في هذا السياق كان لدى الملك فيصل جولة زيارات رسمية لعدد من الدول الأوروبية في نهاية شهر مايو١٩٦٧ تتضمن زيارة رسمية لبريطانيا، ومن ثم زيارة رسمية لبلجيكا وأخيراً سويسرا، تواصل الدكتور معروف الدواليبي مع الإليزيه بهدف ترتيب لقاء بين الملك فيصل والرئيس شارل ديجول وتمت الموافقة من الرئيس ديجول على أن يمر الملك فيصل بباريس أثناء توجهه من بروكسل لاستكمال زيارته الرسمية لسويسرا. وعندما ناقش الدواليبي الملك فيصل بهذا التفاهم، رفض الملك الزيارة وقال يجب أن توجه لي دعوة رسمية من الرئيس ديجول لقبول اللقاء وهو ما تم بالفعل، حيث قدم الملك فيصل لباريس في ٠٢/٠٦/١٩٦٧. يعتبر أغلب المحللين السياسيين أن هذا اللقاء مفصلي في العلاقات الفرنسية السعودية، وفي توجه ونظرة الرئيس شارل ديجول نفسه تجاه القضية الفلسطينية.

(٥٠) أحمد الدجاني، الحوار العربي الأوربي: الفكر والمسار والمستقبل، القاهرة، دار المستقبل، ١٩٩٣.ص ١٥-٢١

حول هذا اللقاء الهام يقول الدكتور الدواليبي الذي كان أحد الشهود «أنا لي تجربة مع الجنرال شارل ديجول وأعرف شخصيته الفذة، فديجول عندما يعرف الحقيقة يغيّر مواقفه، ولذلك كنت حريصاً على لقاء بينه وبين الملك فيصل، وأصررت بالطلب على الملك فيصل برؤية الرئيس ديجول، وقد استجاب الملك لطلبي أخيراً [٥١]» بالرغم من أنه كان يوجد رواسب قديمة لدى الملك فيصل وولي العهد الأمير خالد، حيث يحملان موقفاً سلبيّاً من فرنسا وديجول شخصياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ بسبب مواقف فرنسا تجاه دعم وتسليح إسرائيل ضد الفلسطينيين.

يقول الدواليبي: في اليوم الثاني من يونيو عام ١٩٦٧ كان لقاء الملك فيصل مع الرئيس ديجول، وكان الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، والدكتور رشاد فرعون المستشار السياسي للملك وسفيره السابق لدى باريس برفقة الملك فيصل، حيث جلسوا مع رئيس الوزراء السيد جورج بومبيدو خارجاً، وبدأ الاجتماع ثنائياً بين الرجلين: فيصل وديجول، ومترجم من الجانب الفرنسي، حيث كانت تفاصيل الاجتماع بحسب رواية الدواليبي كالآتي:

قال الرئيس ديجول: يتحدث الناس أنكم يا جلالة الملك تريدون أن تقذفوا بإسرائيل إلى البحر، وإسرائيل هذه أصبحت أمراً واقعاً، ولا يقبل أحد في العالم رفع هذا الأمر الواقع.

أجاب الملك فيصل: يا فخامة الرئيس، أنا أستغرب كلامك هذا، إن هتلر احتل باريس وأصبح احتلاله أمراً واقعاً، وأنت انسحبت مع الجيش الإنجليزي، وبقيت تعمل لمقاومة الأمر الواقع حتى تغلبت عليه، فلا أنت رضخت للأمر الواقع، ولا شعب فرنسا الحرة رضخ، فأنا أستغرب منك الآن أن تطلب مني أن أرضى بهذا الأمر الواقع، والويل يا فخامة الرئيس للضعيف إذا احتله القوي! وراح يطالب بالقاعدة الذهبية للجنرال ديجول أن الاحتلال إذا أصبح أمراً واقعاً فقد أصبح مشروعاً.

(٥١) معروف الدواليبي، مذكراتي، الرياض، العبيكان، ٢٠٠٢. ص ٢٠١.

وقال الرئيس ديجول:

يا جلالة الملك، يقول اليهود: إن فلسطين وطنهم الأصلي، وجدهم الأعلى إسرائيل ولد هناك.

أجاب الملك فيصل: فخامة الرئيس، أنا معجب بك، لأنك متدين مؤمن بدينك، وأنت - بلا شك - تقرأ الكتاب المقدس، أما قرأت أن اليهود جاؤوا من مصر غـزاة فاتحيـن.. حرَّقوا المدن وقتَّلوا الرجال والنساء والأطفال! فكيف تقول إن فلسطين بلدهم، وهي للكنعانيين العرب، واليهود مستعمرون، وأنت تريد أن تعيد الاستعمار الذي حققته إسرائيل منذ أربعة آلاف سنة وتمارسه الآن، فلماذا لا تعيد روما استعمار فرنسا الذي كان قبل ثلاثة آلاف سنة فقط؟ أنصلح خريطة العالم لمصلحة اليهود، أو نصلحها لمصلحة روما؟ ونحن العرب أمضينا مئتي سنة في جنوب فرنسا، في حين لم يمكث اليهود في فلسطين سوى سبعين سنة ثم نفوا بعدها.

قال الرئيس ديجول: ولكنهم يقولون: إن أباهم ولد فيها!

أجاب الملك فيصل: غريب ! عندك الآن مئة وخمسون سفارة في باريس، وأكثر السفراء يلد لهم أطفال في باريس، فلو صار هؤلاء الأطفال رؤساء دول، وجاؤوا يطالبونك بحق الولادة في باريس! فمسكينة باريس! لا أدري لمن ستكون؟

سكت الرئيس ديجول، وضرب الجرس مستدعياً رئيس الوزراء السيد بومبيدو وكان جالساً مع الأمير سلطان ورشاد فرعون في الخارج، وقال ديجول: ينبغي أن نعيد فهمنا للقضية الفلسطينية [٥٢].

يقول الدواليبي: عدنا مع الملك فيصل إلى الظهران مباشرة من فرنسا بعد هذه المقابلة، وفي صباح اليوم التالي ونحن في الظهران، استدعى الملك فيصل رئيس

(٥٢) نفس المصدر. ص ٢٠٣. هذا نص المقابلة كما طرحه الدواليبي، بناء على كلام الملك فيصل له وللأمير سلطان والمستشار رشاد فرعون الذين كانوا شهوداً على كلامه، وليس هناك تفاصيل حول نص المقابلة في المصادر المفتوحة الفرنسية، ولا أعلم إذا كان نص المقابلة في الجانب الفرنسي (الإليزيه) بهذا الشكل، أم لا.

شركة آرامكو (الأمريكي الجنسية)، وكنت حاضراً (الكلام للدواليبي) وقال له: إن أي نقطة بترول تذهب إلى إسرائيل ستجعلني أقطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية.

٣.١ السياسة الجديدة لفرنسا والتوتر الأمريكي السعودي، عامل تقارب فرنسي سعودي

نستطيع القول: إنه بالفعل، كان الوضع السياسي العام متوافقاً مع الظروف الجيوسياسية الإقليمية والعالمية لكل من فرنسا والمملكة العربية السعودية، فالطموحات الفرنسية كانت سياسية واقتصادية خصوصاً فيما يخص جانب توافر البدائل النفطية التي يأتي النفط السعودي، في مقدمتها. أما الآمال والتطلعات السعودية فكانت سياسية تتعلق بالتسلح بدرجة كبيرة؛ بهدف فرض نفسها إقليمياً وعالميّاً عبر تفعيل دور سعودي في قضايا العالم العربي، وعبر مكتسباتها النفطية على المستوى العالمي.

ويمكننا حصر أهم المتغيرات في الجانب الفرنسي بالآتي:

- عودة العلاقات الفرنسية العربية خصوصاً مع المملكة العربية السعودية بعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، التي كانت مقطوعة منذ ست سنوات بسبب حرب السويس ١٩٥٦.
- عدم رضا، ومحاولة فرنسية لتقاسم السلطة في الناتو قَابَله تهميش أمريكي.
- محاولة فرنسا الخروج من معطف الولايات المتحدة الأمريكية عبر الخروج من الناتو.
- اتخاذ باريس موقفاً مؤيداً للعرب في حرب عام ١٩٦٧، متزامناً مع طرح السياسة العربية لفرنسا.
- عدم وجود ضغوط داخلية على الرئيس شارل ديجول فيما يخص قراراته الخارجية سواء من البرلمان الفرنسي أو من جماعات المصالح الداخلية؛ لأن الأمر يتعلق بالبترول والسلاح، وكلا المجالين تحت سيطرة وصلاحيات قيادة الجمهورية الفرنسية.

أما في الجانب السعودي، فحدث الآتي:

- تأثر الرأي العام العربي بحرب عام ١٩٦٧، وبروز القضية الفلسطينية للعالم أجمع بشكل أكبر وأعمق مما كان، والنظرة السلبية تجاه مصر وجمال عبد الناصر تحديداً بسبب هذا الإخفاق.
- الهزيمة القوية التي تلقاها العرب والمسلمون في حرب عام ١٩٦٧ التي كانت بمثابة صدمة للعرب والمسلمين حتى تم تسميتها بالنكسة، ولكنها في نفس الوقت - من ناحية برجماتية سياسية - تُمثِّل نصراً سياسياً للمملكة العربية السعودية، ولملكيات العالم العربي، وللملك فيصل بشكل شخصي، الذي برز على حساب سقوط الرئيس المصري جمال عبد الناصر.
- التوتر الأمريكي السعودي، بسبب قضية فلسطين، وإحساس الرياض والملك فيصل شخصيّاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تتعاون أكثر مما تفعل؛ بسبب مكانة العلاقات السعودية الأمريكية على مستويات عدة أهمها النفط، وينبغي على الأقل تحقيق بعض الرغبات السعودية التي ترفع من شأن المملكة العربية السعودية إقليمياً وعالميّاً.
- التناقض السياسي الاحترافي في الموقف السعودي، فالمملكة العربية السعودية تحارب جمهورية مصر ورئيسها جمال عبد الناصر في اليمن حرباً حقيقية على الأرض، وتحارب القومية العربية الناصرية والأفكار الاشتراكية على كافة الأصعدة لدرجة استقبالها للإخوان المسلمين المطرودين من مصر، ومحاولة نشرها الإسلام السياسي في مواجهة القومية العربية الاشتراكية، وفي نفس الوقت تتعاون مع مصر في حربها ضد إسرائيل، وعندما هُزمت مصر دعمت المملكة العربية السعودية القاهرة بخمسين مليون جنية إسترليني كمساعدات؛ لكي تبقى موازين القوي كما هي خصوصاً ضد إيران الشاه [٥٣].

إذن، المتغيرات السياسية والاقتصادية على الأرض تقول: إن التقارب السعودي، الفرنسي له أسبابه ودوافعه، ولا ننسى في الجانب السعودي، الدور الكبير

(٥٣) قمة الدول العربية في الخرطوم في سبتمبر عام ١٩٦٧ للمزيد حول تفاصيل القمة انظر: www.arableagueonline.org

للمستشارين السياسيين الفرنكوفونيين لدى الملك فيصل، يأتي على رأسهم معروف الدواليبي ورشاد فرعون [٥٤].

أما في الجانب الفرنسي فقد كان التقارب مع المملكة العربية السعودية؛ نتيجة توجه فرنسي بدأ منذ عام١٩٦٢، بعد استقلال الجزائر، عبر المواقف الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية تحديداً، فقد كانت فرنسا تصوّت لصالح القضية الفلسطينية التي كانت حينها تُعتبر قضية لاجئين، ولم تصل لقضية وطن. وقد أخذ الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن يتضح أكثر، ابتداء من عام ١٩٦٧م وبعد حرب الأيام الستة تحديداً فقد طالب مندوب فرنسا في مجلس الأمن السيد Berard بتقديم معونات عاجلة للفلسطينيين، ثم دعمت فرنسا المشروع الذي تقدمت به دول عدم الانحياز بعودة الأراضي لما قبل الحرب والتعايش السلمي. كما دعمت فرنسا عام ١٩٦٧ أيضاً المشروع البريطاني بعودة الأراضي الفلسطينية لما قبل الحرب، ولكن في كل مره كانت المطالب تصطدم برفض الفيتو الأمريكي، ثم في عام ١٩٦٨ طالب مندوب فرنسا وقف تهجير اللاجئين إلى الأردن وعودتهم سالمين لبيوتهم [٥٥].

ونستطيع حصر الموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب عام ١٩٦٧ في أربع نقاط رئيسية:

- المطالبة بالعيش المشترك, وحل الخلافات بالمفاوضات.
- انتقاد إسرائيل ببدئها الهجوم.
- رفض التغيرات التي تأتي بالهجوم المسلح.
- الوصول لتسوية شاملة على جميع الأصعدة في القضية الفلسطينية الإسرائيلية وليس على مستوى قضية الحرب.

(٥٤) المستشارين الاثنين من أصل سوري.
(٥٥) أحمد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال القضية الفلسطينية، الكويت، كاظمة، ١٩٨٤.ص.١٤٤-١٤٨.

فرنسا قدمت - وعبر موقفها تجاه القضية الفلسطينية - نفسها للعرب كقوة سياسية اقتصادية يمكن الاعتماد عليها، لاسيما وأن فرنسا تطمح لمكاسب سياسية واقتصادية تتعلق بالنفط بالدرجة الأولى؛ لأنها كانت تعتمد بشكل كبير على نفط الجزائر، وبعد الاستقلال بدأت الجزائر بمرحلة التأميم الذي تم فعلياً عام ١٩٧١، لذلك حاولت فرنسا فتح قنوات اتصال اقتصادية نفطية عبر السياسة مع المملكة العربية السعودية، المنتج الأول للنفط في العالم [٥٦].

كان الرئيس ديجول يرغب في تأمين النفط عبر تنويع التعاون مع الدول المصدرة، لذلك حاول رفع فرنسا عند مستوى الاهتمامات البترولية، والتأكيد على قدرة فرنسا على مواجهة الكارتل النفطي العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن القوة الاقتصادية الفرنسية ليست في مستوى المنافسة ومواجهة الشركات الأمريكية المدعومة بقوة من حكومة البيت الأبيض، فقد لجأ الرئيس شارل ديجول للتحرك والقدرة السياسية الفرنسية، والاستفادة من نفوذ فرنسا السياسي (ففرنسا أقوى سياسياً منها اقتصادياً [٥٧]).

والحق يقال إن هذا التصرف الديجولي كان ذكياً؛ لأنه يتلاءم مع طبيعة المشاكل المتعلقة بالنفط التي أساسها مشاكل سياسية قبل أن تصبح مشاكل اقتصادية تقليدية بإمكان الخبراء الاقتصاديين التعامل معها، فالرئيس ديجول يحاول تقديم نمط جديد للتعاون النفطي، مختلف عن النمط الأمريكي الذي يعتمد على الشركات الخاصة المرتبطة بالدول، ذات صيغة وأهداف اقتصادية، بعكس فكرة الرئيس ديجول الذي طرح مبدأ التعاون النفطي تحت مظلة سياسية حكومية ذات أهداف اقتصادية. بعبارة أخرى: الإرادة الاقتصادية هي الفكرة الأمريكية (الاقتصاديون+ السياسيون) والإرادة السياسية هي الفكرة الفرنسية (السياسيون + السياسيون) والهدف واحد هو النفط.

(٥٦) محمد الفرا، العلاقات الاقتصادية بين فرنسا ودول الخليج، بيروت، الطليعة، ١٩٧٦. ص ١١٥

(٥٧) مقابلة مع الأمين العام للغرفة التجارية الفرنسية العربية صالح الطيار، باريس ١٩/٠٤/٢٠١٢.

وقد جسّد الرئيس شارل ديجول هذا الطرح النفطي السياسي عبر اتفاقية مع الجزائر عام ١٩٦٥، ولكن الظروف الداخلية الجزائرية ومحاولات تأميم النفط أحبطت التطلعات الفرنسية، وكذلك الإتفاقية مع العراق عام ١٩٦٨ بعد وصول حزب البعث الاشتراكي للسلطة بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين، حيث حصلت شركة النفط الفرنسية على حق التنقيب والاستثمار على مساحة ٢٠,٠٠٠ كيلومتر مربع في صحراء العراق، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا اعترضوا على هذه الاتفاقية؛ بحجة تملكهم أسهم في شركة البترول العراقية [٥٨].

ولكن تطور التعاون النفطي العراقي الفرنسي لاحقاً في بداية السبعينيات بفضل العلاقة القوية بين رئيس الوزراء - حينها - جاك شيراك في حكومة الرئيس فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٧٦)، ونائب الرئيس صدام حسين الذي استلم السلطة عام ١٩٧٩، والجدول الآتي يوضح الواردات الفرنسية من النفط الخام العراقي خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٤:

العام	قيمة الواردات الفرنسية من النفط العراقي
١٩٧١	١٦٩٧,٥ مليون فرنك فرنسي
١٩٧٢	١٦٢٦,٩ مليون فرنك فرنسي
١٩٧٣	٢١٥٠,٨ مليون فرنك فرنسي
١٩٧٤	٦٠٣٩,٥ مليون فرنك فرنسي.[٥٩]

(٥٨) محمد الفرا، مرجع سابق، ص ١٢١

(٥٩) محمد الفرا، مرجع سابق، ص ١٣٢

٤.١ فرنسا جديدة: الرياض تبحث عن البروز الإقليمي عبر باريس

رغم أن التاريخ بين بريطانيا والعرب قديم، وبريطانيا دولة أوربية، إلا أنه عندما نقول أوروبا فإن أول ما يتبادر للذهن العربي هو فرنسا. ليست الجغرافيا وحدها التي تربط أوروبا القديمة بفرنسا، فهناك نظرة مختلفة بالنسبة للعرب بشكل عام ما بين أوروبا وبريطانيا التي يعتبرها الكثير من العرب خارج السياق الأوروبي من حيث الخطوط العامة والأجندات السياسية، خصوصاً تلك التي تتعلق بالقضايا التي تهم العرب والمسلمين، بالإضافة إلى أن أغلب العرب والمسلمين يعتقدون أن بريطانيا هي سبب مشكلتهم الأم المتمثلة: بقضية فلسطين عبر «وعد بلفور»، فبريطانيا من أعطت الأراضي الفلسطينية لليهود [٦٠]. بعكس النظرة والقبول العربي لفرنسا عبر التاريخ، وكذلك التجربة الاستعمارية المقبولة ثقافياً وحضارياً لفرنسا في سوريا ولبنان وجزء من مصر أثناء مغامرة نابليون بونابارت.

عندما بدأ الحراك السياسي الفرنسي منذ قيام الجمهورية الخامسة ١٩٥٨، والذي أخذ خطاً تصاعدياً في محاولة الاستقلالية وبناء فرنسا جديدة، هذا التحرك الفرنسي استولى على اهتمام ومتابعة الجميع سواء في المعسكر الغربي أو الشرقي أو دول العالم الثالث ودول المنطقة، فقد كان تحرك فرنسا السياسي في عام ١٩٦٧ يهدف إلى ملء الفراغ الذي حدث بين مجموعة من الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية بسبب حرب الأيام الستة والموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل، كذلك جسّد الموقف السياسي الفرنسي الجديد مزاحمة الاتحاد السوفيتي في تأييد مواقف العرب في قضاياهم. بعبارة أخرى: الموقف الفرنسي كان موقفاً سياسيّاً اقتصاديّاً استراتيجيّاً تنافسيّاً مزدوجًا مع أقطاب المعسكرين، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي اللذين يملكان احتكار خيار السلم وخيار الحرب في ظل قطبية ثنائية [٦١].

(60) Alain Gresh, Israël, Palestine :Vérités sur un conflit, Paris, Fayard, 2007.pp.58-60.

(٦١) محمد حافظ إبراهيم، رؤية الجنرال ديجول للنزاع في الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٦٩، الأردن، الإنماء، ١٩٩٠. ص ٧٨-٨٢.

هذا الموقف الفرنسي الطموح بالطبع - كان - مشجّعاً للملك فيصل لفتح حوار مع المتغير السياسي الفرنسي الجديد الذي بدأ في فرض نفسه على المشهد العالمي منذ بداية الستينيات. ويجب ألا ننسى أن الموقف الفرنسي غير المعادي بوضوح للولايات المتحدة الأمريكية كان عاملاً مساعداً للرغبة السعودية بالذهاب لباريس، فقد كان الموقف الفرنسي بمثابة (الصديق المنافس) ففرنسا تبقى في المعسكر الغربي وفي الخطوط العريضة للعالم الغربي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الخلاف الفرنسي الأمريكي على بعض التفاصيل المتعلقة بمستقبل فرنسا وأوروبا وآليات تقاسم الثروة والسلطة.

أما المملكة العربية السعودية، فلا تريد أن تذهب في توجهاتها وتحالفاتها الجديدة بعيداً عن الحليف الأمريكي إلى الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال، فوجدت الرياض في فرنسا ما لم تجده في بريطانيا، وهو ما يمكن أن نسميّه «الطموح وروح المنافسة» الموجودة لدى باريس عبر التدخل الإيجابي في قضايا المنطقة، كانت وجهة النظر السعودية: لمّ لا تكون باريس بديلاً وحليفاً منافساً؟!! فقد تكون فرنسا بالنسبة للمملكة العربية السعودية حليف ثاني ووسيلة ضغط إيجابية في نفس الوقت على الحليف الأول الأمريكي.

لقد كانت فرنسا - في حقيقة الأمر - الخيار الوحيد المتاح الذي يحقق الطموحات السعودية التي تبحث هي الأخرى عن نفسها على الخارطة الإقليمية، فقد كانت طموحات الملك فيصل القفز إلى مصاف الدول المؤثرة في المنطقة، ولكنه كان دائماً يصطدم بقوى المنطقة، مثل: إسرائيل ومصر وإيران من جهة، وبالسلبية الأمريكية من جهة أخرى، رغم العلاقات المتينة بين واشنطن والرياض.

ومقابل ذلك فقد كانت المملكة العربية السعودية عامة والملك فيصل على وجه الخصوص على معرفة بمدى الحاجة الفرنسية للنفط والطاقة على المدى البعيد، ففرنسا كانت لا تملك خيارات كثيرة في مجال النفط خصوصاً بعد بدايات تأميم الجزائر لنفطها، وفي هذا السياق نشرت جريدة اللوموند الفرنسية [٦٢] تقريراً يشرح أن مصادر الطاقة الفرنسية لا تغطي سوى ٦٢٪ من احتياجاتها عام

(62) Le monde 31/07/1970

١٩٦٠، بينما لن تغطي أكثر من ٣٥ ٪ من الاحتياجات عام ١٩٧٠، وسوف تصل المصادر عام ١٩٨٠ على أفضل تقدير إلى تغطية تقارب ٢٠٪، ويمكن اختصار التقرير السابق في الجدول الآتي:

مصدر الطاقة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
فحم	٢٦٪	١٤٪	٨٪
نفط	٥٩٪	٦٨٪	٧٠٪
غاز طبيعي	٦٪	١٠٪	١٢٪
كهرباء هيدروليكية	٨٪	٦٪	٤٪
كهرباء ذرية	١٪	٢٪	٦٪

المصدر. اللوموند ١٩٧٠/٧/٣١

كان الملك فيصل يريد القفز بالمملكة العربية السعودية لمصاف الدول المحورية إقليمياً والتي لا يمكن تجاوزها عبر تحقيق مكاسب سياسية بواسطة الحليف الأمريكي في مواجهة مباشرة معلنة مع قوى المنطقة، سواء إسرائيل أو الدول الأخرى، كمصر أو العراق أو إيران، وهذا كان صعباً للغاية دون مساعدات غربية أخرى، غير أمريكية، وهو ما وجده الملك فيصل في باريس.

كان الملك فيصل يربط قضية فلسطين في سياساته الخارجية وتوجهاته السياسية بل ورغباته الشخصية، وغالباً ما كان يعزف على هذا الوتر في أغلب خطاباته، وكان الملك فيصل ينتقد مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من دعم إسرائيل بشكل لاذع،كل ذلك سبّب ضغطاً على المملكة العربية السعودية في استعجال النتائج عبر محاولة استغلال المواقف والأحداث. ولا ننسى أن المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت لا تملك ثروتها النفطية بشكل كامل، فالشركات الأمريكية كانت لها حصص عالية من النفط السعودي، وفق معاهدة الستين سنة ولم تبدأ الرياض بالتملك إلا بفضل حرب عام ١٩٧٣ [٦٣]. أيضاً المملكة العربية السعودية كانت لا تملك أدوات التأثير في الداخل الأمريكي عبر حضور جماعات المصالح، وعبر الضغط السياسي والاقتصادي المتعلق بالنفط، وهو ما يستحقق لاحقاً بشكل فاعل في عهد الملك فهد ١٩٨٢-٢٠٠٥.

(٦٣) التفاصيل النفطية في قضية النفط في الباب الثالث.

كانت المملكة العربية السعودية في ثمانينيات القرن الماضي تحقق مكاسب سياسية كبيرة في مواجهة جميع القوى في المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل؛ لوجود آليات التأثير في الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة: بالنفط؛ والعمق السعودي، في واشنطن الذي كان يقوم به بمهارة فائقة، الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي، في واشنطن، ويبدو أن الرياض استفادت من تجربة الستينيات والسبعينات جيداً.

إذن، أختار الملك فيصل الذهاب لباريس، لأنها الخيار الوحيد القادر على تحقيق الطموحات السعودية الدولة والفيصلية الملك، ولأن فرنسا عرضت نفسها من خلال مواقفها المرضية للعرب في صراعهم مع إسرائيل، و أصبحت باريس من خلال طموحاتها السياسية والاقتصادية المتعلقة بالنفط تحديداً محل أنظار العالم التي تترقب بحيرة وتتساءل إلى أين ستصل فرنسا؟ وهل بإمكانها أن تتحول لقطب ثالث؟

لكن الطموح الفرنسي الخارجي اصطدم بأحداث ثورة مايو عام ١٩٦٨ التي أتت من الداخل الفرنسي نفسه، فقد كانت تلك السنة محبطة وكارثية للرئيس شارل ديجول ولفرنسا، بل للعالم أجمع، حتى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عانيا كثيراً من تلك السنة، فما حدث كان يشبه «انقلاب الداخل على الداخل»، حيث عادت أغلب القوى العالمية للداخل في محاولة، لمعالجة التغيرات الجديدة أو مسايرتها.

إن ثورة مايو عام ١٩٦٨ في فرنسا - التي بدأها الطلبة ومن ثم تم تسييسها - سبّبت إشكاليات للرئيس ديجول على مستوى مستقبله السياسي، وأحبطت توجهاته تجاه موقع جديد لفرنسا، حيث انتهت المغامرة الديجولية باستقالة الرئيس تحت ضغوط ومطالب الفرنسيين أنفسهم. كل ذلك - بالتالي - قلّل من طموحات المملكة العربية السعودية تجاه هذه العلاقة الجديدة مع فرنسا التي لم تكمل عاماً من بدايات المحادثات الفعلية، فقد دخلت فرنسا في بعض العقبات حيث واجهت أزمة نقدية، ولم تفلح محاولات حكومة (دي ميرفيل) في دعم موقف الفرنك الفرنسي الذي انخفضت قيمته بعد لجوء فرنسا للاقتراض

من البنك الدولي [٦٤]، وترتب على هذه الأحداث تراجع موقف فرنسا بشكل عام وضعف وضعها تجاه قضية الشرق الأوسط ومسيرة السلام، قابله تصعيد إسرائيلي أمريكي محترف، فقد رفضت إسرائيل الوساطة الفرنسية حول تفاهم القوى الكبرى على القرار رقم: (٢٤٢)، ثم قامت إسرائيل بالإغارة على مطار بيروت. فكانت ردة فعل باريس قطع تصدير أسلحتها لإسرائيل عام ١٩٦٩ [٦٥].

إن إسرائيل بهذه التصرفات أجهضت المحاولة الفرنسية، لتكون باريس فاعلاً في المنطقة، وأعادت أي حلول سياسية متوقعة لواشنطن، وهو ما ترتب عليه برود في وتيرة العلاقات الفرنسية السعودية.

ولا ننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت نفسها تمر بظروف صعبة بسبب حرب فيتنام التي خلقت انقلاب الرأي العام الأمريكي ضد إدارة الرئيس جونسون، والتي جعلت الرئيس الأمريكي لا يعيد ترشيح نفسه، وتزامن مع هذه الأحداث مقتل الناشط الأمريكي مارتن لوثر كنج والمرشح للرئاسة روبرت كيندي، وزيادة التضخم الأمريكي. كل ذلك جعل إدارة الرئيس نيكسون تركز على الداخل الأمريكي.

أما في الجانب السوفييتي فكانت ثورة براغ مقلقة لموسكو، إذ جعلت الكرملين يركز على الأوضاع الداخلية للحلفاء على حساب المشهد العالمي وقضايا الشرق الأوسط.

إذن، بإمكاننا القول: إن الحراك السياسي الفرنسي السعودي، عام ١٩٦٧ توقف مؤقتاً بسبب أحداث عام ١٩٦٨ العالمية، وليس في فرنسا وحدها.

(٦٤) محمد حافظ إبراهيم، مرجع سابق.ص٩٢-٩٣.
(65) Jacques Frimo,op.cit,.p49.

٥.١ العلاقات بعد الرئيس ديجول: حرب عام ١٩٧٣ واستخدام النفط كسلاح

كانت أحداث مايو عام ١٩٦٨ مؤثرة بشكل سلبي على البداية القوية للسياسة الخارجية الفرنسية التي بدأها الرئيس شارل ديجول منذ بداية الستينيات، فقد قطعت هذه المظاهرات الطريق على فرنسا عالمية عبر مطالب داخلية للفرنسيين، أصبحت جامعة السوربون رغم شهرتها معلماً سياحياً مثلها مثل: اللوفر وبرج إيفل بسبب هذه المظاهرات الطلابية التي كانت ينادي الطلاب فيها بحماسة قوية بتغيير نمط المجتمع الفرنسي. وأقرب تعبير لهذه المظاهرات ما كتبته جريدة اللوموند بعنوان:

«La Sorbonne libre,et puis ivre»[٦٦]، وبالتالي فإن هذا الوضع الداخلي أثّر على الوضع الخارجي، وقلّل من سير تطور العلاقات الفرنسية السعودية التي بدأت فعلياً للتو منذ أقل من سنة.

تسلّم الرئيس جورج بومبيدو الرئاسة في وضع صعب، أي رئيس يأتي بعد شخصية بحجم شخصية وكاريزما الرئيس شارل ديجول التي كسبت احترام الجميع يجب عليه أن يكون بمستوى مماثل أو قريب من ديجول على الأقل. أكمل الرئيس بومبيدو السياسة الخارجية الفرنسية التي بدأها الرئيس ديجول خصوصاً فيما يتعلق بالموقف الفرنسي من العرب وقضاياهم، وكذلك العلاقات الفرنسية السعودية التي للتو أخذت مساراً جيداً. لم تتغير السياسات العامة التي كان رسمها ديجول سواء في بعض التفاصيل البسيطة المتعلقة بإيجاد صيغة تفاهم مع الجانب الإسرائيلي بخصوص الصفقة المبرمة بين الطرفين والتي أوقفها الجنرال ديجول عام ١٩٦٩، وتزامن ذلك مع صفقة بيع (١١٠) طائرات ميراج لليبيا معمر القذافي تم الإعلان عنها، لعدم خسارة المكاسب السابقة في سير الاقتراب الفرنسي العربي[٦٧].

(66) B.Girod Le monde, 12/06/1968.
(67) Jacques Frimo,op.cit,.pp159-261.

عموماً، يمكن القول: إن العلاقة الفرنسية السعودية الجديدة استمرت بين الملك فيصل والرئيس بومبيدو كما هي في أثناء فترة الرئيس شارل ديجول، بل زادت الزيارات بين البلدين، فقد زار الملك فيصل باريس عام ١٩٧٠ والتقى الرئيس بومبيدو[٦٨].

وبدأ الاحتياج المتبادل بين فرنسا والمملكة العربية السعودية ابتداء من عام ١٩٧٠ يأخذ صيغة تبادل المصلحة الواضحة؛ نظراً لظروف البلدين، ويبدو أن التفاهم بدأ يأخذ مساراً نفعياً واضحاً. ففرنسا كانت تعيش وضعاً اقتصاديًّا متعلقاً بالنفط بسبب تأميم الجزائر لنفطها، وتحاول إيجاد البديل القادر على إمدادها بالنفط وتعويض النفط الجزائري.

ومقابل ذلك كان المملكة العربية السعودية تعيش ابتداء من نهاية الستينات وبداية السبعينيات أزمة انسحاب بريطانيا العظمى من الخليج، وتحاول ملء الفراغ البريطاني بالنسبة لدول الخليج المستقلة (الإمارات العربية المتحدة- سلطنة عمان - البحرين - قطر) وتحتاج الدعم السياسي وتطوير قدراتها العسكرية.

ولا ننسى التهديد الإيراني الذي حاول ضم البحرين بعد انسحاب بريطانيا العظمى، ولا شك إن المملكة العربية السعودية ساندت دولة البحرين، وكادت تحصل مواجهة مسلحة بين إيران والمملكة العربية والسعودية بسبب الأطماع الإيرانية، فمنطقة الخليج تُعتبر منطقة نفوذ سعودي، وأي تواجد لإحدى قوى المنطقة، كإيران هو تهديد للأمن القومي السعودي، هذا ما يبرر الوقوف السعودي القوي ضد إيران بخصوص البحرين. بعبارة أخرى: المملكة العربية السعودية كانت تحتاج مصدر تسليح آخر غير الحلفاء الأمريكيين والبريطانيين التقليدين الذين لهم حساباتهم الخاصة في المنطقة، سواء للحليف الإيراني، أو الحليف الإسرائيلي، أو بعض الدول العربية.

إذن، المعادلة الفرنسية السعودية كانت باختصار «النفط مقابل السلاح» ولكن كانت النتيجة أن المملكة العربية السعودية بالفعل زودت فرنسا بالنفط بشكل

(٦٨) وزارة الخارجية السعودية، الرياض.

متزايد، ولكنها لم تشتر منها أسلحة بحجم ما باعتها من نفط، فقد كان حجم النفط السعودي، المصدر لفرنسا على النحو الآتي:

العام	النفط السعودي، المصدّر لفرنسا
١٩٧٠	٩,٤ مليون طن
١٩٧١	٢٤,٧ مليون طن
١٩٧٢	٣١,١ مليون طن [٦٩]

وكانت الواردات الفرنسية بشكل عام ومن ضمنها النفط من المملكة العربية السعودية كالآتي:

١٩٧٠	٩٥٣ مليون فرنك فرنسي عام
١٩٧١	٢٠٣٠ مليون فرنك فرنسي عام
١٩٧٢	٢٣٣٦ مليون فرنك فرنسي عام

بينما الصادرات الفرنسية بشكل عام إلى المملكة العربية السعودية كانت كالآتي:

١٩٧٠	١٨٧ مليون فرنك فرنسي عام
١٩٧١	٢٠٦ مليون فرنك فرنسي عام
١٩٧٢	٣٢٩ مليون فرنك فرنسي عام [٧٠]

ونعتقد أن هناك خللاً ما في التسويق الفرنسي من خلال هذا الاختلاف الكبير بين الواردات والصادات على مستوى العلاقات الثنائية الفرنسية السعودية. وللحق فيجب ألا ننسى أن المملكة العربية السعودية منطقة نفوذ أمريكية على مستوى التبادل التجاري، بالإضافة إلى رغبة صناع القرار السعوديين التعامل مع الأمريكيين والبريطانيين فيما يخص المشتريات السعودية خصوصاً المتعلقة بالتسلح العسكري، ولكن سوف نشاهد نتائج إيجابية لاحقاً على مستوى صفقات التسلح الفرنسية السعودية في فترات الرئيسين فاليري جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران بناء على تفاهمات الرئيسين شارل ديجول وجورج بومبيدو مع القيادة السعودية.

(٦٩) محمد الفرا، مصدر سابق ص ١٢٠

(٧٠) محمد الفرا، مصدر سابق ص ١٢٠

قام الملك فيصل في مايو عام ١٩٧٣ بزيارة باريس للمرة الثالثة، وكانت زيارة مختلفة عن الزيارتين السابقتين من حيث بقاء الملك في باريس عدة أيام، ولقاؤه بالساسة والمثقفين والصحافيين الفرنسيين [٧١]. وفي أكتوبر عام ١٩٧٣ حدثت حرب أكتوبر أو كيبور كما يسمّيها الإسرائيليون والتي نستطيع أن نقول: إن المملكة العربية السعودية لعبت فيها دوراً مفصلياً على المشهد العالمي، فقد جعلت هذه الحرب أغلب دول العالم تنظر لأهمية المملكة العربية السعودية، وبالذات الحليف الجديد فرنسا.

وإذا كانت مصر- وبمساعدة بعض الدول - من قام بالهجوم على الأرض في حرب كيبور عام ١٩٧٣، فإن المملكة العربية السعودية والكويت وبعض الدول العربية هم من موّل هذه الحرب بدرجة كبيرة على مدى ست سنوات عبر تسليح الجيش المصري والسوري والأردني، ومنذ مؤتمر القمة العربية في الخرطوم عام ١٩٦٧ عبر دعم دول المواجهة مع إسرائيل: (مصر- سوريا- الأردن) [٧٢]، بالإضافة للدعم السعودي، الذي تلقاه الرئيس المصري أنور السادات عند زيارته للرياض قبل الحرب في أغسطس عام ١٩٧٣ [٧٣].

لقد كان لتضامن الدول النفطية العربية - على رأسها المملكة العربية السعودية مع مصر وسوريا والأردن - عامل إيجابي فاعل مع تصاعد أحداث الحرب.

وبالمقابل فقد كان الموقف الفرنسي متناغماً مع التوجه العربي والسعودي تماماً، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير بعد الحرب مباشرة تصريحاً مباشراً وواضحاً حيث قال: «هل تعني محاولة المرء لاستعادة أراضيه عدواناً مفاجئاً على الغير [٧٤]».

إن نتيجة هذه الحرب كانت مرضية للعرب، وفي نفس الوقت متوافقة مع التوجهات السياسية الفرنسية التي بدأها الرئيس شارل ديجول، فقد اعترضت

(٧١) جريدة أم القرى ١٨/٠٥/١٩٧٣.

(72) www.arableagueonline.org

(٧٣) مفيد الزيدي، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

(74) Paul Balta, op.cit,.p260.

فرنسا على المكاسب التي حققتها إسرائيل بالعدوان في حرب عام ١٩٦٧، وأيدت النتائج في عام ١٩٧٣؛ لأن إسرائيل أول من بدأ العدوان المسلح.

لقد كان استخدام النفط كسلاح في حرب عام ١٩٧٣ هو المتغير السياسي الاقتصادي الجديد على الساحة العالمية، فالدول الكبرى - ومنها بالطبع فرنسا موضوع دراستنا- توقفت كثيراً عند هذا المتغير، خصوصاً وأن فرنسا ليست كالولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي الغنية بالنفط. إن أبعاد وتبعيات استخدام الرياض لسلاح النفط كانت مؤثرة في المشهد العالمي، فأسعار النفط تضاعفت قرابة خمس مرات، بالإضافة إلى تأميم أغلب شركات النفط العربية: (ليبيا – العراق- الجزائر)، وفيما يخص نفط دول الخليج فقد تم تملُّك نسبة كبيرة من الحكومات عبر شراء الأسهم والأصول في الدول الخليجية: (المملكة العربية السعودية- الكويت) [٧٥].

إذن، أحداث عام ١٩٧٣ - وبالذات استخدام النفط كسلاح - كانت مفصلية في العلاقات الدولية وفي المنطقة، والمجتمع الدولي، خصوصاً الدول الصناعية التي بدأت تتساءل: كيف نتلافى ما حدث لاحقاً؟ خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط وتملك ربع احتياطي العالم من النفط.

إن الموقف أعطى هالة إعلامية سياسية اقتصادية للمملكة العربية السعودية. فالملك فيصل أعاد تقديم بلاده للعالم بهذا الموقف القوي، وبعبارة أخرى: المملكة العربية السعودية استفادت من موقفها في حرب عام ١٩٧٣ في عدة جوانب، منها:

- أصبحت المملكة العربية السعودية قائدة للعرب منذ تلك اللحظة عبر إبراز قوتها الاقتصادية وعمقها المتعلق بمقر المقدسات الإسلامية، ولا ننسى هزيمة عبد الناصر في عام ١٩٦٧، وبالتالي فإن انحسار الفكر القومي العربي كان عاملاً مساعداً للمكانة السعودية بعد حرب كيبور عام ١٩٧٣.

(٧٥) تُعتبر الكويت أول دولة خليجية حصلت على استقلالها عام ١٩٦٢.

- قدمت المملكة العربية السعودية معادلة سياسية اقتصادية جديدة عبر استخدام سلاح النفط.
- لفتت الرياض أنظار القوى العالمية؛ باعتبارها عاصمة محورية في المنطقة.
- أعادت الرياض تقديم نفسها للحليف الأمريكي بأن لديها أدوات سياسية واقتصادية كثيرة يجب احترامها من قبل واشنطن، خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية تفاجأت بالقرار السعودي، وعانت من نقص إمدادات النفط السعودي، رغم الزيارة السريعة لوزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر للرياض بعد القرار السعودي.
- قدمت المملكة العربية السعودية نفسها للعالم كقوة يجب احترامها أمام قوى المنطقة، المنافسة، كإيران التي تطمع في دول الخليج المستقلة، مثل: البحرين وقطر، والإمارات، وكذلك أمام إسرائيل، وأيضاً أمام القوى الشقيقة الأخرى، كمصر وسوريا والعراق.

ولكن رغم كل المواقف السياسية والاقتصادية الإيجابية في تطور العلاقات الفرنسية السعودية، كانت الظروف السيئة تعيد نفسها، كما حدث عام ١٩٦٨ من ظروف أوقفت مسيرة العلاقات الفرنسية السعودية التي بدأت فعلياً بعد لقاء الملك فيصل والرئيس ديجول عام ١٩٦٧.

وقد تكررت الظروف بعد حرب كيبور، فقد تزامن مع حرب عام ١٩٧٣ الأحداث الآتية:

- فضيحة "Water-Gate" في الولايات المتحدة التي أجبرت الرئيس نيكسون على الاستقالة، واختلال الوضع الداخلي الأمريكي، مما يعني توقفاً وحذراً سعودياً للمستجدات.
- الوفاة المفاجئة للرئيس بومبيدو في أبريل عام ١٩٧٤.
- لم يستمر الوضع طويلاً فيما يخص الجانب السعودي، فقد تم اغتيال الملك فيصل في مارس عام ١٩٧٥.

فرغم الظروف السابقة والحق يقال، فقد كان هناك نقاشات بين الجانبين الفرنسي والسعودي بخصوص تسليح القوات السعودية، وتمت بعض الصفقات الصغيرة بين البلدين في فترة الرئيس شارل ديجول، مثل: شراء المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٧ الطائرات العمودية (اللويت٣)، ولكن كانت بأعداد بسيطة، ويبدو أن السعوديين أخذوا الصفقة من مبدأ التجربة، فقد زار وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان بن عبد العزيز باريس عام ١٩٦٨ لهذا للنقاش حول موضوع التسليح، كذلك قام وزير الدفع الفرنسي Pierre Messmer بزيارة مماثلة للرياض عام ١٩٦٩ بهذا الخصوص، فقد كانت المملكة العربية السعودية بحاجة لطائرات حربية ولكن المسؤولون السعوديين فضلوا إتمام الصفقة مع بريطانيا العظمى؛ نظراً لأن التدريب السعودي، تم وفق الطراز الأمريكي أو البريطاني والطيارون السعوديون تدربوا في بريطانيا والولايات المتحدة منذ الأربعينيات، ويوجد مدربون وفنيون بريطانيون وأمريكان في الأراضي السعودية، لذلك لا يريد المسؤولون السعوديون الوقوع في مشاكل تقنية أو بشرية مع الطائرات الفرنسية التي تحتاج لتدريب، جديد وتعلم لغة جديدة على السعوديين، وتوفر كادر فرنسي من المستشارين والفنيين. بعبارة أخرى: الظروف كانت ملحة على المملكة العربية السعودية، ولا مجال في الوقت لاستخدام منتج جديد ولغة جديدة. هكذا برر المسؤولون في القوات الجوية السعودية للقيادة السعودية، وتم تحويل الصفقة من فرنسا لبريطانيا[٧٦].

ولكن رغم هذه الظروف الصعبة في العلاقات الفرنسية السعودية، فإن ما بناه الملك فيصل والرئيسين: ديجول وبومبيدو سوف تكون له نتائج إيجابية على المستويين السياسي والاقتصادي في العلاقات الفرنسية السعودية في فترة الملك خالد والرئيس فاليري جيسكار ديستان.

(٧٦) مقابلة مع الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، باريس، ٠٨/٠٥/٢٠١٠.

الفصل الثاني: العلاقات الفرنسية السعودية بعد الملك فيصل: الاقتصاد ومن ثم السياسة

١.٢ فترة الملك خالد والرئيس فاليري جيسكار ديستان: علاقات متشابكة، معقدة، وحضور التعاون الأول بين الرياض وباريس ما بعد الملك فيصل

تُعتبر فترة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١) من أهم وأعقد الفترات في العلاقات الفرنسية السعودية على كافة الأصعدة؛ لأن هذه الفترة أتت بعد فترة سياسية واقتصادية تخللها أحداث كبرى وحربان بين العرب وإسرائيل، المتمثلة: بحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وحرب كيبور١٩٧٣. كانت المملكة العربية السعودية وفرنسا في عمق الأحداث، وكان موقف فرنسا من هذه الأحداث أثناء فترة الرئيس ديجول والرئيس بومبيدو مرضياً للدول العربية بشكل عام وللمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وبمثابة المتغير السياسي الاقتصادي الجديد على مستوى المنطقة، فقد أتت فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان والملك خالد بعد فترة الملك فيصل والرئيسين ديجول وبومبيدو الهامة، التي كانت بمثابة بداية فعلية في العلاقات الفرنسية السعودية.

كان الاقتصاد والتعاون الأمني عنواناً كبيراً في العلاقات الثنائية في فترة الملك خالد والرئيس فاليري جيسكار ديستان [٧٧]، فقد كانت هناك متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية على مستوى الداخل وعلى مستوى الخارج، ساعدت على تطور العلاقات الفرنسية السعودية بسبب تغير الظروف الدولية التي تلت حرب عام ١٩٧٣، وما ترتب عليها من وضع سياسي جديد في المنطقة، ووضع اقتصادي يتعلق بالنفط تحديداً.

ففي الشأن الداخلي الفرنسي، برز تأثير الأوضاع الداخلية في فرنسا التي تلت أحداث عام ١٩٦٨ وما ترتب عليها من تغيرات فرنسية داخلية ذات طابع اجتماعي سياسي، سواء تغير توجهات السلطة السياسية الجديدة الشابة

---

(٧٧) توفى الملك فيصل في مارس عام ١٩٧٥م، والرئيس ديستان استلم السلطة في مايو عام ١٩٧٤. هناك فترة عشرة أشهر لم يحدث بها أشياء تستحق العرض في العلاقات الفرنسية السعودية.سوف يتكرر معنا هذا الأمر في فترة الملك فهد والرئيس ميتران، فهناك اختلاف بسيط يصل إلي أقل من سنة، ونعتبر فترة الملك خالد تقابل فترة الرئيس ديستان وفترة الملك فهد تقابل فترة الرئيس ميتران.

المتمثلة: بالرئيس فاليري جيسكار ديستان، الرئيس الشاب البرجوازي ذي الخلفية الاقتصادية والميول الأمريكية، أو تغير المجتمع والنمط الاجتماعي العام الفرنسي الذي فرض سياسات داخلية تتعلق بالشأن الاجتماعي(٧٨)، وكذلك قدوم إدارة رئاسية جديدة ذات سياسات خارجية مبتكرة تتعلق تحديداً بالاقتصاد.

وبالمقابل في الجانب السعودي، تغيرت الأوضاع الداخلية في المملكة العربية السعودية بعد اغتيال الملك فيصل على مستوى توجهات القيادة السعودية من حيث تنامي متغير التشدد الديني وارتباط أكثر ما بين السلطة الدينية والسلطة السياسية - كما هو حال فرنسا - فقد جاءت قيادات سعودية جديدة شابة لها فكرها وطموحاتها وآلياتها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، مثل: وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، ومجموعة مثقفة ذات خلفية أكاديمية أدارت مجلس الوزراء السعودي؛ مثل: الدكتور أحمد زكي يماني لوزارة النفط، والدكتور علوي درويش كيال لوزارة البرق والبريد والهاتف، والدكتور محمد إبراهيم مسعود للشؤون الخارجية، والدكتور محمد عبده يماني لوزارة الإعلام، والدكتور غازي القصيبي لوزارة الصناعة والكهرباء... الخ).

وللحق، نرى أن الفترة المتعلقة بالملك خالد والرئيس فاليري جيسكار ديستان تميزت بما يشبه عقلنة السياسة والاقتصاد بنوع من التعاون على الأرض.

وقد يكون هناك اختلاف بين المحللين والمتابعين لفترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان: هل بدأت مرحلة فرنسية جديدة تماماً مع الرئيس ديستان أم أن ما قام به مجرد امتداد لأعمال قام بها أسلافه ولكن بطريقة مختلفة (٧٩)؟ في هذا السياق يتساءل عالم السياسة الفرنسي والمتخصص في فترة الرئيس ديستان Samy Cohen: «لا نعلم أن كانت فترة الرئيس ديستان تمثّل امتداداً لرؤساء الجمهورية الخامسة أو بداية جديدة لفرنسا جديدة، ولكن الأكيد أن هناك

(٧٨) حدثت تغيرات اجتماعية عميقة في فرنسا بعد ثورة عام ١٩٦٨ تتعلق بالمرونة والسماح بانفتاح الحياة الشخصية للفرنسيين، والتزاوج بشكل مدني، والحرية الشخصية والإجهاض....الخ

(79) Samy Cohen(Dir), La politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing, Paris, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1985. p.13.

انقطاعاً وطرحاً جديداً وإيديولوجية سياسية اجتماعية جديدة للرئيس الشاب فاليري جيسكار ديستان» (٨٠).

والحق يقال، في فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان حدث حراك سياسي اقتصادي ديناميكي مميز في العلاقات الفرنسية السعودية، وحدث تقارب وتفاهم متبادل فرنسي سعودي أخذ صفة البرجماتية أكثر من الشعارات والمثاليات التي كانت سائدة في فترة الملك فيصل والرئيسين: ديجول وبومبيدو، بل إن فرنسا انفتحت على الولايات المتحدة الأمريكية وفتحت قنوات اتصال مختلفة مع حلفاء الولايات المتحدة وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية نفسها خصوصاً في المجالات الأمنية، وفي هذا السياق يقول Alexandre de Marenches رئيس المخابرات الفرنسية السابق: «إن تواصل فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية فتح لنا مجالات كثيرة في تواصلنا مع المملكة العربية السعودية في المجال الأمني والاستخباري(٨١)». فالرئيس فاليري جيسكار ديستان هو أول من طرح تقديم الاقتصاد الفرنسي في قالب جديد عبر آلية بيع مفتوحة للمنتجات الفرنسية بما فيها الأسلحة والقدرات النووية. وللحق فإن هذا الطرح السياسي الاقتصادي المنفتح له مؤيدوه ورافضوه، وليس هذا ما يعنينا، بل ما يهمنا هو أن الرئيس فاليري جيسكار ديستان سوّق وعرض على الزبائن القادرين على دفع ثمن الأسلحة الفرنسية، حتى وصل الأمر إلى عرض الطاقة النووية الفرنسية.

لقد ساهم الرئيس فاليري جيسكار ديستان في تأسيس «مجلس السياسات النووية الخارجية» CPNE في سبتمبر عام ١٩٧٦ (٨٢)، وقدّم الخدمة النووية في قالب جديد، يتضمن تبني برامج نووية متكاملة للدول القادرة على دفع الثمن في طرح جديد على مستوى العالم، ولكن العالم لم يتقبل التوجهات الفرنسية الجديدة تماماً، والتي يبدو أن الرئيس ديستان سبق بها عصره (٨٣).

(80) Ibid,.p.16.
(81) Ockrent Marenches, Dans le secret des princes, Paris, Stock,1986.p.228.
(82) Samy Cohen, op.cit,.p.23.
(83) Ibid,.pp.27-29.

لقد كانت حادثة استخدام النفط كسلاح من قبل المملكة العربية السعودية في حرب كيبور عام ١٩٧٣ تُمثِّل هاجساً اقتصادياً مقلقاً للرئيس فاليري جيسكار ديستان، ففرنسا تعتمد على الطاقة بشكل كبير، ولا يوجد مصادر كافية على الأراضي الفرنسية، لذلك حاول الرئيس فاليري جيسكار ديستان فتح قنوات جديدة مع المملكة العربية السعودية، وكذلك مع الدول الخليجية التي كانت لتوِّها في مرحلة الاستقلال ولم تصل بعد لمرحلة المملكة العربية السعودية من حيث كميات النفط والخبرة في هذا المجال الحيوي، كالإمارات العربية المتحدة وقطر.

حاول الرئيس فاليري جيسكار ديستان عبر التنسيق مع المملكة العربية السعودية تبني الموافقة على مؤتمر حوار الشمال- الجنوب على المستوى الاقتصادي المعقود في جنيف عام ١٩٧٥ [٨٤]، وعمل على ثلاث جهات في المنطقة، هما: المملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق بشكل متوازٍ في نفس الوقت، ففي عام ١٩٧٥ أعربت فرنسا عن استعدادها لتزويد المملكة العربية السعودية بالمعدات والبضائع والخدمات والخبرات على مستوى البنية التحتية والخبرات الفنية التي تلزم البنية الصناعية مقابل أن تتعهد المملكة العربية السعودية بتزويد فرنسا بنحو ٨٠٠ مليون طن من النفط الخام في عقد يمتد لمدة عشرين عاماً [٨٥] بمعدل ٤٠ مليون طن سنوياً، لكن هذه الأرقام الكبيرة لم يتقبلها السعوديون وتم استبدال هذا الاقتراح الضخم باتفاقية تم التوقيع عليها منتصف عام ١٩٧٥ بعد زيارة ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز لباريس بعقود تجارية مقابل ١٥٠ مليون طن من النفط خلال عشر سنوات[٨٦]. كما تم توقيع عقد يتعلق بالنفط بين شركة بترومين السعودية وشركة النفط الفرنسية عبر تزويد فرنسا بالنفط لمدة ثلاث سنوات، بسعر اسمي يساوي ٩٣ بالمائة من السعر الأساسي [٨٧]، وفي نهاية عام

(84) Ibid,.p.264. Et également Sid Ahmed Abdelkader,Nord-sud : les enjeux, Paris,Publisud, 1981.

(٨٥) محمد الفرا، مرجع سابق، ص ١١٦.

(86) Ibid.p.117.

(٨٧) حسن أبو قنطار، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد عام ١٩٦٧، بيروت، شهادة دكتوراه غير منشورة.ص ٢١٩.

١٩٧٥ كانت المملكة العربية السعودية تغطي حاجة فرنسا من النفط الخام بما يعادل ٣٦٪ من مجموع الواردات النفطية الفرنسية[٨٨].

وقد بلغت واردات النفط السعودي، الذي تستورده فرنسا عامي (١٩٧٦-١٩٧٧) حوالي ٤٢ مليون طن، بلغت قيمتها (٢١) ملياراً و(١٧٣) مليون فرنك فرنسي، مقابل صادرات فرنسية للمملكة العربية السعودية بلغت حوالي (٣) مليارات و(٣٢٠)مليون فرنك فرنسي [٨٩].

نلاحظ هنا - كما لاحظنا في الفصل السابق أو من خلال أرقام الواردات والصادرات الفرنسية السعودية - أن المملكة العربية السعودية تحاول كسب رضا فرنسا عبر تحقيق بعض متطلباتها من النفط وليس كلها أو أغلبها على الأقل. يبدو أن الرياض لا ترغب الاندفاع في التعاون مع فرنسا أو رفع مستوى التقارب كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، رغم العروض الفرنسية المفتوحة على كافة الأصعدة بما فيها التقنية النووية، فهناك فارق كبير سوف يستمر معنا ما بين الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية (النفط)، والصادرات الفرنسية للمملكة العربية السعودية.

وقد نجد مبرر للقيادة السعودية في عدم الاندفاع تجاه فرنسا على مستوى التبادل التجاري خصوصاً عملية التسلح لأسباب أهمها:

- لأن فرنسا تتعامل مع قوى المنطقة، الأخرى، كالعراق وإيران بشكل مفتوح، وهذه الدول في منافسة قوية مع المملكة العربية السعودية على المستوى السياسي والاقتصادي الإيديولوجي والعسكري، سواء بتصدير الثورة الشيعية من قبل إيران، وسواء بتهديد حزب البعث الاشتراكي العراقي.
- الخبرة والقدرة السعودية في التعامل مع الولايات المتحدة منذ عشرات السنين؛ فمن الصعوبة تجاوز كل ذلك، والبداية من جديد مع برنامج فرنسي مختلف، ويحتاج الوقت والمال والتأهيل البشري.

(88) Ibid,. p220.

(٨٩) اليمامة، ٠٢/٠٦/١٩٧٨.

- رغبة المسؤولين السعوديين القائمين على عملية صنع القرار بالنهج الأمريكي؛ نظراً لخلفيتهم وميولهم ودراساتهم وثقافتهم وتدريبهم التي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية.

والحق يقال فقد كانت فرنسا تعتمد بشكل كبير على العراق فيما يتعلق بالنفط، فهناك علاقة جيدة مع العراق خصوصاً بعد تولي حزب البعث السلطة عام ١٩٧٣، وازدادت العلاقة الفرنسية العراقية ابتداءً من عام ١٩٧٤ عندما كان الرئيس جاك شيراك رئيس الوزراء في الحكومة الأولى للرئيس فاليري جيسكار ديستان؛ نظراً لوجود علاقة شخصية قوية تربط بين رئيس الوزراء جاك شيراك والقيادة العراقية (صدام حسين تحديداً)[٩٠]. في هذا السياق كانت هناك حركة كبيرة من جانب رئيس الوزراء - حينها - جاك شيراك مع دول المنطقة، ففي الفترة مابين عامي(١٩٧٤- ١٩٧٦) زار جاك شيراك إربع عشرة دولة عربية على رأسها المملكة العربية السعودية والعراق، بالمقابل استقبل شيراك أحد عشر رئيس دولة أو رئيس وزراء للدول العربية[٩١].

لقد استطاع رئيس الوزراء جاك شيراك بالترتيب مع القيادة السعودية تكوين لجنة أعمال فرنسية سعودية على مستوى القطاعين: الحكومي والخاص في نهاية عام ١٩٧٥ [٩٢]، ويبدو أن من ساعد في تقوية العلاقات بين الرئيس فاليري جيسكار ديستان والدول العربية - خصوصاً المملكة العربية السعودية - كان رئيس وزرائه جاك شيراك، فقد كان رئيس الوزراء وعمدة باريس جاك شيراك يتمتع بعلاقات طيبة مع أغلب أعضاء الأسرة الحاكمة السعودية خصوصاً صُنَّاع القرار، مثل: الملك فهد، والأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض، ولكن يبدو أن التوجهات بين الرئيس فاليري جيسكار ديستان ورئيس وزرائه جاك شيراك لم تتوافق، ونشأ خلاف شخصي داخلي بين الرجلين، مما حدا بجاك شيراك إلى الاستقالة في أغسطس عام ١٩٧٦ والعودة من جديد كعمدة لباريس[٩٣].

(٩٠) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٠٦/١١

(91) Omar Zaidane, Jacques Chirac et le monde arabe, Beyrouth, Alarabiya, 1996.p.152.

(92) www.kingkhalid.org.sa

(93) Omar Zaidane, op.cit,.p.78.

الزيارة الأولى

في نهاية يناير عام ١٩٧٧ زار الرئيس فاليري جيسكار ديستان الرياض كأول رئيس فرنسي يزور المملكة العربية السعودية، وقد تكون هذه الزيارة متأخرة جداً مقارنة بالقادة البريطانيين أو الأمريكيين، وهذا مؤشر على أي تساؤل حول ضعف العلاقة الفرنسية السعودية مقارنة بالعلاقة الأمريكية البريطانية السعودية.

على أية حال، كانت زيارة الرئيس الفرنسي ناجحة بكل المقاييس، فمن ناحية أكَّد الرئيس فاليري جيسكار ديستان على موقف فرنسا والرئيس ديجول تحديداً فيما يخص القضية الفلسطينية، وأن أي تسوية يجب أن تقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كما تمت في هذه الزيارة نقاشات حول الوضع في لبنان الذي كان يمر بحرب أهلية، وتم الإعلان عن عدة تعاونات اقتصادية تتعلق بتجهيز فرنسا البنية التحتية للأجهزة الأمنية السعودية. كما تم طرح نقاش فرنسي سعودي حول مركز أبحاث للطاقة النووية السلمية[٩٤].

نلاحظ هنا أن إدارة الرئيس فاليري جيسكار ديستان تمسكت بالمكتسبات السياسية التي حققها الرئيسين: شارل ديجول وجورج بومبيدو مع المملكة العربية السعودية،بخصوص موقف فرنسا من الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن الجديد الذي قدَّمه الرئيس فاليري جيسكار ديستان كان محاولة تفعيل التعاون الاقتصادي بناء على المتغيرات السياسية الجديدة. وبلا شك فقد كانت إدارة الرئيس فاليري جيسكار ديستان مراقبة جيدة للطموحات السعودية بأن تصبح الرياض عاصمة محورية على مستوى المنطقة، وفي هذا الجانب نلاحظ بروز الخبرة والعمق الاقتصادي لدى الرئيس فاليري جيسكار ديستان الذي تولى مناصب وزارية اقتصادية أثناء فترات أسلافه.

وبالمقابل، فقد كانت زيارة الملك خالد لباريس كرد لهذه الزيارة في يونيو عام ١٩٧٨، وتم النقاش حول خطة طموحة عبر تعاون ثنائي فرنسي سعودي

(٩٤) جريدة أم القرى ١٩٧٧/٠١/٢٨.

يتعلق بإنشاء محطة كهربائية تدار بالطاقة الشمسية، وقد كتبت الصحافة السعودية عن هذه الأفكار الرائعة بفرح [٩٥].

نلاحظ في بدايات فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان أن العلاقات الفرنسية السعودية تقدمت، وأصبح القادة يناقشون مشاريع طموحة جداً ومستقبلية قد تكون سبقت المرحلة بسنوات. نحن نتحدث عن مراكز للطاقة النووية السلمية، ونتحدث أيضاً عن مشروع كهرباء عبر الطاقة الشمسية.

ولكن للأمانة، لم يحدث أي شيء من هذا القبيل، ولم نرَ المشاريع الطموحة. وهنا نحن نتساءل بحق حول هذه النقاشات والمشاريع التي تم طرحها في البدايات الفعلية للعلاقات الفرنسية السعودية:

- هل كانت مجرد أفكار؟
- أم كانت مجرد مقترحات فرنسية تقبلتها المملكة العربية السعودية بحكم المجاملة واللياقة الدبلوماسية مع يقينها بعدم إمكانية تطبيقها على الأرض؟
- أم كانت مشاريع جدية لم تأخذها المملكة العربية السعودية بعين الاعتبار؟
- أم إنها كانت مشاريع غير قابلة أساساً للتوقيع؛ لعدم وجود البيئة المناسبة لها في الأراضي السعودية؟

في هذا السياق يقول لنا الأمير مقرن بن عبد العزيز مستشار الملك عبد الله ورئيس الاستخبارات السعودية: «لم نكن في وضع يسمح لنا بإقامة هذا المشاريع الطموحة في ذلك الوقت. فلا زلنا وقتها بحاجة للطرق والمستشفيات والجامعات والمدارس، يبدو أن مثل: تلك المشاريع كانت سابقة لأوانها [٩٦]».

ويبدو أن ما قاله رئيس الاستخبارات السعودية صحيحاً، ففي فترة السبعينيات كانت المملكة العربية السعودية في مرحلة بناء، حتى إن الطفرة الأولى - كما يسميها السعوديون - بدأت في نهاية السبعينات، مع مشاريع تنموية ومساعدات عينية

(٩٥) جريدة الرياض ٠٣/٠٦/١٩٧٨وكذلك جريدة البلاد ٠٣/٠٦/١٩٧٨.
(٩٦) مقابلة مع الأمير مقرن بن عبد العزيز، الرياض ١٠/٠٨/٢٠١٠.

للقطاع الحكومي والخاص والمشاريع التجارية للمؤسسات والأفراد، دعمتها إدارة الملك خالد بن عبد العزيز الذي يعتبره السعوديون ملك الخير والرفاهية.

لقد كانت البنية التحتية والمشاريع التنموية والقطاع التعليمي والصحي من أولويات إدارة الملك خالد في نهاية السبعينات، ولم تكن الدولة السعودية مهيأة لمشاريع إستراتيجية أو نووية أو أفكار كالتي طرحتها إدارة الرئيس فاليري جيسكار ديستان.

ولكن للأمانة، تم تعاون كبير وعلى مستوى عالٍ بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في المجال الأمني والمخابراتي، بدأ منذ عام ١٩٧٦ ووصل قمته عام ١٩٧٩ [٩٧].

١٩٧٩: سنة الأحداث الكبرى

يعتبر عام ١٩٧٩ عاماً صعباً جداً على المملكة العربية السعودية، نعم إنها سنة إعادة الحسابات السياسية المستقبلية على كافة الأصعدة، فقد حدثت ثلاثة أحداث مفصلية تزامنت مع اتفاقية كامب ديفيد غيّرت مسار العالم عامة والمنطقة والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. لقد كانت هذه الأحداث سبباً لنتائج كثيرة ترتبت عليها (نرى أن الإرهاب الإسلامي المتطرف، الذي كانت أهم مكوناته أحداث سبتمبر موضوع دراستنا، أهم مكونات ونتائج هذه السنة)، وبشكل متتالٍ ودراماتيكي الآتي:

- فبراير عام ١٩٧٩ الثورة الإسلامية في إيران، وسقوط نظام ملكي إمبراطوري لمصلحة نظام ملالي جمهوري إسلامي شيعي متطرف، شعاره تصدير الثورة، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الشيطان الأكبر.
- نوفمبر عام ١٩٧٩ احتلال المسجد الحرام في مكة من متطرفين إسلاميين يدّعون بعودة المهدي ويطالبون بسقوط حكم آل سعود، والعودة لحكم إسلامي على نمط الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

(٩٧) تفاصيل هذا التعاون الأمني في الباب الثالث، في فصل التعاون الأمني.

– ديسمبر عام ١٩٧٩ اجتياح القوات السوفيتية أفغانستان.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما علاقة كل ذلك بالعلاقات الفرنسية السعودية؟

نستطيع القول: إن هذه الأحداث الكبيرة أثَّرت سلباً على العلاقات الفرنسية السعودية لصلحة المتغير الأمريكي عبر عودة الرياض للتقارب مع واشنطن على حساب باريس، وانحصر التعاون الفرنسي السعودي، في الجانب الأمني بشكل كبير[٩٨]، خصوصاً بعد التعاون الفرنسي السعودي، في أزمة احتلال المسجد الحرام في مكة والتي فتحت مجال تعاون على مستوى التسليح الفرنسي السعودي، خلال فترة الملك فهد والرئيس ميتران (١٩٨١-١٩٩٥)، ولكن للأمانة، كان هذا التعاون على حساب باقي المجالات الأخرى، وهو ما قلّل مستوى العلاقات الفرنسية السعودية رغم العلاقات الجيدة بين القيادات الفرنسية السعودية.

أولاً: الثورة الإسلامية في إيران

أطاح آية الله الخميني بحكم الشاه في فبراير عام ١٩٧٩ حيث أتى إلى طهران من منفاه في باريس على طائرة الخطوط الفرنسية. لقد كان نظام الشاه الحليف القوي في المنطقة، للغرب بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فإيران تُعتبر محوراً مهماً للأمريكان في المنطقة، بالإضافة للقوى الأخرى، كالمملكة العربية السعودية وإسرائيل ومصر، فهي بمثابة شرطي الخليج، وخلال سنوات استطاع الشاه بناء ترسانة أسلحة كبيرة جعلت من إيران دولة قوية، وفي نفس الوقت كانت إيران الشاه الملكية الإمبراطورية على علاقة جيدة بالرياض الملكية رغم التنافس على القوة والنفوذ في المنطقة، مقارنةً بنظام ديني شيعي يقوده الخميني.

لقد كان أكثر المتضررين من هذا التغير السياسي الكبير الذي حدث في إيران: العراق، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، فقيام نظام شيعي ثوري في

(٩٨) للمرة الثالثة تأتي أحداث وتعيق سير العلاقات الفرنسية السعودية الفرنسية. كانت البداية بسبب أحداث عام ١٩٦٨ حيث قطعت تواصل القيادتين. المرة الثانية: موت الرئيس بومبيدو المفاجئ، واغتيال الملك فيصل بعده بأشهر، وهذه المرة الثالثة في ظل فترة الرئيس ديستان والملك خالد.

المنطقة، شعاره تصدير الثورة الشيعية للعالم الإسلامي- بلا شك - يُمثِّل تهديداً حقيقياً للمملكة العربية السعودية، خصوصاً وأن المنطقة، الخليجية تضم أعداداً من الشيعة[٩٩]. كذلك الحال بالنسبة لإسرائيل العدو الأول لإيران مع الولايات المتحدة الأمريكية (الشيطان الأكبر)، كما سماها أية الله الخميني. أما العراق فالشاهد قيام حرب الخليج الأولى بعد تولي آية الله الخميني قيادة إيران بعدة أشهر.

كل هذا - من وجهة نظرنا - استوقف المملكة العربية السعودية وجعلها تعيد حساباتها السياسية والإستراتيجية مرة أخرى، فالأمر يتعلق بأمنها القومي، وهو ما أعادها مرة أخرى، للحليف الأمريكي بعد أن قطعت شوطاً جداً في محاولة تنويع سياستها الخارجية عبر تنويع حلفائها (فرنسا على سبيل المثال). فبعد الثورة في إيران أصبحت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الخندق المعادي لإيران، بعكس فرنسا التي كانت مستضيفة لأية الله الخميني بل إن الرئيس فاليري جيسكار ديستان هو من أعطى آية الله الخميني، حق اللجوء السياسي، وسمح له بممارسة نشاطه السياسي عبر القيام بدور المعارضة السياسية، ولم تُجْدِ معه محاولات العراق بطرد الخميني خارج فرنسا.

وهنا يبدو لنا، لو أن المملكة العربية السعودية تدخَّلت لدى الرئيس فاليري جيسكار ديستان لتغيُّر الوضع، بدعم المطالب العراقية بطرد الخميني من فرنسا؛ لأن الرئيس فاليري جيسكار ديستان كان يملك علاقات مميزة جداً سواء عملياً أو شخصياً مع القادة السعوديين، بعكس الرئيس شيراك الصديق المقرَّب لدى القادة العراقيين حينها[١٠٠]. بالإضافة، إلى أنه ليس لفرنسا أي حسابات أو حساسيات في المنطقة، وهدفها المكاسب والنفط تحديداً[١٠١]. بل إن مجموعة

(٩٩) مقابلة مع الجنرال محمد العمري، باريس ٢٨/٠٣/٢٠١٠.
(١٠٠) جواد بشارة، التحولات الجوهرية في العلاقات الفرنسية العراقية، الحوار المتمدن، العدد ٢٦٢٦، ٢٤\٠٤\٢٠٠٩.
(101) Yvonnick Denoël, 1979 guerres secrètes au moyen-orient, Paris, Nouveau monde, 2008.pp.74-76.

من السياسيين الفرنسيين كانوا معجبين بثورة إيران ومجدّوها لوقوفها في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي قال حينها: «هذه إيران الوطنية المجنونة التي تتحدى موسكو وواشنطن في نفس الوقت، أعترف أنها جميلة جدّاً، وليست غبية على الإطلاق» (١٠٢).

من وجهة نظرنا، كان هذا عاملاً سلبيّاً في العلاقات الفرنسية السعودية حول موقف فرنسا من ثورة إيران، وهي التي كانت تستضيف الخميني طوال سنوات عديدة، رغم أن فرنسا كانت لها علاقات طيبة مع نظام الشاه الذي تربطه بالمملكة العربية السعودية علاقات جيدة.

ثانياً: احتلال المسجد الحرام في مكة

قام مجموعة من المتشددين السعوديين بالإضافة لبعض العرب باحتلال المسجد الحرام في مكة في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٧٩ الموافق لأول يوم في السنة الهجرية الجديدة ١٤٠٠ هـ، وتمترسوا داخل المسجد الحرام وداخل الكعبة والمآذن، كانوا يقولون بظهور (المهدي) الذي كان معهم، ويطالبون بالرجوع لتطبيق الإسلام كما كان وقت الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - وسقوط الحكم السياسي القائم. وبعد محاولات غير ناجحة من قبل القوات السعودية، للقضاء على هؤلاء المتمردين، ونظراً لحساسية الموقف وقدسية المكان وضرورة إيجاد حل سريع جداً، طلبت القيادة السعودية مساعدة الفرنسيين.

تفاعل الرئيس فاليري جيسكار ديستان مع الطلب الملكي السعودي، وأرسل مجموعة خبراء من القوات الخاصة GIGN (١٠٣)، وتم تحرير المسجد الحرام، وقد سقط ضحايا، وتمت محاكمة البقية.

(102) François Mitterrand, Ici et maintenant, Paris, Stock, 1980. P93.

(١٠٣) قوات خاصة مدربة جيداً، أنشأتها فرنسا بعد حادثة ميونخ ١٩٧٢ ووصلت شهرتها أنحاء العالم من خلال تميزها ومستوى تدريبها العالي، وبراعتها في معالجة الأزمات والحالات الأمنية الخاصة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا طلبت المملكة العربية السعودية المساعدة من فرنسا وليست من الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا؟ هذا سؤال في ذهن الكثير من الباحثين.

في هذا السياق يقول رئيس الاستخبارات السعودية - حينها - الأمير تركي الفيصل: «التعاون الأمني بين فرنسا والمملكة العربية السعودية كبير منذ فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان، وكانت قوات الكومندوز الفرنسية GIGN وصلت شهرة جيدة في العالم الأمني منذ بداية السبعينيات، قرار التعاون مع الفرنسيين كان قراراً شخصيّاً وتفضيلاً مباشراً من قبل الملك خالد (١٠٤)».

وفي نفس السياق أيضاً يقول Alexandre de Marenches رئيس الاستخبارات الفرنسية: «طلب أصدقاؤنا السعوديون منَّا المساعدة في أزمة احتلال المسجد الحرام في مكة، كان دورنا استشاريًّا وتكتيكيّاً عبر خبراء فرنسيين. أما من قام بالهجوم والتحرير فكانت قوات سعودية، وقد تجنبنا حدوث أي حساسيات قد تثير حفيظة السعوديين فيما يتعلق بالأماكن المقدسة للمسلمين (١٠٥)».

أعاد هذا الحادث الهام والحسّاس المملكة العربية السعودية للداخل على حساب البحث عن المكانة الإقليمية والنفوذ العالمي للرياض الذي بدأ بعد حرب عام ١٩٧٣، فقد أدركت القيادة السعودية أهمية وتأثير البعد الديني بعد أزمة احتلال المسجد الحرام، فحدث تقارب جديد بين السلطة السياسية والسلطة الدينية على المستوى الداخلي السعودي. أما على المستوى الخارجي، فقد عادت المملكة العربية السعودية للحليف التقليدي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر، خصوصاً مع تزامن وصول الجمهوري رونالد ريغان للسلطة في واشنطن بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وكان التعاون الفرنسي السعودي، في حادثة المسجد الحرام مجرد تعاون أمني هام وعابر، ولكنه فتح مجال تعاون أمني وعسكري في بعض القطاعات الجديدة غير المنافسة من الجانب الأمريكي والبريطاني، مثل: قطاع البحرية السعودية، وقطاع الدفاع الجوي السعودي.

(104) Jihan El-Tahri,La Maison des Saoud, Paris, Arte Vidéo, 2004.

(105) Ockrent Marenches, op.cit,.p.229.

ثالثاً: غزو أفغانستان

كانت أفغانستان تعيش وضعاً غير مستقر منذ سقوط الملكية الأفغانية عام ١٩٧٣ [(١٠٦)]، وأصبحت الأراضي الأفغانية منطقة صراع أمريكي سوفيتي باكستاني إيراني. لكن بعد ظهور المتغيرات السياسية الكبيرة بقيام الثورة الإيرانية والمخاوف من التمدد الإسلامي، والأطماع السوفيتية التي انتهت باجتياح الجيش الأحمر كابول نهاية عام ١٩٧٩، فقد تغيّر الوضع وأصبحت أفغانستان بالفعل منطقة صراع عنيف ومسلح على الأرض للقوى السياسية القطبية والقوى الإقليمية السياسية المجاورة، وفي نفس الوقت أصبحت الأراضي الأفغانية منطقة (جهاد) لبعض المتشددين من المسلمين. كل ذلك تزامن مع تنامي (الصحوة الإسلامية) في المنطقة، خصوصاً في المملكة العربية السعودية التي تعايش أحداث احتلال المسجد الحرام في مكة، وبروز الخطر الشيوعي في أفغانستان والشيعي في إيران، فقد غزت القوات السوفيتية أفغانستان في ديسمبر عام ١٩٧٩، أي: بعد قضية احتلال المسجد الحرام في مكة، بأقل من شهر، وبعد ثورة الخميني بعدة أشهر قليلة.

لقد زاد نشاط المفتين والمنظّرين للجهاد ضد السوفييت خصوصاً من الأساتذة الذين يأتي على رأسهم عبد الله عزام، الأستاذ الروحي لأسامة ابن لادن والمؤثر الأول في فكر القاعدة، فقد كان عبد الله عزام حينها أستاذاً في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، والتي عبرها تم انتدابه للجامعة الإسلامية في إسلام أباد، حيث تقوّت علاقته بأسامة ابن لادن في أفغانستان وكان بمثابة أستاذه[(١٠٧)]. توافق ذلك مع بروز قيادات إسلامية ذات عمق سياسي وتعتمد على الجهاد في ممارسة السياسة، مثل: الباكستاني أبوالأعلى المودودي، والأردني المقدسي.

كانت الحرب الباردة بين القطبين: الأمريكي والسوفييتي في أشد أوقاتها، وقد حاولت أمريكا تجنيد قواتها ومخابراتها وحلفائها بحرب بالوكالة على الأراضي الأفغانية [(١٠٨)]. كذلك المملكة العربية السعودية فعلت الشيء نفسه بدافع ديني

(١٠٦) عايدة العلي، الحرب الأمريكية على أفغانستان، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٢.ص٤٤.
(107) Gilles Kepel, Al-Qaida dans le texte, Paris, Puf, 2005.pp.125-127.
(١٠٨) نفس المرجع.ص٧٦.

وسياسي، فقد رأت الرياض أن الحرب في أفغانستان تستحق المشاركة على مستوى الجهاد من الناحية الدينية، ومن الناحية السياسية على مستوى تصدير المطالب المتشددة بالجهاد التي تزداد يوماً بعد يوم من قبل الشباب المتطرف، خصوصاً وأن هذا الشباب كان مشحوناً أصلاً بسبب قضية فلسطين.

إذن، نستطيع القول: إن غزو أفغانستان وحّد المصالح والاهتمامات الأمريكية السعودية في الأراضي الأفغانية، وكان ذلك على حساب العلاقة الجديدة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية. بعبارة أخرى: هذا الحدث المتمثل بغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان أعاد هو الآخر المملكة العربية السعودية للحليف الأمريكي على حساب علاقتها مع فرنسا.

وبالمقابل من الجانب الفرنسي، تنبهت القيادة الفرنسية لهذه المستجدات السياسية القوية، فزار الرئيس فاليري جيسكار ديستان الرياض في مارس عام ١٩٨٠ [(١٠٩)]، حيث تضمّن برنامجه زيارة لدولة الكويت والإمارات العربية المتحدة والأردن، واستقبل السعوديون الرئيس الفرنسي بحفاوة بالغة بسبب موقفه الجيد والمتعاون في أحداث احتلال المسجد الحرام، كذلك كانت المملكة العربية السعودية في حاجة ماسة للتسليح بسبب الحرب القائمة بين العراق وإيران، ونتج عن هذه الزيارة توقيع عقد كبير يتعلق ببرنامج متكامل لتسليح وتدريب البحرية السعودية لمدة عشر سنوات (عقد صواري ١) [(١١٠)]. وقد تضمن العقد:

- عدد ٤ فرقاطة لافاييت ٢٠٠٠s.
- عدد ٢ سفن تموين.
- عدد ٢٤ طائرة هليكوبتر سوبر بوما.
- تدريب طاقم كامل مكون من ضبّاط وفنيين سعوديين لمدة أربع سنوات في كلية Brest العسكرية.

(١٠٩) في هذه الأثناء كانت عين القيادة السعودية على صراع الانتخابات الأمريكية ما بين الديمقراطي كارتر والجمهوري ريغان. بالطبع كانت المملكة العربية السعودية تميل للجمهوري رونالد ريغان.
(١١٠) أول معركة بحرية إسلامية كان اسمها ذات الصواري، لذلك أخذت التسمية صواري.

- برنامج تأهيل للصيانة، وتواجد فننين فرنسيين في المملكة العربية السعودية[١١١].

ولكن في الداخل الفرنسي، استغل خصوم الرئيس فاليري جيسكار ديستان توجهاته الاقتصادية البحتة عبر التعامل مع دول الخليج الغنية بالنفط، بأنها كانت على حساب المكتسبات السياسية والهوية التاريخية الفرنسية، وفي هذا السياق قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران حول هذه الزيارة الرئاسية: «لقد أضاعت فرنسا الفرص خلال الجولة الأخيرة التي قام بها الرئيس فاليري جيسكار ديستان، وكأنني بصمته حول إسرائيل قد أفقدنا أروحنا من أجل النفط، ثم تلك الفكرة العجيبة بأن يلقى نظرة على أرض الميعاد بالمنظار من فوق تحصينات أردنية، والآن يبيع تقنياتنا النووية للعراق. إن الغضب يتصاعد [١١٢]».

وللأمانة، فقد كانت فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان فترة حراك سياسي اقتصادي كبير في العلاقات الفرنسية السعودية، رغم أن العلاقة الفرنسية السعودية اعتمدت على العلاقة الشخصية بين القادة، والتقارب بين الرئيس البرجوازي فاليري جيسكار ديستان وملوك الرياض والخليج.

وسوف نلاحظ في الفصل القادم أن أول زيارة للرئيس فرانسوا ميتران- بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية - كانت للرياض في سبتمبر عام ١٩٨١، وأن أغلب التعاون الاقتصادي الفرنسي السعودي، كان امتداداً لمفاوضات وعقود تم توقيعها أثناء فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان، مثل عقد (صواري ١) المتعلق بالبحرية الذي سوف يستمر لعشر سنوات أخرى، عبر عقد صواري ٢، وعشر سنوات أخرى، عبر عقد صواري ٣.

لقد كان سلاح البحرية المدخل القوي لعقد صفقات عسكرية كبيرة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا. من وجهة نظرنا، لأن هذا المجال لم يكن به منافسون، فقد كان التواجد الأمريكي في مجالات أخرى، على رأسها: مجال الطيران المدني والحربي،والجانب التعليمي والصحي.

---

(١١١) مقابلة مع الجنرال محمد عمري، باريس، ٢٨/٠٣/٢٠١٠.
(112) François Mitterrand, op.cit,.pp.104-105.

ولأول مرة تخرج اهتمامات فرنسا عن النفط وتنجح في عقد صفقة كبيرة. لقد كان التركيز الفرنسي على متغير النفط يشل أي تقارب فرنسي سعودي، ولكن بمجرد أن تحرر الفرنسيون من هذا المتغير وجدوا أن السعوديين يتقبلون التعاون مع باريس في مجالات جديدة ليس بها منافسون من الحلفاء التقليدين للرياض.

وفي هذا السياق نضيف بأنه لم يكن لدى فرنسا عوامل مساعدة في الداخل السعودي، مثل: جماعات المصالح أو تفضيل المستشارين المقربين من القيادة السياسية، بعكس العمق الأمريكي أو البريطاني الموجود أصلاً في الداخل السعودي، فهناك جماعات مصالح وضغط لمصلحة المنتجات الأمريكية والبريطانية سواء بدافع مصلحي، أو بدافع معنوي بحكم التعليم والثقافة الأنجلوسكسونية.

نستطيع القول: إن الغالبية العظمى من المسؤولين السعوديين الذين تعلموا في الخمسينات والستينيات والسبعينات وأصبحوا موظفين كبار في الدولة، تعلموا في الولايات المتحدة وبريطانيا.

هنا، وبسبب عقد البحرية عام ١٩٨٠ ظهرت بداية تكوين نخبة سعودية فرنكوفونية في قطاع البحرية السعودية بسبب هذا العقد [١١٣].

---

(١١٣) ولكنها بقيت نخبة بسيطة غير مؤثراً مكونة من العسكر، فلا الأشخاص كانوا مؤثرين في صنع القرار ولا مجال عملهم كذلك كان مؤثرا، لذلك بقيت هذه النخبة هامشية.

٢.٢ فترة الصفقات العسكرية: العلاقات الفرنسية السعودية أثناء عهد الملك فهد والرئيس ميتران

كانت فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان ١٩٧٤-١٩٨١ فترة مثمرة جداً بالفعل في العلاقات الفرنسية السعودية، فقد تجاوز التفاهم الفرنسي السعودي مجرد النقاشات التي كانت مسيطرة أثناء فترات الرئيسين ديجول وبومبيدو، ووصل التعاون الملموس على مستوى التبادل الاقتصادي الثنائي.

وفي فترة الملك فهد والرئيس فرانسوا ميتران نود أن نشير إلى الآتي:

- الفترة الرسمية التي كان فيها الملك فهد ملكاً للمملكة العربية السعودية هي بين عامي (١٩٨٢-٢٠٠٥).
- فعلياً أدار الملك فهد المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٨١ بسبب مرض الملك خالد الذي توفي ١٩٨٢.
- أدار الملك عبد الله المملكة العربية السعودية فعلياً ابتداء من عام ١٩٩٥ بسبب مرض الملك فهد إلى أن توفي عام ٢٠٠٥.
- لذلك سوف نعتبر أن فترة الملك فهد والرئيس ميتران هي نفسها (١٩٨١-١٩٩٥).

قام الملك خالد بن عبدالعزيز في نهاية فترته الملكية بزيارة رسمية لفرنسا بعد انتخاب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بحوالي شهر، تحديداً في ١٣ يونيو عام١٩٨١ [١١٤]، بالمقابل كانت الزيارة الرسمية الخارجية الأولى للرئيس فرانسوا ميتران للرياض في سبتمبر عام ١٩٨١ [١١٥]، حيث اجتمع بولي العهد حينها الملك فهد نظراً لمرض الملك خالد. وهذه الزيارات الأولية بعد تسلم السلطة مؤشر على أهمية العلاقات الفرنسية السعودية من وجه نظر القيادة الفرنسية السعودية على السواء.

(١١٤) الرياض ١٣\٠٦\١٩٨١.
(١١٥) إدارة الوثائق.وزارة الخارجية السعودية.الرياض

لقد زار الرئيس فرانسوا ميتران الرياض في أول رحلة خارجية له بعد الوصول للإليزيه؛ لسببين:

السبب الأول: لتطمين الرياض بأن الحزب الاشتراكي الفرنسي هو امتداد للعلاقات الجيدة مع رؤساء الجمهورية الخامسة الثلاثة السابقين، وأن فرنسا دولة مؤسسات، ومهما اختلفت التوجهات الإيديولوجية للأحزاب الحاكمة تبقى المصالح قبل كل شيء. وقد فعل الرئيس ميتران ذلك؛ للأهمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، وكذلك لضمان استمرار النفط السعودي، لفرنسا الذي بدأ بشكل جيد للفرنسيين بعد التعاون مع إدارة الرئيس فاليري جيسكار ديستان [١١٦]، وكذلك لتطمين الرياض تجاه التعامل مع إدارة اشتراكية؛ لأن السعوديين لديهم حساسية من التوجهات الاشتراكية من منطلقات تاريخية دينية [١١٧].

السبب الثاني: لمناقشة القيادة السعودية حول المستجدات والمتغيرات السياسية الكبيرة التي قامت للتو وتعيشها المنطقة، وموقف فرنسا منها، والمتمثلة: بحرب الخليج الأولى بين إيران والعراق (١٩٨٠-١٩٨٨)، وقيام مجلس التعاون الخليجي في مايو عام١٩٨١، بالإضافة للقضايا المهمة السابقة المتمثلة: بالقضية الفلسطينية، والحرب الأهلية في لبنان.

بالمقابل، عندما نتحدث عن صانع القرار في القيادة السعودية التي كانت تدير بوصلة الرياض، فإننا نتحدث عن الملك فهد بن عبدالعزيز، الذي يعتبره كثير من المحللين والسياسيين من أقوى الملوك الذين مروا على الدولة السعودية عبر تاريخها، فقد تصرف بحكمة حاكم ورؤية سياسي في إدارة السياسة الخارجية لبلاده، وتجاوزت المملكة العربية السعودي، بقيادته أصعب المواقف التي مرت بها سواء في حرب الخليج الأولى التي دعمت فيها المملكة العربية السعودية العراق ضد إيران، أو في حرب الخليج الثانية عام١٩٩٠ التي تُعتبر الحرب الأولى التي وصلت أضرارها للعاصمة الرياض وكلفت الميزانية السعودية المليارات من

(116) Michel Martin-Roland, La décennie Mitterand, l'épreuve des faits, Paris, Seuil,1990. pp.292-293.

(١١٧) مقابلة مع الدكتور صالح الطيار، أمين الغرفة التجارية العربية الفرنسية، باريس ١٩/٠٤/٢٠١٠.

الديون الخارجية التي لا تزال حتى هذه الدِّراسة برسم التسديد من ميزانية الحكومة السعودية (١١٨)، أو في محاربة الإرهاب المتشدد الذي بدأ بشكل واضح في الثمانينيات وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ بسبب رفض المتشددين الإسلاميين للوجود الأجنبي على الأراضي السعودية حتى لو كانوا خبراء وفنيين.

لقد تغيّرت السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك فهد عبر اقترابها كثيراً من الولايات المتحدة الأمريكية. فكانت فترة الملك فهد والرئيسين الأمريكيين: رونالد ريجان وكذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٢) من أقوى وأفضل الفترات الأمريكية السعودية؛ للأسباب التي ذكرناها في الفصل السابق، حيث التقت المصالح السعودية الأمريكية في ظل تقارب كبير على مستوى القيادتين. ونرى كما يرى الكثير من السعوديين وكذلك الأمريكيين أن مهندس هذا التقارب الأمريكي السعودي، هو السفير السعودي، في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، فقد كان للأمير السعودي، السفير في واشنطن دوراً كبيراً في عقد أهم صفقات التقارب الأمريكي السعودي، عبر صفقة طائرات ف١٥ وطائرات الأواكس التي عارضها الكونجرس، ولكن الأمير بندر بن سلطان وبدعم من الرئيس ريجان مرر الصفقة، أيضاً عبر صفقة مشروع اليمامة مع بريطانيا العظمى في أكبر عقد تسليح على مستوى العالم، هذه الصفقة التي نافست عليها فرنسا حتى الرمق الأخير من المفاوضات، ولكن القيادة السعودية فضلت التسلح من بريطانيا العظمى على حساب فرنسا (١١٩)، وكان الأمير بندر بن سلطان المؤثر الأول في خيار صانع القرار السعودي، بالتعامل مع لندن دون باريس.

ولا ننسى كذلك الدور الكبير للأمير بندر بن سلطان في حرب أفغانستان ضد السوفييت، حيث كان المؤثر في صانع القرارين: الأمريكي والسعودي في سير الأحداث التي انتهت بهزيمة وجلاء السوفييت. وأيضاً كان لهذا الأمير النافذ دور عبر التأثير في صانع القرارين: السعودي، والأمريكي على السواء، في إيجاد صيغة حلول للحرب الأهلية اللبنانية التي تمت بدعم كبير من الملك فهد عبر «معاهدة

(١١٨) محمد بن صنيتان، النخبة السعودية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. ص ٥٩

(119) William Simpson, The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar bin Sultan, London, William Morrow,2006.pp.173-175.

الطائف» بين القادة المتخاصمين اللبنانيين في مدينة الطائف السعودية، وأخيراً، يُعتبر الأمير بندر بن سلطان مهندس خلق النفوذ والعمق السني اللبناني السياسي، المرتبط بالرياض بعد اتفاق الطائف عبر دعم حضور رفيق الحريري السياسي كوجه جديد على الساحة السياسية العربية واللبنانية من خارج العائلات السنية اللبنانية التاريخية، مثل: كرامي، الصلح... إلخ.

بمعنى آخر: فترة الثمانينيات من القرن الماضي كانت فترة التقارب الكبير بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن رغم ذلك فإن العلاقات الفرنسية السعودية تسير بشكل تصاعدي وجيد، وقد وتمت صفقات وتقارب سياسي اقتصادي ملموس بين باريس والرياض (ليس بمستوى التقارب السعودي، الأمريكي والتقارب السعودي، البريطاني، ولكنها مرضية لباريس).

وسوف نتناول العلاقات الفرنسية السعودية خلال فترة الملك فهد والرئيس فرانسوا ميتران في ضوء الأحداث السياسية في هذه الفترة والمتمثلة بـ:

- حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨).
- تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١.
- الحدث الأكبر في المنطقة، المتمثل بحرب الخليج الثانية. عندما احتل العراق الكويت في أغسطس عام١٩٩٠ ودعت المملكة العربية السعودية المجتمع العالمي لأراضيها؛ لتحرير الكويت تحت قيادة الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في حرب تمت تسميتها بعاصفة الصحراء.

العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

كان موقف فرنسا خلال هذه الحرب يميل للعراق ولكن دون تصريح رسمي من الإليزيه؛ بحكم العلاقة القوية التي نشأت بين فرنسا والعراق بعد تولي حزب البعث السلطة في العراق، والتي شهدت تعاوناً فرنسياً عراقياً على كافة الأصعدة، أهمها بناء فرنسا لمفاعل «تموز» النووي [١٢٠].

لقد كانت فرنسا بالفعل من أهم الحاضرين في هذه الحرب رغم أنها بداية الحرب كانت منشغلة بالانتخابات الرئاسية التي شهدت صعود الاشتراكيين للسلطة لأول مرة في الجمهورية الخامسة.

وللأمانة، فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية – بسبب ترسيم الحدود بين البلدين – متغيراً سياسياً اقتصادياً جيداً لفرنسا، بل للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى بيع هائل للأسلحة، وفي الغالب كانت عملية هذه البيع عبر تفعيل القاعدة الذهبية في المنطقة.: «النفط مقابل السلاح» [١٢١]، فقد كان تعبير غلاف مجلة التايم لشهر أكتوبر من العام ١٩٨٠ حول هذه الحرب بليغاً (حرق النفط) [١٢٢]، حيث أسفرت هذه الحرب عن استنزاف حاد في ميزانيات الدول النفطية ونزول سعر النفط لأدنى مستوياته ابتداء من عام ١٩٨٥. وقد تأثرت المملكة العربية السعودية بظروف الحرب التي ترتب عليها تناقص كبير في أسعار النفط، وبالتالي تأثّر ميزانية ودخل المملكة العربية السعودية. حيث ظهر عجز كبير في الميزانية السعودية، وقد لجأت الرياض إلى السحب من احتياطها من النقد الأجنبي الذي انخفض من (١٦٠) مليار دولار إلى أقل من (٧٠) مليار دولار [١٢٣]. لقد كانت هذه الحرب هي الأولى في المنطقة، فأرعبت دول الخليج الغنية التي كانت غير مهيأة على مستوى الحروب والتسليح، إذ لا تزال هذه الدول الغنية – على رأسها المملكة العربية السعودية – تجهّز البنية التحتية وتعالج الظروف المستجدة المتمثلة- كما أشرنا في الفصل السابق – من نتائج احتلال

(١٢٠) دمرته إسرائيل في غارة جوية عام ١٩٨١.

(١٢١) الدفاع الجوي السعودي، الرياض، ٠٧\٠٧\٢٠١٠.

(122) Time,06\10\1980.

(123) www.moqatel.com

المسجد الحرام في مكة، وتنامي الصحوة الإسلامية. كذلك قيام الثورة الإيرانية التي تُمثِّل تهديداً للأنظمة الملكية السنية في الخليج.

وبالإجمال وكالعادة، الحرب تمثِّل تقاطع المصالح بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، فالرياض تجد في فرنسا الصديق المرن الذي يبيع الأسلحة بدون تحفظات أو حسابات سياسية في المنطقة، وبالمقابل فرنسا استفادت من الحرب عبر بيع كبير للأسلحة سواء للعراق أو للمملكة العربية السعودية أو لدول الخليج الأخرى، مثل: الإمارات العربية المتحدة، والكويت التي كانت تدعم العراق ضد إيران.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية، فبعد التعاون في فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان على مستوى بعض البنى التحتية السعودية، خصوصاً فيما يخص البنية الكهربائية، ومشروع تطوير القوات البحرية السعودية الذي تم في عام ١٩٨٠، كانت زيارة الرئيس فرانسوا ميتران في سبتمبر عام ١٩٨١ فاعلة جداً، وترتب عليها تفاهم على تعاون ذي طابع عسكري يتعلق بالتسليح تحديداً، فقد كانت في بداية الثمانينيات – وبسبب حرب الخليج الأولى – رغبة سعودية بخلق سلاح جديد وهو «الدفاع الجوي» وبالفعل تم ذلك في عام ١٩٨٤، ونظراً لأنه سلاح جديد وبسبب النجاح الفرنسي في تطوير البحرية كانت التوجهات السعودية بأن يكون الدفاع الجوي تحت الإشراف الفرنسي أيضاً، وتم توقيع اتفاقية عسكرية ضخمة بين البلدين تتعلق بتطوير سلاح الدفاع الجوي عبر «مشروع الثاقب» على غرار المشرع الذي تم في سلاح البحرية [١٢٤]. وقد تضمنت الاتفاقية حزمة بنود. تتضمن: رادارات مراقبة طائرات هليوكوبتر، وصواريخ كروتال، ودبابات Mx30، وتطوير الموارد البشرية السعودية في كلية Saint-Cyr العسكرية، ومجموعة من الأسلحة العسكرية المتعلقة بالدفاع الجوي.

(١٢٤) للأمانة الفكرة والمفاهمات كانت قد تمت في نهاية الرئيس فاليري جيسكار ديستان، ولكن الرئيس ميتران استطاع تفعيل المفاهمات التي تمت بين الحكومة السعودية وإدارة الرئيس ديستان.

كما تم التوقيع بين فرنسا والمملكة العربية السعودية على تشكيل «لجنة التسليح الفرنسية السعودية» المكونة من مجموعة عسكريين فرنسيين وسعوديين؛ بهدف تطوير الجيش السعودي، ولكن هذه اللجنة بقيت أعمالها تدار في نطاق ضيق من الصفقات البسيطة مقارنة بالصفقات الكبيرة، كما هو الحال في صفقة «الصواري» «وصفقة الثاقب».

ومقابل ذلك فهناك أحاديث، أن فرنسا كانت أيضاً، على علاقات جيدة بإيران أثناء الحرب، وأن فرنسا كانت تبيع الطرفين المتحاربين, وكذلك جيرانهم المتمثلين بالدول النفطية الغنية على رأسها المملكة العربية السعودية، ولم تتوقف هذه السياسة الفرنسية إلا في نهايات عام ١٩٨٧، حيث قطعت فرنسا علاقاتها الدبلوماسية مع إيران لفترة محدودة بسبب أنشطة مخابراتية إيرانية كانت يقوم بها بعض أعضاء السفارة الإيرانية في باريس، تتعلق باغتيالات رموز المعارضة الإيرانية في فرنسا [(١٢٥)]. وفي هذا السياق يبدو أن التورط في بيع الأسلحة على المستوى الدول الكبرى ليس مقتصراً على فرنسا، فقد ظهرت فضيحة «إيران كونترا»، وتورط جهات أمريكية ببيع أسلحة لإيران عبر إسرائيل.

وفي عام ١٩٨٨، وامتداداً للتعاون الفرنسي السعودي، في قطاع الدفاع الجوي، تم توقيع «عقد الواحة» المتعلق بتطوير الدفاع الجوي وشراء مضادات صواريخ، وتدريب ضباط سعوديين في كليات «كويت كيدان» في مقاطعة بريتانيا بالقرب من مدينة رين الفرنسية.

(١٢٥) جريدة الصباح العراقية.

العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء قيام مجلس التعاون الخليجي

ترجع فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي لدولة الكويت التي كانت أكثر المتخوفين من إيران بسبب الجغرافيا، وأكثر المتضررين من حرب الخليج الأولى؛ لأنها الدولة الصغيرة التي تقع بين دولتين كبيرتين، هما: العراق والمملكة العربية السعودية، وهي بذلك تريد المحافظة على بقائها. وهناك أسباب أخرى سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية شجعت دول الخليج على تبني قيام اتحاد لدول مجلس التعاون الخليجي منها:

- التوافق الاجتماعي لدول الخليج من حيث طبيعة النظام السياسي وطبيعة المجتمع، وطبيعة الدخل النفطي.
- تكوين كتلة اقتصادية نفطية بعد تملك الحكومات الخليجية لشركات النفط، وعدم وجود شركات أجنبية تتحكم بالنفط الخليجي.
- الهاجس الأمني والاحتماء بالشقيقة الكبيرة المملكة العربية السعودية.
- مواجهة الأطماع العراقية خصوصاً فيما يخص الكويت.
- مواجهة المتغير السياسي الجديد، المتمثل بالثورة الإيرانية. ويبدو هذا السبب القوي لقيام مجلس التعاون الخليجي [(١٢٦)].

وبالفعل أقيم مجلس التعاون لدول الخليج ومقرة مدينة الرياض وفق آلية متكاملة اقتصادية وأمنية وسياسية، ولكن لم يصل الاتحاد الخليجي لحد الاندماج الاقتصادي الكامل على غرار الاتحاد الأوروبي خصوصاً على مستوى السياسة النفطية والنقدية، فكان من المفترض أن تكون هناك عملة موحدة على غرار اليورو في عام ٢٠١٠، ولكن تم تأجيلها إلى عام ٢٠١٥، وانسحبت الإمارات العربية المتحدة من الاتحاد النقدي؛ احتجاجاً على وجود مقر البنك المركزي في الرياض أيضاً، وكذلك سلطنة عمان التي انسحبت من الاتحاد النقدي؛ بسبب ظروفها النقدية.

(١٢٦) علي محافظة، مرجع سابق، ص ٣١٤.

وفيما يخص موقف فرنسا من هذا الاتحاد الخليجي، فقد كان موقفاً في إطار المجموعة الأوروبية عبر تعاون اقتصادي حر تم عام ١٩٨٨ بعد مفاوضات طويلة شملت القطاعات المتعلقة بـ: الزراعة، وصيد الأسماك، والصناعة، والطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والبيئة [١٢٧].

بدأ تنفيذ هذه الاتفاقية عام ١٩٩٠، وتقرر عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية لدول المجموعة الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي مرتين في السنة، ولكن لا تزال هناك بعض العوائق، مثل: توحيد التعرفة الجمركية بين دول الخليج، وقصور آليات واستقلالية مجلس التعاون كمنظومة سياسية اقتصادية. وابتداءً من عام ١٩٩٥ تم افتتاح مكتب لمجلس التعاون الخليجي في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، يقوم بدور التنسيق الخليجي الأوروبي [١٢٨].

إذن، بالإمكان القول: إن فرنسا باركت هذا المجلس، ولكنها لم تتعامل معه منفردة، وفضلت التعامل معه في إطار انتمائها للمجموعة الأوروبية في مجال اقتصادي بحت.

(١٢٧) عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية:آلياته وأهدافه وعلاقاته بالمنظمات الدولية، القاهرة، مدبولي، ١٩٩٥.ص ٢٦.

(128) www.gcc-sg.org

العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء حرب الخليج الثانية

تُعتبر حرب الخليج الثانية حرباً مميزة على كافة الأصعدة سواء عبر المتابعة الإعلامية العالمية أو عبر الاتفاق الدولي على قرار واحد، ونستطيع تمييز هذه الحرب الفريدة بعدة أمور، أهمها:

- تُعتبر أول حرب تشارك فيها الولايات المتحدة بقوة عسكرية كبيرة منذ حرب فيتنام.
- أول حرب يطبق فيها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في أزمة إقليمية، عبر قراري الأمم المتحدة القرار رقم: (٦٦٠) والقرار رقم: (٦٧٨).
- أول حرب تختبر فيها مصداقية القواعد والمبادئ التي تم الإعلان عنها، لبقاء نظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية.
- أول أزمة عربية- عربية يجري تسويتها بالتدخل العسكري الخارجي.
- أول حرب يغزو فيها بلدٌ عربي بلداً عربياً آخر ويحتله ويلغي سيادته، وفق ادعاءات تاريخية وجغرافية لا تنسجم مع الواقع الدولي.
- أول حرب يتفق فيها الغرب مع الشرق بعد نهاية الحرب الباردة [١٢٩].

لقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق ضد إيران في حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق، شأنها شأن حلفائها دول الخليج خصوصاً المملكة العربية السعودية؛ بهدف احتواء إيران، لكن بعد نهاية الحرب - وبسبب الدعم الأمريكي السعودي - أصبح العراق أقوى مما ينبغي، وفي هذا السياق يقول وزير الخارجية الأمريكي - حينها - جيمس بيكر: «كنا نرى في العراق بعد الحرب حليفاً عربياً قد يساعد في تحريك عملية السلام في المنطقة، وقمنا بعدة محاولات لاستمالته ولكننا لم نستطع» [١٣٠].

لقد أصبح العراق - وبسبب الحرب مع إيران - قوة ضاربة في المنطقة، نظراً لعملية الدعم التي قامت بها دول الخليج، خصوصاً المملكة العربية السعودية

(١٢٩) ناظم الجاسور، مرجع سابق.ص ١٣١.

(١٣٠) جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، القاهرة، مدبولي، ١٩٩٩.ص ١٣٥

للعراق أثناء حربة مع إيران. فبعد أن كان التهديد المحتمل من إيران أصبح التهديد من الجار العراقي لدول الخليج.

قام العراق باحتلال الكويت خلال ٢٤ ساعة في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠. وهناك تأويلات كثيرة لأسباب هذا الغزو وأغلبها يعتقد بتورط الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في التشجيع على هذا الاحتلال، ومن أكبر التقارير ما نشرته جريدة الفيقارو لتحليل Charles Daguerre [١٣١] وهناك الكثير، مثل: لقاء السفيرة الأمريكية جلاسبي مع صدام حسين، وغير ذلك، وهذا لا يعنينا في هذه الدراسة.

ونستطيع حصر العلاقات الفرنسية السعودية في هذه الظروف الصعبة على المملكة العربية السعودية وعلى فرنسا؛ باعتبار العراق الحليف الأول لها في المنطقة، في هذه الورطة. في ثلاث نقاط رئيسية:

النقطة الأول: كانت هناك زيارة للرئيس فرانسوا ميتران للرياض في أكتوبر عام ١٩٩١ في ذروة الأزمة، والمطالب الدولية للرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت وتجنب الحرب في أشدها. وقد كانت زيارة الرئيس الفرنسي للرياض؛ لهدفين:

- الهدف الأول: التفاهم حول تجديد عقد «الصواري٢»، لتطوير القوات البحرية؛ نظراً لمرور عشر سنوات على العقد الأول «صواري ١»، الذي تم توقيعه مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان عام ١٩٨٠. وبالفعل تم التوقيع، وكانت الحرب كالعادة المحفز للقيادة السعودية لتوقيع العقد «الصواري ٢»، وكانت تفاصيل العقد امتداداً للعقد الأول من حيث الفرقاطات البحرية، وتدريب الضباط والمهندسين السعوديين في كلية Brest وطائرات هليكوبتر [١٣٢].
- الهدف الثاني: التفاهم مع القيادة السعودية حول محاولة فرنسية يقوم بها الرئيس فرانسوا ميتران لإقناع حليفه العراقي صدام حسين بالانسحاب من الكويت، وبالفعل توجه الرئيس فرانسوا ميتران من الرياض إلى بغداد على أمل إقناع الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت، ولكن باءت محاولته بالفشل، إذ رفض الرئيس العراقي صدام حسين مطالب حليفه الفرنسي.

(131) Le figaro,08/06/1991.

(١٣٢) مقابلة مع الجنرال محمد العمري، باريس ٢٨/٠٣/٢٠١٠

النقطة الثانية: الموقف الفرنسي من الطلب السعودي، الأمريكي بالمشاركة في قوات التحالف الدولية في حربها ضد العراق، فقد كان الموقف الفرنسي متردداً في البداية خصوصاً بعد رفض ألمانيا المشاركة في هذا التحالف، بحجة أن الدستور الألماني يمنع مشاركة الجيش الألماني في تحالف حرب خارجية [١٣٣]، وكانت فرنسا حليفاً قوياً للعراق ولا تريد أن تخسر المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي في نفس الوقت. وقد كان هناك حراك داخل الإدارة الفرنسية نفسها بين مؤيد للمشاركة الفرنسية ورافض لها [١٣٤]، ولكن في النهاية تم عقد جلسة استثنائية للجمعية الوطنية الفرنسية، حيث وافق النواب الفرنسيون على طلب الرئيس فرانسوا ميتران بالمشاركة في حرب الخليج ضمن التحالف الدولي بغالبية ٥٢٣ صوتاً من أصل ٥٧٧ عضواً، كذلك كانت موافقة مجلس الشيوخ الفرنسي بغالبية ٢٩٠ صوت من أصل ٣٢١ عضواً.

النقطة الثالثة: الـهزة الوزارية التي تعرضت لها فرنسا والرئيس ميتران تحديداً، والتي تمثلت في استقالة وزير الدفاع الفرنسي جان بيير شوفنمان في ٢٩ يناير من عام ١٩٩١، اعتراضاً على مشاركة فرنسا في حرب الخليج الثانية، نظراً للصداقة التي تربطه بالعراق، ولاعتباره أن المشاركة في هذه الحرب تُمثِّل تبعية فرنسا للولايات المتحدة الأمريكية. وبالطبع تبيَّن لنا استقالة وزير دفاع ميتران حجم الخلاف الداخلي في إدارة الرئيس فرانسوا ميتران [١٣٥].

وقد تجاوز الرئيس فرانسوا ميتران هذه الهزة وعيَّن بيير جوكس المقرب منه كوزير للدفاع الفرنسي، حيث أشرف على القوات الفرنسية التي شاركت في حرب الخليج الثانية.

(١٣٣) ناظم الجاسور، مرجع سابق، ص.١٤٨.

(١٣٤) ذكر الخبير الإستراتيجي بول ماري دولا كورس، مدير مجلة الدفاع الوطني الفرنسية بأن ذلك أغضب الرئيس ميتران، لدرجة أن الرئيس ميتران طلب لاحقاً خلال مؤتمر صحافي عقد في ١١سبتمبر عام ١٩٩١ بمراجعة الأحداث الماضية والمشاكل التي أثيرت بسببها.

(١٣٥) ناظم الجاسور، مرجع سابق.ص١٥٤. للمزيد انظر:

Jeqn-Pierre Chevènement, Une idée de la Republiaue m'amèner, Paris, Albin Michel, 1992.

وفي هذا السياق يقول وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر: «قابلت الرئيس ميتران في باريس في نوفمبر عام ١٩٩١، وقد أكد لي أن باريس وافقت على إرسال قوات فرنسية للمملكة العربية السعودية، ولكنه أصر على عدم وضع هذه القوة تحت القيادة الأمريكية، وأن باريس كانت تفضِّل تطبيق العقوبات على العراق لفترة أطول. كما أن الرئيس ميتران حبذ ربط حل الأزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط [١٣٦]».

نلاحظ مما سبق، أن فرنسا شاركت في حرب الخليج الثانية على مضض بسبب قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التحالف، ولكنها - في نفس الوقت - تريد أن يكون لها وجود على الساحة العالمية.كما أنها لا ترغب في خسارة الحليف السعودي، الذي وقَّع معها للتو عقد تسلح غالي الثمن.

عموماً بدأت الحرب بطلعات جوية أمريكية سعودية في ١٦يناير عام ١٩٩١، وبدأ الهجوم البري الذي شاركت فيه جميع القوات الدولية في ٢٢ فبراير عام ١٩٩١، ولم تستمر المعركة البرية سوى يومين، حيث احتفل الكويتيون بعيدهم الوطني في ٢٥ فبراير في أرض الكويت بعد تحريرها من الاحتلال العراقي.

(١٣٦) جيمس بيكر، مرجع سابق، ص٤٥٩.

نوضح في هذا الجدول أعداد قوات التحالف:

الدولة	عدد المشاركين
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٩٧٠٠٠
المملكة العربية السعودية	كامل القوات
بريطانيا	٤٥٤٠٠
مصر	٣٥٦٠٠
فرنسا	١٨٠٠٠
سوريا	١٤٥٠٠
المغرب	١٣٠٠٠
الكويت	١٠٠٠٠
سلطنة عُمان	٦٣٠٠
باكستان	٥٥٠٠
كندا	٤٥٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٤٣٠٠
قطر	٢٦٠٠
بنجلادش	٢٢٠٠
استراليا	١٨٠٠
إيطاليا	١٢٠٠
البحرين	٦٠٠
بلجيكا	٥٠٠
اسبانيا	٥٠٠
النيجر	٥٠٠
السنغال	٥٠٠
كوريا الجنوبية	٣١٤
أفغانستان	٣٠٠
الأرجنتين	٣٠٠
تشيكوسلوفاكيا	٢٠٠
بولندا	٢٠٠
اليونان	٢٠٠
الدنمارك	٢٠٠
النرويج	١٠٠

المصدر. مصادر مفتوحة متعددة منها موسوعة ويكيبيديا

وللحق، لم تكن مشاركة فرنسا في الحرب مشاركة فاعلة، فقد كانت مشاركة شكلية رغم حضور ١٨٠٠٠ ألف جندي فرنسي، مات منهم في هذه الحرب جنديان.

ونرى أيضاً أن التنسيق الفرنسي السعودي، يوضح ضعف العلاقة الفرنسية السعودية بمقارنة العلاقات الأمريكية السعودية التي كانت في أقوى حالاتها كما أشرنا.

عموماً، بعد حرب الخليج الثانية بقي الوضع هادئاً على مستوى العلاقات الفرنسية السعودية إلى أن رحل الرئيس فرانسوا ميتران عن السلطة عام ١٩٩٥، ومرض الملك فهد في العام نفسه.

٢.٣ العلاقات المتميزة بين الرياض وباريس ١٩٩٥- ٢٠٠١

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت من الاحتلال العراقي عبر التحالف العالمي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي السعودية، ظهرت أصوات سعودية متشددة ترفض قدوم غير المسلمين إلى أراضي شبه الجزيرة العربية وتنادي بطرد الموجودين منهم؛ لأسباب دينية وأحاديث نبوية، أشهرها حديث «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب [١٣٧]». وظهرت صحوة إسلامية جديدة وجيل شاب جديد متأثر بأحداث الثمانينيات، وتجربة الجهاد في أفغانستان، ومحاربة الشيوعية التي كانت مدعومة من القيادة السعودية ومن الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي بشكل عام. كما ظهرت أيضاً توجهات مناوئة لموقف القيادة السعودية بسبب استدعاء القوات الأجنبية الغربية؛ للمساعدة في الحرب [١٣٨].

كل هذا الحراك السياسي الاجتماعي في الداخل السعودي، جعل القيادة السعودية تركِّز على الداخل على حساب السياسة الخارجية، وتحاول إصلاح البيت من الداخل، ومعالجة المتغيرات السياسية والاجتماعية والدينية التي ظهرت بعد الحرب والمتعلقة بظاهرة التشدد الإسلامي التي جلبها معهم المجاهدون من أفغانستان.

ومقابل ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعيش وضعاً مماثلاً بعد قدوم الرئيس بيل كلينتون للرئاسة بأجندة ذات توجهات داخلية تهتم بالاقتصاد وهموم المواطن الأمريكي، عكس سلفه جورج بوش الأب الذي كان ذا توجهات سياسية خارجية على حساب الداخل، ونحن نعلم مدى الارتباط الكبير في السياسة الخارجية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الحراك والهدوء السياسي المشترك.

(١٣٧) هناك أحاديث ونقاشات كثيرة حول صحة وعدم صحة هذا الحديث، وما المقصود منه؟ وما دلالته؟ وكل ذلك خارج موضوعنا، ولكن ما يعنينا هو اعتماد المتشددين على هذا الحديث في دعواهم ومطالبهم بإخراج غير المسلمين من شبه الجزيرة العربية.

(١٣٨) سوف نتحدث عن بدايات الإرهاب المسلح في السعودية بالتفصيل في الباب المخصص للإرهاب.

وابتداءً من عام ١٩٩٥ أخذ الوضع الداخلي في المملكة العربية السعودية منحى آخر، فكانت الظروف الداخلية في المملكة ليست مشجعة على مستوى الحراك السياسي والاقتصادي المتعلق بتوجهاتها الخارجية بسبب انشغالها بالداخل، خصوصاً بقضية الإرهاب الذي ضرب الرياض، فقد أثّر ذلك على العلاقات الفرنسية السعودية - موضوع دراستنا - بشكل لا نستطيع أن نقول بأنه سلبي ولكن بإمكاننا القول: إن العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية كانت في مرحلة ركود؛ لأسباب تتعلق بالمملكة العربية السعودية نفسها رغم البهجة السعودية بانتخاب صديقها جاك شيراك كرئيس للجمهورية الفرنسية، فقد كانت ردة الفعل السعودية على نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية زيارة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل باريس بعد انتخاب شيراك مباشرة في مايو عام١٩٩٥ للمباركة [(١٣٩)].

وفي ١٣نوفمبر عام ١٩٩٥ حدثت تفجيرات في الرياض في مجمعات لسكن عسكريين أمريكيين راح ضحيتها سبعة قتلى وستين جريحاً [(١٤٠)].كما تزامن ذلك مع كون الملك فهد مريضاً. وتسلم الملك عبد الله (ولي العهد حينها) إدارة البلاد فعلياً، ولكن الملك فهد بقي ملكاً بشكل رسمي تصدر المراسيم الملكية باسمه لمدة عشر سنوات، وبعدها أصبح الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية رسمياً في أغسطس ٢٠٠٥ [(١٤١)].

وفي يونيو عام ١٩٩٦ حدث تفجير كبير في مدينة الخبر السعودية في شرق المملكة العربية السعودية لموقع تابع للقوات الجوية السعودية يسكنه مدربون أمريكيون، وكانت الضحايا عشرين قتيلاً ومئات المصابين [(١٤٢)].

هذا الحدث الكبير أعاد المملكة العربية السعودية للداخل، كما ركزت سياستها الخارجية مع الحليف الأمريكي على الجوانب الأمنية تحديداً بسبب هذه التفجيرات.

---

(١٣٩) مقابلة مع صالح الطيار، باريس ١٩/٠٤/٢٠١٠.
(١٤٠) عكاظ ١٤/١١/١٩٩٥.
(١٤١) أحمد عبد الغفور عطار، الملك فهد قائد حركة الإسلام والعروبة، الرياض، دار الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥.ص ٣٣٦.
(١٤٢) نشرة وزارة الداخلية السعودية عن ضحايا الإرهاب، جريدة الرياض ٢٠/٠٥/٢٠٠٣.

ولأول مرة - ولمعالجة قضية الإرهاب، وبعد تفاهم سعودي أمريكي على مستويات عالية - تم افتتاح مكاتب في الرياض وواشنطن (دي سي)؛ لتبادل المعلومات، والتنسيق المباشر لمكافحة الإرهاب[(١٤٣)]. وقد ركز هذا الانفجار اهتمامات القيادة السياسية السعودية على أبعاد الإرهاب، وحرك علاقاتها ونقاشاتها مع الحليف الأمريكي على مستويات عالية من التمثيل.

وفي هذه الظروف الصعبة نرصد زيارة لوزير الدفاع الفرنسي Charles Million في إطار برنامج متفق عليه من السابق بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، يرتبط بعقود تسليح الدفاع الجوي السعودي[(١٤٤)]. وقد ترتب على هذه الزيارة توقيع عقد «المظلة» المتعلق بتطوير قدرات الدفاع الجوي السعودي، على مستوى الحرب الإلكترونية. كما تضمن عقد المظلة تزويد المملكة العربية السعودية بأجهزة اتصالات ورادارات وأجهزة اعتراض الاتصالات.

نلاحظ هنا أن العلاقات الفرنسية السعودية الجيدة - خصوصاً على مستوى الصفقات العسكرية - تسير بشكل متواصل رغم الظروف غير الطبيعية التي تعيشها المملكة العربية السعودية، والمتعلقة ببروز متغير الإرهاب الذي وصل للداخل السعودي، فقد زار الرئيس جاك شيراك المملكة العربية السعودية في يوليو عام ١٩٩٧، وتوالت الزيارات المتبادلة خصوصاً وزراء الدفاع، حيث زار وزير الدفاع الفرنسي الرياض في الأعوام: (١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٨-٢٠٠٠) مقابل زيارتين لوزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان بن عبد العزيز عامي:(١٩٩٧-١٩٩٩) [(١٤٥)].

يعتبر هذا العدد من الزيارات مؤشراً جيداً لمستوى العلاقات بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، مع الأخذ بالحسبان وصول إدارة الرئيس جاك شيراك الجديدة في فرنسا للقيادة، ورغبتها إثبات نفسها، وتدوير سياستها الخارجية

---

(143) Thomas Blood, Madam Secretary : A Biography Of Madeleine Albright, New York, St Martin's Press, 1997.p.106.
(١٤٤) إدارة الوثائق، وزارة الخارجية السعودية، الرياض.
(145) www.ambafrance-sa.org

بشكل أكثر ديناميكية عما كانت عليه خلال ١٤عاماً في فترة الراحل فرانسوا ميتران، ولكن الواقع السعودي، لم يكن مهيأً للتطلعات الفرنسية.

كان الحراك الفرنسي السعودي، في حالة ركود - باستثناء عقد «المظلة» بين فرنسا والسعودية في فترة الملك عبد الله والرئيس شيراك الأولى(١٩٩٦-٢٠٠١) - وذلك للأسباب الآتية:

- وصول المملكة العربية السعودية للاكتفاء الكبير على مستوى التسليح، خصوصاً إذا، لاحظنا أن العلاقات الفرنسية السعودية كانت تعتمد على السلاح بشكل كبير.
- العجز الكبير في الميزانية السعودية بسبب حرب الخليج الأولى.
- بروز متغير الإرهاب كعامل قوي أثّر في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. بعد تفجير الرياض في نوفمبر عام ١٩٩٥ الذي راح ضحيته ٧ أمريكيين وكذلك تفجير الخبر الذي راح ضحيته ٢٠ قتيل ومئات المصابين. عادت المملكة العربية السعودية للحليف الأمريكي على مستوى سياستها الخارجية وانشغلت بالإرهاب على حساب الحلفاء الجدد (فرنسا موضع دراستنا على سبيل المثال).
- المتغير الداخلي المتعلق بالقيادة السعودية، فقد كان ولي العهد يقود البلاد في ظل وجود الملك ولم تتضح التوجهات السعودية.

بالإضافة لهذه العوامل التي أبطأت الحراك السياسي الفرنسي السعودي، كانت المملكة العربية السعودية منشغلة بشكل كبير بالأحداث المتفجرة في فلسطين بعد قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر عام ٢٠٠٠ [١٤٦]. وقد تزامنت هذا الأحداث مع انتخاب جورج بوش الابن كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم الصداقة السعودية مع عائلة آل بوش، إلا أن إدارة المحافظين الجدد صدمت السعوديين منذ البداية، خصوصاً عبر الإحجام المتعمد من قبل الرئيس

(١٤٦) الانتفاضة الفلسطينية الأولى بدأت عام ١٩٨٧ وانتهت مع توقيع معاهدة السلام في أوسلو عام ١٩٩٣.

بوش الابن عن التعامل مع القضية الفلسطينية رغم المطالب السعودية بالتدخل الأمريكي، وظهور رد فعل بوش كان عبر تصريحه لجريدة Washington Post «الإسرائيليون لن يتفاوضوا تحت التهديد الإرهابي، وإذا، كان الفلسطينيون مهتمين بالحوار، فأني أحث السيد عرفات على بذل مئة بالمائة من الجهد، أعتقد أن في وسعه القيام بعمل أفضل بهذا الصدد [١٤٧]».

تم تدارك الأمر من قبل الرياض عبر سفيرها النافذ في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، الذي تكفل بإقناع الجانب الأمريكي والرئيس بوش الابن تحديداً، بتحريك عملية السلام بجهود ومساعدة من الأصدقاء القدماء للرياض، مثل: نائب الرئيس ديك تشيني والجنرال كولن باول، وبعض أعضاء وزارة الدفاع، ولكن أتت أحداث ١١ سبتمبر، وسقط كل شيء [١٤٨].

في الواقع نستطيع القول أن أحداث سبتمبر تمثل انقطاعاً حاداً في التواصل السياسي بين الرياض وواشنطن لأول مرة منذ لقاء البارجة كوينسي عام ١٩٤٥ بين مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن والرئيس الأمريكي روزفلت، على عكس الأزمات السياسية التي حدثت سابقاً بين الرياض وواشنطن وبرغم الحروب العربية الإسرائيلية التي كانت الرياض طرفاً فيها عبر ثقلها السياسي والاقتصادي على حساب بعض التوجهات الأمريكية.

(147) Washington Post, February 10, 2002.
(148) William Simpson, op,cit,.p.354-352.

الباب الثاني
أحداث ١١ سبتمبر والتغيرات البنيوية في العلاقات الفرنسية السعودية

الفصل الثالث: تأثير محنة أحداث سبتمبر، المسؤولية السعودية والحملة الإعلامية الفرنسية ضد الرياض على العلاقات الفرنسية السعودية.

٣. ١ العلاقات الفرنسية السعودية وأحداث سبتمبر

٣. ١. ١ فرنسا تساعد في تخفيف الضغوط السياسية ضد الرياض

٣. ١. ٢ هجمات سبتمبر تخلق تقارباً فرنسياً سعودياً، وحرب العراق عام ٢٠٠٣ تعيد الدفء للعلاقات بين الرياض وواشنطن.

٣. ٢ التطرف الإسلامي والمسؤولية السعودية

٣. ٢. ١ جذور القاعدة ودعم انتشار الإسلام:الأبعاد والتأثيرات على العلاقات الفرنسية السعودية.

٣. ٢. ٢ الضغوط الغربية على الرياض؛ لإصلاح النظام التعليمي السعودي.

٣. ٣ العلاقات الفرنسية السعودية بعد أحداث سبتمبر، والإعلام

٣. ٣. ١ المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية.

٣. ٣. ٢ الحملة الإعلامية في فرنسا ضد المملكة العربية السعودية بعد أحداث سبتمبر.

٣. ١ العلاقات الفرنسية السعودية وأحداث سبتمبر

٣. ١. ١ فرنسا تساعد في تخفيف الضغوط السياسية عن الرياض

لماذا ١١ سبتمبر؟ الدور الفرنسي بعد الهجمات.. !

تأتي أحداث ١١سبتمبر لتشكل مفصلاً حاسماً في العلاقات الدولية، وربما في هيكلية النظام الدولي برمته، فالضربة الانتحارية لهجمات سبتمبر أصابت قلب النظام الرأسمالي الليبرالي الـدولي، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي القطب الموازن للقطب الأمريكي طوال فترة الحرب الباردة. وقد صادف أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت والقوى الأخرى، حول القوة الأمريكية المهيمنة على العالم: إما ضعيفة اقتصادياً وسياسياً (مثل روسيا)، وإما أنها ما تزال في طور التكوين؛ لتكون منافساً حقيقياً لواشنطن (مثل الصين) (١٤٩).

لقد سمحت هجمات سبتمبر للولايات المتحدة الأمريكية - وهي تمتلك وسائل القوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والتقنية - أن تستفرد بإدارة النظام الدولي؛ لمواجهة نتائج أحداث هذه الهجمات التي نفذها تسعة عشر شاباً مسلماً، منهم خمسة عشر يحملون الجنسية السعودية (١٥٠). وبما أن الدول لا تختلف في سلوكياتها كثيراً عن سلوكيات الأفراد، فالقوة تغري بالعظمة وبتوظيف هذه القوة واستثمارها إلى أبعد الحدود. كان موقف الولايات المتحدة - خصوصاً المحافظين الجدد القائمين على إدارة مفاصل الدولة السياسية والعسكرية (١٥١) - كمثل من يريد أن يُعيد كتابة السياق الدولي لمصلحة واشنطن عبر استخدام القوة.

---

(١٤٩) مجدي الداغر، الصراع الحضاري بين الشرق والغرب بسبب هجمات سبتمبر، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٩، ص.٣٤.

Sur le 11 septembre, le rôle saoudien et l'islam, voir: Gilles Kepel, Fitna-Guerre au courde l'Islam, Paris, Gallimard, 2007. voir aussi: Olivier Roy, Intégrer l'Islam -La France, ses musulmans, Enjeux et réussites, Paris, Odile Jacob,2007. Et, Olivier Roy, L'Islam mondialisé, Paris, Seuil, 2002.

(١٥٠) يقول الدكتور غسان سلامة: إن الإنفاق العسكري الأمريكي يُمثّل (٤٥) بالمائة من الإنفاق العسكري العالمي. للمزيد، انظر: غسان سلامة «التحولات في النظام الدولي وأبعادها العربية «، المستقبل العرب، العدد: ٢٨٨، فبراير عام ٢٠٠٣.

(151) Sur les néo-conservateurs ; voir : Marie-Cécile Naves, La fin des néo-conservateurs, Paris, Ellipses, 2009. Et Denise Artaud, L'Amérique des néo-conservateurs : l'empire a-t-il un avenir ?, Paris, Ellipses, 2004.

وبحسب عالم المدرسة الواقعية وكبير منظرين نظرية القوة في العلاقات الدولية Hans Moergenthau: «لا تستطيع أي دولة أن تتأكد أن حسابها لتوزيع القوة في أي لحظة معينة في التاريخ حساب صحيح، لذلك عليها على الأقل أن تتأكد أن أخطاءها مهما كانت لا تضعها في موقف الضعيف عند النزاع على القوة، لذا يجب أن تسعى الدولة إلى التفوق في القوة وليس إلى توازن القوة عبر محاولة الوصول للحد الأعلى من القوة وبكافة السبل [١٥٢]». وفي نفس السياق يقول Brzezinski: «في بحر قرن واحد، حولت أمريكا نفسها من دولة معزولة نسبياً في النصف الغربي من العالم إلى قوة لا سابق لها[١٥٣]».

حول موضوع هجمات سبتمبر التي نفذتها منظمة القاعدة عبر انتحاريين أغلبهم سعوديين - يطرح العالم الفرنسي جيل كيبيل تفسيراً عقلانياً، ويشرح الظروف المحيطة لهذا الحدث، والنتائج التي ترتبت عليه على مستوى النظام السياسي العالمي، فيرى جيل كيبيل أن الجماعات الإسلامية التي تستخدم العنف على رأسها منظمة القاعدة من جهة والمحافظين الجدد الممسكين بزمام الأمور في إدارة بوش من جهة أخرى تقاطعت مصالحهم وخططهم في نقطتين بشكل غريب، وصعّدت الأحداث السياسية التي قادتنا للتطرف على مستوى العالم، ولكن لكلٍّ من الفريقين أهدافه المختلفة تماماً.

نقطة الالتقاء الأولى: المحافظون الجدد وكذلك القاعدة يرغبون بتغير الواقع في منطقة الشرق الأوسط عبر تغيير الأنظمة السياسية القائمة كلٌ بحسب قناعاته وخلفيته ذات الأبعاد الإيديولوجية.

نقطة الالتقاء الثانية: المحافظون الجدد والقاعدة أيضاً، يرغبون بفرض الديمقراطية، ولكن الديمقراطية الأمريكية الخالصة بالنسبة للمحافظون الجدد، والديمقراطية الإسلامية (الشريعة) بالنسبة للقاعدة والجماعات المتطرفة [١٥٤].

(152) Hans Moergenthau, Politics Among Nations. The Struggle for Power and Peace, New York, Mac Graw-Hill, 1948, p 215.

(١٥٣) زبينغوبريجنسكي، رقعة الشطرنج: الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٩، ص١٥.

(154) Gilles Kepel, Fitna, op,cit.,.pp.15-16.

لم تتأثر أو تهتز العلاقات الثنائية الأمريكية السعودية طوال تاريخها الطويل مثلما: اهتزَّت وتأثرَّت بشكل دراماتيكي بسبب أحداث ١١ سبتمبر، ولم يمنع الارتباط العاطفي بين البلدين بأن تتخذ النخبة الأمريكية قرار القيام بدور المؤثر في غالبية المواطنين الأمريكيين العاديين عبر تحفيزهم باتخاذ موقفاً سلبياً تجاه المملكة العربية السعودية بسبب هذه الهجمات، فقد تجاوزت أحداث ١١ سبتمبر مجرد ارتباك علاقة ثنائية بين بلدين بل فتحت قضية حوار تاريخي سياسي اجتماعي بين الإسلام والغرب[١٥٥].

يقول لنا الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات السعودية، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ومبعوث الملك عبد الله: «كان هناك نشاط مسلح للقاعدة منذ عام ١٩٩٥، على كافة الأصعدة وزاد النشاط بعد سيطرة طالبان على أفغانستان عام ١٩٩٦، وكانت الجهات الأمنية في العالم بشكل عام وفي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص تتعامل مع الأحداث والمستجدات المتعلقة بنشاط القاعدة وكأن الأمر حالة حرب حقيقية. مسألة حدوث هجوم على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية أمر متوقع وفي أي لحظة، ولكن من غير المتوقع أن يصل الهجوم للعمق الأمريكي في منهاتن. منعنا العديد من الهجمات عبر جهود أمنية ومخابراتية، ولكن ليس بالإمكان إحباط ومنع جميع المخططات الإرهابية قبل وقوعها [١٥٦]».

يبدو أن السعوديين وبشكل غير مباشر يحمّلون الأجهزة الأمنية الأمريكية جزءاً من المسؤولية بسبب عدم رصد الانتحاريين على الأراضي والمطارات الأمريكية. وربما الصدف التاريخية الإيجابية بالنسبة للرياض أوكلت إلى عائلة (آل بوش) أن يتحملوا مسؤولية إعادة صياغة سياق منطقة الشرق الأوسط السياسي وكذلك النظام العالمي، بحكم العلاقة الجيدة بين العائلة السعودية الحاكمة وال

(155) F.Gregory Gause, L'antiaméricanisme en Arabie Saoudite, Critique internationale,n°18, 2003.

(156) Entretien avec le prince Muqren ben Abdelaziz, Riyad ,01/10/2010.

بوش[١٥٧]. ارتبط آل بوش بأهم الحروب التي أثّرت في منطقة الشرق الأوسط وأعادت صياغة النظام العالمي والعلاقات الدولية، كانت الحرب الأولى بعيدة عن الحدود الأمريكية والمتمثلة بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وقيام تحالف عالمي على الأراضي السعودية من ضمنه فرنسا لتحرير الكويت. كانت الحرب الثالثة حرب العراق عام ٢٠٠٣، وسوف نتحدث عنها بالتفصيل في الفصل القادم. أما الحرب الثانية فجاءت في منهاتن رمز الرأسمالية الغربية الأمريكية ومركز الولايات المتحدة المالي [١٥٨].

كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم أدوات سياسية ومخابراتية وأمنية واقتصادية خلال الحرب الباردة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي على الزعامة العالمية والنفوذ، ودفاعاً عن مصالحها الخارجية عبر استعراض القوة والدول الوكيلة وسياسة الاحتواء. أما في حرب الخليج الثانية فقد استخدمت واشنطن التحالف مع دول العالم والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، لكن كانت ردة الفعل الأمريكية لمواجهة هجمات سبتمبر أحادية الجانب، وكان القرار بالسلم أو الحرب قراراً أمريكياً خالصا [١٥٩].

وللحق، نرى أن العالم أجمع سواء الدول الغربية أو باقي دول العالم على اختلاف علاقاتها وميولها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها تجاه الهجمات لم يكن بمقدورها نقاش آلية وكيفية التعامل الأمريكي في إدارة الأزمة، وكأن لا أحد يرغب الوقوف في وجه عاصفة الغضب الأمريكي، حتى

(١٥٧) شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ص ٦٦

(١٥٨) حول دور الرئيس بوش الأب ودور الرئيس بوش الابن في أزمات المنطقة، انظر: جمال خاشقجي، العلاقات الحرجة بين العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، بيروت، الساقي، ٢٠٠٤.

(١٥٩) شفيق المصري، مرجع سابق، ص.٦٨.

تعرضت الولايات المتحدة لضربات مباشرة لقواتها العسكرية أو مصالحها ولكن خارج حدود الولايات المتحدة، مثل: ضرب الأسطول الأمريكي في ميناء هاربر إبان الحرب العالمية الثانية، وكذلك تعرضت سفاراتها في دول أفريقية لهجمات، وكذلك قوات المارينز في لبنان في عام ١٩٨٣ من القرن العشرين..

روسيا، فهناك عاملان رئيسيان دفعا موسكو بالوقوف لتأييد الحملة الأمريكية؛ لمعالجة تبعات هجمات سبتمبر:

العامل الأول: مسألة الشيشان، واعتقاد موسكو بأن ابن لادن ونظام طالبان يساعدان ويناصران الثوار الشيشانيين، ويدعمون نشر التطرف بين مسلمي روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي المستقلة.

العامل الثاني: الأزمة الاقتصادية الخانقة، وأمل موسكو في إعادة جدولة ديونها، ورغبتها في استمرار وجودها على الساحة الدولية كقوة عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية [١٦٠].

هجمات سبتمبر والعلاقات الفرنسية السعودية

كان من ضمن ما احتوى تقرير الكونجرس الأمريكي عن هجمات سبتمبر: «تستوحي القاعدة وأسامة ابن لادن وبعض الجماعات الإسلامية المتطرفة من تراث وتقليد طويل بعدم التسامح مع الآخر المختلف عنهم دينياً أو حتى مذهبياً منذ ابن تيمية مروراً بالوهابية إلى سيد قطب[١٦١]». وقريب من هذا الطرح هناك طرح سابق للمفكر الأمريكي Samuel Huntington قبل أحداث سبتمبر حيث يقول: «في التسعينيات أصبح العالم متعدداً بعد نهاية القطبية، وأصبحت الاختلافات بين الشعوب اختلافات ثقافية حضارية أكثر منها سياسية أو اقتصادية، لدرجة أن السؤال الملح على الشعوب هو: من نحن؟[١٦٢]».

ويضيف Huntington: «بعض الغربيين مثل: الرئيس الأمريكي بيل كلينتون يصرّون بعدم وجود مشكلة بين الإسلام والمسيحية، ولكن أربعة عشر قرناً مضت تثبت عكس ذلك، فالعلاقة عاصفة بين الحضارتين[١٦٣]».

(١٦٠) نبيه الأصفهاني «أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر»، السياسة الدولية، العدد (١٧٤)، ص ١١٧- ١٢٢.

(161) Thomas H. Kean & Lee Hamilton, The 9/11 Commission Report. Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States Report, Chapitre 12,p.382.

(162) Samuel Huntington, The Clash of Civilizations & Remaking World Order, New York, Pocket Books, 1998,p.13.

(163) Ibid,p.310.

وفي نفس السياق من الجانب الفرنسي يقول Gilles Kepel: «تُعتبر سنوات الثمانينيات والتسعينيات هامة جداً في التاريخ العربي الإسلامي بحيث تنامي المد الإسلامي وزادت حدة التطرف بين المسلمين والغرب والمسلمين والمسلمين أنفسهم خصوصاً بين السنة والشيعة بسبب ثورة الخميني في عام ١٩٧٩ (١٦٤)».

ولكن بالمقابل، بالإمكان رؤية وجهة نظر غربية برجماتية حول ما يمكن تسميته سياسياً (الديكتاتوريات المستنيرة)، يقول Alexandre Adler: «إنني أفضّل أن يتولى العسكر في مصر مقاليد السلطة أكثر من أن يتولاها الإخوان المسلمون الذين قد يفوزون في انتخابات حرة، واضعين شخصاً مثل: طارق رمضان وزيراً للثقافة (١٦٥).

كما إنني أؤيد بقاء الديكتاتوريات المستنيرة في سوريا ومصر بدلاً من تطبيق الديمقراطية التي لن تجلب سوى الفوضى (١٦٦)».

يبدو أن فرنسا تعاملت مع أحداث سبتمبر من منطلق الوعي الكامل، للاختلاف العميق بين الحضارات ومعرفة الأبعاد الإيديولوجية ذات الدوافع الدينية، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاملت من منطلق القوة الصرفة دون حساب تأثير الأبعاد الإيديولوجية. ويبدو أن باريس سعت بعد هجمات سبتمبر؛ للحفاظ على الوضع الدولي الراهن، والتعامل مع ديكتاتور مستنير خيرٌ من إسلامي متشدد قد يكون أتى للسلطة عبر الوسيلة الديمقراطية.

كانت فرنسا شيراك هي البلد الغربي الأول الذي حاول التواصل مع الرياض في الفترة الحرجة التي تلت هجمات سبتمبر عبر زيارة قام بها وزير الخارجية هوبير فيدرين في ٢٧ أكتوبر عام ٢٠٠١، حيث استقبله الملك عبد الله الذي كان حينها ولياً للعهد(١٦٧). تبعها زيارة رئاسية للرئيس شيراك نفسه في ١٣ نوفمبر ٢٠٠١ كأول رئيس غربي يزور الرياض بعد حوالي شهرين من هجمات سبتمبر،

(164) Gilles Kepel, **La revanche de Dieu**, Paris, Seuil, 2003,p.19.

(١٦٥) مفكر إسلامي يحمل الجنسية السويسرية، حفيد حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين.

(166) Alexandre Adler, in, François Burgat, L'islamisme à l'heure s'Al-Qaida: Réislamisation,, modernisation et radicalisation, Paris, Découverte, 2005, p.11.

(١٦٧) مصدر الزيارة، وزارة الخارجية السعودية، إدارة المراسم والزيارات، مايو ٢٠١١.

كما تضمن برنامج زيارة الرئيس شيراك زيارة للقاهرة وأبوظبي (١٦٨). ولا ننسى أن الرئيس شيراك زار واشنطن بعد وقوع الهجمات كأول رئيس دولة يذهب للولايات المتحدة الأمريكية بعد الهجمات، فقد أعلن من واشنطن في ١٨ سبتمبر وقوف فرنسا مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب (١٦٩).

بالطبع نستطيع القول: إن الرئيس شيراك اختار زيارة أهم ثلاث دول عربية مؤثرة سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط، ونحن نتساءل: هنا: لماذا فرنسا هي من قام بهذا الدور؟ ولماذا شيراك تحديداً؟

هل طلب السعوديون المساعدة من صديقهم شيراك القيام بهذه الزيارة؛ لتخفيف الضغط الأمريكي؟

هل كان هناك طلب أمريكي من باريس بطرح وجهة نظر واشنطن للوضع الجديد بعد هجمات سبتمبر على قوى المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية نفسها؟

حول هذه الأسئلة، نعتقد أن زيارة الرئيس جاك شيراك للرياض تجسد عاملين، العامل الأول: مدى العلاقة الجيدة بين النظام السياسي الفرنسي ونظيره السعودي، حتى لو كان التحرك الفرنسي عبر التنسيق بين باريس وواشنطن، فقد فتح شيراك بزيارته لواشنطن ومن ثم الرياض حواراً مع القيادة السعودية، كانت الرياض بأمس الحاجة إلي هذا الحوار للعودة للمشهد العالمي من جديد، وكان الحوار الفرنسي السعودي، يتمحور حول آلية التعامل مع الإرهاب والتطرف والوضع في أفغانستان (طالبان) التي لم تستجب لتسليم ابن لادن للولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني نشوب الحرب.

هذه الزيارة الفرنسية تقدم الرياض للعالم من جديد كفاعل لا يمكن تجاوزه بعد خفوت وغياب الحضور السعودي، عن المشهد السياسي والإعلامي بسبب هجمات سبتمبر، وحتى لو كانت الرياض في قفص الاتهام الغربي بتسببها

(١٦٨) نفس المصدر

(169) Le monde 18/09/2001.

خلق الراديكالية الإسلامية، تبقى هذه الزيارة منعشة وحيوية لملوك المملكة العربية السعودية.

العامل الثاني: تجسّد زيارة الرئيس جاك شيراك الوعي الثقافي والإيديولوجي لدى باريس بمدى الفوضى التي قد تحدث في المنطقة، فيما لو تم الضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة العربية السعودية بشكل أكبر، ووصول النتائج المتوترة بين الرياض وواشنطن لمناطق أكثر كارثية، مثل: طرح مسألة تقسيم المملكة العربية السعودية نفسها، أو إعطاء الشيعة في دول الخليج مساحة أكبر على حساب الأنظمة السنية الملكية القائمة، أو أي شيء يضعف سلطة النظام السعودي، الحاكم [١٧٠].

في الجانب السعودي، حاولت الرياض استغلال هذه الزيارة الهامة ووضعها في السياق الإيجابي الذي يساعدها على تجاوز هذه الأزمة السياسية الكبيرة، وكان تفعيل هذا الزيارة إيجابياً عبر التصريح السعودي، الرسمي بأن «الرياض مع الولايات المتحدة وفرنسا وأوروبا في حربها ضد الإرهاب، وأن المملكة العربية السعودية نفسها تضرّرت من الإرهاب وأن زيارة الرئيس الفرنسي تناولت الأوضاع المتعلقة بمعالجة الإرهاب كمتغير ضرب العالم أجمع» [١٧١]. بعبارة أخرى: كانت زيارة الرئيس جاك شيراك لأصدقائه السعوديين عاملاً ايجابياً لتخفيف الضغط السياسي ضد الرياض.

إن هذه الزيارة الفرنسية سمحت للرياض بعد عزلة سياسية بالحديث عن التعاون وفتح حوار مع الغرب، ومحاولة إيجاد حلول وعمل إصلاحات للمطالب الغربية المتعلقة بمعالجة أسباب التطرف الديني والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ولكن تبقى النقطة الأهم، أن هذه الزيارة الفرنسية كانت عامل مساعد في توافر المعلومات التي كانت تفتقدها الرياض، والتواصل اللازم لصانع القرار السعودي، لاتخاذ قرار عقلاني من ضمن خيارات متاحة أمامه، قرار يتعلق

(١٧٠) حول مسالة فكرة تقسيم العربية السعودية، انظر: متروك الفالح، «المستقبل السياسي السعودي، بعد ١١ سبتمبر: الإصلاح أو التقسيم»، التجديد العربي، أكتوبر ٢٠٠٢.
(171) Saudi Agency Press 14/11/2001.

بكيفية التعامل مع هذه الأزمة السياسية، لأن مع العزلة وقلة المعلومات يصعب على صانع القرار الوصول لقرار عقلاني بعكس التواصل الذي يوفر المعلومات والمعطيات التي تساعد على اتخاذ قرار رشيد من ضمن عدة خيارات متاحة، وتتأثر عملية اتخاذ القرار Decision Making Precess من مجرد اتخاذ قرار إلى محاولة الوصول لقرار عقلاني ضمن خيارات متاحة أمام صانع القرار بثلاثة متغيرات:

المتغير الأول: تمييز وقدرة صانع القرار.

المتغير الثاني: مدى إمكانية عقلنة الخيارات المتاحة للوصول لقرار رشيد.

والمتغير الثالث: الغاية المستهدفة للقرار [١٧٢].

لا بد من عملية ترابط بخصوص المعلومات المتاحة لصانع القرار بحيث تتكون وجهة نظر متكاملة لديه؛ لاختيار قرار بين مجموعة من الخيارات المتاحة [١٧٣]. ونعتقد أن الزيارة الفرنسية للرياض كانت عاملاً مساعداً لصانع القرار السعودي، باتخاذ قرار عقلاني؛ لأنها قدمت للملك السعودي، متغيرات إيجابية تساعده في الوصول لقرار عقلاني عبر محاولة امتصاص الغضب الأمريكي والغربي وتقديم المساعدات والتسهيلات المطلوبة سواء فيما يتعلق بالحرب ضد طالبان أو تقديم التسهيلات المتعلقة بتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب، نظراً للتقاطع الكبير بين الوضع في المملكة العربية السعودية والوضع أفغانستان عبر ترابط الخلايا النائمة، والشباب الجهادي المقبوض عليهم من قبل السلطات السعودية الذين لهم صلات بالقاعدة وأفغانستان.

وبالطبع لقد كان الهدف من اتخاذ القرار السعودي، المتمثل بالمرونة السياسية والتنازل وتقديم المساعدات لواشنطن هو المحافظة على الذات بالدرجة الأولى، وعدم تصعيد الأمور مع واشنطن لتحاشي أي توتر كبير يترتب عليه نتائج

(172) Samy Cohen, «Décision, pouvoir et rationalité dans l'analyse de la politique étrangère» in, Marie-Claude Smouts (dir), Les nouvelles relations internationales : pratiques et théories, Paris, Presses de sciences Po,1998,p76.
(173) Ibid, pp.88-90.

كارثية، وحول هذا الموضوع، يقول وزير البيئة ونائب القوات الجوية السعودية السابق الأمير تركي ابن ناصر بن عبد العزيز: «إن العلاقة الأمريكية السعودية بعد فشل محاولة الرئيس كلينتون لحل القضية الفلسطينية في نهاية فترته الرئاسية [١٧٤] ومع بداية ولاية بوش الابن لم تكن على ما يرام، كان يسودها الفتور بسبب قضية فلسطين؛ لأن الرئيس بوش في بداية فترته الأولى لم يتدخل في القضية الفلسطينية رغم المطالب السعودية. ويضيف الأمير: بعد وقوع الهجمات كان الأمريكيون يريدون من الرياض شجب الهجمات دون تردد، وإعلان أن المملكة العربية السعودية تأسف لما حدث من هؤلاء السعوديين الانتحاريين، ولكن السعوديين تمَّهلوا، للتحقق والتأكد من الأحداث، وهو ما وتّر الأمور بين الرياض وواشنطن بشكل أكبر [١٧٥]».

ومن جانبنا، نعتقد أن المملكة العربية السعودية لم تكن مهيأة لردة الفعل العقلانية لمواجهة نتائج أحداث سبتمبر، ولم تتقبل الرياض المطالب الأمريكية التي كانت في (صيغة تشبه الأمر)، لأنها تعتقد أن الأمريكيين بمطالبهم المتعلقة بالتعاون التام وتنفيذ إصلاحات في التعليم وبنية المجتمع السعودي، سوف تقلل من مكانة النظام السياسي في الداخل والخارج، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمات، منها الحملات الإعلامية الغربية ضد المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم في فرنسا ومعظم الدول العربية، واتهام الغرب المملكة العربية السعودية بتصدير الإرهاب، وكذلك الحملة الإعلامية الغربية ضد التعليم الديني في السعودية [١٧٦].

عاشت المملكة العربية السعودية و(باكستان أيضاً) ضغوطاً سياسية رهيبة على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والشعبية خلال الفترة مابين ١١ سبتمبر

(١٧٤) كان الرئيس كلينتون - وبدعم كبير من مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية - يطمح أن ينهي ولايته الرئاسية الثانية بتقديم حل للوضع الفلسطيني الإسرائيلي عبر حل الدولتين. للمزيد انظر: حافظ الميرازي، «كلينتون وتسوية القضية الفلسطينية»، مجلة المعرفة السياسية، أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٧٥) مقابلة مع الأمير تركي ابن ناصر ابن عبد العزيز، باريس ٠٨/٠٥/٢٠١٠.

(١٧٦) انظر: عاطف السيد، «الأبعاد السياسية والاقتصادية لأحداث ١١سبتمبر» السياسة الدولية، العدد، ١٤٧ ص ١٧٢- ١٨٧..

وقيام الحرب على أفغانستان في أكتوبر عام ٢٠٠١. وبعد سقوط طالبان بدأت قنوات الحوار بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تأخذ أسلوب التفاهم حول المشكلة، وتبادل المعلومات والتعاون الأمني. بعبارة أخرى: ارتاحت القيادة السعودية وتفاهمت مع نظيرتها الأمريكية بعقلانية بعد سقوط طالبان [١٧٧]، وفي هذا السياق يقول لنا الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات السعودية: «لم نطلب من باريس أو أي دولة صديقة التوسط مع الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر، كان حوارنا مباشراً مع أصدقائنا الأمريكيين بدون وسطاء، لا ننكر أن زيارة الرئيس جاك شيراك بعد الهجمات وطلبه بذل المزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب كانت عاملاً ايجابياً لنا وللوضع الدولي المتوتر الذي كان سائداً حينها [١٧٨]».

مما سبق بإمكاننا القول: إن الزيارة الفرنسية كانت مبادرة فرنسية ولم تكن طلباً سعودياً وقد يكون سبقها تفاهم بين الرياض وباريس. لقد كانت مهارة الرئيس شيراك عالية عبر هذا المبادرة التي ساعدت الرياض بطريقة غير مباشرة في ظروف صعبة ولكن هل يعيد التاريخ نفسه بين الرياض وباريس عندما تعوّض الرياض باريس مقابل المساندة في الظروف الصعبة والأزمات، مثلما حدث في أزمة احتلال الكعبة ١٩٧٩ وأزمة احتلال الكويت ١٩٩٠. هذا ما سوف نتعرف عليه في فصل التبادل التجاري والعسكري.

إذن بالإمكان القول: كان الإنكار في بادئ الأمر بعدم التورط في هجمات سبتمبر من قبل النظام السياسي السعودي، قد جعل الرياض تعيش في عزلة مع العالم الغربي خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. بلا شك كانت الفترة الأولى التي تلت الهجمات مرحلة صعبة لصانع القرار السعودي، بكيفية الوصول لاتخاذ قرار عقلاني رشيد لمواجهة هذه الأزمة السياسية التي خرجت من السيطرة الثنائية بين واشنطن والرياض لأول مرة، وأصبحت أزمة عالمية متورط بها

(١٧٧) تركي الحمد، » العلاقات الأمريكية السعودية بعد هجمات سبتمبر»، مجلة السياسة الدولية، نوفمبر ٢٠٠٣.

(178) Entretien avec le prince Muqren ben Abdul Aziz, Riyad 01/12/2010.

أكثر من جهة سواء المملكة العربية السعودية أو أفغانستان أو باكستان. كان السعوديون بين خيارين، كلاهما صعب:

الخيار الأول: الاستمرار بالإنكار بعدم التورط بالهجمات حتى لو كان معظم الانتحاريين سعوديين ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الخيار يُمثِّل مغامرة كبيرة لا ترغبها الرياض بالطبع.

الخيار الثاني: الخضوع الكامل للمطالب الأمريكية، وهذا يُمثِّل انكساراً لمكانة وهيبة النظام السعودي، الحاكم أمام نفسه وشعبه والعالم العربي والإسلامي؛ وكذلك الدول الغربية الصديقة.

أتت زيارة الرئيس جاك شيراك بعد وقوع الهجمات بشهرين؛ لتفتح أمام الرياض خياراً ثالثاً يحقق المطالب الأمريكية ولا يكسر الهيبة السعودية. كون رئيس فرنسا يأتي للرياض بعد الهجمات ويتفاهم على التعاون للوضع في أفغانستان ومحاربة الإرهاب، كأنه قام بدور وسيط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، ويخفف الضغط السياسي ضد الرياض عبر فتح قناة حوار وتفاهم وهو ما كانت تحتاجه الرياض تماماً.

٣. ١. ٢ هجمات سبتمبر تخلق تقارباً فرنسياً سعودياً، وحرب العراق عام ٢٠٠٣ تعيد الدفء للعلاقات بين الرياض وواشنطن

مثلما عرفنا في الفصل السابق، أثمر التقارب الفرنسي السعودي، بسبب التوتر في العلاقات بين الرياض وواشنطن على خلفية هجمات سبتمبر عبر زيارة رئاسية فرنسية في ذروة الأحداث والتوتر الأمريكي السعودي، بسبب هذه الهجمات، وهذا يدل على عمق العلاقة بين الرياض وباريس، لكن هذا التواصل الذي تم بين الرياض وباريس لم يتجاوز وضعية تخفيف الضغوط الأمريكية على الرياض.

أبعاد تعامل باريس مع هجمات سبتمبر

البعد الأول: يُمثِّل البعد العام الذي يرتبط بآلية تعامل فرنسا مع أحداث ١١ سبتمبر والنتائج التي ترتبت عليها، بغض النظر عن أي حسابات سياسية أو اقتصادية أو تاريخية فيما بين فرنسا من جهة وطرفي النزاع – لو جازت التسمية - : الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من جهة آخر ى.

تُعتبر فرنسا دولة غربية تجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية روابط كثيرة وجذور إيديولوجية وتاريخية ومصالح، فمن البديهي أن ردة الفعل الأولية التعاطف مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم التنافس التقليدي بين البلدين. ببساطة باريس وواشنطن في نفس القارب رغم الاختلافات وعدم توافق بعض المصالح [١٧٩]. ورغم الزيارة التضامنية التي قام بها الرئيس جاك شيراك للولايات المتحدة الأمريكية بعد الهجمات، فقد كان الموقف الفرنسي الواضح تجاه أحداث هجمات ١١ سبتمبر يدور في إطار انتماء فرنسا للاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، إذ أصدر حلف الأطلسي بياناً في ١٢ سبتمبر عام ٢٠٠١ حول موقف دول حلف الأطلسي من الهجمات التي حدثت في مدينتي نيويورك وواشنطن، اعتبر فيه حلف الأطلسي أن الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية هو بمثابة هجوم على كل الأعضاء في الحلف [١٨٠]. ولأول مرة في تاريخ حلف الأطلسي الذي تأسس عام ١٩٤٩ يتم تفعيل المادة رقم: (٥) من معاهدة واشنطن التي تُعتبر

(١٧٩) مقابلة مع السفير الفرنسي داراقون، باريس ١٣/١١/٢٠١٠.
(180) Laurnet Zecchini, Le Monde 14/09/2001.

أن أي هجوم على دولة عضو أو أكثر يُعتبر هجوماً على كل الأعضاء[(١٨١)]. ومن هذا المنطلق شاركت فرنسا في إطار انتمائها لحلف الأطلسي في الخطة التي تُمثِّل ردة الفعل الناتجة عن هجمات ١١ سبتمبر.

البعد الثاني: فرنسا دولة قديمة لها إرث تاريخي كبير مع المسلمين والعرب. فتجربة فرنسا العربية الإسلامية غنية جداً، سواء التجربة الفرنسية أثناء الفترة الملكية الفرنسية وعلاقاتها المتعددة والرائعة في بعض مراحلها كمرحلة الملك فرانسوا الأول، أم تجربة فرنسا الجمهورية وتجربة الاستعمار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [(١٨٢)]. ونستطيع القول: إن فرنسا بعد هذه التجربة الكبيرة التي امتدت لمئات السنين بأنها اكتسبت خبرة كبيرة في التعامل مع الأحداث ذات الدوافع الإيديولوجية خصوصاً الدينية والحضارية، كما حدث في دوافع الانتحاريين الذين قاموا بهجمات ١١ سبتمبر. ويبدو أن معالجة الأمريكيين للأمر كانت متعجلة ولم تكن حكيمة ولم تكن عاقلة، بنظر مجموعة كثيرة من الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية على السواء، وفي مقدمتها فرنسا [(١٨٣)].

لقد كان الأمريكيون غير قادرين ثقافياً على فهم طبيعة الدوافع لهذا الهجوم، وفي نفس الوقت كانوا غير قادرين على تحديد الفاعل الذي اتضح أخيراً، أنه مجرد مجموعة من المتشددين الذين ليس لهم دولة، وليس لهم وجود ومكان واضح على الأرض. وكذلك كان الأمريكيون غير قادرين على التعامل مع مصطلح الإرهاب وتعريف ماهيته [(١٨٤)]. وقد أصبح هذا المصطلح المسمى «الإرهاب» يتداوله الجميع من سياسي ومفكر وصحافي ومواطن وتلميذ كلٌّ بحسب تفسيره للأمور وأهدافه، ومن ثم ازداد الأمر صعوبة عبر غلطة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بوصفه الحملة الأمريكية بـ «الحملة الصليبية»، فقد كانت هذه

(١٨١) وزارة الخارجية البريطانية
http://www.fco.gov.uk/ar/global-issues/international-institutions/nato1/
(182) Jacques Frémeaux, op,cit.,pp.13-15.
(١٨٣) مقابلة مع الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، الرياض ٠١/١٠/٢٠١٠.
(184) Entretien avec François Heisbourg, Paris, 15/11/2010.

الكلمة محرجة للإدارة الأمريكية وللحلفاء ذوي الخبرة الذين وقفوا مع واشنطن كفرنسا. لقد اضطر الرئيس بوش لتصحيح هذه الغلطة التي تم استغلالها ضده، مما اضطره للدخول حافي القدمين في مسجد واشنطن ليمحو من أسماع الناس بأن الإسلام هو المقصود [(١٨٥)]. في هذا السياق يقول العالم الفرنسي جيل كيبيل: «كانت كلمة حرب «صليبية» التي صاغها الرئيس بوش في كلمته تُمثِّل بلاهة خطابية، وتكشف عن انعدام الخبرة لدى هذا الرئيس، فقد حولت هذه الكلمة الولايات المتحدة الأمريكية من ضحية للإرهاب إلى معتدية على الإسلام كدين [(١٨٦)]».

البعد الثالث: يُعتبر موقفاً فرنسياً خاصاً، يتمثل بالتزام الصمت ورؤية ماذا سيحدث!! وكيف سيكون تصرف القوة العظمى في العالم!! بعيون تعدد القوى العالمية.

لقد رصدنا – تقريباً بلا استثناء – أن القوى العالمية شجبت الهجمات وأدانتها كعمل إرهابي في ١١ سبتمبر أو اليوم التالي سواءً في إطار حلف كما حدث من الجانب الفرنسي في إطار الناتو، أو في إطار تحالف تاريخي ثقافي بكل وضوح كما فعل حلفاء واشنطن (اليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال)، وأخيراً، في إطار عام كما فعلت باقي الدول على الساحة العالمية، ولكن لم تناقش هذه الدول الأسباب والحلول والوسائل لحل هذه المشكلة ولو من باب الطرح والنقاش، والمعالجة الأمريكية للأزمة لم ترضِ حلفاء واشنطن وعلى رأسهم باريس والرياض بالطبع التي كانت في عين العاصفة [(١٨٧)].

عندما وضعت إدارة الرئيس بوش الابن قاعدتها الرئيسية للتعامل مع كيفية الرد على هجمات سبتمبر عبر قاعدة «معنا أو مع الإرهاب»، ولم تستشر الولايات المتحدة الأمريكية – ولو من باب المجاملة – أياً من حلفائها الغربيين أو الآسيويين

(١٨٥) جيل كيبيل، مرجع سابق، ص ١٥١
(١٨٦) نفس المرجع، ص ١٥٢.
(١٨٧) مقابلة مع الأمير مقرن بن عبد العزيز الرياض، ٠١ ديسمبر ٢٠١٠. في الجانب الفرنسي مقابلة مع مستشار الرئيس الفرنسي فرانسوا هيزبورغ، باريس، ١٥ نوفمبر ٢٠١٠.

أو حتى العرب في إجراءاتها التي اتخذتها بعد هجمات ١١ سبتمبر [١٨٨]، كانت واشنطن في عجلة للرد على الهجمات ورد الاعتبار الأمريكي المُهان والمجروح للمرة الأولى في التاريخ، وفي هذا السياق يقول رئيس المخابرات الأمريكية السابق جورج تينيت في مذكراته «كان الرئيس بوش بعد وقوع الهجمات يتحرك بسرعة مئات الأميال في الساعة لاتخاذ رد قوي على القاعدة، وإذا، لم تستطع مجاراته فلن يهتم بك [١٨٩]».

نعتقد – في هذا الجانب – أن الأحادية باتخاذ القرار وآلية صياغة الأحداث بشكل منفرد من الجانب الأمريكي كان عاملاً سلبياً جعل بعض الحلفاء يتوقفون ويعيدون حساباتهم السياسية رغم أنهم كانوا يقدمون العون والمساعدة، فقد ارتكز خطاب الرئيس بوش بسبب أحداث سبتمبر بفكرة أكبر من مجرد محاسبة منظمة إرهابية ليس لها مكان معروف وتختبئ في جبال أفغانستان، فقد قال بكل وضوح: «سنقوم بملاحقة الدول التي تقدم الدعم أو الملاذ الآمن إلى الإرهابيين، فعلى كل دولة في كل مكان أن تقرر موقفها الآن. فإما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين، ومن الآن فصاعداً فإن أية دولة تستمر في تأييد أو إيواء الإرهابيين ستُعتبر نظاماً معادياً للولايات المتحدة الأمريكية [١٩٠]».

والسؤال الذي يطرح نفسه في العلاقات الفرنسية السعودية: ماذا بعد هذا التواصل الجيد والموقف المتفّهم الذي قامت به باريس عبر زيارة الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ومن ثم زيارة المملكة العربية السعودية؟

هل استثمر السعوديون أو الفرنسيون الحدث بتفعيل العلاقة الثنائية بشكل أعمق عبر تواصل يحقق مصالح البلدين؟

ما أثار هجمات سبتمبر التي ترتب عليها حرب أفغانستان والعراق على العلاقة الفرنسية السعودية؟

(188) Ghassan Salamé, Quand l'Amérique refait le monde, Paris, Fayard, 2005,p.30.

(189) George Tenet, op,cit,.p,196.

(190) Washington Post, 13/09/2001.

يبدو أننا أمام معادلة عكسية، حيث لاحظنا خلال هذه الدِّراسة ومنذ عام ١٩٦٧ أن التقارب الفرنسي السعودي، يكون في الغالب بسبب التوتر الأمريكي السعودي، فالرياض عندما تتوتر مع واشنطن تقترب من باريس، وكذلك الحال بالنسبة لباريس التي تجد لنفسها المساحة للاقتراب من الرياض؛ لتحقيق مصالح ذات طابع اقتصادي يتعلق بالنفط وبيع السلاح تحديداً عند التوتر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، لكن الملاحظ أن الرياض تخاف المغامرة بالاقتراب كثيراً من باريس ولا ترغب بإغضاب واشنطن وإفساد علاقة بدأت منذ عام ١٩٤٥، لدرجة أن هذه العلاقة أخذت بُعداً عاطفياً تاريخياً لدى السعوديين سواء النظام الحاكم أو المثقفين وعامة الشعب الذين لديهم خلفية ثقافية متأثرة بالطابع الأمريكي. أما بخصوص الوضع الفرنسي الأمريكي فقد اختصر وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين وضع العلاقة السياسية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بوصف الحليف الأمريكي بعبارة في غاية العمق، أصبحت مستخدمة من السياسيين الفرنسيين فيما يخص العلاقات الأمريكية الفرنسية وهي: «الولايات المتحدة الأمريكية صديق وحليف هام، ولكننا غير تابعين لواشنطن[١٩١]».

بشكل عام، نعتقد أن توجه الرياض لباريس عند الأزمات السياسية التي تحدث مع الولايات المتحدة الأمريكية كان يدور في فلك الضغط السياسي الإيجابي من قبل الرياض على حليفتها واشنطن، والبحث عن حلفاء جدد خصوصاً فيما يتعلق بالتسلح كما حدث في حرب عام ١٩٦٧ وحرب عام ١٩٧٣ وفترة الثمانينيات أثناء حرب الخليج الأولى، أو محاولة البحث عن مخارج سياسية تتعلق بتحريك الأحداث المتعلقة بقضايا المنطقة، كالقضية الفلسطينية والملف

(191) Frédéric Charillon, La France peut-elle encore agir sur le monde ?, Paris , Armand Colin, 2010,p,108.

وقد استخدم هذا التعبير لاحقاً الرئيس الفرنسي جاك شيراك في خطاب ألقاه في مجلس الشورى السعودي، في الرياض في ٥ مارس عام ٢٠٠٦، ويبدو أن الرئيس جاك شيراك اختار وصف الوزير فيدرين بعناية، وكأنه يوصل رسالة للسعوديين بأن فرنسا لها كيانها المستقل رغم العلاقة الجيدة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي تُعتبر في نفس الوقت الحليف الأول للرياض.

السوري اللبناني، ولكن نعتقد في أزمة هجمات سبتمبر كان التقارب الفرنسي السعودي، نابعاً من الخوف والبحث عن الأمن وليس من باب الضغط الإيجابي كما كان في السابق.

بلا شك فإن هجمات سبتمبر تُمثِّل أزمة ذات طابع أمني، يقول Snyder حول الأزمة الدولية ذات الطابع الأمني: «بخلاف الأزمات الدولية التي تحدث بين الدول لأي سبب؛ فإن أزمة المأزق الأمني تبدأ في العادة من الخوف الذي يسيطر على أطراف الأزمة [١٩٢]». ونستطيع القول: لقد كان هناك خوف إيجابي فرنسي سعودي ساعد الرياض في تخطي أزمة هجمات سبتمبر، الخوف الفرنسي من حدوث الفوضى التي قد تحدث بسبب ردة الفعل الأمريكية المفرطة تجاه أي تورط سعودي، في هذه الهجمات. أما الخوف السعودي، فكان يتعلق بالخوف على الذات، أي: بقاء النظام الحاكم. لقد كان الهاجس المقلق يتركز بشكل كبير على بقاء العائلة السعودية الحاكمة التي تتميز بخصوصية تتعلق بحجم العائلة، وتركيبتها المعقدة، وعلاقتها المعقدة والمتداخلة مع السعوديين بجميع أطيافهم [١٩٣]، لذلك بادرت باريس بزيارة فتحت بها قناة حوار وتفاهم مع النظام الحاكم السعودي، وفي الجانب الثاني تحركت الرياض على أكثر من صعيد ولم تقتصر على الجانب السياسي، ولعبت بجميع أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والدينية والإعلامية وعبر شخصيات مختلفة سياسية ودينية واقتصادية وإعلامية، مثل: رجال الأعمال ورؤساء الغرف التجارية والجرائد السعودية المؤثرة في العالم العربي، كالشرق الأوسط والحياة وقناة العربية لاحقاً والقنوات الأخرى.

ومن المعروف أن العلاقات الخارجية في الأزمات السياسية تتوسع بين الدول سواء في إطار السلطة العليا للدولة أو خارج وسط السلطة الرئيسية في الدولة، بحيث تجد كل دولة نفسها في ديمومة من الخوف من لجوء دولة أخرى، لاستخدام القوة

(192) Snyder & Diesing, Conflict Among Nations : Bragaining Decision Making and System Structure in National Crisis, Princeton, Princeton University Press, 1977,p.17.
(193) Sue les Saoud voir, David Holden & Richard Johns, The House of Saud : The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World, New York, Rinehart and Winston,1981.

ضدها[١٩٤]. يقول Dario Battistella في هذا السياق: «تدار العلاقات الدولية في ظلال الخوف من الحرب، وكل الدول تتحرك في هذه الوضعية بهاجس التأكيد على أمنها سواء بالاعتماد على نفسها أو على غيرها [١٩٥]».

ونحن هنا نتساءل: حول موقف المملكة العربية السعودية بعد وقوع أحداث سبتمبر: هل اعتمدت الرياض على نفسها، لتأكيد أمنها أم حاولت اللجوء لدولة ثانية؟ وهل كانت فرنسا ضمن الخيارات السعودية؟

نعتقد أن الرياض استفادت من حضور فرنسا بعد الهجمات، لفتح حوار مع الغرب يتعلق بإبداء الاستعداد والتعاون في مكافحة الإرهاب، ولكنها كانت حريصة على كسر التوتر مع واشنطن بشكل مباشر ودون وسطاء، وحريصة على عدم تصعيد الأمور بدليل نفيها بشكل رسمي زيارة ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز لموسكو بعد الهجمات مباشرة، وإعلانها أن التواصل مع الحليف الأمريكي جيد، وأن الرياض مع التحالف العالمي بقيادة واشنطن ضد الإرهاب[١٩٦]. ومن جهة ثانية، فعّلت الرياض تعاونها الوثيق مع الجانب الأمريكي على مستوى تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب والمتعلقة بنشاط منظمة القاعدة تحديداً، وكان الفضل في ذلك يعود لتفاهم الجهات الأمنية في البلدين، والذين بدورهم قرّبوا وجهات النظر بين القيادات السياسية، وفي هذا السياق يقول رئيس المخابرات الأمريكية CIA جورج تينت في مذكراته: «راجعنا جهود حلفائنا وقيَّمنا أعمال مكاتب الارتباط، وتكفل الرئيس بوش شخصياً بالتفاهم مع القيادات وفق مطالبنا وحاجاتنا، وكما هو الحال. بالطبع المملكة العربية السعودية وباكستان في قمة اللائحة وكان السعوديون والباكستانيون متعاونين معنا لأبعد الحدود[١٩٧]»

(194) Dario Battistella, Théories des relation internationales, Paris, Presses de sciences Po, 2006,p.465.
(195) Ibid,p.530.
(196) Saudi Agency Press, 24/10/2001.
(197) George Tenet, At The Center of The Storm, New York, Haeper Collins,2007,p.200.

وفي الجانب الفرنسي السعودي، - امتداداً للتواصل بعد وقوع الهجمات - نلاحظ خلال عام ٢٠٠٢ عندما كانت العلاقات بين واشنطن والرياض متوترة وتمر بأضعف حالاتها بسبب هجمات سبتمبر كان هناك تواصل سياسي على مستوى عالٍ بين الرياض وباريس. ونستطيع رصد الزيارات الثنائية الرسمية بين كبار المسؤولين من خلال الجدول الآتي:

١٥ مارس ٢٠٠٢	رئيس الهيئة الملكية للجبيل الأمير عبد الله بن فيصل يزور باريس
٦ أبريل ٢٠٠٢	وزير الدفاع الفرنسي الآن ريشار يزور الرياض
٢٦ أبريل ٢٠٠٢	وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفليبان يزور الرياض
١٠ سبتمبر ٢٠٠٢	وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل يزور باريس
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢	وزيرة الدفاع الفرنسي ميشال آليوماري تزور الرياض
٦ نوفمبر ٢٠٠٢	وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل يزور باريس
٣ يناير ٢٠٠٣	وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل يزور باريس
١٥ مارس ٢٠٠٣	وزيرة الدفاع الفرنسي ميشال آليوماري تزور الرياض [١٩٧]

ولكن ومنذ قيام الحرب على العراق في ٢٠ مارس وحتى نهاية العام لا يوجد أي زيارات ثنائية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، سوى زيارة وحيدة قام الملك السعودي، وفي يونيو عام ٢٠٠٣ في سياق زيارته لواشنطن، وتفاهمه بشكل مباشر مع إدارة الرئيس بوش، حيث قام بجولة زيارات أوربية من ضمنها فرنسا [١٩٩].

ويبدو لنا أن هناك انقطاعاً في التواصل الفرنسي السعودي، الجيد الذي بدأ بوضوح بعد هجمات سبتمبر واستمر في عام ٢٠٠٢ وإلى ما قبل حرب العراق، خصوصاً إذا اكتشفنا أن العام ٢٠٠٤ لا يوجد فيه أي زيارة رسمية لمسؤول رفيع سعودي لباريس مقابل زيارتين فرنسيتين للرياض ذات طابع اقتصادي في مايو من قبل وزير الدولة للشؤون الخارجية فرانسوا لووس، وفي ديسمبر من قبل رئيسة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الخارجية كلارا غيمار [٢٠٠]، ولم

(١٩٨) مصدر الزيارات، وزارة الخارجية السعودية، إدارة المراسم.
(١٩٩) نفس المصدر
(٢٠٠) نفس المصدر

نشاهد وزراء الخارجية والدفاع الفرنسيين والسعوديين يتبادلون الزيارات كما هو الحال في الفترة الماضية التي تلت هجمات سبتمبر، ونعتقد أن الحملة الإعلامية التي شنها الإعلام الفرنسي ضد المملكة العربية السعودية ابتداء من العام ٢٠٠٣ كان لها دور مساعد في برودة العلاقات بين الرياض وباريس، وكذلك بداية الحرب على العراق التي عارضها الفرنسيون بشدة وكانت عربون تفاهم وتقارب بين الرياض وواشنطن بعد قطيعة هجمات سبتمبر على حساب العلاقة الفرنسية السعودية [٢٠١].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا هذا الانقطاع في التواصل الفرنسي السعودي، الذي بدأ متقارباً بعد هجمات سبتمبر وأخذ يتناقص بشكل تدريجي مع اقتراب حرب العراق، مقابل تقارب أمريكي سعودي كان ضعيفاً بعد هجمات سبتمبر وأخذ يزداد ويقوى مع اقتراب حرب العراق؟ أي تأثير للضغط الأمريكي على الرياض؟ بعبارة أخرى: لماذا اتخذت الرياض قرارها بالعودة للحليف الأمريكي على حساب فرنسا التي كانت قريبة منها في ذروة أزمة سبتمبر؟

بحسب Snyader في نظرية اتخاذ القرار «Decision Making» فإن عملية اتخاذ القرار تتأثر بأربعة متغيرات تتمثل بـ:

١- البيئة الداخلية.
٢- البيئة الخارجية.
٣- عامل الضغط والحاجة لاتخاذ القرار.
٤- الهيكل التنظيمي لاتخاذ القرار [٢٠٢].

بإمكاننا محاولة قراءة السلوك السعودي، بقرار الابتعاد عن باريس خلال التحضير لغزو العراق عام ٢٠٠٣ بعد تقارب واضح بعد حدوث هجمات سبتمبر، وعودة للحليف الأمريكي التقليدي بعد هدوء عاصفة هجمات سبتمبر، وبدايات التحضير لغزو العراق عبر تطبيق متغيرات نظرية اتخاذ القرار لدى Snyder.

(٢٠١) حول الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية، انظر: الفصل القادم
(202) Richard Snyder & Burton Sapin, Foreign Policy Decision Making, New York, Free Press of Glencone, 1962,p.437

أولاً- البيئة الداخلية: كانت البيئة الداخلية السعودية تدفع صانع القرار السعودي، بالابتعاد عن فرنسا والاقتراب من جديد للولايات المتحدة الأمريكية التي تريد الحرب على العراق، وتحتاج الدعم السعودي، أو عدم المعارضة الفعلية على أقل تقدير. النظام الحاكم السعودي، بقاؤه وأحد أهم عناصر استمراريته وقوته منذ عام ١٩٣٢ هو العلاقة مع واشنطن وفق معادلة «الأمن مقابل النفط». ونظراً لأن الديمقراطية قد تكون عامل معطل لاتخاذ أو صنع قرار خارجي بسبب الإجراءات الديمقراطية التشريعية والمشاورات التي تمنع التفرد بالقرار، فإن الخصوصية السعودية كانت عاملاً إيجابياً ومساعداً لصانع القرار السعودي، باتخاذ قرار الاقتراب من واشنطن دون أي ضغوط داخلية أو مطالب للرأي العام تعارض هذا القرار. كذلك نستطيع أن نضيف أن النخبة الحكومية المؤثرة على صانع القرار السعودي، لها توجهات بالارتباط بواشنطن، ولا يوجد داخل هذه النخبة من يرتبط بقوى سياسية أخرى، مثل: فرنسا على سبيل المثال. فالعائلة الحاكمة وكبار المسؤولين يرغبون بالعودة لواشنطن وليس هناك رغبة بالتحالف مع قوة سياسية جديدة. أيضاً نضيف تفضيل التركيبة السياسية الاجتماعية السعودية التي تتعامل مع واشنطن منذ الثلاثينيات، مما أسس قاعدة من التواصل والارتباط. وفي الجانب المقابل، ولا ننسى الدور الإيجابي للتقبل الأمريكي للخصوصية السعودية من وضعية الدِّين والسياسة والعادات. كل هذه المتغيرات كانت عاملاً مساعداً لصانع القرار السعودي، باستغلال حرب العراق، وكذلك استغلال الحاجة الأمريكية للدعم السعودي، في هذه الحرب بمحاولة إصلاح العلاقات المتأثرة بهجمات سبتمبر، وإعادة خط الرياض واشنطن حتى ولو كان ذلك على حساب فرنسا التي كانت وستظل دولة حليفة بالنسبة للرياض وكذلك لواشنطن، ولا ننسى أن العلاقات الجيدة مع الرئيس شيراك أعطت السعوديين حرية وفسحة في اتخاذ قرار العودة لواشنطن على حساب باريس، نظراً للمرونة في التعامل بين باريس والرياض.

وهناك متغيرات أخرى، يسمّيها سنايدر «Decisional Setting» تتعلق بشخصية صانع القرار، مثل: دوره الرسمي في جهاز اتخاذ القرار، وميوله واتجاهاته الشخصية وفكرته عن مصالح بلده، وإدراكه للموقف الخارجي وما يمثله

من خطورة وتهديد. جميع هذه المتغيرات المتعلقة بصانع القرار السعودي، تجعلنا نفسر قراره بالاقتراب من جديد من الحليف التقليدي الأمريكي على حساب فرنسا التي تواصلت معه، وكان بإمكانه أن يطوّر علاقته معها ولكنه فضَّل العودة لواشنطن على المستوى السياسي والأمني على الأقل [٢٠٣]، فالمصالح والأمن والبقاء كلها دوافع تشجع صانع القرار السعودي، بالعودة لواشنطن.

نحن هنا نتحدث عن تقارب أكثر في العلاقات الثنائية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بسبب هجمات سبتمبر التي خلقت فراغاً وهامشاً في العلاقات السعودية الأمريكية، وليس عن طلاق تام بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة مقابل ارتباط تام فرنسي سعودي.

ثانياً - البيئة الخارجية: بالطبع كلما زاد الضغط الخارجي تقل إمكانيات التصرف وتتناقص فرص الاختيار بين البدائل والخيارات المتاحة أمام جهاز اتخاذ القرار وصانع القرار تحديداً، وتلعب البيئة النفسية لدائرة اتخاذ القرار دوراً في سرعة اتخاذ القرار. بالنسبة للرياض كان الضغط الخارجي بسبب هجمات سبتمبر كبيراً، ولكن البيئة النفسية لصانع القرار السعودي، كانت ذات تجارب سابقة في التعامل مع الضغوط السياسية خصوصاً بينها وبين حليفها التقليدي الأمريكي رغم أن هذه الأزمة المتعلقة بهجمات سبتمبر تختلف في حدتها وصعوبتها عن الأزمات السياسية السابقة، فالرياض ذات خبرة على مستوى تجارب سابقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في أزمة حرب عام ١٩٦٧ وتوتر علاقاتها مع واشنطن ولجوؤها لباريس للمرة الأولى، أو كما في أزمة حرب عام ١٩٧٣ التي قطعت الرياض تصدير بترولها عن الولايات المتحدة الأمريكية، أو خلال أزمة شراء المملكة العربية السعودي، صواريخ بعيدة المدى من الصين عام ١٩٨٨ واحتجاج واشنطن، وحدوث أزمة سياسية بين

(٢٠٣) سوف نرى في الباب القادم أن المملكة العربية السعودية استغلت أحداث سبتمبر لتوجهات اقتصادية مع قوى اقتصادية جديدة مثل: الصين والهند، وكيف أعطت الهجمات مبرراً للسعوديين بالانفكاك من سيطرة واشنطن.

البلدين طرد بسببها الملك فهد السفير الأمريكي من الرياض في تصرف يُعتبر الأقوى من الرياض تجاه واشنطن [٢٠٤].

في أزمة هجمات سبتمبر بلا (رتوش) كانت الرغبة الأمريكية بغزو العراق والإطاحة بصدام حسين هي طريق عودة العلاقات الأمريكية السعودية، ورغم من أن المصلحة السعودية من ناحية برجماتية صرفة هي بقاء صدام حسين في وجه أي نفوذ شيعي مرتبط بإيران، لكن الرياض ضحّت ببقاء صدام حسين في سبيل عودة العلاقات مع واشنطن بعد هجمات سبتمبر، وكذلك ضحّت بالتقارب الفرنسي السعودي، الذي تواجد – كالعادة- في فراغ وهامش توتر العلاقات الأمريكية السعودية. من جهة ثانية، كانت الرياض خائفة من تمادي مشاريع وأفكار المحافظين الجدد المتعلقة بالشرق الأو سط الكبير، ومسألة فرض الديمقراطية في المنطقة، وخلق النموذج الأمريكي في العراق، ومن ثم تعميمه على دول المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية نفسها. كل هذه المتغيرات كانت بمثابة ضغط سياسي هائل على صانع القرار السعودي، بمحاولة التقرب من الأمريكيين، وتحقيق مطالبهم المتعلقة بمكافحة الإرهاب والمساعدة في حرب العراق. كان هدف السعوديين – ولو مبدئياً – العودة لطاولة الحوار، والتنسيق المشترك مع واشنطن بعد انقطاع بسبب هجمات سبتمبر، بالطبع كانت هذه العودة على حساب تقارب بدا واضحاً بين باريس والرياض خلال (٢٠٠١-٢٠٠٣) إلى ما قبل بداية العمليات العسكرية في العراق.

ثالثاً – عملية الضغط لاتخاذ قرار: بدون وجود الضغط تضعف الحاجة لاتخاذ قرار من الأساس، ويكون الضغط نابعاً من الارتباط والحاجة؛ لتحقيق هدف معين، أو قد يكون مرتبطاً من توقعات الرأي العام وإلحاح البيئة الداخلية وتطلعات البيئة الخارجية. وبالنسبة للحالة السعودية، نعتقد أن الحاجة

(٢٠٤) هددت إسرائيل بضرب الصواريخ؛ لأنها تقول: إنها تحمل رؤوساً نووية، وعاشت المنطقة، في أزمة سياسية، لكن ساعدت العلاقة القوية بين القيادة السعودية وإدارة الرئيس ريجان باحتواء الأزمة سريعاً وتهدئة الجانب الإسرائيلي. بخصوص السفير المطرود وأرسلت واشنطن سفيراً آخر خلال أيام.تحدث وزير الدفاع السعودي، بالتفصيل حول قضية الصواريخ الصينية وأبعادها في مقابلة صحفية، للمزيد من التفاصيل انظر: مجلة الصياد، العدد ٤٧٦، في ٢٩ أبريل عام ١٩٨٨.

والضغط في عملية اتخاذ القرار هي لتحقيق هدف معين وهو إعادة العلاقات مع واشنطن – ولو بصيغة جديدة- ولكن الأهم الخروج من تبعات أزمة هجمات سبتمبر. وفي ظل هذا الضغط والحاجة الملحة لاتخاذ قرار بهدف الخروج من الأزمة بأقل الخسائر وعودة العلاقات مع واشنطن بشكل إيجابي، قام صانع القرار السعودي، باستغلال حرب العراق للعودة من جديد بالعلاقات الأمريكية السعودية على حساب أي مكتسبات أخرى، مثل علاقة ثنائية مميزة مع فرنسا.

رابعاً – الهيكل التنظيمي لعملية اتخاذ القرار: تختلف الهياكل التنظيمية التي تتخذ القرار من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وإذا ما السلطة التنفيذية أو الملك يخضع لضوابط وقيود تشريعية أو لا.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية لا يوجد أي قيود تشريعية أو دستورية على صانع القرار؛ لأنها ملكية مطلقة، وبإمكان الملك اتخاذ قرار دون أي عوائق شرط ألا تتعارض مع الثوابت الدينية التي قامت عليها الدولة. لذلك اتخذ صانع القرار السعودي، بسهولة وبدون عوائق تشريعية قراره بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، لتهدئة التوتر الذي حصل بسبب هجمات سبتمبر، وبالتالي عودة العلاقات الأمريكية السعودية.

إذن نستطيع القول: بحسب التاريخ السياسي الثنائي الفرنسي السعودي، الذي بدأ فعلياً عام ١٩٦٧: إن الأزمات السياسية بين الرياض وواشنطن هي التي تخلق تقارباً بين الرياض وباريس، ولكن هذا التقارب لا يستمر بسبب الضغوط الأمريكية والرغبة السعودية بالبقاء في فلك واشنطن. كان يفترض أن هجمات سبتمبر تخلق تقارباً وتعاوناً فرنسياً سعودياً، إلا إن تسلسل الأحداث ودخول حرب العراق في السياق السياسي أعاد الرياض من جديد لواشنطن.

وكالعادة الرياض ترتبط بواشنطن تاريخياً وعاطفياً وسياسياً ونفطياً وأمنياً منذ عام ١٩٤٥، ولا ترغب بخلق حليف يعوضها بشكل تام الحليف الأمريكي. ضحّت الرياض بالبداية المتجددة لعلاقاتها مع فرنسا الذي حضر رئيسها الصديق المقرب للقيادة السعودية في وقت صعب، كأول رئيس غربي يزور

الرياض بعد فترة قصيرة من هجمات نيويورك، واستطاع تخفيف الضغوط الأمريكية والدولية ضد الدولة السعودية بعد الهجمات.

وتعتقد الرياض أن علاقتها الشخصية بالرئيس الفرنسي جاك شيراك تسمح لها بتجاوز التضحية بفرنسا أو اعتبارها كمجرد همزة وصل؛ للتفاهم مع واشنطن من جديد، وكالعادة الرياض سوف تسعى لتعويض باريس عن جهود التقارب الضائعة بعد هجمات سبتمبر عبر عقد عسكري أو عقد نفطي، وهو ما حدث بالفعل عبر عقد توتال- آرامكو (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، وكذلك عقد ميكسا عام (٢٠٠٣)، الذي فشل بسبب التنافس بين الرئيس شيراك وساركوزي الذي كان وزيراً للداخلية. وسوف نرى تفاصيل هذين العقدين في الباب القادم.

٢.٣ التطرف الإسلامي والمسؤولية السعودية

١.٢.٣ جذور القاعدة ودعم انتشار الإسلام:الأبعاد والتأثيرات على العلاقات الفرنسية السعودية

لكي نعرف السياسة الخارجية للرياض، ولكي نفهم لماذا تلجأ المملكة العربية السعودية منذ الستينيات من القرن الماضي إلى الاعتماد على الدِّين الإسلامي كأهم المتغيرات في السياسة الخارجية السعودية ولكي نعرف لماذا الرياض تدعم الدِّين الإسلامي في جميع أنحاء العالم عبر نشر الإسلام وبناء المساجد ودعم الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية السنية، لا بد أن نصنّف المملكة العربية السعودية نفسها كدولة.

بحسب «James Rosenau»تنقسم الدول لفئات من خلال هذا التقسيم بإمكاننا تحليل السياسة الخارجية لدولة ما من خلال الآتي:

نوعية هذه الدول إن كانت دولة كبيرة أو صغيرة.

- من خلال مستوى تطور الدولة إن كانت دولة نامية أو متقدمة.
- من خلال نوعية النظام السياسي للدولة إن كان نظام منفتح أو نظام منغلق».[٢٠٥]

عند تطبيقنا لتقسيم Rosenau سوف نجد أن المملكة العربية السعودية دولة كبيرة، نامية، وأخيراً، نظامها السياسي قد يختلف حوله المحللين إن كان نظام منفتح أو منغلق، ولكن هذا التقسيم لا يكفي لفهم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. يجب استيعاب بعض المميزات لهذا البلد لفهم سياسته الخارجية. أهم هذه المميزات الخصوصية لدولة كالمملكة العربية السعودية باعتبارها مقر الأماكن المقدسة للإسلام وحامية الدِّين الإسلامي. أيضاً المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط في العالم وتملك أكبر احتياطي للنفط مما

(205) James rosenau, in, Frédéric Charillon,»La diplomatie saoudienne à l›épreuve de la turbulence», politique étrangère,2004/2 Tome 400.pour les détails sur James rosenau Voir aussi, James Rosenau, The scientific study of foreign policy, France Pinter, London, 1980.

يجعلها تقوم بدور عالمي في التحكم بالأسعار عبر زيادة الإنتاج. أخير تتميز المملكة العربية السعودية بعلاقتها القوية بالولايات المتحدة الأمريكية [٢٠٦].

إذاً نحن أمام دولة محورية على مستوى الشرق الأوسط تحاول ممارسة نفوذها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية في خط يتماشى مع مصالح حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية. بلا شك إن الرياض لبسط نفوذها السياسي تلعب بهذه المزايا الهامة كأدوات ضغط ومفاوضة وتفاهم بالإضافة للعمق الديني في سياستها الخارجية خصوصاً وأنها تحتضن الأماكن المقدسة وكذلك المنظمات الإسلامية على أراضيها مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي والجامعات الإسلامية التي أصبحت من الأدوات السعودية الدبلوماسية في السياسة الخارجية للرياض. أما على صعيد تنامي النفوذ السعودي، وعلاقته بالعلاقات الفرنسية السعودية فقد دخلت المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٣ بعد الأزمة النفطية عمق اهتمام فرنسا بل العالم أجمع. لاحظنا كيف أن فرنسا فاليري جيسكار ديستان في منتصف السبعينيات تواصلت مع الرياض بشكل جدي لأهداف اقتصادية تتعلق بالنفط بالدرجة الأولى ولكن الرياض كانت تريد من باريس مقابل التعاون الاقتصادي مواقف سياسية تخدم مصالحها ونفوذها في المنطقة، تتعلق بتوازن قوى المنطقة، ودعم المصالح السعودية في ملفات المنطقة، مثل: الملف اللبناني والملف الفلسطيني والوقوف ضد الأطماع الإيرانية ولكن لم تكن فرنسا مُهيأة حينها لتحقيق المطالب السعودية لأن الحليف الأمريكي هو الذي يملك فعلياً مفاتيح الملفات السياسية في المنطقة، ويمثَل في نفس الوقت حاجز بين أي تطور في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وفرنسا [٢٠٧].

الدِّين أهم أوراق الدبلوماسية السعودية

الدِّين الإسلامي بالنسبة للرياض، يحمل جانبين مهمين جداً في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية؛ الجانب الأول: يُمثِّل الدِّين أهم الأوراق التي تجمع

(206) Ibid.

(207) Pour les détails du rapprochement français, voir pp.105-120.

واشنطن والرياض (بالإضافة للنفط) فعبر الدِّين الإسلامي كانت المملكة العربية السعودية أهم شركاء الولايات المتحدة في الحرب الباردة منذ الخمسينيات.

لقد كان متغيِّر الدِّين رأس الرمح للرياض في محاربة النفوذ والتمدد الشيوعي السوفيتي في المنطقة، الذي أخذ حلفاؤه عدة قوالب أي: الشيوعية؛ لكي يقبلها العرب والمسلمون، منها: أطروحات القومية العربية كما هو الحال في مصر، ومنها أطروحات حزب البعث، مثل: سوريا والعراق، ومنها الأفكار الماركسية الخالصة، مثل: اليمن الجنوبي [٢٠٨].

الجانب الثاني: يُعتبر الدِّين الإسلامي دون شك جزءاً أساسيّاً من آلية وشرعية النظام السياسي الحاكم في المملكة العربية السعودية، لا يمكن للنظام السياسي السعودي، المساس بثوابت الدِّين؛ لأنه سوف يكسر شرعية نشأته واستمراره، فالنظام السياسي السعودي، والدِّين هما حلفان قائمان منذ بدايات الدولة السعودية الأولى في القرن الثامن عشر [٢٠٩].

أما بخصوص التطرف الديني، فنعتقد أنه مرتبط بأحداث سياسية وأزمات كانت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة طرفين ثابتين فيها، فقد مرَّ التطرف الديني في المملكة العربية السعودية بأربع مراحل جعلت النظام السياسي السعودي، يعطي هؤلاء المتطرفين هامشاً من حرية الحركة عبر تأجيل المواجهة بين النظام السعودي، والمتطرفين للمستقبل، إلى أن انتهى الأمر بهجمات سبتمبر التي فرضت مواجهة لا مفرَّ منها، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: كانت في الخمسينيات من القرن الماضي، في ظل صراع إقليمي دولي طرفاه مصر جمال عبد الناصر والمملكة العربية السعودية إقليمياً، وتحت مظلة واشنطن الداعمة للرياض وموسكو الداعمة القاهرة. وإذا كانت القومية

(٢٠٨) بالطبع استفادت المملكة العربية السعودية بحصر الدِّين في الطرح السني السلفي الذي يتوافق مع مصالحها السياسية والإيديولوجية، وفي الجانب الأمريكي لم يكن الأمر يعني واشنطن إن كان هذا الدِّين سلفياً أو أي توجه ما دام يخدم المصالح الأمريكية في حربها الباردة.

(209) R. Hrair Dekmejian, Islam in Revolution : Fundamentalism in The Arab World, New York, Syracuse University Press, 1985, pp.137-148.

العربية قائمة في الطرح الذي قدمه الرئيس المصري جمال عبد الناصر لإسقاط الأنظمة الملكية، فإن النظام السعودي، كان سلاحه تعظيم مكانة متغيِّر الدَّين الإسلامي ودعم الإسلام في هذه المواجهة السياسية. لذلك قامت الرياض باستقبال جميع الأساتذة المتدينين من الإخوان المسلمين المصريين والسوريون، مثل: محمد قطب شقيق سيد قطب، ومحمد سرور، وغيرهم من الهاربين من قمع النظام السياسي في مصر وسوريا [٢١٠].

المرحلة الثانية: توافقت مع الأحداث الكبيرة التي حدثت عام ١٩٧٩، والمتمثلة باحتلال الكعبة، وقيام الثورة الإيرانية، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، وهو ما تسبَّب بما يُعرف بـ «الصحوة الإسلامية الأولى»، حيث زاد التطرف الديني؛ لمساعدة المسلمين ضد السوفييت «الكفار»، أو ضد الشيعة الذين رفعوا شعار تصدير الثورة الشيعية، أو لحماية الأماكن المقدسة خصوصاً وأن هناك فئة متطرفة ترى أن النظام الحاكم السعودي، يُغرِّب المجتمع والدَّين السعودي، بأوامر من الولايات المتحدة الأمريكية [٢١١]. كانت ردة فعل النظام السياسي السعودي، هو «تأجيل المواجهة» في سياق مخططات الحليف الأمريكي الذي كان يعيش الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، وتم فتح باب الجهاد في أفغانستان، ومارس المتطرفون السعوديون والعرب طقوس الجهاد على الأراضي الأفغانية، حيث كانت البدايات الفعلية للقاعدة [٢١٢].

المرحلة الثالثة: توافقت مع حرب الخليج الثانية عندما احتل العراق الكويت وأتت قوات التحالف على الأراضي السعودية لتحرير الكويت، وهو ما أغضب

(٢١٠) كان هناك تقاطع مصالح في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بين الوهابية والإخوان المسلمين لأسباب سياسية تتعلق بالحرب القائمة على كافة الأصعدة بين المملكة العربية السعودية ومصر عبد الناصر، ولكن القواعد والأسس تختلف بينهما، وهناك عدم توافق بين الوهابية والإخوان. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: عبد الكريم العلوجي، الثوابت والمتغيرات، بيروت، الدار العربية، ٢٠١٠.

(211) Joseph A. Kechichian, «The Role of Ulama in the Politics of an Islamic Stat : The Case of Saudi Arabia», International Journal of Middle East Studies, Februry 1986,pp.53-71.

(212) Voir,Gilles Kepel (dir), Al-qaida dans le texte, Paris, Presses Universitaires de France, 2005.

المتطرفين بهذا التواجد الغربي على الأراضي السعودية الإسلامية [٢١٣]، حيث كانت «الصحوة الإسلامية الثانية». يقول جيل كيبيل: في هذا السياق: «كان انتصار المجاهدين في أفغانستان ضد السوفييت عام ١٩٨٩ نصراً للإسلام، خصوصاً السني، ونصراً للفكر الجهادي، وعند عودة المجاهدين لبلدانهم أصبحوا يرغبون بتغيير الواقع السياسي عبر تفعيل الدين[٢١٤]». لكن للحق، في هذه الأزمة كانت المطالب مزدوجة ضد النظام الحاكم السعودي، سواء من قبل الجهاديين المتطرفين الذين يريدون إسلاماً أكثر وطرد الأمريكيين، أو من قبل المثقفين السعوديين الذين يريدون إصلاحات سياسية تتعلق بالمشاركة في السلطة عبر طرح أفكار وعرائض تطالب بملكية دستورية، حيث تقدَّم هؤلاء المثقفون بعريضة للملك فهد بمطالبهم السياسية [٢١٥]. بالطبع للمرة الثانية يتعامل النظام السعودي، بمحاولة احتواء المتطرفين وخلق أرض حراك لهم، وكانت هذه المرة في البوسنة والمناطق الإسلامية الأوروبية أثناء أزمة البوسنة والهرسك، لكن فترة التسعينيات تختلف فيها طريقة تعاطي النظام السياسي السعودي، لدعم الدَّين عن فترة الثمانينيات التي اقتصرت على دعم الجهاد فقط، فقد تزامن الدعم السعودي، في التسعينيات مع محاولة عقلنة الجهاد العنيف بإيجاد بدائل أقل عنفاً قد تستوعب الشباب المتحمس والمتطرف، مثل: نشر الإسلام، وبناء المساجد، وتوزيع نسخ من القرآن، ومساعدة الفقراء، وجمع التبرعات للمسلمين المتضررين من الكوارث الطبيعية.

المرحلة الرابعة: ارتبطت بهجمات سبتمبر، وهنا انتهى تأجيل طويل للمواجهة، وكانت مدة هذا (٢١) عاماً بين الجهاديين والنظام الحاكم في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. ويمثل حدث هجمات سبتمبر احتراقاً لورقة متغيِّر الدَّين في السياسة الخارجية السعودية والأمريكية على السواء [٢١٦]،

(٢١٣) صدرت فتاوى كثيرة في عام ١٩٩٠ تنادي بإخراج الغربيين من الأراضي السعودية.

(٢١٤) Al-Arabyia ٢٠٠٨/٠٣/٠٢.

(215) R. Hrair Dekmejian, «The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia», International Journal of Middle East Studies, Autuman 1994,pp.627-643.

(٢١٦) لمزيد من التفاصيل حول العامل الديني، انظر: عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني، القاهرة، رسالة دكتوراه،

فلم يجد النظام السعودي، هامشاً ومساحة جديدة للتأجيل، وكانت المواجهة مؤلمة وحادة ومزدوجة بالنسبة للرياض، سواء مواجهة الحليف الأمريكي أو مواجهة المتطرفين أنفسهم.

الرياض وواشنطن والتطرف: نظرية (معضلة السجين)

بعد أحداث سبتمبر، وظهور الإرهاب والتطرف الإسلامي على المستوى العالمي، أصبحت الأسئلة التي تفرض نفسها: من تسبَّب في تنامي التطرف الإسلامي؟

من خلق القاعدة وأسامة ابن لادن؟ مثار تساؤل للجميع..

أي دور ومسؤولية للمملكة العربية السعودية وأي دور ومسؤولية للولايات المتحدة الأمريكية في ظهور متغير الإرهاب الذي ضرب الدولتين معاً وأصبح يهدد العالم؟

نستطيع القول: إن موقف المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة من هذه المعضلة كان ما يشبه السياق السياسي والأمني لنظرية «معضلة السجين». يقول Anatol Rapoport عن معضلة السجين: «هناك سجينان متهمان بالجريمة نفسها، موضوعان في غرفتين منفصلتين في السجن، لا شيء غير اعتراف أحدهما أو الاثنين يمكن أن يؤدي إلى إصدار حكم، وفي حال لم يعترفا يكون الحكم أخف، حيث العقوبة بالسجن شهر واحد فقط: إذا إعترفا كلاهما بارتكاب الجريمة حكم على كلٌ منهما حكماً مخففاً بخمس سنوات سجن. إذا أعترف أحداهما وأنكر الآخر ينال أحداهما السجن للمدة الكاملة عشر سنوات والآخر يطلق سراحه. تحت هذه الظروف هل من المعقول الاعتراف بالجريمة أم إنكارها؟ [٢١٧]».

بالطبع، فإن القرار الأفضل - وهو أيضاً (القرار العقلاني) - عدم الاعتراف بالجرم من قبل السجينين، ولكن هذا الخيار سوف يترتب عليه انقطاع الصلة بين الاثنين وظهور عامل انعدام الثقة بينهما. وهنا بإمكاننا القول: إن نظرية

جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، عام ٢٠٠٩.

(217) Anatol Rapoport (Ed), Prisoner's Dilemma : Recollections and Observations, in, Game Theory as a Theory of Conflict Resolution, Dodrecht, Reidel Publishing, 1974,pp.17-34.

معضلة السجينين تجسّد ما حدث بين المملكة العربية السعودية وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية أثناء هجمات سبتمبر في عوامل السجن والجرم والإنكار وانعدام الثقة.

ليس الجرم الذي نقصده هنا العمل الإرهابي المتمثل بالهجمات، إنما الجرم الذي نقصده هو التسبب بخلق التطرف الديني الذي دفع المتطرفين؛ لتنفيذ الهجمات وخلق الإرهاب، وساعد في ظهور القاعدة وأسامة ابن لادن والأفغان العرب، سواء أكان ذلك بوعي أم بلا وعي. إننا نعتقد أن القرار العقلاني للرياض وواشنطن (السجينين إن جازت التسمية) هو الإنكار، وعدم الاعتراف بالمسؤولية في خلق مسببات التطرف، بل إن المهارة والاحترافية السياسية هي التركيز على الحدث، أي: على (الهجمات) أكثر من التركيز على أسباب ودوافع الحدث أي: (التطرف). وقد أشار العالم الفرنسي جيل كيبيل لهذا بقوله: «نعتقد أن المسؤولية الأمريكية السعودية في خلق التطرف وأسامة ابن لادن نفسه موجودة منذ تحالف الرياض وواشنطن في محاربة الشيوعية [٢١٨]». ويبدو أن السعوديين والأمريكيين عندما دعموا الجهاد في أفغانستان ضد السوفييت كان تركيزهم على المتغيرات الجيوسياسية، ولم يأخذوا بالحسبان عامل خطر الإيديولوجيا، خصوصاً الاعتقاد الديني المرتبط بجذور وهوية هؤلاء الشباب. يقول عالم السياسة الفرنسي المتخصص بالإرهاب Xavier Crettiez: «تجاوزت أحداث هجمات ١١ سبتمبر الإرهاب بمعناه الملموس، وتداخل مع هذا الإرهاب أمور مرتبطة بالهوية الدينية، فما حدث في هجمات سبتمبر بإمكاننا تشبيهه بعنف الهوية [٢١٩]».

وبالفعل - كما أشار Anatol Rapoport حول انعدام الثقة بين السجينين - فقد اهتز عامل الثقة ما بين الرياض وواشنطن، ورأينا كيف تغيرت العلاقات الأمريكية السعودية منذ هجمات سبتمبر، ابتداء من كيفية معالجة أزمة الهجمات من وجهة النظر الأمريكية والتحفظ السعودي، إلى أسلوب المعالجة الأمريكي، فقد قال وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز بوضوح: «نحن ضد

---

(218) Voir, Gilles Kepel, Jihad, Paris, Gallimard, 2003.

(219) Xavier Crettiez, Les formes de la violence, Paris, Découverte,2008,pp,109-110

التطرف والعنف سواء كان من المسلمين أو من غيرهم، ليس من العدل إصدار الحكم على دين وأمة ودولة بسبب خطأ خمسة عشر شخصاً، ونقول بصراحة: لن نكون سعداء بغزو الولايات المتحدة لأفغانستان؛ لأننا نعلم أن من سيموت أغلبهم أبرياء، والمتطرفون سيهربون[٢٢٠]».

حديث وزير الداخلية السعودي، الرجل القوي في بيت الحكم السعودي، والممسك بمفاتيح الأمن في المملكة العربية السعودية، يعطينا مؤشراً سلبياً باهتزاز عامل الثقة والتفاهم ما بين الرياض وواشنطن بخصوص المعالجة الأمريكية لملف الإرهاب وتبعات هجمات سبتمبر.

ويرى المفكر الفرنسي Olivier Roy «أن المعالجة الأمريكية لأحداث هجمات سبتمبر لم تكن ناجحة، بل إن الأمر ازداد تعقيداً، والتطرف الإسلامي زاد ولم ينقص كما ينبغي، خصوصاً في وسط المسلمين الغربيين الذين ولدوا وعاشوا في الغرب[٢٢١]».

وبحسب Olivier Roy أيضاً: «كان هناك خوف من هجمات للقاعدة مشابه لما حصل في مانهاتن على الأراضي السعودية تستهدف الأجانب الغربيين أو المقيمين العرب أو حتى النظام الملكي نفسه، فقد كانت القاعدة كظاهرة لها عمق وطني بالدرجة الأولى، وليست هذه المنظمة سوى نتيجة للصراعات الدائرة في المنطقة[٢٢٢]». وهذا ما يتطابق مع وجهة نظر Xavier Crettiez المرتبط بعنف الهوية.

ولكن رغم الارتباك في العلاقات بين الرياض وواشنطن بسبب هجمات سبتمبر واهتزاز عامل الثقة ما بين البيت الأبيض وقصر اليمامة، إلا أن صانع القرار الأمريكي لم يتمادَ كثيراً في الضغط على المملكة العربية السعودية؛ بهدف الحفاظ

(٢٢٠) وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبدالعزيز. الرياض.٠١/١٠/٢٠٠١.

(221) Sue les détails, voir, Olivier Roy, Les illusions du 11 septembre: le débat stratégique face au terrorisme, Paris, Seuil, 2002.

(222) Olivier Roy, «Al qaida, label ou organisation» ?, Le monde diplomatique, septembre,2004,p24.

على التوازنات الإقليمية في المنطقة، القائمة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، والدور السعودي، في التحكم بأسعار النفط[٢٢٣].

تأثير دعم الرياض للدِّين الإسلامي على العلاقات الفرنسية السعودية

غالباً ما يرتبط الدعم السعودي، للإسلام بتقاطع في المصالح بين الرياض وواشنطن سواء في سياق الحرب الباردة أو في سياق الأزمات السياسية، كما حدث في عام ١٩٧٩ و عام ١٩٩٠، ولكن في حالة فرنسا فالوضع مختلف نوعاً ما، لأن لا وجود لتقاطع مباشر بين الرياض وباريس لتحقيق المصالح باسم الدِّين السعودي؛ بسبب علمانية فرنسا وابتعادها عن متغيِّر الدِّين منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وكذلك بسبب التراكمية التاريخية الإسلامية في فرنسا المتعلقة بالإسلام ودور العبادة والوجود الإسلامي في فرنسا. فباريس بشكل أو بآخر أصبحت مرتبطة ببلدين إسلاميين؛ هما: الجزائر والمغرب؛ نظراً للثقل الذي يمثله مسلمي الجزائر والمغرب في فرنسا سواء من ناحية تاريخية، أو من ناحية اجتماعية، أو على مستوى الأعداد الكبيرة المتواجدة في فرنسا، فليس هناك ارتباط مباشر بين المملكة العربية السعودية ومسلمي فرنسا بعكس التقاطع الكبير بين المغرب والجزائر مع هؤلاء المسلمين الذي قد يؤثرون في الداخل الفرنسي وفي بلدانهم الأصلية في نفس الوقت. من هذا المنطلق فإن مسلمي فرنسا لهم خصوصية لا تتوافق مع التوجهات السعودية الدينية - السياسية - حتى العلماء السعوديون ليسوا راغبين في التواصل مع مسلمي فرنسا، ونادراً ما نرى عالم دين سعودي يزور فرنسا ويقوم بأنشطة ذات طابع ديني بسبب سيطرة النمط المغاربي على الإسلام في فرنسا، لهذا السبب نعتقد أن التواصل بين المملكة العربية السعودية ومسلمي فرنسا أخذ الجانب الرسمي تحت إشراف الجهات المعنية السعودية والفرنسية. وفي الواقع لم يكن الوضع مغرياً لعلماء الدِّين السعوديين مثل: ابن باز وابن عثيمين سابقاً، ومحمد العريفي وسلمان العودة

(٢٢٣) تركي الحمد، «أبعاد العلاقات الأمريكية السعودية في ضوء هجمات سبتمبر» السياسة الدولية، عام ٢٠٠٤.

وعائض القرني في الوقت الحالي بفتح خط مباشر مع مسلمي فرنسا لأنهم في الأساس غير متواصلين بشكل كبير مع نظرائهم في الجزائر والمغرب[٢٢٤].

يقول لنا في هذا السياق مسؤول الشؤون الإسلامية في السفارة السعودية في باريس: «نحن ندعم المسلمين في فرنسا؛ لهدف واحد فقط، وهو توفير أماكن لائقة للعبادة عبر تنسيق واضح وإشراف من قبل الجانب الفرنسي. لم تتأثر ميزانية الدعم التي تقدمها الرياض بأي أحداث سياسية بما فيها هجمات سبتمبر نفسها، ولكن الجديد بعد هجمات سبتمبر أصبح التنسيق بيننا وبين الفرنسيين عالياً، وأي مشروع أو تبرّع يكون تحت أشراف مزدوج من قبلنا ومن قبل الفرنسيين»[٢٢٥]. ونشير هنا إلى أن الرياض يكاد ينحصر دعمها لمسلمين فرنسا في خمس قنوات:

- بناء مسجد مدينة ليون، ووضع ميزانية سنوية له، لمتطلبات الصيانة والكتب.
- بناء مسجد مدينة إيفري، ووضع ميزانية سنوية له، لمتطلبات الصيانة والكتب.
- بناء مسجد مدينة سترازبورج (بمساعدة الكويت)، ووضع ميزانية سنوية له، لمتطلبات الصيانة والكتب.
- إعانة مادية بشكل شهري للمسجد الكبير في باريس.
- مساعدات غير منتظمة لمساجد مدينة باريس وîle de France الصغيرة[٢٢٦].

إذن، نستطيع القول: إن الدعم السعودي، للإسلام في فرنسا ينحصر في بناء المساجد وتقديم مساعدات مالية لتحسين المساجد الصغيرة القائمة، ولكن ماذا عن تأثير التطرف للإسلام السعودي، الجهادي وخلايا القاعدة الموجود في المملكة العربية السعودية؟ هل هناك تقاطع بين المتطرفين في المملكة العربية السعودية ومسلمي فرنسا؟

(٢٢٤) العكس تماماً مع مسلمي ليبيا التي يقترب الإسلام فيها من النموذج السعودي، كثيراً.
(225) Entretien, Paris, 29/9/2011.
(٢٢٦) مصدر المعلومات: السفارة السعودية في باريس، سبتمبر عام ٢٠١١، مع ملاحظة عدم توفر أرقام ميزانية التبرعات عندما طلبناها.

حول الإجابة عن هذا السؤال: نعتقد أن الفرنسيين ليس لديهم الهاجس أو الخوف من تقاطع بين متشددين الجماعات المتطرفة السعودية ومسلمي فرنسا؛ نظراً لاختلاف الإسلام السعودي، عن الإسلام الفرنسي. وقد قال لنا في هذا السياق بنفس الجملة عدة مسؤولين فرنسيين، منهم السياسي والمفكر والمسؤول الأمني والصحافي: «الإسلام السعودي، ليس له تأثير على مسلمي فرنسا؛ نظراً لاختلاف نمط المسلم الفرنسي عن نمط المسلم السعودي، في السلوكيات والمطالب[٢٢٧]».

ولكن للحق بإمكاننا إضافة سبب آخر لا يقل أهمية، وهو الحاجز الجزائري المغربي الذي كان بمثابة المانع ضد أدلجة مسلمي فرنسا على النمط السعودي، فمسلمو فرنسا منهم من اندمج في نمط الحياة الفرنسي، والأغلبية مرتبطون ببلدانهم التي تتابعهم وتتواصل معهم بشكل كبير لدرجة القول: إن هناك تنافساً بين المغرب والجزائر بالتحكم في مرجعية المسلمين الدينية في فرنسا. يقول لنا مسؤول الشؤون الإسلامية في السفارة السعودية: «لا ننكر وجود تنافس جزائري مغربي على الاستحواذ على أكبر قدر من المرجعية الإسلامية في فرنسا بدعم من حكوماتهم، لا ننكر أننا نحاول أن نتعاون ونرضي الطرفين بالدعم ولكننا أثناء فترة الرئيس شيراك بعد هجمات سبتمبر حاولنا استشارة الفرنسيين في طريقتنا في الدعم، ووافقونا، وكانت كل التفاصيل تتم تحت إشراف الجهات الرسمية الفرنسية[٢٢٨]».

وأخيراً، نشير للتقاطع بين السعوديين ومسلمي فرنسا عبر الحج والعمرة، فهناك تزايد في أعدد المسلمين الفرنسيين الذين يذهبون للمملكة العربية السعودية بواقع (١٠٠٠-١٥٠٠) شخص سنوياً، بهدف الحج والعمرة، حتى إن التقارير الصادرة من السفارة السعودية في باريس تشير إلى أن مسلمي فرنسا حصلوا على حوالي (٢٥٠٠٠) تأشير حج لعام ٢٠١١م، ومجموع التأشيرات التي تمنحها السفارة السعودية في باريس لمسلمي فرنسا تتراوح

(227) Entretiens avec l'ambassadeur D'Arragon, Paris , 13/11/2010. Gilles Kepel, Paris, 15/11/2010. Le conseiller secrétaire à l'ambassade de France à Riyad Philippe Drapé-Frish, Riyad, 10/04/2011. Alain Gresh, Paris, 09/11/2010.
(228) Entretien, Paris, 29/9/2011.

ما بين (٤٠٠٠٠-٤٥٠٠٠) [٢٢٩]، ولكنٍ أيضاً لا تأثير لأدلجة هؤلاء الفرنسيين، لأن الجزائريين والمغاربة هم من ينظِّم ذهاب وعودة هؤلاء الحجاج الذين يتضمنون جنسيات مسلمة فرنسية من أصول أفريقية.

(٢٢٩) السفارة السعودية في باريس، أكتوبر ٢٠١١.

٣.٢.٢ الضغوط الغربية على الرياض، لإصلاح النظام التعليمي السعودي

فتحت هجمات ١١ سبتمبر مجالاً للحديث عن مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية، فمنذ حدوث الهجمات، والمفكرون والسياسيون الغربيون وكذلك السعوديين يحاولون الوصول للدوافع والأسباب التي دفعت شباباً في مقتبل العمر للقيام بعملية انتحارية، وقتل الكثير من الأبرياء الذين يعملون في مكاتبهم، ليس لهم أي تورط في أي صراع سياسي أو ديني [٢٣٠]! بدأت التساؤلات مباشرة حول مناهج ومخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية تتركز في سؤالين محددين:

السؤال الأول: هل المدرسة في المملكة العربية السعودية تساعد في شحن عوامل التطرف سواء المدرسة العادية أو المدرسة القرآنية (مدارس تحفيظ القرآن)؟

السؤال الثاني: هل النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية - بشكل عام - تشكّل في بيئة إيديولوجية تعتمد على عملية إقصاء الآخرين؛ لدوافع دينية، مما كوّن جيلاً من الشباب ضد ما هو غير إسلامي [٢٣١]؟

يقول لنا العالم الفرنسي جيل كيبيل في مقابلة شخصية حول هذه النقطة «التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بسبب هجمات سبتمبر تجاوز الأزمة السياسية للبحث في العمق عن أسباب ودوافع الانتحاريين. وقد كان النظام السياسي السعودي، يتوقع براءة جانبه بإعلانه عدم وجود مسؤولية لهم في الهجمات، وأن هذه الهجمات مجرد تصرفات فردية لهؤلاء الشباب، ولكن هؤلاء الشباب هم نتيجة منظومة سياسية اجتماعية تعليمية ولم يولدوا انتحاريين [٢٣٢]».

(230) Georges Jawdat Dwailibi, La rivalité entre le clergé religieux et la famille royale au royaume s'Arabie Saoudite, Paris, Publibook, 2006,p.127.

(231) Pascal Ménoret, L'énigme saoudienne, Paris, La découverte, 2003,p.314.

(٢٣٢) مقابلة مع جيل كيبيل، باريس، ١٥ نوفمبر ٢٠١٠.

في سياق آخر مشابه ولكنه أكثر تعميماً، يقول المفكر الأمريكي Bernard Lewis: «معظم المسلمين ليسوا راديكاليين، ومعظم الراديكاليين ليسوا إرهابيين، لكن معظم الإرهابيين الحاليين هم مسلمون ويفتخرون أنهم كذلك [٢٣٣]».

نحن إذن أمام أفكار وأحاديث غريبة ذات عمق ومغزى، والمسألة تستحق التقصي ومعرفة الجذور والأصول والثوابت والمتغيرات. وبناء على ما سبق لا بد من استعراض ظروف بدايات وأسس النظام التعليمي السعودي؛ لمعرفة مدى علاقته بالتطرف وأحداث ١١ سبتمبر.

بدايات التعليم: تأثير الظروف السياسية على التعليم في المملكة العربية السعودية

بدأت الدولة السعودية في بداية الخمسينيات بتنظيم آلية فعلية لقطاع التعليم [٢٣٤]، فلم يكن هناك ما يكفي من السعوديين المؤهلين تعليمياً، ليصبحوا معلمين للأجيال، وفي تلك الفترة قامت ثورة الضباط الأحرار في مصر، وتحولت مصر من دولة ملكية صديقة للرياض إلى جمهورية تعتمد إيديولوجيتها السياسية على القومية العربية على حساب الثوابت التي يأتي في مقدمتها الدِّين الإسلامي، وتعادي الملكيات وتحاول إسقاطها عبر تشجيع الثورات والانقلابات العسكرية [٢٣٥]. إذن، أصبحت مصر العدو الأول في المنطقة، للمملكة العربية السعودية، وأصبحت المنطقة، تعيش حالة قطبية إقليمية تحت مظلة القطبية العالمية، فهناك القطب الإقليمي الملكي السعودي، الذي يعتمد على الدِّين كمبرر للشرعية السياسية ومرتبط بالقطب الأمريكي الغربي. بالمقابل هناك القطب الإقليمي الجمهوري الاشتراكي المصري الذي يعتمد على القومية العربية كمصدر للشرعية السياسية، ويتبع القطب المصري المعسكر السوفييتي [٢٣٦]، فأصبحت منطقة

(233) Bernard Lewis, *The Crisis of Islam*, London, Weidenfeld & Nicholson, p.107.

(٢٣٤) تأسست وزارة التعليم السعودية في عام ١٩٢٧، ولكنها أخذت شكلها المنظم بعد الحرب العالمية الثانية. في عهد الملك سعود (١٩٥٣-١٩٦٤) ودخلت المرأة السعودية في قطاع التعليم.

(٢٣٥) مثلما حدث في اليمن١٩٦٢ عام، وليبيا عام ١٩٦٩، والعراق عام ١٩٥٨.

(٢٣٦) محمد حسين هيكل (مستشار الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر) قناة الجزيرة، قطر، ٢٧/٠٨/٢٠٠٩.

الشرق الأوسط تعيش حالة قطبية مزدوجة إقليمية عالمية قائمة على توازن القوة والرعب. وقد يكون هذا الأخير (الرعب) عاملاً لحفظ السلام [٢٣٧].

وفي ظل هذا الوضع المتأزم شن الرئيس المصري جمال عبد الناصر حملات واسعة على الإسلاميين في مصر خصوصاً الإخوان المسلمين الذين كان لهم أطماع سياسية، وكذلك كان الحال مع الإسلاميين في سوريا والأردن، وتم إبعاد مجموعات كبيرة منهم [٢٣٨]. الرياض بدورها استقبلت هؤلاء الإسلاميين ووظفتهم في قطاع التعليم الذي أساساً كان بحاجة لمعلمين في ظل ندرة المعلمين السعوديين، فقد كانت نسبة الأمية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧١ تُمثِّل ٦٠بالمائة من المواطنين السعوديين إلى أن وصلت الرقم إلى (١٣) بالمائة عام ٢٠٠٨ [٢٣٩]. ويعتبر ما حدث للإسلاميين المطرودين من مصر وسوريا فرصة جيدة للنظام السعودي؛ لاتخاذ قراره باستقبال هؤلاء العلماء والأساتذة من جهتين:

الجهة الأولى: الاستفادة منهم كأساتذة في قطاع التعليم المحتاج أصلاً لمعلمين.

الجهة الثانية: استخدامهم لشحن العامل الديني الذي يُعتبر سلاح الرياض ضد قومية عبد الناصر.

بالطبع، هذا الإجراء السعودي، يتوافق تماماً مع مصالح واشنطن التي تقوم بحرب بالوكالة في المنطقة، ضد مصر والاتحاد السوفيتي، وكانت المدرسة الدينية السعودية السلفية في نفس الوقت في تنافس إقليمي مع مدرسة الأزهر المصرية بدوافع سياسية، وكانت مصر هي القطب المصارع للمملكة العربية السعودية في بسط النفوذ على منطقة الشرق الأوسط لغاية عام ١٩٧٩ عند قيام الثورة الإيرانية، وهنا تحولت مصر إلى المعسكر السعودي، الأمريكي ضد إيران الشيعية التي تريد تصدير الثورة الدينية الشيعية للبلاد العربية والإسلامية،

(237) Voir, Pierre de Senarclens & Yohan Ariffin, La politique internationale : Théories et enjeux contemporaines, Paris, Armand Colin, 2006,p.79.

(٢٣٨) مقابلة مع جيل كيبيل، باريس، ١٥ نوفمبر ٢٠١٠.

(٢٣٩) وزارة التربية والتعليم السعودية، إصدارات ٢٠٠٨.

وبدأت المملكة العربية السعودية حرباً باردة ثانية ضد إيران لا تزال مستمرة إلى هذه الأيام.

إذن بالإمكان القول: إن الظروف السياسية والقطبية الإقليمية والعالمية كان لها دور فاعل في دعم وتعظيم عامل الدِّين في النظام السياسي والاجتماعي والتعليمي السعودي.

التعليم السعودي: غياب الرؤية السياسية وسيطرة الثقافة الدينية

كان التعليم السعودي، العام منصباً على النمو والتوسع السريع في إتاحة التعليم لجميع المواطنين، ولكن هذا الاهتمام والانتشار وقد أخذ الشكل الأفقي ولم يواكبه تطور حقيقي في الفكر التربوي والتعليمي، ولم يستطع التعليم الحكومي الخروج من ثقافة الدِّين والمجتمع السعودي [٢٤٠]. ففي التأزم السياسي والإيديولوجي العام بين المملكة العربية السعودية ومصر ثم المملكة العربية السعودية ضد إيران كان التعليم السعودي، ضحية للصراعات السياسية، وأصبح أسير الدِّين والمذهب والعادات الاجتماعية والتوجهات السياسية. يقول مدير جامعة اليمامة في الرياض أحمد العيسى حول علاقة التعليم بالتطرف: «اعتمد التعليم السعودي، لفترات طويلة على الكتاب المدرسي مع غياب تام للأدوات التربوية الأخرى، مثل: الأنشطة المنهجية وطرق القياس والتقويم، وتنمية المهارات، والقدرة على الاستنتاج والتحليل، فمن الطبيعي أن يكون الطالب السعودي، أسير كتبه المدرسية [٢٤١]». ويرى الكثير من السعوديين سواء التربويين أو الآباء أن مشكلة التعليم السعودي، تكمن في مرحلة ما قبل الجامعة من الابتدائي إلى الثانوي، بعكس الجامعات السعودية التي تتميز بمستوى عالٍ ولكن وحدهم طلاب المدارس الخاصة من يتوافقون بشكل جيد مع المستوى الجامعي. بمعنى آخر: أن طالب التعليم العام يصل للجامعة وهو متأثر بما درسه من مواد دينية،

(٢٤٠) أحمد العيسى، إصلاح التعليم في العربية السعودية: توجس الثقافة الدينية وعجز الإدارة التربوية، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٩، ص١٨.
(٢٤١) أحمد العيسى، مقابلة في قناة العربية، ٢٩ أبريل عام ٢٠٠٩.

بعكس الطالب الذي يتخرج من مدارس خاصة يصل الجامعة ولدية قاعدة جيدة من المعلومات والفكر والتربية [٢٤٢].

نشاهد في الجدول الآتي نسبة المواد للمدارس السعودية من الابتدائي إلى الثانوي خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات فهي مليئة بالمواد الدينية والاجتماعية واللغة العربية، فقد كانت معظم النسبة المئوية للمواد التي يدرسها طلاب الثانوية خلال الثمانينيات من القرن الماضي [٢٤٣] وفق الجدول كالآتي:

التخصص	النسبة المئوية من مجموع المواد
الدين	٣٢
اللغة العربية	٢٨
الاجتماعيات	١٠
العلوم	٦
الرياضيات	١٣
اللغة الانجليزية	١٠

المصدر. وزارة التعليم السعودية. الخطة الدراسية في العقدين ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

ولكن في المدارس القرآنية (مدارس تحفيظ القرآن) الأمر أكثر تعمقاً في الجوانب الدينية، فإن مناهج الدِّراسة هي على النحو الآتي: ٨٠٪ مواد دينية، و ٢٠ ٪ مواد لغة عربية. وتشير آخر إحصائية في عام ٢٠٠٦ إلى أن أعدد الطلاب الذين يدرسون في المدارس القرآنية (تحفيظ القرآن) قد بلغ (٦٣٨١) طالباً من إجمالي عدد الطلاب السعوديين بشكل عام للمراحل الأولى إلى الثانوي البالغ عددهم حوالي(٥,٥) مليون طالب، فيما يقدّر عدد الطلاب الجامعيين بحوالي(١- ١,٥) مليون طالب [٢٤٤].

(٢٤٢) هيا العواد، «إستراتجيات التعليم السعودي» مجلة المعرفة، العدد ١٧٧، يناير ٢٠١٠.
(٢٤٣) تم اختيار فترة ٨٠/٩٠، لأن هؤلاء الشباب هم جيل الانتحاريين الذين قاموا بهجمات سبتمبر، ولكن للحق فهناك تحسن وتغيّر كبير في قطاع التعليم بعد أحداث سبتمبر. وسوف نستعرض هذا التغير في إطار الجهود السعودية؛ لتحسين صورتها بعد أحداث سبتمبر الفصل القادم.
(٢٤٤) مصدر الأرقام: وزارة التعليم السعودي، العام الدراسي(٢٠٠٥-٢٠٠٦) مركز المعلومات الإحصائية.

وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) كانت المملكة العربية السعودية في مراتب غير مرضية بخصوص مستوى التعليم العام رغم المبالغ الكبيرة التي تنفقها الدولة على التعليم، حتى إنها تأتي في الترتيب الثامن على مستوى العالم من حيث إقرار ميزانية عالية لهذا القطاع. وكانت أهم النتائج وفق الجدول كالآتي:

العدد	المؤشـرات	ترتيب السعودية	الدولة الأولى في المؤشر
١	جودة التعليم الأساسي	٦٧	فنلندا
٢	الإنفاق على التعليم	٨	أوزبكستان
٣	الالتحاق بالتعليم العالي	٦٦	كوريا الجنوبية
٤	جودة النظام التعليمي	٧٩	سنغافورا
٥	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	٦٧	سنغافورا
٦	جودة الإدارة المدرسية	٧٥	فرنسا
٧	وصول خدمات الإنترنت في المدارس	٥٩	أيسلندا

المصدر. www.weforum.org

من جانب آخر فإن اندماج السعوديين مع التعليم الأجنبي ضعيف؛ لأن وزارة التعليم السعودية تضع عوائق للمدارس الأجنبية في السعودية، ولا تسمح للسعوديين بالدراسة فيها، لأسباب سياسية واجتماعية تتعلق بهوية المجتمع الدينية، وحسب آخر إحصائية لعدد المدارس الأجنبية في المملكة العربية السعودية فإنها تبلغ حوالي (٢٢٨) مدرسة في العام ٢٠٠٨ بعد أن كانت فقط (٦٥) في عام ١٩٩٧، ويبلغ عدد المدارس الفرنسية الثلاث مدارس فقط، أغلب طلابها من أبناء الفرنسيين المقيمين في المملكة العربية السعودية، وبعض الجاليات العربية من لبنان وشمال إفريقيا [٢٤٥].

ولا يمكننا إغفال الجانب السياسي والظروف التي مرت بها المملكة العربية السعودية سواء على مستوى النظام السياسي أو البنية الاجتماعية الدينية للسعوديين، فقد كان النظام السياسي يحاول المحافظة على ذاته واستمراريته

(٢٤٥) أحمد العيسى، مرجع سابق، ص.٣٠.

بسبب التهديد المصري سابقاً، ومن ثم التهديد الإيراني مع بدايات الانتعاش الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وقد بدأت أحداث ومتغيرات سياسية واجتماعية ذات طابع إيديولوجي تظهر على الساحة السعودية والإقليمية والدولية أعادت المجتمع السعودي، للداخل عبر التمسك أكثر بالدِّين وبدعم من النظام السياسي الذي لقي التشجيع من واشنطن في ظل الحرب الباردة، ومن أهم هذه المتغيرات: الثورة الإيرانية، وبداية الصراع السعودي، الإيراني على المستوى المذهبي بين السنة والشيعة الذي رفع من قيمة عامل متغيِّر الدِّين في الحياة السعودية بشكل عام وفي التعليم بشكل خاص، وبعد تغلغل الدِّين في المجتمع السعودي، كان من الطبيعي حدوث صدام سياسي اجتماعي بدوافع إيديولوجية بين المتدينين والنظام السياسي وكان ذلك في حرب الخليج الثانية بسبب حضور قوات التحالف التي قارب عددها المليون عسكري على الأراضي السعودية.وقد أثار هذا الحضور الغربي حفيظة بعض الإسلاميين المتشددين، ومثَّل ذلك ظهور جيل من الشباب السعودي، المحافظ على المستوى الدِّيني الذي سينظم لاحقاً لمنظمة القاعدة وأفكار ابن لادن.

إننا نعتقد بأنه بأي حال من الأحوال لا يمكننا تحميل التعليم في المملكة العربية السعودية السبب الرئيسي لأحداث ١١ سبتمبر، ولكنه يبقى عاملاً مهماً لم يتقبَّل السعوديون سماعه من الغرب. وفي هذا السياق يقول الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس المخابرات السعودية والمبعوث للملك عبد الله: «نحن نسعى لتطوير تعليمنا بشكل مستمر ولا يوجد آلية للتعليم في العالم بدون نواقص وأخطاء، وكان ضمن مخططات الدولة تحسين وضعية التعليم قبل أحداث سبتمبر. لا ننكر بأن أحداث سبتمبر سرّعت من إجراءاتنا في وضع خطط جديدة لتحسين مستوى التعليم في المملكة العربية السعودية، ولكننا كنظام سياسي شركاء في النجاح والفشل مع أطراف أخرى، ترتبط بالتعليم، مثل: الأسرة والنمط الاجتماعي للمجتمع، وتفاعل الجهات الأخرى، التي يأتي على رأسها القطاع الخاص [٢٤٦]».

(٢٤٦) مقابلة مع الأمير مقرن بن عبد العزيز، الرياض، ٢٠١٠/١٢/١٢.

لقد كان الاعتراف السعودي، بوجود مشكلة في قطاع الشباب المتشدد أولى خطوات البحث عن الحلول العملية الناجعة التي تستهدف حل مشكلة التشدد الديني، وفي هذا السياق يقول رئيس تحرير جريدة الشرق الأوسط السعودي، الأستاذ طارق الحميد «بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية، واكتشاف أن خمسة عشر إرهابياً سعودياً من المنفذين للهجوم كانت المملكة العربية السعودية في حالة إنكار، ولم تواجه مشكلتها، بل حاولت مواجهة من يقول: إن لديها مشكلة أصلاً، ولكن عندما أقرّت الرياض بوجود مشكلة حقيقية تستوجب البحث عن البدائل والحلول، تحَسَّن الوضع السعودي، لدرجة أن المملكة العربية السعودية أصبحت متفردة في مجال مكافحة الإرهاب [٢٤٧]».

بالفعل، قامت الحكومة السعودية بضخ ميزانية هائلة؛ لتحسين قطاع التعليم، فمنذ عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٠، تُمثِّل ميزانية التعليم ما يوازي (٢٥) بالمائة من ميزانية دولة المملكة العربية السعودية، وفق متوسط (١٢٠) مليار ريال سعودي لتطوير قطاع التعليم[٢٤٨]. وتم تدشين مشروع الملك عبد الله للابتعاث الخارجي بهدف الوصول لابتعاث (٣٠٠,٠٠٠) طالب وطالبة بحلول العام ٢٠١٥، منهم (٢٠٠,٠٠٠) في الولايات المتحدة الأمريكية والبقية في جميع دول العالم، خصوصاً الدول ذات الاقتصاديات والصناعات الناشئة، مثل: البرازيل، والصين، وكوريا، والهند، وماليزيا [٢٤٩].

موقف فرنسا من تأثير التعليم السعودي، في التطرف

فيما يتعلق بالموقف الفرنسي من المطالب الأمريكية خصوصاً والغربية بشكل عام بتعديل النظام التعليمي للمملكة العربية السعودية، لم تأخذ باريس الأمر بشكل حاد كحال واشنطن، بل جعل الفرنسيون إصلاح التعليم السعودي، في

(٢٤٧) طارق الحميد، الشرق الأوسط ٠٢/١١/٢٠١٠.
(٢٤٨) البنك المركز السعودي. ساما.
(٢٤٩) مقابلة مع المستشار الثقافي في السفارة السعودية في فرنسا عبد الله الخطيب، باريس، ٠٨/١١/٢٠١٠.جميع تفاصيل برامج الابتعاث والتعاون الفرنسي السعودي، في قطاع التعليم في الباب الثالث.

سياق المنظومة الاجتماعية السياسية للمجتمع والقيادة السعودية، وأن الأمر برمته شأن داخلي سعودي.

وبالطبع كان إصلاح التعليم والتقليل من التركيز الديني المتشدد ضمن أهم حملات الحملة الإعلامية التي شنها الإعلام الفرنسي ضد المملكة العربية السعودي، بعد هجمات ١١ سبتمبر، ولكن على المستوى الرسمي لم يكن للقيادة الفرنسية أي تدخل بهذا الموضوع، بل كان السياسيون الفرنسيون يبيّنون لنظرائهم السعوديين أن هذا شأن داخلي ليس لفرنسا تدخل فيه [٢٥٠]، وفي هذا السياق يقول لنا السفير الفرنسي في الرياض خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) السيد Chales-Henri D'Aragon: «لم نتدخل في هذا الموضوع، وكنا مؤمنين أن قضية التعليم شأن سعودي داخلي، لم نتناقش مع السعوديين بخصوصه، ولكننا في نفس الوقت نتفق مع القيادة السعودية في تبريرها حول هذه القضية بأن التعليم متغيِّر من ضمن عدة متغيرات، نحن مؤمنون بأن التعليم السعودي، لا يتحمل وحده أسباب الإرهاب، فهناك دور الأسرة والنظام الاجتماعي وبعض العادات والتقاليد المرتبطة بخصوصية المجتمع السعودي».

ويضيف السفير الفرنسي: «لم يكن لدينا أي مخاوف سابقة تتعلق بالدعم السعودي، للتعليم الديني، في فرنسا، لأن فرنسا لم تكن ضمن اهتمامات السعوديين في جانب الدعم الديني باستثناء دعم رسمي يتعلق بالمساعدة ببناء بعض المساجد في فرنسا عبر التنسيق الرسمي بيننا [٢٥١]».

ولكن في جانب آخر هناك من المسؤولين الفرنسيين من ذهب أبعد من ذلك واتجه للعمق، مثل الباحث والمسؤول السابق في المخابرات الفرنسية Alain Chouet الذي وصف الخطاب المتطرف للجماعات الدينية المتطرفة مثل القاعدة بقوله: «هذه المنظمات تعمل آلية ممنهجة وخطط تشربها أفرادها منذ الصغر، القيم الإسلامية وعامل العنف والجهاد جزء أساسي في بناء وثقافة الإرهابيين[٢٥٢]».

(250) Entretien avec François Heisbourg, Paris,15/11/2010.
(251) Entretien avec l'ambassadeur français Chales-Henri D'Aragon, Paris, 13/11/2010.
(252) Alain Chouet, «Terrorisme islamistes : la religion en otage», Revue questions internationales,N°8, juillet 2004.

إذن نستطيع القول: كان القرار بعدم التدخل في الشأن التعليمي الداخلي للمملكة العربية السعودية الذي اتخذته القيادة الفرنسية على مستوى السلطة السياسية مبنياً على المعطيات الدولية بعد هجمات سبتمبر، خصوصاً بعد ظهور المطالب والانتقادات الأمريكية لنظام التعليم في المملكة العربية السعودية [٢٥٣]. وكذلك بناءً على التعامل الثنائي التاريخي بين الرياض وباريس، حيث لا يوجد أحداث سابقة لها عمق داخلي وتدخلت باريس في شأن سعودي، بل على العكس كانت فرنسا من أكثر المتفهمين للطبيعة الداخلية السعودية، ونستطيع رؤية هذا الفهم والاهتمام بالزيارات التي قام بها وزير الخارجية هوبير فيدرين والرئيس الفرنسي جاك شيراك للرياض بعد الهجمات بحوالي شهر [٢٥٤]، بينما كان للخطاب الإعلامي الفرنسي غير الرسمي – الذي سنتحدث عنه في الفصل القادم- مساراً آخراً تجاه المملكة العربية السعودية، بناءً على متغيرات سياسية وإعلامية مرتبطة بالإعلام الأمريكي الذي هاجم المملكة العربية السعودية بعد هجمات سبتمبر، فيما يتعلق بالأثر السلبي للتعليم السعودي، في الإرهاب الذي كانت هجمات سبتمبر أهم نتائجه.

إذن يمكننا القول: الارتباط بالدِّين من قبل المجتمع والقيادة في المملكة العربية السعودية وثيق وجزء من التركيبة السياسية للنظام الحاكم. وبالنسبة للرياض زادت الظروف السياسية والحرب الباردة العالمية والإقليمية من دعم كل ما هو ديني، وبعد أحداث سبتمبر تواجه الصديقان الأمريكي والسعودي في موقف صدامي بسبب مخرجات التعليم السعودي، ولكن النظام الحاكم الفرنسي كان لديه الوعي بعمق المشكلة ولم يركب الموجة الأمريكية. عكس الإعلام الفرنسي الذي ركب الموجة الأمريكية عبر تحميل النمط الاجتماعي والتعليمي السعودي، للتطرف الديني.

(253) Voir, Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia : National Security in a Troubled Region, Washington, Center for Strategic & International Studies,2009.Chapitre III& IV.

(٢٥٤) كانت زيارة وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين في ٢٧ أكتوبر عام ٢٠٠١. وأما زيارة الرئيس شيراك للرياض في ١٣ نوفمبر ٢٠٠١.

نتساءل: لأي سبب هذا التعارض بين موقف باريس الرسمي والإعلام الفرنسي الخاص تجاه مناقشة أثر التعليم الديني السعودي، إذا تجاوزنا مسألة حرية الإعلام الفرنسي فيما يطرحه؟

نستطيع القول: إن الخطاب الإعلامي الفرنسي أخذ يزداد حدة وانتقاداً للمملكة العربية السعودية ابتداء من عام ٢٠٠٣، ويبدو لنا أن الإعلام الفرنسي فيما يخص هذه النقطة تحديداً، والمتعلقة بتأثير التعليم المدرسي الإسلامي في المدارس السعودية له بُعدان:

البعد الأول: متمثل بردة فعل شخصية بين الإعلاميين الفرنسين كأفراد وقيادة المملكة العربية السعودية بشكل عام، فقد كانت العلاقة غير جيدة بين الإعلاميين الفرنسيين والمملكة العربية السعودية بسبب تحفظ الرياض قبل ١١ سبتمبر على منح التأشيرات الخاصة بدخول المملكة العربية السعودية للصحفيين الفرنسيين [٢٥٥]، وفي هذا السياق يقول جيل كيبيل: «كان الحصول على تأشير للذهاب للرياض قبل ١١ سبتمبر أمراً صعباً جداً، مما وتَّر العلاقة بين المفكر والصحفي الفرنسي وهذا البلد [٢٥٦]».

البُعد الثاني: نعتقد أنه بعدٌ داخلي متعلق بالمسلمين الفرنسيين وتزايد نشاطهم، وخوف الإعلام الفرنسي أن يستخدم المسلمون الفرنسيون العنف والتفجير، أو يتم تجنيد البعض بواسطة القاعدة، أو تظهر جماعات فرنسية مسلمة متطرفة تلجأ للعنف على غرار الجماعات السعودية. رغم أن بعض الصحفيين الفرنسيين مثل: الآن قريش يرون أن «الإسلام السعودي، يختلف عن الإسلام في فرنسا [٢٥٧]». بالتأكيد فإن المسلمين في فرنسا أصبحوا جزءاً أساسياً من نسيج المجتمع الفرنسي المتعدد، واستثارتهم بدوافع إيديولوجية حتماً سوف يكون لها

(٢٥٥) بالفعل كانت السفارة السعودية تمنح المفكرين والأساتذة الجامعيين تأشيرات دخول، وتتحفظ قليلاً بخصوص الصحفيين خصوصاً الشباب والمبتدئين.

(٢٥٦) مقابلة مع جيل كيبيل، باريس، ١٥ نوفمبر ٢٠١٠.

(٢٥٧) مقابلة مع الآن قريش، باريس ن ٠٩ نوفمبر ٢٠١٠. بالطبع هو يقصد اختلاف النمط المعيشي والاجتماعي للمسلم الفرنسي عن المسلم السعودي. أما فيما يخص الإسلام كدين هو واحد ومصدره واحد.

نتائج سيئة، خصوصاً إذا ما عرفنا أن العلاقة بين الشباب المسلم ذوي الميول المحافظة والحكومة الفرنسية ليست بالعلاقة الجيدة[٢٥٨]، فقد شاهدنا في عام ٢٠٠٣ كيف أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أصبحت باردة بسبب موقف فرنسا من الحرب على العراق ورغم من ذلك فالحملة الإعلامية في فرنسا ضد المملكة العربية السعودية تزداد حدة وانتقاداً ولم تتوقف بسبب العلاقات الباردة بين واشنطن وباريس.

أخيراً، نعتقد أن الانتقادات التي طالت الرياض من الغرب كانت بمثابة تنبيه قوي للقيادة السعودية بالقيام بإصلاحات تتعلق بالتعليم ومكافحة الإرهاب بشكل كبير، ويمكننا القول: إن الولايات المتحدة عند إثارتها للأوضاع الداخلية السعودية مثل: التعليم ووضع المرأة كانت تستهدف الضغط على الرياض، للتماشي مع مخططات الولايات المتحدة المتعلقة بفرض الديمقراطية وأطروحات الشرق الأوسط الكبير. لكن الواقع يقول: لم تكن تسعى الولايات المتحدة لإصلاح حقيقي في المملكة العربية السعودية؛ لأنها تعلم أن الضغط كثيراً في هذه الجوانب سيخلق فوضى في المملكة العربية السعودية أهم حلفائها في المنطقة، ولكن واشنطن أرادت تقديم رسالة للرياض بأن قضاياها الداخلية ليست بعيدة عن الاهتمام والتدخل، وكانت ثمرة هذا الضغط الأمريكي التعاون السعودي، في حرب العراق على حساب فرنسا كما رأينا في الفصل السابق، فقد أثمر الضغط الأمريكي على الرياض بشكل واضح، فلأول مرة نشاهد أدواراً جديدة للسياسة الخارجية السعودية، مثل: مبادرة التطبيع مع إسرائيل عام ٢٠٠٢، والتسوية بين الفصائل العراقية عام ٢٠٠٦، والتسوية بين حماس وفتح عام٢٠٠٧، وحوار الأديان عام ٢٠٠٧، وزيارة الفاتيكان عام ٢٠٠٨.

(٢٥٨) بالطبع هذه المتغيرات السياسية والاجتماعية أصبحت واضحة بشكل كبير ففترة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ابتدأت منذ عام ٢٠٠٧.

٣.٣ العلاقات الفرنسية السعودية بعد أحداث سبتمبر والإعلام

٣.٣. ١ المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية

بالإمكان القول: إن الإعلام الغربي والفرنسي يختلف عن الإعلام العربي في ثلاث نقاط مرتبطة ببعضها البعض، كان لها تأثير كبير في تفاقم أزمة الحملة الإعلامية الغربية ضد المملكة العربية السعودية بسبب أحداث ١١ سبتمبر:

النقطة الأولى: حرية الإعلام في الغرب؛ باعتباره ركناً أساسياً من منظومة وركائز الديمقراطية، بعكس الإعلام العربي الذي لا يملك الحرية ويسير تحت سيطرة النظام السياسي، حتى وسائل الإعلام الخاصة تخاف وتراعي مطالب وتوجهات السلطة.

النقطة الثانية: الإعلام الغربي ركناً، أساسياً من العملية السياسية التي تتداخل فيها عدة أطراف، من سياسي وناخب وإعلامي ورجل أعمال، ويُعتبر الإعلام العربي والسعودي خارج العملية السياسية، لعدم وجود أطراف للعملية السياسية.

النقطة الثالثة: بناء على النقطتين السابقتين، ليس هناك ما يدعو الإعلامي في الغرب أن يخاف من السياسي، بعكس وضع الإعلامي العربي الذي يخاف النظام السياسي [٢٥٩].

المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية قبل وبعد هجمات سبتمبر

لمعرفة مدى تأثير هجمات سبتمبر على العلاقات الفرنسية السعودية، قمنا بعمل دراسة إحصائية للمملكة العربية السعودية نفسها في الصحافة الفرنسية خلال ثماني سنوات قبل هجمات سبتمبر بأربع سنوات، أي: منذ ١ يناير ١٩٩٧ وبعد هجمات سبتمبر بأربع سنوات لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

آلية البحث الأساسية التي اعتمدنا عليها عبر البحث عن «المملكة العربية السعودية». باعتبارها كلمة أساسية. لقياس مدى التغير في العلاقات بعد وقبل

(٢٥٩) غازي القصيبي، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية: حملة إعلامية أو مواجهة سياسية، بيروت، مركز العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦ ص ٣٧-٤٣.

هجمات سبتمبر اخترنا كلمات مفاتيح ترتبط بموضوع الدراسة، وبالمتغيرات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية التي قد تؤثر في العلاقة الثنائية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، مثل: فرنسا، الولايات المتحدة، النفط والغاز، التسلح، الوهابية، الاقتصاد، التهديد الإسلام، الإرهاب ومنظمة القاعدة.... إلخ.

طريقة البحث وفق الآتي: حصر المقالات حول المملكة العربية السعودية خلال فترة أربع سنوات قبل أحداث سبتمبر، وخلال أربع سنوات بعده، ورصد تكرار الكلمات المفاتيح، وإعطاؤها نسبة مئوية من مجموع المقالات خلال الفترة محل الدِّراسة (٨ سنوات) بهدف مقارنة حضور الكلمات المفاتيح في المقالات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية، وهو ما يعطينا مؤشراً لتفاصيل وضع المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية، وكذلك الوصول لتصور عن تطور أو عدم تطور العلاقات الثنائية بين البلدين.مصادر المقالات محل البحث: الجرائد الفرنسية الآتية.

١- جريدة Libération

٢- جريدة Le Monde

٣- جريدة Le Parisien

٤- جريدة Le Point

٥- جريدة L›Express

اختيارنا لهذه الجرائد الخمس؛ لأنها تجسّد أنماطاً مختلفة من الجرائد الفرنسية، فمنها من يجسّد اليمين الفرنسي، ومنها اليسار، ومنها الوسط، ومنها من يجسّد النمط الشعبي؛ لمحاولة الوصول لنتائج إحصائية تساعدنا في معرفة صادقة للمملكة العربية السعودية من خلال الصحافة الفرنسية.

استطعنا الحصول على(٨٨٩) مقالاً كمجموع عام، منها (٣٦٥) مقالاً قبل هجمات سبتمبر و(٥٢٤) مقالاً بعد هجمات سبتمبر، كانت النتيجة بحسب عدد وتاريخ المقالات في كل جريدة كالآتي:

الجريدة	٢٠١١/٩/١١ – ١٩٩٧/١/١	٢٠٠٥/١٢/٣١ – ٢٠٠١/٩/١٢
Libération	٧٨ مقالاً	٥٤ مقالاً
Le Monde	١٦٩ مقالاً	٢١٣ مقالاً
Le Parisien	٣٢ مقالاً	١٢٩ مقالاً
Le Point	٣٥ مقالاً	٥١ مقالاً
L'Express	٥٠ مقالاً	٧٨ مقالاً

من خلال الإحصائية أعلاه، نلاحظ الزيادة التي تقارب الضعف في عدد المقالات حول المملكة العربية السعودية في أربع جرائد فرنسية ونلاحظ الآتي:

- فقط وحدها جريدة Libération التي انخفض فيها عدد المقالات خلال فترة الأربع سنوات بعد أحداث سبتمبر. وقد رجحت الزيادة في Libération خلال الفترة التي قبل أحداث سبتمبر بسبب المقالات العديدة التي كتبتها الجريدة عام (١٩٩٧- ١٩٩٨) عن المملكة العربية السعودية، والمرتبطة بالأزمة الاقتصادية الآسيوية, ودور المملكة العربية السعودية في منظمة أوبك، وزيادة إنتاج النفط، والتحكم بالأسعار.
- كما نلاحظ أن جريدة Le Mondeهي الجريدة التي لها الحصة الأكبر من عدد المقالات عن المملكة العربية السعودية بمجموع (٣٨٢) مقالاً من أصل (٨٨٩) أي: ما يوازي ٤٣٪ من مجموعة المقالات عن المملكة العربية السعودية، و٥٧٪ الباقية موزعة على الجرائد الأربع الباقية.
- كما نلاحظ ملاحظة تتعلق بالجريدة الشعبية Le Parisien التي زادت بها عدد المقالات عن المملكة العربية السعودية من (٣٢) مقالاً خلال أربع سنوات تُمثِّل الفترة قبل أحداث سبتمبر إلى (١٢٩) مقالاً بعد أحداث سبتمبر أي: بزيادة قدرها ٣٠٠٪، وهذا مؤشر هام بأن المملكة العربية السعودية أصبحت بسبب هجمات سبتمبر مادة إعلامية دسمة على المستوى الشعبي الفرنسي بعكس الجرائد الرصينة الأخرى، مثل: Le Monde أو Le Point التي لم يكن هناك فارق كبير في عدد المقالات عن المملكة العربية السعودية قبل وبعد أحداث سبتمبر.

أما النتيجة الإجمالية التفصيلية عبر الكلمات المفاتيح المرتبطة بموضوع البحث «المملكة العربية السعودية»، حيث اخترنا كلمات مفاتيح سياسية واقتصادية وإيديولوجية، وأسماء دول مرتبطة بالمملكة العربية السعودية، وأحداث هجمات سبتمبر؛ للوصول لزاوية واسعة لمعرفة المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية. وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الكلمة المفتاح	قبل هجمات سبتمبر	بعد هجمات سبتمبر
فرنسا	٤٧٪	٤٤٪
الولايات المتحدة	٢٤٪	٣٣٪
الاقتصاد	٣٥٪	٢٤٪
التهديد	١٨٪	٢٦٪
الإرهاب	٨٪	٢٧٪
النفط والغاز	٢٤٪	١٤٪
الإسلام	١٠٪	٢٣٪
التسلح	١٧٪	١٣٪
بريطانيا	١٢٪	١٠٪
التعليم	١٠٪	١٠٪
العراق	٨٪	١٢٪
علاقات القادة	١٢٪	٨٪
الدّين	٦٪	٩٪
الرياض	٩٪	٤٪
ابن لادن	١٪	٨٪
إيران	٨٪	٤٪
الدبلوماسية	٦٪	٥٪
مكة	٦٪	٤٪
حقوق الإنسان	٥٪	٢٪
أفغانستان	٢٪	٣٪
١١ سبتمبر	٠٪	٤٪
الوهابية	١٪	٣٪
الفساد	٤٪	١٪

وعندما نستعرض تفاصيل بعض الكلمات المفاتيح التي تهمنا في دراستنا من حيث عدد المقالات والنسبة المئوية لحضور هذه الكلمة المفتاح بالنسبة لمجموع

عدد المقالات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية قبل أحداث هجمات سبتمبر وبعدها نلاحظ التفاصيل الآتية:

فرنسا			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
٤٤٪ - (٢٣٠) مقالاً		٤٧٪ -(١٧٣) مقالاً	
France, Paris, français, Orsay, Elysée	المفاتيح	France, Paris, français, Orsay, Elysée	المفاتيح

نلاحظ ورغم ازدياد عدد المقالات بعد أحداث سبتمبر عن المملكة العربية السعودية إلا أن النسبة المئوية لفرنسا؛ باعتبارها كلمة مفتاح نقصت، وهذا مؤشر على نقص المعلومات والتواصل الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، بل إن التواصل قبل أحداث سبتمبر كان أفضل (كنسبة مئوية مقارنة بأعداد المقالات)، ولكننا نعتقد أن النسبة المئوية وعدد المقالات المتعلقة بفرنسا ككلمة مفتاح في المقالات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية في الصحافة ليست بالكبيرة؛ لأن (١٧٣) مقالاً خلال أربع سنوات قبل ١١ سبتمبر، أو(٢٣٠) مقالاً بعده وخلال أربع سنوات ليست بالعدد الـمُعتبر أو الجيد في علاقات ثنائية مميزة بين بلدين، ويبقى العدد الإجمالي (٤٠٣) مقالاً خلالثماني سنوات عدد قليل جداً(٢٦٠).

الاقتصاد			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
٢٤٪ - (١٢٥) مقالاً		٣٥٪ - (١٢٦) مقالاً	
investissement, production, autoroute, chemin de fer, euro, contrat, achat, vente, industrie, monnaie, taux de croissance, droit de douane	المفاتيح	investissement, production, autoroute, chemin de fer, euro, contrat, achat, vente, industrie, monnaie, taux de croissance, droit de douane	المفاتيح

في مجال الاقتصاد في العلاقات الفرنسية السعودية نلاحظ ورغم تقارب عدد المقالات في فترة ثماني سنوات قبل وبعد هجمات سبتمبر(١٢٥/١٢٦) مقالاً،

(260) Sur ce thème voir par exemple, Libération15/12/1997, Libération 15/6/2000, Le monde 22/5/1997, Le monde 7/7/1998, Le monde 28/6/2001, Le point 10/11/2000, Le parisien 14/12/2002.

إلا أن النسبة المئوية للمقالات المتعلقة بالاقتصاد قلّت بعد أحداث سبتمبر، وهذا مؤشر على تناقص التقارب الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية وفرنسا بعد أحداث سبتمبر، بسبب عدم وجود تعاون ملموس كعقود مدنية أو عسكرية، وهو ما نعتقد بأنه مؤشر طبيعي؛ نظراً لانشغال الرياض بالجانب السياسي والأمني، ومعالجة نتائج هجمات سبتمبر السلبية على الرياض (٢٦١).

النفط والغاز			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
١٤٪ - (٧٥) مقالا		٢٤٪ - (٨٩) مقالا	
المفاتيح	baril, prix du brut, cours du brut, or noir, pays producteur, essence, pipeline, pétrole, raffinerie, pétrolier, pétrolière, ,oïl, TotalFinaElf, gaz	المفاتيح	baril, prix du brut, cours du brut, or noir, pays producteur, essence, pipeline, pétrole, raffinerie, pétrolier, pétrolière, oïl, TotalFinaElf, gaz, gazier

تقريبا نتيجة مقاربة للاقتصاد بل إنها بشكل طبيعي سوف ترتبط بنتيجة الاقتصاد من حيث نقصان النسبة المئوية بعد هجمات سبتمبر رغم تقارب أعداد المقالات في الفترتين قبل وبعد أحداث سبتمبر(٨٩/٧٥) مقالاً. ولا ننسى أن ضعف التعاون بين المملكة العربية السعودية وفرنسا في مجال النفط كان عاملاً في ضعف التواجد السعودي، في الصحافة الفرنسية فيما يتعلق بمسألة النفط والغاز؛ لأن أغلب ما تتناوله الصحافة الفرنسية أساساً يتعلق بدور المملكة العربية السعودية في التحكم بالأسعار وكميات الإنتاج ومنظمة أوبك، وليس متعلقاً بتعاون بين باريس الرياض في مجال النفط أو الغاز (٢٦٢).

التسلح			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
١٣٪ - (٦٦) مقالا		١٧٪ - (٦١) مقالا	
المفاتيح	armement, armes, Leclerc, mirage, rafale, Dassault, missile, vedette, frégate, AMX 30, vente arme	المفاتيح	armement, armes, char, Leclerc, mirage, rafale, Dassault, missile, vedette, frégate, AMX 30, vente arme, achat arme

(261) Sur ce thème voir par exemple, Le monde 17/10/2000, Le monde 7/7/1998, Le monde 9/5/2003.

(262) Sur ce thème voir par exemple, Libération 17/12/1998, Le monde 10/3/1998, Le monde 30/12/1998, Le monde 9/2/1999, L›Express 14/2/2005

نستطيع القول: إن التسلح يسير في نفس خط الاقتصاد والبترول، فرغم تقارب أعداد المقالات (٦١/٦٦) مقالاً قبل وبعد أحداث سبتمبر، إلا أن النسبة المئوية تميل لمصلحة الفترة التي سبقت هجمات سبتمبر، ونشير هنا إلى اهتمام الصحافة الفرنسية بالصفقات السعودية للتسلح بشكل عام وليس مع فرنسا وحدها يعطي أرقاماً ليست خالصة في العلاقات الفرنسية السعودية في هذا المجال، فقد كان هناك اهتمام من قبل الصحافة الفرنسية بالصفقات العسكرية بين الرياض وواشنطن (٢٦٣).

الإرهاب			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
٢٧٪ - (١٠٤) مقالا		٨٪ - (٢٨) مقالا	
المفاتيح	terrorisme, terroriste, attentat, kamikaze, lettre piégée	المفاتيح	terrorisme, terroriste, attentat, kamikaze, lettre piégée

حول كلمة الإرهاب نشاهد وبوضوح الفارق الكبير في عدد المقالات (٢٨/ ١٤٠) مقالاً وكذلك النسبة المئوية قبل وبعد هجمات سبتمبر. أما حول ربط الصحافة الفرنسية ما بين الإرهاب والمملكة العربية السعودية فنعتقد أن هذا طبيعي جداً؛ بحكم تفاعل الإعلام العالمي مع الهجمات وربطه بالمملكة العربية السعودية بعد اكتشاف خمسة عشر من أصل تسعة عشر انتحارياً من الجنسية السعودية(٢٦٤).

بن لادن			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
٨٪ - (٤٤) مقالا		١٪ (٥) مقالات	
المفاتيح	Laden, Ben Laden	المفاتيح	Laden, Ben Laden

أيضا هناك فارق كبير في تناول الصحافة الفرنسية لكلمة «ابن لادن» في المقالات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية خمسة مقالات فقط خلال أربع سنوات

(263) Sur ce thème voir, Le monde 2/1/2001, Libération 27/2/2001.

(264) Sur certaines articles, voir, Le monde, Mouna Naim 2/3/2003, le monde, Antoine Basbous 11/11/2003, L›express, Dominique la Garde 15/11/2001.

قبل هجمات سبتمبر، مقابل (٤٤) مقالاً في الفترة بعد هجمات سبتمبر، وهذا مؤشر على قلة اهتمام الصحافة الفرنسية بتقاطع العلاقة بين نشاطات القاعدة وزعيمها ابن لادن من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، في الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر[٢٦٥].

الإسلام			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
٢٣ ٪ - (١١٨) مقالاً		١٠ ٪ - (٣٧) مقالاً	
islam, islamiste, islamisme, islamique	المفاتيح	islam, islamiste, islamisme, islamique	المفاتيح

حول كلمة «الإسلام» كان من الطبيعي جداً الزيادة العالية سواء في أعداد المقالات أو في النسبة المئوية لصالح الفترة التي تلت هجمات سبتمبر، لأن من قام بهذه الهجمات مسلمين وبدوافع ذات طابع ديني، وهو ما جعل الصحافة الفرنسية تحاول إعادة تقديم وقراءة الإسلام من جديد، لأن المملكة العربية السعودية مقر الأماكن الإسلامية المقدسة والدولة التي تدعم الإسلام على كافة الأصعدة[٢٦٦].

الوهابية			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
٣ ٪ - (١٦) مقالاً		١ ٪ - (٤) مقالاً	
wahhabisme, wahhabite	المفاتيح	wahhabisme, wahhabite	المفاتيح

حول كلمة «الوهابية» نلاحظ قلة المقالات في الصحافة الفرنسية التي تحدثت عن الوهابية في مقالات تتعلق بالمملكة العربية السعودية فقط أربعة مقالات في الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر بينما زادت المقالات إلى ستة عشر مقالاً بعد الهجمات ولكننا نعتقد إجمالاً أن العدد يبقى قليلاً ويشعرنا بضعف

(265) Libération a discuté ce sujet avant le 11 septembre 2001. pour les détails, voir, Libération 10/8/1998 & La libération 24/8/1998.

(266) Sur ce thème voir, Libération 28/7/2005, Le parisien 23/8/2005, Le point 14/2/2003, Le point 22/9/2005, L›Express 21/11/2002, L›Express 5/4/2001, L›Express 24/10/2002, L›Express 29/5/2003.

ربط الصحافة الفرنسية للأمور الجوهرية المتعلقة بالمملكة العربية السعودية كالوهابية[٢٦٧].

الفساد			
بعد هجمات سبتمبر		قبل هجمات سبتمبر	
١ ٪ - (٥) مقالات		٤ ٪ - (١٣) مقالاً	
corruption, dessous de table, pots de vins	المفاتيح	corruption, dessous de table, pots de vins	المفاتيح

حول مفهوم الفساد «Corruption» نلاحظ الفارق الذي لمصلحة الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر بواقع ثلاثة عشر مقالاً مقابل خمسة مقالات بعد الهجمات. ونعتقد أن هذا مؤشر على ضعف العقود بين البلدين خصوصاً العسكرية بعد أحداث سبتمبر. فعادةً ما تتحدث الصحافة الفرنسية عن خلافات داخلية فرنسية - فرنسية أو قضايا فساد أو عمولات بعد عقد الصفقات العسكرية مع المملكة العربية السعودية، وأقرب الأمثلة ما تداولته الصحافة الفرنسية عن قضية وسيط صفقات الأسلحة الفرنسي – اللبناني Ziad Takieddine وتورطه في قضية كونترا كراتشي المرتبطة بعقد (صواري ٢)وعقد (Miksa) مع المملكة العربية السعودية[٢٦٨].

أخيراً: بالإمكان مقارنة العلاقات الفرنسية السعودية قبل هجمات سبتمبر وبعدها من خلال هذه الدِّراسة الإحصائية، وعبر الكلمات المفتاحية التي استعرضناه في الجدول أعلاه في الشكل البياني الآتي:

(267) Sur ce thème voir, Libération21/9/2001, Libération 29/9/1999, Le monde 7/10/2001, Le monde 9/12/2001, Le monde 1/6/2004.

(268) Sur ce thème voir, Le monde 15/4/2004, Le point 6/5/2004, L›Express 25/2/1999, Le point 9/11/2011, L›Express 8/11/2011, Le parisien 2/11/2011.

Ante Du 01/01/1997 au 11/09/2001(365 articles)
Post du 11/09/2001 au 31/12/2005 (524 articles)

Djihad
salafisme
peine de mort
corruption
wahhabisme
11 septembre
Afganistan
te de l'homme
La Mecque
Al Qaida
Diplomatie
Iran
Ben Laden
sport
religion
peronnalites
Irak
education
ande Bretagne
armement
islam
Petrole gaz
Terrorisme
Menaces
Economie
Etats - Unis
France

كما نشاهد في الرسم البياني التقارب في الجوانب الاقتصادية الثنائية بين البلدين، وأن كانت الكفة تميل بشكل بسيط في الأمور الاقتصادية للفترة التي قبل أحداث سبتمبر من حيث تواجد المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية، لكن التغيرات التي طرأت بعد أحداث سبتمبر في حضور المملكة العربية السعودية هي في العوامل المرتبطة بهجمات سبتمبر، مثل: الإسلام، والإرهاب، والقاعدة، وابن لادن والجهاد، والتهديد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هذه العوامل والمتغيرات المرتبطة بهجمات سبتمبر والمملكة العربية السعودية جديدة أم بدأت للتو مع حدوث هجمات

سبتمبر، لكي تطرحها الصحافة الفرنسية في مقالاتها المرتبطة بالمملكة العربية السعودية؟

نستطيع القول حول إجابة هذا السؤال: بأن المتغيرات المرتبطة بهجمات سبتمبر، مثل: الإسلام والإرهاب والقاعدة والجهاد موجودة منذ سنين، وتمت مناقشها على مستويات علمية من مفكرين فرنسيين وعلماء سياسيين كبار مثل: Gilles Kepe François Burgat, Olivier Roy، وآخرين، ولكننا نعتقد أن هجمات سبتمبر خلقت للصحافة الفرنسية مادة إعلامية جديدة للصحافي الفرنسي؛ لإعادة طرح هذه المتغيرات التي تتقاطع مع المملكة العربية السعودية المتورطة في هجمات سبتمبر.

القاعدة وابن لادن والجهاد موجودون منذ الثمانينيات وليست بجديدة، فالدعم السعودي، لكل ما هو مرتبط بالإسلام موجود منذ عقود وبدعم أمريكي ورضا غربي خصوصاً في فترة الحرب الباردة، ولكن هل ناقشت الصحافة الفرنسية هذه المتغيرات قبل أحداث سبتمبر؟

ومن خلال هذه الدِّراسة يبدو لنا أن أرقام المقالات المتعلقة بهذه المتغيرات قليلة جداً قبل هجمات سبتمبر، بل حتى بعد الهجمات، باستثناء كتابات عميقة لأوليفية روا وآلان جريش [٢٦٩] في الصحافة الفرنسية، كانت أغلب الكتابات الصحافية الفرنسية تأخذ طابع ربط مباشر لمتغيرات هجمات سبتمبر، مثل: الإرهاب، والجهاد، والقاعدة... إلخ مع المملكة العربية السعودية ابتداء من وقوع الهجمات.

إذن بالإمكان القول: كانت المملكة العربية السعودية في فترة الأربع سنوات التي سبقت أحداث سبتمبر في وضعية طبيعية في الصحافة الفرنسية من حيث العلاقة الثنائية بين بلدين، حيث أغلب المقالات الصحفية تتركز في الجوانب

(٢٦٩) أنظر أوليفيه روا «التفسير الحرفي للإسلام» اللوموند ديبلوماتيك، أبريل عام ٢٠٠٢. وكذلك الآن جريس، «موجة برد تضرب علاقة المملكة العربية السعودية مع واشنطن»، اللوموند ديبلوماتيك مايو عام ٢٠٠٢. وكذلك آلان جريس، «مفارقات المملكة العربية السعودية» اللوموند ديبلوماتيك، يونيو عام ٢٠٠٣.

الدبلوماسية والاقتصادية رغم أن قلة أعداد المقالات لا يجسد مستوى العلاقات الثنائية الجيدة، ولكن بعد هجمات سبتمبر - وبشكل طبيعي - أصبحت الصحافة الفرنسية تركِّز على المتغيرات الجديدة التي أتت متزامنة مع هذه الهجمات، وتُعتبر متغيرات جديدة على الطرح الصحفي الفرنسي مثل: علاقة الوهابية بالمملكة العربية السعودية، وتنامي الإرهاب، ودور الإسلام والقاعدة وابن لادن، وكأننا أمام مادة صحفية جديدة للصحافة الفرنسية، وكأننا أمام اكتشاف جديد للصحافة والصحفيين الفرنسيين لهذا البلد.

نعتقد أن هجمات سبتمبر أعادت اكتشاف ودراسة المملكة العربية السعودية من جديد في كل ما يخص هذا البلد سواء نظامه السياسي، أو علاقته بالإسلام، أو القاعدة، أو ابن لادن، أو التشدد الديني.

لقد كانت المرحلة الأولية للإعلام الفرنسي بعد هجمات سبتمبر هي إعادة اكتشاف وتقديم المملكة العربية السعودية بكل ما يتعلق بهذا البلد من جديد، ولكن كانت المرحلة الثانية حملة إعلامية فرنسية ضد المملكة العربية السعودية بدأت بشكل واضح ابتداء من النصف الرابع من عام ٢٠٠٢ ووصلت لذروتها في منتصف عام ٢٠٠٣. سوف نستعرض في الفصل القادم تفاصيل هذه الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية التي يرى بعض المسؤولين السعوديين، مثل: السفير السعودي، في باريس محمد آل الشيخ أنها متأثرة بالحملة الأمريكية (٢٧٠).

(270) Entretien avec lambassadeur saoudien, Paris, 08/11/2010.

٢.٣.٣ الحملة الإعلامية في فرنسا ضد المملكة العربية السعودية بعد أحداث سبتمبر

١. الإعلام الفرنسي والإعلام السعودي

النظام السياسي السعودي، الملكي لم يواجه سابقاً النقد الإعلامي على مستوى رأي عام عالمي صريح مدعوم من حكومات أو مؤسسات إعلامية عالمية سواء النقد المحلي أو العالمي؛ بسبب نوعية الحكم الملكي المهاب، وبسبب المكانة والأهمية العالمية للمملكة العربية السعودية المتعلقة بالتحكم بأسعار النفط، بالإضافة للعلاقة الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية التي جعلت الرياض طوال عقود محمية من أي نقد إعلامي أو سياسي حاد كمثل الذي حدث بعد هجمات سبتمبر (٢٧١). حتى الإعلاميون السعوديون والمجتمع السعودي، لم يألفوا أن يتم انتقاد نظامهم السياسي الملكي بقسوة ووضوح، على سبيل المثال: لأول مرة بعد هجمات سبتمبر يسمع السعوديون حول مسؤولية النظام السياسي والتعليم العام عن التطرف وعدم التسامح. يبدو أن هذه الفجوة الإعلامية بين الإعلام الغربي والإعلام السعودي، أعطت الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية بُعداً أكثر تأثيراً وأشد حساسية.

لقد تعامل السعوديون بحساسية بالغة مع الحملة الإعلامية الموجهة ضدهم خصوصاً فيما يخص «لغة التعميم» بعد هجمات سبتمبر. يقول لنا رئيس المخابرات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز: «إن أحداث ١١ سبتمبر حُمِّلت أكثر مما تتحمل، حيث تم وضع الأمور في سياق أكبر من هجمات إرهابية إلى التدخل في جميع شؤون حياتنا الدينية والاجتماعية والتعليمية والشخصية (٢٧٢)». وكان هناك من المسؤولين السعوديين من يرى أبعد من ذلك، مثل: المستشار الثقافي في السفارة السعودية في باريس عبد الله الخطيب الذي يقول: «إنه تم استغلال حدث هجمات سبتمبر، للنيل من المملكة العربية السعودية، والإسلام، والحضارة

(٢٧١) جواد بشارة، «أبعاد الحملة الإعلامية الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية»، الحوار المتمدن، العدد٢٣٩، ٢٠٠٢.

(272) Entretien avec le prince Muqren ben Abdelaziz, Riyad, 01/12/2010.

السعودية، والعادات، ونمط العيش السعودي [٢٧٣]». لقد كان الكثير من السعوديين يقول: حتى ولو كان هناك خمسة عشر سعودياً من الانتحاريين الذين هاجموا الولايات المتحدة، فما ذنبنا كمسلمين معتدلين، ونحن أصلاً في مشكلة أساساً مع أفكار وتوجهات وأساليب هؤلاء المتطرفين [٢٧٤].

إننا بالطبع نلمس من خلال أحاديث المسؤولين السعوديين لنا، بأن هناك حساسية لديهم من تناول الإعلام الغربي لكل ما يخص المملكة العربية السعودية على خلفية هجمات سبتمبر، وأيضاً من جانبنا نضيف أسباباً أخرى، زادت من أن تأخذ الحملة الغربية ضد المملكة العربية السعودية حساسية لدى السعوديين، أهمها طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي السعودي، تجاه الإعلام، فالنقد الإعلامي الصارخ غير موجود في الثقافة السعودية، حتى من جوانب شرعية وأعراف اجتماعية يتم النقد أو النصيحة بشكل سري أو فردي أو داخل الغرف المغلقة. وفي الجانب الآخر يتعامل الإعلام الفرنسي مع الوضع السعودي، خصوصاً بعد هجمات سبتمبر بشيء من التفحص والفضول؛ بسبب انغلاق المملكة العربية السعودية أمام الصحفيين والكتاب خلال الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر. وبلا شك فإن هجمات سبتمبر فتحت الباب واسعاً لدراسة المملكة العربية السعودية من جميع الجوانب خصوصاً نظامها السياسي المرتبط بالدِّين الإسلامي السني السلفي.

يقول لنا Alain Gresh حول هذا الانغلاق السعودي «كان حصول الصحفي الفرنسي لتأشيرة دخول الأراضي السعودية قبل أحداث سبتمبر أمراً صعب ويحتاج لمساعدات إدارية كبيرة، ولكن الأمر أصبح أكثر سهولة بعد أحداث سبتمبر بسبب الضغوط الدولية على الرياض [٢٧٥]».

وبالطبع التحفظ السعودي، على دخول الصحفيين كان بسبب انغلاق الإعلام والنظام السياسي السعودي، أمام أي طرح إعلامي يخالف التوجهات السياسية

(273) Entretien avec le conseiller culturel saoudien Abdullah Al-Khateeb, Paris, 02/11/2010.

(٢٧٤) أغلب المسؤولين السعوديين الذين تمت مقابلتهم في هذه الدِّراسة تحدثوا حول نفس الفكرة.

(275) Entretien avec Alain Gresh, Paris, 09/11/2010.

للنظام السياسي السعودي. من جانب آخر، للنظام السياسي السعودي، وجهة نظر حيال هذا التحفظ على دخول الصحفيين بحرية للمملكة العربية السعودية نستطيع اختصاره بكلام غازي القصيبي مستشار الملك عبد الله ووزير العمل السابق: «إن دعوة صحفي غربي للمملكة العربية السعودية وإنزاله في فندق فخم، وتخصيص سيارة لتنقلاته، وترتيب لقاءات له مع المسؤولين والمفكرين والصحفيين السعوديين لن تؤدي إلى النتيجة التي تأملها وزارة إعلام الدولة السعودية المضيفة، بأنه حين يعود هذا الصحفي الغربي لبلده سوف يكتب عمّا شاهده وما ناقشه مع مفكري ومسؤولي البلد، ولكنه هذا الصحفي الغربي في الغالب سوف يكتب عن الشرطة الدينية، وتسلط رجال الدِّين على المواطنين، ووضع المرأة التي تغطي وجهها... إلخ. [٢٧٦]».

ونحن بالطبع نلمس فجوة كبيرة ما بين النظام السياسي السعودي، والإعلام بشكل عام سواء الإعلام الغربي أو حتى الإعلام المحلي الحر؛ بسبب عدم تقبل النظام السياسي الحاكم للنقد والمراقبة من قبل الإعلام، ونعتقد أن ردة فعل النظام السياسي السعودي، بعدم تقبّل الحملة الإعلامية ضده طبيعية؛ بحكم أنه لأول مرة يواجهه النقد المباشر في أعماق سياساته وتوجهاته المرتبطة بمتغير الدِّين تحديداً، لأن الفترة التي قبل سبتمبر كانت التوجهات السعودية مدعومة من الحليف الأمريكي، وبالتالي معفية من سهام اتهام ومراقبة ونقد الإعلام.

٢. التركيز السعودي، على الحملة الإعلامية الأمريكية

رغم أن القيادة السعودية تفاهمت مع الإدارة الأمريكية بعد زيارة الملك عبد الله لواشنطن في مارس عام ٢٠٠٣ بشكل واضح ومرض للطرفين فيما يخص معالجة أحداث سبتمبر عبر عدة إجراءات أمنية تتعلق بالتّعامل مع أفراد القاعدة، وإجراءات اقتصادية مرتبطة بالوقوف أمام أي تمويل من قبل شركات مشبوهة، ولكن الحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية تزداد نقداً وقسوة في وسائل الإعلام الأمريكية[٢٧٧]. (بالطبع، نعتقد أنها فترة طويلة ما بين حدوث

(٢٧٦) غازي القصيبي، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٨.

(٢٧٧) تركي الفيصل. رئيس الاستخبارات السعودية السابق. ندوة عن العلاقات الأمريكية

هجمات سبتمبر وزيارة الملك السعودي، لواشنطن وهو ما يوازي سبعة عشر شهراً، لكن الملك السعودي فضّل التعامل مع واشنطن خلال الفترة التي تلت الهجمات عبر المسؤولين السعوديين المقربين والمؤثّرين في واشنطن، ويأتي على رأسهم السفير السعودي، والمقرب والنافذ لدى البيت الأبيض الأمير بندر بن سلطان، وكذلك وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، ومستشار الملك عبدالله السفير عادل الجبير).

كان السعوديون يفضلون - بالطبع - عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الإعلام الأمريكي، وأن يقوم بهذا الدور عنهم الإدارة الأمريكية نفسها، ولكن هذا الملف المتعلق بالحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية أصبح في متناول إدارات أخرى، بعيداً عن البيت الأبيض على رأسها الإعلام الأمريكي غير الخاضع للتوجيهات الحكومية، وكذلك الأجهزة الأمنية الأمريكية، بالطبع إن هذا الوضع كان برضا القيادة الأمريكية نفسها والبيت الأبيض الذي يديره المحافظون الجدد تحديداً [٢٧٨].

من جانبنا نحلل الوضع، بأن الإدارة الأمريكية فضّلت أن تتعامل القيادة السعودية مع الإعلام الأمريكي مباشرة؛ لسببين:

السبب الأول: إرضاء الرأي العام الأمريكي عبر فتح قناة مواجهة إعلامية مباشرة مع المملكة العربية السعودية، البلد الذي أغلب الانتحاريين يحملون جنسيته وفكرة ودينه.

السبب الثاني: عدم الوصول لدرجة القطيعة السياسية، ولحفظ التواصل والعلاقات مع الحليف السعودي، عبر آلية (نحن كإدارة وقيادة سياسية متفهمون ومقتنعون بما تقولون وما تدافعون به عن أنفسكم، بأن هؤلاء الانتحاريين لهم دوافع فردية لا تُمثّل الدّين الإسلامي والمجتمع السعودي، ولكن.. ساعدونا

السعودية. وزارة الخارجية السعودية. مارس عام ٢٠١٠.للمزيد من المعلومات حول هذه الندوة انظر: الرياض، ٣٠/٣/٢٠١٠.

(278) Ghazi Alquisibi, op,cit.,p. 66.

وساعدوا أنفسكم بمواجهة الإعلامي والمواطن الأمريكي). بمعنى آخر .. (كما أقنعتمونا.. أقنعوهم).

في الحقيقة، هناك تصور في واشنطن أن السعوديين بشكل أو بآخر يتحملون مسؤولية هجمات سبتمبر، وازداد الأمر سوءاً بعد موقف الرياض من غزو أفغانستان، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عبر وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بأن المملكة العربية السعودية ليست سعيدة بهذا الغزو الذي سيذهب ضحيته أعداد كبيرة من الأبرياء [٢٧٩]. وقد تفاقم الموقف بشكل كبير عندما رفضت المملكة العربية السعودية استقبال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الذي كان يقوم بجولة مفاهمات تتعلق بغزو أفغانستان، حيث قصر زيارته على القاهرة فقط [٢٨٠]، وفي اليوم التالي كتبت جريدة New York Times تقريراً مفصلاً حول موقف الرياض، وكيف أنها ساعدت في تأسيس ودعم منظمة القاعدة، وأنها لا تريد التعاون مع واشنطن في مكافحة الإرهاب [٢٨١].

إذن، نستطيع القول: إن الحملة الإعلامية الغربية ضد المملكة العربية السعودية تتركز حول أن الرياض وراء إشكاليات كثيرة مرتبطة بالإرهاب والتطرف، ومتورطة بعدة تهم صاغها الإعلام الغربي كالآتي:

التهمة الأولى: الوهابية السعودية الإسلامية مسؤولة عن التطرف الإسلامي في العالم.

أفردت جريدة The Wall Street Journal تقريراً مفصلاً عن الوهابية تقول في أهم نقاطه: «تتميز الإيديولوجية الرسمية السعودية الوهابية في التاريخ الإسلامي بكونها المدرسة التي تجيز قتل غير المسلمين، حتى إن وصية محمد عطا كانت مليئة بالمفردات الوهابية [٢٨٢]».

---

(٢٧٩) وكالة الأنباء السعودية.

(٢٨٠) عايدة العلي، الحرب الأمريكية على أفغانستان، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٢، ص ٤٦٦.

(281) New York Times, 14/10/2001

(282) The Wall Street Journal,10/10/2001.

التهمة الثانية: أن المملكة العربية السعودية تصدّر كره غير المسلمين، وأنها تعَلّم الأطفال السعوديين كره الغربيين في المدارس الحكومية. تقول جريدة New York Times في تقرير لها: «الكتاب المقرر على الطلاب السعوديين في السنة العاشرة يطالب المسلمين أن يعتبروا الكفار أعداء لهم، وهذا موقف عدواني من ركائز الوهابية[٢٨٣]».

التهمة الثالثة: المملكة العربية السعودية هي من خلق طالبان، وهي من يموّل ابن لادن وتنظيم القاعدة.

تقول New York Times في تقرير لها: «المال السعودي، والتعاليم الدينية السعودية هي من ساعد طالبان أن تسيطر على أفغانستان.كما أن المملكة العربية السعودية هي من يموّل المدارس الدينية في باكستان. كما أن الرياض رفضت تجميد أموال ابن لادن، وهذا عكس ما كنا نتوقعه من أهم حلفاء واشنطن[٢٨٤]».

التهمة الرابعة: المملكة العربية السعودية لا تتعاون مع واشنطن في حربها ضد الإرهاب.

تقول Chicago Tribune في تقرير لها: «الحكومة السعودية لم تقم بتحقيق شامل في سجلات الخاطفين [٢٨٥]».

التهمة الخامسة: موضوع رفض المملكة العربية السعودية استخدام قواعدها العسكرية لضرب أفغانستان.

تقول: New York Times «منعت الرياض واشنطن من استخدام القواعد الجوية للهجمات ضد أفغانستان [٢٨٦]».كما كتبت: The Wall Street Journal «لا نعلم سر تردد السعوديين في السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدهم الجوية لضرب أفغانستان [٢٨٧]».

(283) New York Times, 31/10/2001.
(284) New York Times, 15/10/2001.
(285) Chicago Tribune, 20/10/2001.
(286) New York Times, 16/10/2001.
(287) The Wall Street Journal, 10/10/2001.

وتطول قائمة الاتهامات للمملكة العربية السعودية في أمور أخرى، خارج سياق أحداث سبتمبر، تتعلق بالتخلف السياسي والاجتماعي، وحول اهتمام المملكة العربية السعودية ببناء المساجد وعلاقته بالإرهاب، ووضع المرأة في السعودية.. إلخ.

باختصار، يريد الأمريكيون من الرياض استنكاراً غير مشروط، ودعماً غير مقيد في حربهم ضد الإرهاب، ولكن الحقيقة هي أن عدداً قليلاً من الدول العربية والخليجية أدانت أحداث سبتمبر إدانة واضحة بلا تحفظات[٢٨٨]. يقول الصحفي الأمريكي توماس فريدمان: «كان على السعوديين أن يخرجوا عن صمتهم ويقولوا للأمريكيين: كيف يتورط خمسة عشر من أبنائنا، نحن في غاية الأسف، وسوف ننظر في ذاتنا لمعرفة لماذا حدث ذلك[٢٨٩]». وللحق نعتقد أنه كان من الممكن أن تتعامل الرياض مع هذه الأزمة كما يتم التعامل مع أي مشكلة في العلاقات الثنائية السياسية بين دولتين بينهما علاقات ثنائية قوية على كافة الأصعدة عبر الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات المباشرة على أعلى مستوى دون تصعيد الأمور.

لقد أشارت استطلاعات الرأي التي قامت بها مؤسسة Zogby International الأمريكية العالمية إلى أن الأمريكيين كانوا ينظرون للمملكة العربية السعودية نظرة إيجابية قبل هجمات سبتمبر، فبحسب Zogbyخلال الفترة من يناير (١٩٩٣- يناير ٢٠٠١) أن نسبة الأمريكيين الذين يحملون آراء إيجابية تجاه المملكة العربية السعودية ارتفعت من ٤١ ٪ عام ١٩٩٣ إلى ٥٦٪ في ٢٠٠١ قبل أحداث سبتمبر، بسبب مواقف الرياض من التحكم بأسعار النفط، وضخ كميات إضافية لسد حاجة الأسواق العالمية، وبسبب أن الرياض شريك حقيقي لواشنطن في السلام العالمي[٢٩٠]، ولكن في ديسمبر عام ٢٠٠١ بعد هجمات سبتمبر وصلت نسبة الأمريكيين الذين يرون أن المملكة العربية السعودية حليف

(٢٨٨) مثل الأردن والبحرين وسلطنة عمان ولبنان.
(٢٨٩) جريدة القدس العربي، لندن، ١٨ ديسمبر ٢٠٠١
(٢٩٠) خالد الرويتع، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية: قراءة في اتجاهات الرأي العام الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٨١.

غير جيد، وقد يسبب مخاطر للولايات المتحدة إلى ٦٧ بالمائة. بالمقابل لم تتحسن الصورة تجاه المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة إلا منذ مارس عام ٢٠٠٣ بسبب جهود التواصل والتفاهم السعودي، الأمريكي على مستوى عالٍ بعد زيارة الملك عبد الله للولايات المتحدة [٢٩١]. يرى Anthony Cordesman أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون ورئيس مركز الدِّراسات الإستراتيجية في واشنطن أن التفاهم بين الحكوميتين خفف من الضغط الأمريكي على الرياض بحيث أصبحت المملكة العربية السعودية من كونها «مصدر خطر» إلى اعتبارها «ساحة للتغيير وحليف ضد الإرهاب [٢٩٢]».

ونعتقد أن هناك تبدّلاً في الموقف الأمريكي تجاه المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٣ بسبب ظهور متغير الإرهاب، وحاجة واشنطن للعمق السعودي، في هذه القضية من حيث محاربة الإرهاب فكرياً وأمنياً، وهو ما جعل واشنطن تبقي خيط الود ممدوداً مع الرياض. ولا ننسى مسألة التوازنات الإقليمية في المنطقة، التي تخدم مصالح الولايات المتحدة عبر بقاء المربع المصري السعودي، الإسرائيلي الأردني، كحلفاء لواشنطن في المنطقة، ضد القوى الأخرى، المعادية لواشنطن، مثل: إيران وسوريا وحلفائهم مثل: حزب الله وحماس، ولا ننسى قضية النفط، وكذلك المساعدات التي يمكن أن يقدمها النظام السعودي، لواشنطن في مواجهة بوادر أزمة مالية بدأت تظهر في ولاية الرئيس بوش الثانية.

٣. الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية

ما حدث في هجمات سبتمبر بإمكاننا تسميته - كما قال العالم الفرنسي Xavier Crettiesـ: «بأنه يمثل عنف الهوية الذي يواجه الدولة من قبل فاعلين اجتماعيين لهم مطالب ترتبط بالإيدولوجيا» [٢٩٣]. فبعد أحداث سبتمبر كان الخطاب الإعلامي الفرنسي قريباً من الإيدولوجيا الإسلامية السعودية أكثر من قربه للجوانب

(٢٩١) نفس المصدر، ص ١٨٥.

(292) Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia Enters The Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic and Energy Dimensions, New York, ABC-CLIO,2003,pp.73-95.

(293) Xavier Crettiez, Les formes de la violence, Paris, Découverte,2008,p,110.

الأخرى، كالجوانب السياسية أو الاجتماعية، بعد هجمات سبتمبر كان التركيز الإعلامي الفرنسي على ثلاث نقاط أساسية.

- النقطة الأولى: الإرهاب ومدى علاقته بالإسلام وبالمملكة العربية السعودية.
- النقطة الثانية: الازدواجية السعودية.
- النقطة الثالثة: توتر العلاقات الأمريكية السعودية [٢٩٤].

خلال الفترة بعد هجمات سبتمبر كانت الصحافة الفرنسية تركِّز على الإرهاب كمفهوم وعلاقته بالإسلام وبالتشدد الديني.يقول لنا Alain Gresh: «كان هناك فضول كبير لدى الفرنسيين لمعرفة ومناقشة المتغيرات الجديدة على المجتمع الفرنسي، مثل: الوهابية، والقاعدة، والتطرف الراديكالي الإسلامي، وحرب أفغانستان في عام ١٩٧٩ والعائلة الملكية السعودية ودور الاستخبارات السعودية في صناعة القاعدة [٢٩٥]».

وقد قمنا بدراسة إحصائية لكمية أعداد المقالات بشكل سنوي، المتعلقة بالمملكة العربية السعودية في أربع جرائد فرنسية قبل وبعد هجمات سبتمبر؛ لمعرفة تأثير هجمات سبتمبر في أعداد المقالات في الجرائد:

Le monde, Le parisien, Le point, L'express

العام	Le monde	Le parisien	Le point	L'express
1997	33	1	4	14
1998	37	9	7	9
1999	34	1	6	13
2000	49	11	10	6
2001	47	25	12	18
2002	35	32	7	13
2003	63	28	12	20
2004	46	34	15	16

(٢٩٤) عبد الله الخطيب، العربية السعودية في الخطاب الإعلامي الفرنسي، الرياض إصدارات جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧، ص ٨

(295) Entretien avec Alain Gresh, Paris, 09/11/2010.

كما نلاحظ نستطيع القول بأن التغير في أعداد المقالات بشكل ملاحظ كان في Le parisien وكذلك L'express أما Le monde و Le point، فقد كانت نسبة الأرقام السنوية متقاربة في المقالات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية في الفترة قبل وبعد هجمات سبتمبر. كما رأينا في الفصل السابق بتفوق Le monde في مجموع المقالات عن المملكة العربية السعودية، كذلك نلاحظ هنا تفوق Le monde في مجموع كمية المقالات السنوية التي تتعرض للمملكة العربية السعودية، ونلاحظ أيضاً تزايد الاهتمام من قبل الصحافة الفرنسية بالجانب السعودي، فعلى سبيل المثال: جريدة Le parisien لم تكن تهتم بالمملكة العربية السعودية، حيث لم تكتب عنها سوى (٢١) مقالاً في الفترة ما قبل عام ٢٠٠١، لكنه أصبحت تكتب عنها بشكل مضاعف بعد هجمات سبتمبر، بل إنها أصبحت تتابع التفاصيل السعودية المتعلقة بالوضع الداخلي السعودي، أو العائلة الحاكمة مثل: المقالات الآتية:

- «Le prince saoudien recherché par Interpol»(296).
- «Le frère du roi d'Arabie saoudite cambriolé»(297).
- «A la mosquée de Stains, l'Arabie saoudite règle la vie quotidienne»(298).
- «Un prince saoudien au coeur du trafic de cocaïne»(299).

وفيما يخص الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية بعد هجمات سبتمبر بالإمكان القول: إنه بعد هجمات سبتمبر أصبح الإعلام الفرنسي يقدم المملكة العربية السعودية في صورة (المتسبب بالفوضى الإرهابية في العالم)، ونلاحظ عدة كتابات في هذا الاتجاه، من أهمها:

- مقال Eric Kouna في جريدة L'Express (الإسلام الذي لا يجرؤ أحد على قوله) (٣٠٠).
- مقال George Dupuy في جريدة L'Express (المملكة المعزولة) (٣٠١).

(296) Le parisien 26/3/2003.
(297) Le parisien 26/11/2003.
(298) Le parisien 19/4/2004.
(299) Le parisien 14/11/2002.
(300) L'Express, 12/9/2002.
(301) L'Express, 22/8/2002

- مقال Mouna Naim في جريدة Le Monde (لكي تتجنب المخاطر مملكة آل سعود تلجأ للحملات الإعلامية) (٣٠٢).
- مقال Dominique Gallois في جريدة L'Express (سمعة البترول الملطخة) (٣٠٣).
- مقال Christophe Deloire في جريدة Le point (شياطين المملكة العربية السعودية)(٣٠٤).
- مقال Mouna Naim في جريدة Le Monde (المملكة العربية السعودية نظام ظلامي يضطر للإصلاحات) (٣٠٥).
- مقال Antoine Basbous في جريدة Le Monde (فوضى عارمة في المملكة العربية السعودية)(٣٠٦).
- مقال Marielle Duteil في جريدة Le Point (المملكة المتصدعة) (٣٠٧).
- مقال George Malbrount في جريدة Le Figaro (رغبة الملك عبد الله بمسح إيران وإسرائيل من الخريطة)، وقد سبب هذا التقرير غضب المملكة العربية السعودية التي ردت عبر تصريح رسمي نفت فيه الكلام، ووجهت اللوم لصحيفة Le Figaro (٣٠٨). حتى إن الملك السعودي، أجلّ زيارة لباريس كانت مبرمجة بسبب هذا التقرير الصحفي، وحتى إعداد هذه الدِّراسة لم يقم بزيارة لفرنسا رغم الدعوات الرئاسية الموجهة له (٣٠٩).

بإمكاننا النظر في نوعية وطابع الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية من خلال دراسة قمنا بها عبر جمع بعض المقالات التي تتعرض

(302) Le Monde, 30/12/2003
(303) L'Express, 3/3/2002
(304) Le point,25/4/2003.
(305) Le Monde, 24/12/2003.
(306) Le Monde, 11/11/2003.
(307) Le Point, 14/11/2003.
(308) Le Figaro, 29/6/2010.
(٣٠٩) أنظر تفاصيل ظروف هذا التقرير الصحفي وإلغاء الزيارة في الفصل السادس.

للمملكة العربية السعودية بشكل مرتبط بتورطها بهجمات سبتمبر، وتوتر علاقتها مع واشنطن، تفاصيل الدِّراسة كالآتي:

- مصادر الدراسة: Le Monde، L'Express، Le Point، Libération, Le Monde Diplomatique
- فترة الدراسة: من ١١/٩/٢٠٠١ – ٣١/١٢/٢٠٠٣.
- عدد المقالات محل الدراسة: (٢٩) مقالاً.
- برنامج تحليل البيانات محل الدراسة: عبر رصد تكرار المصطلحات باستخدام برنامج (Winisis).
- عينة الدراسة: المقالات في الجدول الآتي:

عدد	الجريدة	عنوان المقال	الكاتب	التاريخ
1	L'Express	الإرهاب: خباياه وتاريخه وآلياته	Christian Makarian	27/9/2001
2	L'Express	الأشكال الجديدة للإرهاب	Jacques Attali	11/10/2001
3	L'Express	العرب يتحدثون للعرب	Dominique la Garde	25/10/2001
4	L'Express	الدولار في خدمة الأصولية	Dominique la Garde	15/11/2001
5	L'Express	التدخل الأمريكي في أفغانستان من وجهة نظر العالم الإسلامي	Vanessa Hugo	29/122001
6	L'Express	جروح العالم العربي	Jacques Attali	18/7/2002
7	L'Express	الإسلام الذي لا يجرؤ أحد على قوله	Eric Kouna	19/12/2002
8	L'Express	المملكة المعزولة	George Dupuy	22/8/2002
9	L'Express	العربية السعودية بل كل الأخطار	Marc Abtan	23/8/2003
10	Le Point	المملكة تحت الضغط	Stanley Reed	23/11/2001
11	Le Point	المملكة المتصدعة	Marielle Duteil	14/11/2003
12	Le Point	العربية السعودية مفتاح المعركة	Marielle Duteil	21/2/2003
13	Le Point	شياطين السعودية	Christophe Deloire	25/4/2003
14	Le Point	الرجل الذي يريد احتضان العالم	Mireille Duteil	12/10/2001
15	Le Point	العربية السعودية: الإرهاب الكوني	Claude Lambert	1/11/2002
16	Le Monde	سمعة البترول الملطخة	Dominique Gallois	3/3/2002
17	Le Monde	العربية السعودية تقع في المشاكل	Mouna Naim	2/3/2003
18	Le Monde	العربية السعودية نظام ظلامي يضطر للإصلاحات	Mouna Naim	23/12/2003
19	Le Monde	أسئلة ونقد للرياض	Mouna Naim	24/6/2003
20	Le Monde	مملكة آل سعود تلجأ للحملات الإعلامية لتجنب المشاكل	Mouna Naim	30/12/2003
21	Le Monde	فوضى عارمة في السعودية	Antoine Basbous	11/11/2003
22	Le Monde	العربية السعودية تمر بأزمة	Antoine Basbous	13/9/2002
23	Libération	الوهابية سلاح ذو حدين	Ayad Christophe	21/9/2001
24	Libération	فك رموز بلد الأسرار	Sergent François	16/10/2001
25	Le Monde Diplomatique	وجه جديد للإسلام	Eric Rouleau	Novembre 2001
26	Le Monde Diplomatique	السعودية تلتزم الصمت	Alain Gresh	Mai 2002
27	Le Monde Diplomatique	شحوب الرأي العام السعودي	Alain Gresh	Mai 2002
28	Le Monde Diplomatique	السعودية: إسلام متطرف أو الإصلاح	Alain Gresh	Juin 2003
29	Le Monde Diplomatique	التفسير الحرفي للإسلام	Olivier Roy	Avril 2002

نتائج الدِّراسة بناء على عملية التكرار لبعض المتغيرات المرتبطة بهجمات سبتمبر: نلاحظ في الجدول الآتي أدناه نتائج الدِّراسة التي اعتمدت على تكرار المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بالمملكة لعربية السعودية وعلاقتها بهجمات سبتمبر. هذه

النتائج في عملية التكرار في المقالات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية في الصحف الفرنسية، تجسد وتوضِّح نوعية الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية بسبب هجمات سبتمبر.

عدد	المفهوم	التكرار	النسبة المئوية
١	الإرهاب	١٢١	٢٠,٥٤
٢	الإسلام	٩٢	١٥,٦١
٣	الجهاد	٧١	١٢,٠٥
٤	التطرف	٦٤	١٠,٨٦
٥	القرآن	٥٩	١٠,٠١
٦	الوهابية	٤٢	٧,١٣
٧	التهديد	٣٠	٥,٠٩
٨	المرأة	٢٥	٤,٢٤
٩	النفط	٢٣	٣,٩٠
١٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠	٣,٣٩
١١	الفتوى	١٧	٢,٨٨
١٢	القاعدة	١٣	٢,٢٠
١٣	أفغانستان	١٢	٢,٠٣
المجموع	-	٥٨٩	١٠٠

نعتقد أن مؤشرات هذه الدِّراسة تفيد أن الخطاب الفرنسي تبنَّى الخطاب الذي ينادي بإعادة النظر في الدِّين السعودي، وتفاصيله، واتهام المملكة العربية السعودية بالتطرف والمساعدة بانعدام الأمن في العالم (٣١٠). أما بخصوص التواصل السعودي، الفرنسي؛ للتعامل مع هذه الحملة الإعلامية، فخلال تلك الفترة لم يكن للسعوديين تواصل مع الفرنسيين؛ بهدف معالجة هذه الحملة الإعلامية ضدهم سواء على مستوى السفارة السعودية في باريس أم على مستوى وزراء الخارجية (٣١١).

(310) Abdullah Alkhateb, op,cit.,p.20.

(311) Entretien avec l'ambassadeur saoudien Mohammed Al-Alshike, Paris, 8/11/2010..

ويبدو لنا أن الرياض بعد وقوع الهجمات كانت مشغولة تماماً في علاقتها السياسية بالتعامل مع الحملة الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن السعوديين تلقوا الصدمة الأولى من الأمريكيين وتعاملوا مع واشنطن أولاً (وهو ما يعنيهم بالدرجة الأولى من حيث الأهمية والتأثير)، وعندما أتت الحملة الإعلامية الفرنسية التي بدأت بعد هدوء الحملة الأمريكية كان السعوديون قد تجاوزوا المرحلة الحرجة أو بمعنى أدق امتصوا الحملة الإعلامية الأمريكية القوية، وأصبحت بالتالي الحملة الفرنسية أقل ضرراً وتأثيراً.

ولكن الغريب - كما نلاحظ في الجدول أعلاه - أن أغلب المقالات الصحافية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية تركَّزت في عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) وهي الفترة التي شهدت توتراً بين الولايات المتحدة وفرنسا، بسبب المعارضة الفرنسية لغزو العراق، وهذا يعطينا مؤشراً أن الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية لها استقلالية وغير مرتبطة بالحملة الإعلامية الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية، وكذلك لا تقع تحت التأثير السياسي الفرنسي للقيادة الفرنسية القريبة من الرياض.

أما دور السفارة السعودية في باريس والسفير السعودي، تحديداً، أثناء أحداث سبتمبر، ولغاية عام ٢٠٠٣ فقد كان ضعيفاً، ولم يكن بمستوى الطموحات، فالسفارة لم تعمل بشكل جيد إلا ابتداء من عام ٢٠٠٣؛ للسببين.

السبب الأول: تغيير طاقم السفارة في إجراء روتيني ليس له علاقة بالهجمات.

السبب الثاني: بسبب تغير نمط الحملة الإعلامية الفرنسية إلى العمق، فقد بدأت الحملة تقترب من النظام السياسي والاجتماعي السعودي، مما جعل السفارة تتحرك لمواجهة هذه الحملة بتوجيهات من الرياض (٣١٢).

نلاحظ هنا أن ردة الفعل السعودية؛ لمواجهة الإعلام الفرنسي كانت متأخرة، ونعتقد أنها بعد أن تفاهمت مع واشنطن خلال زيارة الملك عبد الله في مارس

(312) Entretien avec l'ambassadeur saoudien à Paris Muhammad Alshikh, Paris 8/11/2010.

عام ٢٠٠٣ استطاعت الرياض التركيز والتعامل مع الإعلام غير الأمريكي، كما هو الحال مع فرنسا.

يقول لنا رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز: «علاقتنا بالحكومة الفرنسية والرئيس شيراك تحديداً، ممتازة، وليس لدينا أي عملية ربط ما بين الحكومة الفرنسية والحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية في الصحافة الفرنسية التي كان لها حرية التعبير دون تدخل من الحكومة [٣١٣]». كما يقول في هذا السياق بوضوح أكثر السفير السعودي، في فرنسا محمد آل الشيخ: «كانت الحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية في فرنسا ذات توجهات ورؤى شخصية للإعلاميين كأشخاص أو للمطبوعات كسياسات صحافية، ولا يمكن بأي حال ربطها بسياسة باريس الرسمية [٣١٤]».

بالفعل، من خلال أسماء كُتّاب المقالات في الصحافة الفرنسية، نلاحظ باستثناء المفكر السياسي Olivier Roy أن الغالبية صحفيون لا يملكون العمق العلمي للمفكر المتخصص بالجوانب السياسية، ويتفق المفكر الفرنسي جيل كيبيل مع هذه النظرة بقوله: «يوجد كُتّاب وصحفيون شباب تناولوا المملكة العربية السعودية وعلاقتها بأحداث سبتمبر لم يكونوا يملكون العمق السياسي والخبرة الكافية لطرح مواضيع مثل: الإسلام والتطرف، والإرهاب [٣١٥]».

أما فيما يخص الجهود السعودية المتعلقة بتحسين صورة الرياض على المستوى العالمي وفي فرنسا تحديداً، فقد قامت السفارة السعودية في باريس بتوجيه الدعوة لرؤساء تحرير الصحف الفرنسية الرصينة محل الاحترام، مثل: جريدة اللوموند، وأسبوعية اللوموند ديبلوماتيك، وجريدة الفيقارو، وجريدة لوبوا في مارس عام ٢٠٠٤، وتم فتح حوار مباشر معهم حول الإرهاب، وتبعات أحداث سبتمبر،

(313) Entretien avec le prince Muqren ben Abdul Aziz, Paris, 8/5/2010.
(314) Entretien avec l'ambassadeur saoudien à Paris Muhammad Alshikh, Paris 8/11/2010.
(315) Entretien avec Gilles Kepel, Paris, 15/11/2010.

نعتقد أن كيبيل يقصد بكلامه مؤلفين وكُتاباً شباباً لم تكتمل تجربتهم العلمية، ولا يزالون في العشرينيات من العمر، مثل: ستيفان لا كورا وباسكال مينوريه.

وأثر التعليم السعودي، الديني في الإرهاب [٣١٦]. يقول لنا السفير السعودي، في باريس محمد آل الشيخ: «كنا نوجه الدعوة لعدد من الإعلاميين الفرنسيين عبر تخصيص يوم ثابت من كل شهر للاجتماع والتناقش والتباحث بكل ما يهم الإعلام الفرنسي، فقد كان هذا الاجتماع الشهري الفرنسي السعودي، محاولة من المملكة العربية السعودية للتواصل وتوفير المعلومات للإعلام الفرنسي بشكل مباشر». ويضيف السفير السعودي: «أما على مستوى التواصل الرسمي والتفاهم السياسي العالي على مستوى القادة، فلم تقم الرياض بأي تواصل مع باريس لطلب إيقاف الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية[٣١٧]».

ولكننا نرى للحق، خلال فترة أحداث سبتمبر خصوصاً الفترة ما بين سبتمبر عام ٢٠٠١ وأكتوبر عام ٢٠٠٣لم يكن للسفير السعودي، أو السفارة السعودية في باريس أي نشاطات ملحوظة متعلقة بمخاطبة الإعلام الفرنسي، ولكن مع قدوم إدارة دبلوماسية جديدة ابتداء من نوفمبر عام ٢٠٠٣ أصبح دور السفارة السعودية في باريس أكثر نشاطاً فيما يتعلق بالتواصل مع الفرنسيين، وتحسنت صورة المملكة العربية السعودية الإعلامية عبر اللقاءات والتواصل المباشر مع الصحفيين، ويبدو - من وجهة نظرنا - أن الحملة الفرنسية لم تكن مؤلمة للسعوديين، لأنها كانت تدور في الإطار الشخصي ضد العائلة السعودية الحاكمة في جوانب شخصية ضيقة، وضد ابن لادن والقاعدة، لذلك لم يكن الأمر يستحق النقاش الرسمي مع الجانب الفرنسي على مستوى عال، كذلك كانت الحملة الإعلامية الفرنسية تُمثّل توجهات ورؤى شخصية لصحفيين فرنسيين لهم حسابات مع الرياض.

لقد اتخذت الحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية في فرنسا بُعداً أكثر خصوصية في الطرح، بحيث كان هناك تعرض للنظام السياسي خصوصاً دور الاستخبارات السعودية في الإرهاب، وتعرض لبعض الخصوصيات والحياة الخاصة للأسرة السعودية الحاكمة لدرجة أن الصراع تحول أحياناً لصراع الشخصي بين بعض وسائل الإعلام الفرنسية وبعض الشخصيات السعودية

(٣١٦) مقابلة مع معن الحافظ، نائب السفير السعودي، في باريس، ٢١/٠٧/٢٠١٠.
(٣١٧) مقابلة مع السفير السعودي، في فرنسا محمد آل الشيخ، باريس ٠٨/١١/٢٠١٠.

الفاعلة حتى وصل الأمر للقضاء، فقد رفع رئيس المخابرات السعودية السابق الأمير تركي الفيصل قضية أمام المحاكم الفرنسية ضد قناة ٣ France بسبب اتهامها له بأنه من دعم القاعدة في هجمات سبتمب، فقد عرضت القناة الفرنسية تقريراً في سبتمبر عام ٢٠٠٦ تتهم الأمير بدعم القاعدة، وأنه المتسبب في أحداث سبتمبر. ومن جانبه رفع الأمير السعودي، قضية عليهم تم الحكم النهائي فيها في أغسطس عام ٢٠٠٨ بتجريم القناة. انتهت القضية بكسب الأمير للقضية، وتغريم القناة الفرنسية غرامة مالية، وإلزامها بالاعتذار العلني للأمير تركي الفيصل[٣١٨].

تفسيرنا لهذا الوضع: يبدو لنا أن الحملة الإعلامية في فرنسا اختلط بها النقاش العلمي حول ظاهرة الإرهاب كمتغير مؤثّر في العلاقات الدولية، ظهر بشكل واضح بعد هجمات سبتمبر مع التوجهات الصحفية لبعض الصحف؛ بقصد الإثارة أو التوزيع أو الكسب، ولا نغفل أيضاً التوجهات الفردية لبعض الإعلاميين أو القائمين على بعض الوسائل الإعلامية الفرنسية. يقول الصحفي والكاتب في راديو فرنسا Olivier de Lage «إن الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية بقرار من القائمين على وسائل الإعلام، ولم يكن للحكومة الفرنسية أي تدخل في هذه الحملة الإعلامية، ولكن في الأخير تُعتبر هذه الحملة الإعلامية غير موفقة، وخسرت فرنسا من هذه الحملة الكثير خصوصاً على المستوى الاقتصادي، ورغم العلاقة الجيدة بين الحكومة السعودية والحكومة الفرنسية لم يتدخل الإليزيه في الأمر بشكل سلبي أو إيجابي [٣١٩]».

من جانبنا نتفق مع ما قاله Olivier de Lage، لم يكن لفرنسا أي مصلحة بالضغط على الرياض بهذه الحملة، خصوصاً وأن العلاقة بين البلدين جيدة ولا تستحق التوتر بسبب حملة إعلامية في ظروف سعودية صعبة.

أخيراً: حتى لو كانت هذه الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية تُمثّل توجهات ورؤى شخصية للصحفيين الفرنسيين، فإن الخاسر

(318) Sur les détails voir, Le nouvel observateur, 1/10/2008.
(319) Entretien avec Olivier de Lage, Paris 31/10/2010.

منها علاقة ثنائية جيدة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، خصوصاً وأن الرياض لديها حساسية عالية من الإعلام، وهي تعيش حينها ظروفاً مربكة؛ بسبب هجمات سبتمبر.

إذن، سنطيع الاختصار بالقول: إنه بالإضافة للفجوة المتعلقة بتقبل النقد الإعلامي بين السعوديين والفرنسيين، وهو ما خلق حساسية لدى المملكة العربية السعودية، من طرح متغيرات هجمات سبتمبر (التي سماها السعوديون هجمة إعلامية)؛ لأنهم لم يعتادوا النقد، كان دور السفارة السعودية في باريس عند وقوع هجمات سبتمبر غير حيوي، وهو ما جعل دور السفارة السعودية سلبياً في التعامل مع الحدث. السعوديون لم يهتموا كثيراً على مستوى القيادة السياسية بالحملة الإعلامية الفرنسية، حيث جعلوا السفارة تتعامل معها، وكان تركيزهم - وعلى رأسهم الملك السعودي - على التفاهم مع الأمريكيين، ولكن الحملة الإعلامية الفرنسية بدت مزعجة للسعوديين حين بدأت بشكل تدريجي بالتحول من العام إلى الخاص، أي: التحول من الحديث عن الإرهاب والتشدد والإسلام إلى الحديث عن النظام السياسي السعودي، ودور الوهابية، ودور الاستخبارات السعودية في خلق القاعدة وابن لادن.

نعتقد أن هذا التحول في نمط الطرح الإعلامي السعودي، هو من جعل الرياض تحاول معالجة الأمر عبر توجيه سفارتها في باريس بالتعامل بشكل مباشر مع الصحفيين الفرنسيين، وفتح حوار مباشر معهم؛ لإيضاح أي التباس في الفهم والإجابة عن أي تساؤل.

وفي الواقع.. نعتقد أنها لم تكن حملة كما سماها السعوديون؛ لأنهم يخشون الإعلام والنقد، بل كانت ردة فعل طبيعية بدليل أنها انتهت بمرور الوقت.

الفصل الرابع: العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء ملفات المنطقة الصعبة

٤. ١ الملف الفلسطيني وحرب العراق ٢٠٠٣

٤. ١. ١ الملف الفلسطيني: الخيار العقلاني بتلافي مواجهة مباشرة مع إسرائيل

رغم عدم وجود تقاطع مباشر بين المسؤولين الفرنسيين والسعوديين بخصوص القضية الفلسطينية، إلا أن هناك تقاطعاً في المواقف السياسية لباريس والرياض في هذه القضية التي تشكل فيها واشنطن اللاعب والمؤثِّر الأول، سواء في علاقاتها وتأثيرها المباشر في أطراف القضية المتمثلين بإسرائيل والعرب، أو بتأثيرها في الأطراف العالمية الأخرى، كالاتحاد الأوروبي بسبب مكانتها العالمية. وبشكل عام، غلب على موقف المملكة العربية السعودية في التحرك تجاه الصراع العربي الإسرائيلي الطابع السياسي الدبلوماسي في إطار المجموعة الإقليمية أو العائلة الدولية، والعمل على تحاشي خلق المواجهة المباشرة بين المملكة العربية السعودية كدولة ودولة إسرائيل.

بحسب الرياض إن التحرك من خلال الشرعية الدولية سوف يدفع بالمجتمع العالمي كافة للضغط على إسرائيل؛ للقبول بحل مرضٍ لكافة الأطراف والقوى الفاعلة، وهو قيام الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية بناءً على حدود عام ١٩٦٧ [٣٢٠]، ويمكننا تفسير الموقف السياسي للمملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية عبر عوامل، من أهمها:

١. العامل الديني

بسبب مكانة المملكة العربية السعودية على صعيد العالم العربي والإسلامي، ووجود الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، فالمؤسسة الدينية في دولة كالمملكة العربية السعودية لها تأثير على مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والشعبية. فالنظام الحاكم في المملكة العربية السعودية يُعتبر هذه الشريحة الدينية الرسمية وغير الرسمية شريكاً إستراتيجياً له وجزءاً أساسياً من منظومة النظام السياسي للدولة، وبالتالي فلا بد من مراعاة توجهات هذه

(٣٢٠) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، ص ٥٥٤.

المؤسسة أو تلك الشريحة وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأسباب دينية تتعلق (بتحرير المسجد الأقصى من اليهود) [٣٢١]. كما أن ارتباط العامل الديني بالأجندة السياسية أيضاً ينطبق على القوى الإقليمية الأخرى، في المنطقة، مثل: تركيا، إيران، ومصر، وهذا يعني عدم التفريط بهذا المتغير السياسي ذي الطابع الديني لصالح قوى إقليمية أخرى. على سبيل المثال: نلاحظ تدخلاً تركياً كبير في الصراع العربي الإسرائيلي بعد تولي حزب العدالة والتنمية الإسلامي السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ بسبب الخلفية الدينية التي تقوم عليها شرعية الحزب نفسه. كذلك الشيء نفسه من قبل جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ١٩٧٩، ولكنه أخذ بُعداً أكثر وضوحاً مع حكومة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد منذ عام (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) التي تعتمد كثيراً على الخطاب الديني، وربطه بالقضية الفلسطينية والوجود الإسرائيلي.

٢. عامل المكانة الإقليمية والدولية

تدخل رغبة المملكة العربية السعودية في ممارسة دور سياسي رئيسي على المستوى الإقليمي والدولي ضمن محددات سياستها الخارجية، بل تأتي هذه المكانة الإقليمية على رأس قائمة المحددات الخارجية للرياض، فالرياض تستثمر في رسم هذه المكانة عوامل قوتها ونفوذها السياسي والديني والاقتصادي [٣٢٢]. ونعتقد أن القضية الفلسطينية أهم الأوراق السياسية لأي بلد عربي إسلامي محوري في المنطقة، يريد بناء هذه المكانة الإقليمية والعالمية. ونلاحظ أن الدول المحورية في المنطقة، (مصر، إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية) كانت ولا تزال تستخدم القضية الفلسطينية لتعزيز المكانة الإقليمية والتنافس فيما بينها حتى ولو كان ذلك على حساب القضية الفلسطينية نفسها. ونلاحظ مؤخراً في الألفية، بروز الدور القطري باستخدام المتغيرات السياسية والدينية، بهدف المكانة الإقليمية والدولية.

(٣٢١) محمد الفرا، القضية الفلسطينية: تحدّيات الوجود والهوية، عمّان، شومان، ٢٠٠٥، ص ٨٥.
(٣٢٢) غسان سلامة، مصدر سابق، ص ٥٤٠.

٣. العامل الأمني والإستراتيجي

ترى الرياض أن الوجود الإسرائيلي يشكل خطراً على المملكة العربية السعودية على مستوى الحدود البحرية، حيث يفصل بين الدولتين خليج العقبة، والجزء البحري الذي يربط خليج العقبة والبحر الأحمر يشكل نطاق الصراع العربي الإسرائيلي على مستوى البحر، إذ تحيط به كل من المملكة العربية السعودية بخط ساحلي يبلغ حوالي (١٧٤) كيلومتراً، والأردن وخطها الساحلي عشرة كيلومترات، وإسرائيل بخط ساحلي يصل إلى ثلاثة عشر كيلومتر، ثم مصر التي يبلغ خطها الساحلي ٢٣٢ كيلومتراً [٣٢٣].

أما بخصوص موقف فرنسا تجاه القضية الفلسطينية، فرغم الموقف الداعم لإسرائيل بوضوح في الفترة ما قبل عام ١٩٦٧ إلا أن السياسة الخارجية لباريس بعد لقاء الملك فيصل وحرب الستة أيام وفي يونيو عام ١٩٦٧ قدّمت باريس في موقف متوازن يطالب بحقوق الإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش والأمن [٣٢٤]. بالطبع موقف باريس من القضية الفلسطينية كأول بلد غربي يعترف بحقوق الفلسطينيين، ويشجب موقف إسرائيل في عام ١٩٦٧ قرّب نقاط تماس ما بين التقارب الفرنسي السعودي، في الملف الفلسطيني، ومن جهة ثانية، أعطى فرنسا ورئيسها شارل ديجول شعبية كبيرة بسبب القضية الفلسطينية في الأوساط السعودية حتى السعوديين الإسلاميين [٣٢٥].

السياسة الفرنسية المطالبة بحق الفلسطينيين بالعيش والأمن إلى جانب الإسرائيليين لم تتأثر بشكل سلبي إلا بعد الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، حيث أصبح هناك تصور لدى الفرنسيين بأن الفلسطينيين لا يريدون التفاوض بسلمية ويلجؤون للعنف [٣٢٦]. ونستطيع القول: إن أحداث سبتمبر بعد قيام الانتفاضة الثانية باعدت ما بين الرياض وباريس في القضية الفلسطينية.

(٣٢٣) أمين ساعاتي، **الحدود السياسية للملكة العربية السعودية**، الرياض، مركز العلوم، ١٩٩٨.
(٣٢٤) محمود السيد سليم، فرنسا والقضية الفلسطينية، القاهرة، مدبولي، ٢٠٠٢، ص.١٥٦.
(٣٢٥) يكاد يكون الرئيس ديجول الرئيس الغربي الوحيد الذي يحظى بأغلب أطياف السعوديين حتى الإسلاميين الذي يمتدحون مواقفه تجاه القضية الفلسطينية.
(326) Entretien avec Alain Gresh, Paris, 9/11/2010.

بمعنى آخر: كانت الانتفاضة الثانية الفلسطينية عاملاً سلبياً ضد الفلسطينيين وقضيتهم ودعم الرياض لهم، ومن ثم أتت هجمات سبتمبر كعامل سلبي آخر انشغل به العالم والرياض وباريس على حساب القضية الفلسطينية نفسها. كما نعتقد أنه بسبب ضغوط هجمات سبتمبر قدّمت الرياض مبادرة السلام في القمة العربية في بيروت في مارس عام ٢٠٠٢ التي تتضمن تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل قيام دول فلسطينية، وهي المبادرة التي دعمتها فرنسا في إطار انتمائها الأوروبي.

٤. العامل العسكري بتفادي المواجهة المباشرة مع إسرائيل

منذ أن تورطت المملكة العربية السعودية بالمشاركة الفعلية العسكرية في الصراع العربي الإسرائيلي في حرب ١٩٤٨ [٣٢٧] قررت الرياض الابتعاد عن التدخل العسكري المباشر في الصراع الحربي في القضية الفلسطينية، لذلك وافقت الرياض على طلب مصر الاستفادة من جزيرتي (تيران) و(صنافير) لأسباب إستراتيجية عسكرية [٣٢٨]. ونعتقد أن ذلك كان بسبب أن الرياض لا ترغب في المواجهة المباشرة مع إسرائيل؛ لأن القضية الفلسطينية معقدة، والحليف الأمريكي هو أهم الفاعلين في هذا الملف، ولا ترغب المملكة العربية السعودية الدخول في هذا الصراع المكلف الذي قد يضعها في مواجهة مباشرة مع واشنطن.

كانت الرياض تقوم بالحدِّ الأعلى لدعم القضية الفلسطينية وحتى ولو كان ذلك بدعم عدوها متبّني إيديولوجيا القومية العربية، وداعم إسقاط الملكيات العربية الرئيس المصري جمال عبد الناصر؛ لأسباب تتعلق بإرضاء الشارع السعودي، والعربي والمسلم الذي يرى أن قضية فلسطين لها قدسية للعرب والمسلمين [٣٢٩].

(٣٢٧) شارك لواء من الجيش السعودي، في حرب ١٩٤٨ تحت إدارة الجيش المصري. للمزيد من المعلومات انظر: هيام عبد الشافي، مصر وحرب ١٩٤٨، القاهرة، دار العالم العربي، ٢٠١٠. كذلك انظر: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

(٣٢٨) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٧، ١٩٧٦. أحمد طربين، عبد العزيز بن سعود.

(٣٢٩) في الحقيقة كان الهاجس المخيف للرياض التوجهات السياسية ذات البعد الإيديولوجي المتعلق بالدِّين. ورغم وهج قومية عبد الناصر إلا أنها لم تهدد العمق السعودي، المتدين، والذي يربط الدَّين بجميع تفاصيل الحياة.

وخلال حرب الستة أيام عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الجزيرتين، وبقيت تحت السيطرة الإسرائيلية لغاية عام ١٩٧٨. قامت إسرائيل بدورها بتسليم الجزيرتين لمجلس الأمن كمنطقة محايدة تتبع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود التي تشكلت بناء على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ بعد أن تنازلت عنهما المملكة العربية السعودية لمصلحة مصر، ونشاهد في الخريطة الآتية موقع الجزيرتين من المملكة العربية السعودية والأردن ومصر وإسرائيل.

Strait of Tiran

نستطيع محاولة تفسير هذا التصرف السعودي، بالآتي: الرياض لا تريد الدخول في صراع مباشر مع دولة إسرائيل لمتغيرات داخلية وخارجية تتعلق بتحاشي تورط السعوديين كنظام سياسي وكشعب، ولأسباب اقتصادية تتعلق بأن الدخول في هذا الصراع سيؤخر مسيرة التمنية السعودية ويكلّف الرياض الكثير، خصوصاً وأن تلك الفترة كانت بداية الطفرة النفطية وبناء البنية التحتية للمملكة العربية السعودية. وكذلك لأسباب دولية، فالرياض لا تريد الدخول في صراع مباشر مع إسرائيل أهم قوى المنطقة، وإشكاليات قد تتعلق بعلاقتها بالولايات المتحدة.

ببساطة نعتقد أن المبرر السعودي، كان «مرحباً بالسلام إذا كان ثمن السلام جزيرتين في عرض البحر، غير مأهولتين، وليس فيهما أي موارد نفطية، ولا تتجاوز مساحتهما (١٠٠) كيلومتر مربع من مساحة المملكة العربية السعودية البالغة (٢,٥) مليون كيلومتر مربع وهذا أفضل من الدخول في صراع ديني سياسي تاريخي لا نهاية له». هذه السياسة السعودية التحفظية غير المندفعة التي تعتمد على عدم المواجهة المباشرة مع إسرائيل، ودعم القضية الفلسطينية في إطار الانتماء للجامعة العربية، ودعم دول المواجهة (الأردن، مصر، سوريا ولبنان) بقت قائمة منذ أربعينيات القرن الماضي إلى يومنا الحاضر ونعتقد أن هذا قرار عقلاني من القيادة السعودية، يرتبط بمراعاة مصالح الرياض، وتحاشي الدخول في مواجهة الحليف الأمريكي؛ بسبب القضية الفلسطينية من جهة، وبقاء الوضع الراهن المرتبط بتوازن قوى المنطقة، والتي أهم أطرافها المملكة العربية السعودية من جهة ثانية.

وبالنسبة لفرنسا فقد كان الموقف مشابهاً للموقف السعودي، بمحاولة عدم التورط بالدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل أو واشنطن في نفس الوقت. يقول لنا Alain Gresh: «فرنسا كانت أكثر وضوحاً من القضية الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات عبر تبني حل العيش المشترك، ولكن واشنطن لم تدعم موقف فرنسا والمملكة العربية السعودية في تلك الفترة [٣٣٠]».

ونعتقد أن التقارب الملموس الذي حدث بين الرياض وباريس منذ فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان؛ لأسباب اقتصادية (نفطية) من جانب الفرنسيين، وأسباب تتعلق بالتسلح من جانب السعوديين، كان نقطة هامة في تقارب وجهات النظر الفرنسية السعودية في القضية الفلسطينية [٣٣١]، لكن يبقى العائق الأمريكي أهم الحواجز في أي تقاطع للمصالح الفرنسية السعودية بخصوص القضية الفلسطينية؛ لسبب مشترك أن واشنطن قوة عظمى، وحليف مشترك للرياض ولباريس في نفس الوقت، وأيضاً لا يريد السعوديون والفرنسيون مواجهة

(330) Entretien avec Alain Gresh, Paris, 9/11/2010.

(٣٣١) عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٢٣.

واشنطن أو إسرائيل بشكل مباشر في مواجهة غير محسوبة تكلف الكثير حتى ولو كان الثمن القضية الفلسطينية نفسها. لكن أحداث سبتمبر كانت عاملاً سلبياً بدرجة أكبر بخصوص تقاطع فرنسي سعودي في القضية الفلسطينية؛ نظراً لانشغال الرياض وواشنطن وباريس بمتغير الإرهاب والحروب المتعلقة بهجمات سبتمبر، وهو ما كان بالطبع على حساب القضية الفلسطينية رغم المبادرة السعودية بالتطبيع مع إسرائيل عام ٢٠٠٢، وخارطة الطريق الأمريكية عام ٢٠٠٣.

أخيرا بإمكاننا القول: إن المصالح الوطنية، والمكانة الإقليمية والعالمية جعلت الرياض وباريس بشكل متوافق يتعاملان مع الملف الفلسطيني وفق مبدأ العمل في إطار الانتماء للمنظمات الإقليمية والعالمية، وبالتالي تحاشي المواجهة المباشرة مع أطراف النزاع المباشرين، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية الحليف المشترك للرياض وباريس في نفس الوقت، باعتبار أن واشنطن هي القائم بشكل فعلي بإدارة هذا الملف الفلسطيني الإسرائيلي الصعب منذ عقود.

إذن بالإمكان القول: أن التعامل مع القضية الفلسطينية في إطار الانتماءات، سواء الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية بالنسبة لفرنسا، أو الجامعة العربية ومنظمة العالم الإسلامي بالنسبة للمملكة العربية السعودية كان خياراً عقلانياً لباريس وللرياض. نعتقد أن القضية الفلسطينية أصبحت قضية عالمية، وأي قوة عالمية مثل فرنسا أو قوة إقليمية مثل: المملكة العربية السعودية تريد التأثير في القضية، من أجل مصالحها القومية، وتقديم نفسها عبر هذا المتغير السياسي، في ظل صعوبة الوصول لحلول جذرية للقضية.

٤. ١. ٢ حرب العراق ٢٠٠٣: غياب فرنسي سعودي في بناء العراق الجديد

عاش العراق المعاصر بين الانقلابات العسكرية والحروب، فبعد سقوط الملكية في العراق على يد العسكر بواسطة انقلاب عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ [٣٣٢]، عرف العراق عشر سنوات صعبة من التحولات السياسية بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٨ شهدت ثلاثة انقلابات وثلاثة أنظمة سياسية إلى أن استقر الأمر بيد أحمد حسن البكر وصدام حسين.عرف العراق مع صدام حسين استقراراً على مستوى القيادة السياسية، ولكنه دخل في حالة حرب إقليمية [٣٣٣]. نحن أمام مؤشر يقول: إن هذا البلد اعتاد الانقلابات والدماء والتحولات الدراماتيكية، وأن قسوة صدام حسين كان مفتاح استقرار لهذا البلد المتقلب.

١. فرنسا والمملكة العربية السعودية وحرب العراق ٢٠٠٣

عندما عبّرت فرنسا عن رفضها بوضوح حرب العراق في خطاب وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفليبان في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك في ١٤ فبراير عام ٢٠٠٣، الخطاب الذي صفق له العالم، كانت المملكة العربية السعودية تقترب أكثر من واشنطن بحيث أصبح التواصل بينهما أكثر مرونة بعد توتر العلاقات بسبب هجمات سبتمبر. خطاب فرنسا أخذ ردة فعل شعبية في الأوساط السعودية، حيث اهتمت به وامتدحته وسائل الإعلام السعودية [٣٣٤]. يقول لنا السفير السعودي في باريس محمد آل الشيخ: «فرنسا تعتقد أنها تشكل نموذجاً عالمياً موازياً للنموذج الأمريكي، لذلك لم يكن الموقف الفرنسي غريباً أثناء معارضتها حرب العراق[٣٣٥]». وفي الجانب الفرنسي يقول لنا السفير الفرنسي

(٣٣٢) أجرت جريدة اللوموند حوار مع الرئيس العراقي الأول عبد الكريم قاسم في ٥ فبراير عام ١٩٥٨ قال فيه إن العراق ستتخلى عن السوفييت وترتبط بفرنسا. وقد تم إعدام قاسم في ٠٩ فبراير عام ١٩٥٨.للمزيد من التفاصيل انظر: اللوموند ٠٥ فبراير عام ١٩٥٨.

(٣٣٣) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ١٧.

(٣٣٤) عنونت جريدة الرياض في صفحتها الأولى ١٥ فبراير عام ٢٠٠٣ (فرنسا ترفض الحرب بدون أدلة حقيقية). كما كان العنوان الرئيسي لجريدة عكاظ (فرنسا تقول.. لا للحرب)، عكاظ ١٥/٢/٢٠٠٣.

(335) Entretien avec l'ambassadeur saoudien en France Mohamed Al El Cheikh, Paris,

في الرياض D'Aragon: «كان يجب على فرنسا القيام بما قامت به في هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣، وتسجيل موقفها السياسي والأخلاقي الواضح المستقل عن أي تأثير، حتى ولو كان هذا الموقف السياسي ضد الحليف الأمريكي. ولكننا لم نكن بصدد الدخول في أي مواجهة من أي نوع مع واشنطن بسبب حرب العراق[٣٣٦]». ويضيف لنا السفير D'Aragon: «رغم موقف فرنسا القوي، بالإضافة إلى موقف ألمانيا والتنديد العالمي بالإصرار الأمريكي على الحرب، كانت الولايات المتحدة مصممة على استهداف العراق عسكرياً وهو ما تم بالفعل [٣٣٧]».

ونحن نعتقد أن القيادة السعودية كانت في موقف صعب من خلال كيفية التعامل مع حرب العراق عام ٢٠٠٣، فالرياض كانت في موقف سياسي حمل نوع من الازدواجية من جهتين:

الجهة الأولى: الرياض تريد ترميم علاقتها بواشنطن بعد هجمات سبتمبر التي هزت علاقتها بالولايات المتحدة، بل وصل الحال بتهديد بنية النظام السياسي السعودي. لكن واشنطن تطلب من الرياض كمقابل عودة العلاقات لسابق عهدها تقديم الدعم السياسي واللوجستي في هذه الحرب. لا تريد الرياض الخروج عن الموقف العربي والإسلامي العالمي الرافض للحرب، ولكن واشنطن تمارس ضغوطها[٣٣٨]. بدأت النوايا الأمريكية واضحة لفرض الديمقراطية ولو بالقوة - في بلدان أخرى، بعد الانتهاء من العراق؛ لأسباب تتعلق بالأمن على خلفية هجمات سبتمبر، وهذا عامل مخيف لدول المنطقة؛ خشية ديمقراطية أمريكية مفروضة بالقوة على غرار النموذج العراقي محل التجربة والتطلعات بالنسبة للمحافظين الجدد[٣٣٩].

08/11/2010.

(336) Entretien avec l'ambassadeur français D'Aragon, Paris, 13/11/2011.

(337) Ibid.

(٣٣٨) أحمد الخولي، «هل شاركت العربية السعودية في حرب العراق»، الحوار المتمدن، يوليو عام ٢٠٠٥.

(339) Thomas Lindemann, «**Identités démocratiques et choix stratégiques**», *Revue française de science politique*,N°54, 2005/4.

الجهة الثانية: رغم الطبيعة العدوانية الدافعة للحرب في شخصية الرجل التي تحدث عنها [٣٤٠] Cenneth Waltz والتي تنطبق على شخصية الرئيس العراقي صدام حسين، الذي أصبح مزعجاً للرياض ولجميع جيرانه، إلا أن الرياض لا ترغب بسقوط نظام صدام بشكل كامل؛ لأنه يُعتبر الخط الأول في مواجهة أي مد شيعي إيراني. الرياض تعلم جيداً أن مصلحتها بقاء صدام أو نظامه على أقل تقدير؛ لأنها تعلم بأن العراق سيكون لا محالة بيد الشيعة أي: تحت سيطرة ونفوذ إيران، ولكن واشنطن تطلب ثمن التقارب مع السعوديين المساعدة في حرب العراق وإسقاط نظام صدام. إذن يبدو أن الرياض في موقف يجب عليها أن تقدم تنازلاً كبيراً، وأن تضحي بقربان عراق صدام حسين؛ للحفاظ على بقائها قبل كل شيء.

كانت الرياض تطمح - في أقل الأحوال - بقاء العراق تحت السيطرة السنية بعد صدام حسين عبر عقد صفقة سياسية؛ تحاشياً للحرب، ويستمر الوضع السياسي العام المتعلق بتوازن قوى العراق والمنطقة للمصالح السعودية العربية الإسلامية السنية، فقد شاهدنا قبل الحرب بأيام في مارس عام ٢٠٠٣ أثناء القمة العربية في شرم الشيخ كيف أن دول الخليج - عبر دولة الإمارات العربية المتحدة - قدمت مبادرة لتجنّب الحرب، بضرورة تنحي صدام حسين عن السلطة مقابل تقديم كافة الضمانات له ولعائلته ولجميع من يعمل معه بعدم الملاحقة السياسية أو القانونية [٣٤١].

ومن حسن حظ الرياض أن متغير الإرهاب دعم موقف الرياض السياسي، وساعد في تخفيف الضغوط الأمريكية؛ باعتبار المملكة العربية السعودية فاعلاً لا يمكن تجاوزه أو الاستغناء عنه، وهو ما ساعد على التقارب الأمريكي السعودي، على حساب الموقف العالمي الرافض حرب العراق، وعلى حساب تقارب فرنسي سعودي بدأ بعد هجمات سبتمبر عبر زيارة الرئيس شيراك للرياض في نوفمبر عام ٢٠٠١، ولكن نلاحظ أن هناك انقطاعاً فرنسياً سعودياً بعد التواصل

(340) Cenneth Waltz, Man, The State and War, New York, Columbia University Press, 1959,p.16.

(٣٤١) المبادرة قدمتها الإمارات العربية المتحدة ودعمتها دول الخليج. للمزيد من التفاصيل أنظر: تركي الحمد، «المبادرة الخليجية في حرب العراق»، السياسة الدولية، يناير عام ٢٠٠٤.

الجيد بعد هجمات سبتمبر، حيث لا توجد زيارات ثنائية عالية المستوى فرنسية سعودية خلال عام ٢٠٠٢، فقد كانت زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل آليوماري للرياض في ١٧ مارس عام ٢٠٠٣ بخصوص مناقشة حرب العراق متأخرة لأي حراك فرنسي سعودي ضد الحرب [٣٤٢].

٢. الغياب الفرنسي السعودي، عن بناء العراق الجديد

بالنسبة للأمريكيين كان يتوقعون استقبالاً حاراً من قبل المواطنين العراقيين، لأنهم خلصوهم من نظام صدام حسين، وسوف يساعدونهم في بناء عراق جديد يتوافق مع تطلعات واشنطن والمحافظين الجدد عبر فرض السلام بواسطة الحرب [٣٤٣]. لقد كانت الفكرة لدى الأمريكان خلق نموذج أمريكي في بلد يملك مقومات وإمكانيات التقدم ، من حيث توافر النفط والموارد الطبيعية والمياه والآمال الشعبية بالديمقراطية، بعبارة أخرى: عملية إعادة بناء العراق بالنسبة لواشنطن، هي: المزيد من النفوذ في الشرق الأوسط، والمزيد من الثروات، والمزيد من العقود والمصالح الإستراتيجية والاقتصادية (أي: تقليل الاعتماد على نفط، ونفوذ الرياض المتورطة بهجمات سبتمبر).

ولكن كان العنف المدني «لا مفر منه»؛ نظراً لعدم تجانس فئات المجتمع العراقي، والأحقاد التاريخية بينهم، والأخطاء التي ارتكبها الجيش الأمريكي بعد احتلال العراق، من حيث عدم قدرته على فرض الأمن، والتعامل بشكل خاطئ مع المعطيات على الأرض [٣٤٤]. على الجانب الفرنسي السعودي، كانت باريس والرياض بعيدة عن المطبخ الداخلي لصناعة العراق الجديد بسبب معارضة باريس للحرب ووقوفها في وجه واشنطن، وبسبب تورط الرياض في هجمات سبتمبر. يمكننا القول: إن موقف باريس من هذه الحرب كان موقفاً أخلاقياً

(٣٤٢) نلاحظ أن التحرك الفرنسي والتواصل مع جيران العراق أو الدول العربية والإسلامية لدعم موقف باريس الرافض للحرب كان متأخراً عبر زيارة وزيرة الدفاع للرياض وأبوظبي والقاهرة قبل بدء العمليات العسكرية بثلاثة أيام فقط.

(343) Thomas Lindemann, «Des guerriers pour faire la paix. L'armée américaine en Irak», Cultures & Conflits, N°67, 2007/3.

(344) Ibid.

أكثر منه سياسياً برجماتياً، كان ثمنه فتور في العلاقات الأمريكية الفرنسية، ولكننا سنلاحظ بداية تفاهم وتواصل بعد ثلاثة أشهر بين باريس وواشنطن عبر تفاهم شيراك - بوش في قمة إيفيان [٣٤٥]. ومن ثم ستلتقي القيادتان الأمريكية والفرنسية في نيويورك في سبتمبر عام ٢٠٠٣ في اجتماعات الأمم المتحدة. كما أن الملف الأمني في هايتي سيجمع بدفء العلاقات الأمريكية الفرنسية أيضاً [٣٤٦]. وأخيراً: سيجمع الملف اللبناني - وتحديداً بعد اغتيال رفيق الحريري - واشنطن وباريس للعمل سوياً [٣٤٧]. وبالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية من الحرب العراقية، فقد كان أكثر حساسية من الموقف الفرنسي، لم تستطيع الرياض التعبير صراحة تجاه موقفها المتعلق بالحرب الأمريكية على العراق؛ لأن المملكة العربية السعودية نفسها كانت تعيش وضعاً سياسياً حساساً، وعلاقات مضطربة مع الحليف الأمريكي بسبب أحداث سبتمبر، وكانت الرياض تعيش أوج حملتها الدبلوماسية والإعلامية؛ لتحسين صورتها أمام العالم وأمام الرأي العام الأمريكي تحديداً. في حرب العراق عام ٢٠٠٣ تلتقي مصالح المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضرورة تخليص المنطقة، من صدام حسين، ونظامه، ولكن الرياض تختلف مع واشنطن في كيفية تحقيق ذلك، فالتغيير الراديكالي بالنسبة للمملكة العربية السعودية عبر الحرب يعني متغيرات وأبعاد تخشى منها الرياض، مثل:

- خشية المملكة العربية السعودية تكثيف الوجود الأمريكي العسكري على حدودها، واشتعال حرب قد تطول مدتها، وقد تؤدي إلى حرب أهلية تتضرر منها المنطقة، كلها.

(٣٤٥) قمة إيفيان ٢-٣/٠٦/٢٠٠٣.

(٣٤٦) قام مستشار الرئيس جاك شيراك السيد موريس غورديو- مونتاني بدور حلقة الوصل بين الإليزيه وواشنطن.

(٣٤٧) سوف تشرف فرنسا والولايات المتحدة على تقديم مسودة قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩ المتعلق بلبنان بعد اغتيال الحريري.

- المملكة العربية السعودية تخشى التغيير الجذري في النظام السياسي العراقي الحاكم، حيث إن إبعاد قيادة النظام السابق (السنيّة في مجملها رغم بعثيتها القومية) ستؤدي إلى فراغ قيادي في محيط السنّة.
- المملكة العربية السعودية لم تكن تحبّذ نجاح الفكرة الأمريكية بفرض الديمقراطية بالقوة في العراق، وجعل العراق نموذجاً يتم تغيير القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، بناء على نجاح هذه التجربة، مما يعني ميزان قوى جديد تخسر الرياض فيه مكانتها الإقليمية والعالمية [٣٤٨].

حاولت المملكة العربية السعودية عدم النقاش كثيراً، والاندفاع بالمواقف العاطفية تجاه موقفها من حرب العراق عبر التزامها بالموقف العربي العام الصادر عن الجامعة العربية، وعدم الانفراد بأي موقف سعودي مستقل. كان السعوديون - وبسبب الوضع السياسي الخاص الذي يعيشونه نتيجة أحداث سبتمبر - حريصين على مسك العصا من الوسط فيما يتعلق بموقفهم من الحرب، عبر عدم إغضاب العرب والداخل السعودي، المتعاطف مع العراق لأسباب دينية أو إنسانية، وكسب ود واشنطن في نفس الوقت بعد توتر هجمات سبتمبر.

٣. نتائج الغياب الفرنسي السعودي، عن بناء العراق الجديد

فرنسا ورغم العلاقات المميزة مع العراق منذ السبعينيات إلا أنها تخسر هذا التميّز، بحيث لا يكون لها ثقل في الشرق الأوسط عبر العراق، ومن ثم لا يكون لها نصيب في رسم مستقبل هذا البلد سياسياً أولاً أو المشاركة في إعادة أعماره على المستوى الاقتصادي ثانياً، والعامل الثالث خسارة عمق إستراتيجي في المنطقة، بسبب خروجها من هذا الملف بعد معارضتها الحرب، وتفرد واشنطن برسم سياسة العراق الجديد [٣٤٩].

(348) Entretien avec Hosham Dawod, d›origine irakienne est chercheur au Centre d'études interdisciplinaires des faits religieux (CEIFR) du CNRS depuis 2001. Paris 8/11/2010.

(٣٤٩) جواد بشارة، «صفحات منسية من العلاقات الفرنسية العراقية: الجزء الثاني»، الحوار المتمدن، العدد ٣٠٢٥، ٥ يونيو عام ٢٠١٠.

أما المملكة العربية السعودية، فقد كانت الخاسر الأكبر من تغير الخارطة السياسية للمنطقة بعد سقوط نظام صدام حسين، وعدم قدرتها على المشاركة في رسم العراق الجديد. ورغم المحاولات السعودية للمشاركة في رسم البنية السياسية لعراق ما بعد صدام حسين إلا أن المحافظين الجدد تجاهلوا مطالب الرياض، واعتمدوا على علاقاتهم مع المعارضة العراقية في أمريكا وأوروبا، التي هي في واقع الأمر جبهة شيعية معارضة ولكنها في قالب ليبرالي [٣٥٠].

لم تشمل التوترات بين الرياض وواشنطن في الملف العراقي السياسة الواجب إتباعها تجاه عراق ما بُعدُ صدام حسين، بل كانت تتعلق تحديداً، بتنامي نفوذ إيران في الأراضي العراقية الذي يعد عاملاً مزعجاً جداً للرياض من جهة، ومن جهة ثانية، تسبَّب هذا التغيير بتنامي الإرهاب الذي ضرب المملكة العربية السعودية، وأصبح الشباب السعودي، يتسرب للجهاد في العراق عبر الحدود الطويلة بين البلدين، أو عبر سوريا بشار الأسد التي اقتربت من طهران كثيراً خصوصاً بعد عاصفة اغتيال الحريري، ولكن هناك من يعتقد أن العلاقة بين المملكة العربية السعودية والولايات كانت متذبذبة أصلاً قبل حرب العراق، مثل: Joseph McMillan الذي يرى أن الرابط بين الدولتين كان النفط والحرب ضد الشيوعية فقط. انتهى الرابط الثاني بسقوط القطب السوفييتي عام (١٩٨٩-١٩٩٠) والرابط النفطي بإمكان العراق الجديد تعويضه [٣٥١].

للحق، أكثر ما تخشاه الرياض في الملف العراقي هو المساس بعامل الاستقرار، وأن تمتد الفوضى لحدودها في شكل تسلل المقاتلين لأراضيها. لقد أصبح العراق - نظراً للتواجد الأمريكي منطقة جذب للجهاديين وهناك حدود تبلغ (٨١٥) كيلومتر بين العراق والمملكة العربية السعودية، في ظل تنامي وتدخل بعض قوى المنطقة، في الملف العراقي على حساب المملكة العربية السعودية، مثل: إيران، وسوريا، وحزب الله.

(٣٥٠) مثل أحمد الجلبي المقرب جداً من وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد وبول ولوفيتز. ومثل أياد علاوي المقرب من وزارة الخارجية الأمريكية.

(351) Joseph McMillan, "Saudi Arabia & Iraq: Oil and religion rivalry", Washington, United states Institute of Peace, January 2006.

لقد تجسد موقف الرياض بشكل واضح في تصريح قوي لوزير الخارجية السعودي، الأمير سعودي الفيصل: «يدخل الإيرانيون هذه المنطقة، التي قامت القوات الأمريكية بتهدئة الأوضاع فيها. تتدخل طهران في تشكيل الحكومات العراقية ويدعمون الشيعة، وأصبح للشيعة قوات أمن خاصة بهم وميلشيات، والغريب أن الإيرانيين يتمتعون بحماية الأمريكيين والبريطانيين. يبدو لنا أن ذلك غريب وغير متصور. لقد خضنا حرباً سوياً لمنع إيران من التدخل في العراق بعد معركة الخليج الثانية وطرد العراق من الكويت، والآن نسلِّم البلد بكاملها لإيران بلا سبب [٣٥٢]».

كلام هام وحسّاس يقوله وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، يجسّد عمق الهوة بين واشنطن والرياض في الملف العراقي. السعوديون يرون أنهم قدموا تنازلات كبيرة لواشنطن، وإيران هي من حصد النتائج وأصبحت تتحكم بالعراق وبل تمارس ضغط على واشنطن نفسها من خلال تصعيد أو تهدئة الوضع في العراق. يبدو لنا أن كلام الوزير السعودي، يجسّد حالة التوتر القائمة إلى الآن بسبب تنامي نفوذ إيران في المنطقة،

بعبارة أخرى: نعتقد أن العامل المشترك بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في الملف العراقي الذي أصبح دولة يسيطر عليها الشيعة والأكراد وتتحكم إيران بأهم الأحزاب الشيعية الحاكمة[٣٥٣]، هو الضجر من الحليف الأمريكي الذي لم يتفاهم مع باريس والرياض، أو لم يسمع نصائح الرياض وباريس في هذا الملف الشائك. تجاهل الأمريكيون باريس بخصوص اتخاذ قرار الحرب، تجاهل الأمريكيون الرياض بخصوص التركيبة السياسية الديموغرافية للعراق الجديد، فكانت النتيجة تورط أمريكي وخسائر مادية وبشرية غير متوقعة للأمريكيين، وتنامي نشاط القاعدة والأهم من هذا كله تنامي قوة إيران في المنطقة، على حساب حلفاء واشنطن التقليديين وأولهم المملكة العربية السعودية.

(352) Al-Arabiyah, 21/9/2005.

(٣٥٣) مثل حزب دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي. حزب تيار الصدر بقيادة مقتدى الصدر. وحزب الائتلاف الوطني بقيادة عمار الحكيم. للمزيد من التفاصيل انظر: وحيد الملا، «أحزاب العراق الجديد»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٩٨، نوفمبر ٢٠١٠.

بالفعل، أثبتت الأيام سلامة موقف فرنسا والمملكة العربية السعودية تجاه القرار الأمريكي بالحرب على العراق، فقد كانت باريس والرياض تملكان العمق السياسي والديموغرافي في فهم قوى المنطقة، وتريدان من واشنطن قراءة الواقع بعمق عبر التفاهم مع الحلفاء وعدم التفرد بالحلول وإعداد مرحلة ما بعد صدام قبل الإطاحة بصدام نفسه. كانت نظرة الأمريكيين قاصرة ولا تتجاوز هدف إسقاط شخص صدام حسين، ويعتقد الفرنسيون والسعوديون أن تنامي قوة إيران بعد حرب العراق بسبب الأخطاء الأمريكية في الملف العراقي. لقد قال السعوديون بوضوح عبر وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل: «نصحنا حلفاءنا الأمريكيين بالتنسيق معنا في الملف العراقي ولكنهم لم يسمعوا النصيحة[٣٥٤]». ويبدو أن واشنطن أرادت معاقبة باريس والرياض بعدم المشاركة في بناء العراق الجديد بسبب معارضة الأولى الحرب وتورط الثانية في هجمات سبتمبر، ولكن واشنطن لم تكن تملك العمق الديمغرافي والديني لإدارة الأزمة على الأرض، وكانت النتيجة خسارة لجميع الأطراف.

الأمريكي: خسارة عبر فشل، وخسائر مادية وبشرية في العراق. والسعودي: خسارة عبر تناقص نفوذه السياسي لمصلحة إيران. والفرنسي: خسارة عبر برودة علاقاته مع واشنطن؛ بسبب عدم التنسيق الذي وصل حد المعارضة للحرب، وعدم استفادته اقتصادياً من بناء العراق الجديد، ولكن أخيراً كانت إيران هي الفائز الكبير من هذه الحرب رغم أنها تُمثّل عدواً للحلفاء الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وفرنسا، والمملكة العربية السعودية.

(٣٥٤) تصريح لوزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، الرياض، الرياض ٢٠/٨/٢٠٠٥.

٤.٢ الملف اللبناني

٤.٢.١ دور رفيق الحريري في العلاقات الفرنسية السعودية

شاركت الرياض في تفاصيل الملف اللبناني بجميع تفاصيله منذ بداية الحرب الأهلية اللبنانية في أبريل عام ١٩٧٥، وكان لها دور حاسم في المساعدة على انهاء الحرب عبر اتفاق (الطائف[٣٥٥]) عام ١٩٩٠، بتدخل من الرياض وبدعم من فرنسا والولايات المتحدة، وإيجاد صيغة تفاهم مع كافة الفرقاء اللبنانية والسورية[٣٥٦].

لقد برزت المشاركة السعودية في الملف اللبناني بداية الثمانينيات، بعد وصول إدارة الرئيس رونالد ريغان للبيت الأبيض عبر خطين متوازيين:

الخط الأول: أمريكي سعودي عبر تفاهم مباشر مع الأطراف اللبنانية المتنازعة، وقام بهذا الدور باقتدار سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، الذي كان يقوم بالتواصل مع البيت الأبيض بسهولة بحكم مركزه كسفير، وعلاقاته الشخصية القوية بإدارة الرئيس ريغان، ومن ثم إدارة بوش الأب.

الخط الثاني: فرنسي سعودي عبر الرئيس رفيق الحريري الشخصية اللبنانية الجديدة على الساحة السياسية اللبنانية والعربية، والمدعومة من الرياض ومن الملك فهد بشكل شخصي.

كانت الرياض وباريس تشتركان في موقف واحد بخصوص الملف اللبناني، وهو حماية مصالحهما الإستراتيجية في لبنان عبر استقرار هذا البلد دون سيطرة أطراف خارجية سواء من قبل سوريا أو إيران. في الواقع لبنان يُمثّل عمقاً إستراتيجياً للرياض وباريس في نفس الوقت، والرياض تريد دعم السنة وتحديداً رفيق الحريري المقرب من قيادتها السياسية على حساب بعض القيادات السنية المحسوبة على جهات ودول أخرى، وأيضاً لا تريد الرياض

(٣٥٥) مدينة جبلية صغيرة قريبة من مكة.
(٣٥٦) زهوة مجذوب، الصراع على السلطة في لبنان، بيروت، دار المطبوعات، ٢٠١١، ص ١٩٨.

للنفوذ الشيعي المدعوم من إيران بواسطة حزب الله وحركة أمل أن يسيطرا على العملية السياسية في لبنان. بمعنى أدق: هناك صراع بالوكالة أطرافه المملكة العربية السعودية وإيران وسوريا في الأراضي اللبنانية التي كانت تعيش حرباً أهلية. وبالنسبة لفرنسا أيضاً لديها عمق تاريخي في لبنان خصوصاً عبر دعم الموارنة المسيحيين المرتبطين ثقافياً وسياسياً وتاريخياً بفرنسا. بالطبع لا تريد باريس التفريط بمكتسباتها السياسية والتاريخية، وتفقد ثقلها في الشرق الأوسط عبر أهم مراكز النفوذ الفرنسية «لبنان».

نشير هنا، بأن الرياض لديها الاستعداد بالمحافظة على الوضع اللبناني الأصلي عبر تحالف وتقاسم السلطة بين الطوائف، ولكن التمدد الشيعي بعد ثورة الخميني جعل لبنان مسرح صراع نفوذ سوري سعودي إيراني [٣٥٧].

نعتقد أن المتغير الأمريكي - موجود كالعادة-؛ لأن واشنطن هي من يدير التنسيق المباشر مع الرياض عبر السفير السعودي، في الولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان، وبقي التقاطع الفرنسي السعودي، عبر الرئيس رفيق الحريري صديق شيراك، ولكن سيد الإليزيه حينها لم يكن جاك شيراك، وهو ما ضعَّف التقاطع الفرنسي السعودي بشكل عام وموقف الحريري بشكل شخصي، الذي كان يعمل تحت مظلة ونفوذ الأمير النافذ بندر بن سلطان، بحيث مالت الكفة في إدارة الملف اللبناني بالنسبة للرياض لصالح التنسيق مع واشنطن عبر السفير السعودي، الأمير بندر بن سلطان على حساب إدارة الملف مع فرنسا عبر الرئيس اللبناني رفيق الحريري.

إن هذا التقارب الفرنسي السعودي، في الملف اللبناني كان بفضل العلاقة الجيدة لرفيق الحريري مع الرياض وباريس في نفس الوقت، وبعد الطائف جرت أول انتخابات لبنانية عام ١٩٩٢، وبدأ عهد الحريري كرجل المرحلة المدعوم من الرياض وباريس على السواء، ونعتقد أن الرياض كانت مهتمة بالوضع في لبنان منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ولكن اهتمامها كان في

(357) Alain Ménargues, Les secrets de la guerre du Liban du coup d'Etat de Bachir Gémayel aux massacres des camps palestiniens, Paris, Albin Michel, 2004,p290-292.

إطار جامعة الدول العربية دون التفرد بالتأثير الفردي في هذا البلد. لكن بعد تنامي أهمية وتدخل الدور السعودي، في إيقاف الحرب اللبنانية، وبعد نشأة العلاقة الشخصية بين رفيق الحريري والملك فهد أصبح للرياض عمق سياسي وإستراتيجي في لبنان، وبدأ نفوذ الرياض يزداد لدرجة منافسة نفوذ دمشق في لبنان عبر الحريري. ونشير هنا إلى أن بعض العائلات السنّية السياسية في لبنان خصوصاً الطرابلسية تميل لسوريا أكثر من المملكة العربية السعودية، لذلك يُعتبر الحريري لبنانياً سعودياً خالصاً. على الجانب الآخر، ومع تولي الرئيس شيراك السلطة عام ١٩٩٥ أصبح الحريري رجل لبنان الأول بدعم فرنسي سعودي، حيث فاز خمس مرات، بمنصب رئيس الوزراء اللبناني بلا منافسة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٥)، واستطاع إعادة أعمار بيروت، واستعادت لبنان مكانتها العربية على مستوى السياحة والثقافة بفضل رفيق الحريري، والأهم من ذلك أنه لعب دوراً استشارياً مزدوجاً، حيث بقي بمثابة المستشار الخاص للملك السعودي، في الملف الفرنسي، وفي نفس الوقت مستشاراً خاصاً للرئيس الفرنسي في الملف السعودي، خصوصاً فيما يتعلق بالتقاطعات في الملف السوري- اللبناني [٣٥٨].

(358) Entretien avec prince Turki ben Nasser ben Abdelaziz, Riyad, 10/12/2010.

٢.٢.٤ تأثير الأوضاع في لبنان بعد أحداث سبتمبر على العلاقات الفرنسية السعودية

رغم نتائج هجمات سبتمبر السلبية على العلاقات الأمريكية السعودية والتي تزامنت مع برودة العلاقات الفرنسية الأمريكية بسبب موقف باريس الرافض للحرب، إلا أن ملف لبنان كان عامل تقارب للعواصم الثلاث باريس، والرياض، وواشنطن. كان للحريري دوراً في الطلب من حلفائه الرياض وباريس بالوقوف ضد النفوذ السوري والإيراني في لبنان عبر تبني مشروع القرار(١٥٥٩) [٣٥٩]. كانت الرياض تدعم توجه الحريري؛ لأنه يعزز نفوذها الإقليمي، وفي نفس الوقت يحرك موقف الرياض السياسي المتأثر سلبياً من هجمات سبتمبر. وكانت باريس تريد تعزيز نفوذها أيضاً في المنطقة، عبر الملف اللبناني الذي يقوده صديق الرياض وباريس رفيق الحريري، بالإضافة لعودة الحرارة والتواصل مع واشنطن بعد موقف باريس الرافض لحرب العراق.

إذن، نحن أمام حالة سياسية فرنسية سعودية متشابة تتعلق بتعزيز النفوذ في لبنان من جهة، وعودة الحرارة والتواصل مع واشنطن الفاعل الأول في العالم من جهة أخرى. مثلما كان لقاء الملك عبد الله والرئيس بوش في مارس عام ٢٠٠٣ عودة التواصل الأمريكي السعودي، كذلك كان لقاء الرئيسين شيراك- بوش في قمة ايفيان يونيو عام ٢٠٠٣ من ثم في نيويورك على هامش مؤتمر الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٣ بداية التواصل الأمريكي الفرنسي والمحادثات الجدية لرسم القرار: (١٥٥٩)، فقد كان هناك عاملان ساعدا بإيجابية في عودة وتقارب العلاقات الأمريكية الفرنسية.

(٣٥٩) صدر القرار: (١٥٥٩) من مجلس الأمن في ٢ سبتمبر عام ٢٠٠٤ بجهود باريس والرئيس شيراك تحديداً. ينص القرار على دعم سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً وضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان. للمزيد انظر:
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMDictionnaire?iddictionnaire=1614

الأول: الملف الأفغاني الذي تشترك فيه واشنطن وباريس بدا عاملاً ايجابياً في عودة المفاهمات الفرنسية الأمريكية.

الثاني: الوضع المتفجر في هايتي، والدور الإيجابي الذي تلعبه باريس في تهدئة الأمور في هذا البلد الذي يُعتبر قريباً جداً من الولايات المتحدة الأمريكية، ويهم واشنطن استقرار أوضاعه السياسية [٣٦٠].

المقصود والمتضرر بشكل مباشر من القرار: (١٥٥٩) هي سوريا وحزب الله، والمستفيد بشكل مباشر من هذا القرار هو الحريري، أي: حلفاء المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وفرنسا.باريس وعبر تبنّيها للقرار: (١٥٥٩) تساعد صديقها وصديق الرياض في نفس الوقت رفيق الحريري في معركته ضد الهيمنة السورية (الرئيس السوري بشار الأسد تحديداً) على لبنان، حيث كانت معركة التمديد للرئيس اللبناني المنتهية ولايته إميل لحود قائمة بين النظام السياسي السوري والحريري[٣٦١]. من المنطقي بمكان النظرُ إلى القرار: (١٥٥٩) على أنه ثمرة عودة التواصل الفرنسي الأمريكي الجديد الذي تم في حضور أوروبا ومباركتها بعد برودة العلاقات بسبب حرب العراق. لقد انقسم حول القرار: (١٥٥٩) اللبنانيون بين مؤيد ورافض في نفس الوقت، قام البرلمانُ اللبناني على تعديل الدستور؛ في سبيل التجديد للرئيس إيميل لحود، مما يعني تنحية رفيق الحريري صديق الرياض وباريس، واتجاه البلد نحو أزمة سياسية وصولاً إلى ١٤ فبراير عام ٢٠٠٥ المتمثل باغتيال رفيق الحريري [٣٦٢]. كان هذا الاغتيال بمثابة ١١ سبتمبر لبناني، وضع البلاد في عمق أزمة تهدد وجوده بالكامل،

(360) Richard Labéviére, Le grand retournement, Bagdad-Beyrouth, Paris, Seuil, 2008, pp,90-91. Sur les détail du rôle du Chirac&Hariri concernant la résolution 1559 voir, Jacques Chirac, Le temps présidentiel : Mémoires.Tome2, Paris, Nil, 2011.

(٣٦١) للمزيد من التفاصيل حول الوضع اللبناني اللبناني في تلك الفترة، انظر: عماد حمدان، تعثر بناء الدولة في لبنان: تجربة شهاب والحريري، بيروت، دار الرحاب، ٢٠١١، الفصل الرابع والفصل الخامس.

(362) Joseph Bahout, «Convergence et divergence franco-américaine au Liban», in Franck Mermier (Dir), Liban une guerre de 33 jours; Paris, Découverte,2007,pp,184-185.

لا سيَّما أن أصابع الاتهام وُجِّهَت مباشرة إلى سوريا التي تُمسك بكل مفاصل لبنان الأمنية والعسكرية والسياسية.

دعم القرار: (١٥٥٩) يُمثِّل في الواقع دعم الحريري في نفس الوقت، وفي الواقع كانت باريس تريد استعادة دورها المتراجع في ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأوضاع في الشرق الأوسط عبر إعادة الفاعلية الفرنسية في الملف اللبناني [٣٦٣].

ولكن اغتيال رفيق الحريري أضرّ بالعلاقات السورية الفرنسية، وكذلك العلاقات السورية السعودية على السواء، وهنا أيضاً تقاطعت المصالح الفرنسية السعودية بمحاسبة سوريا لأن الصورة الأولية تشير بتورط دمشق باغتيال الحريري، أو معرفتها على أقل تقدير بتفاصيل هذا الاغتيال، كيف وهي التي تتحكم بمفاصل لبنان الأمنية، وزاد من تأزم الوضع السياسي بين الرياض ودمشق النفي السوري المطلق بأي علم أو تدخل بهذا الاغتيال، وعدم التعاون مع الرياض وباريس في مفاهمات ما بعد اغتيال الحريري. ووصلت الأمور إلى حدٍّ صعب جداً بين الرياض ودمشق بعد كلمة الرئيس السوري بشار الأسد في جامعة دمشق في ١٠ نوفمبر عام ٢٠٠٥ ووصفه رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة والحريري والمملكة العربية السعودية بألفاظ غير لائقة ذات أثر سيئ جداً في العلاقات السعودية السورية على مستوى القادة [٣٦٤].

لا شك إن دور الرئيس شيراك في صياغة هذا القرار كان سبب تدهور العلاقات الفرنسية السورية من جهة، وتدهور العلاقات بين الرئيس بشار الأسد ورفيق الحريري من جهة ثانية، [٣٦٥]. فالسوريون يعتقدون أن رفيق الحريري هو وراء

(363) Gérard Claud, «Les relation franco-libanaises sous la présidence de Jacques Chirac», Politique étrangère, Hiver 2008/4.

(364) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4424000/4424504.stm

(٣٦٥) كانت هناك جوانب شخصية بين الرجال الثلاثة: (بشار الأسد - الحريري - شيراك). تشير المعلومات إلى أن: الحريري هو من قدَّم الأسد لشيراك، وشيراك هو من قدَّم الأسد للقيادات الأوربية والغربية. أي: أن تصرف الأسد بنظر شيراك كان بمثابة الخيانة الشخصية. تعرض الرئيس شيراك لبعض التفاصيل في هذا الموضوع في مذكراته الجزء الثاني:
Jacques Chirac, Le temps présidentiel : Mémoires.Tome2, Paris, Nil, 2011.

تحريك صديقه الرئيس شيراك الذي أقنع واشنطن وأعضاء مجلس الأمن بتبني القرار: (١٥٥٩). وللحق نرى تقاطعاً للمصالح بين فرنسا والولايات المتحدة ولبنان (الحريري) والمملكة العربية السعودية؛ لتبني هذا القرار، الذي نعتقد أنه سبب النتائج السياسية في لبنان والمنطقة منذ بدء المناقشات حول هذا القرار في قمة إيفيان وفي يونيو عام ٢٠٠٣، فعبر هذا القرار واشنطن تصالحت مع باريس بعد القطيعة بسبب حرب العراق، والحريري المدعوم من الرياض يريد الخروج من الهيمنة والضغوط السورية، ويريد تحقيق مكاسب في الداخل عبر معركته ضد رجال سوريا و أولهم الرئيس اللبناني إيميل لحود، والرياض تريد خلق عمق إستراتيجي في لبنان عبر تنحية دمشق، ومحاولة عزلها عن إيران، وإضعاف ارتباطها بحماس، وإضعاف ذراع إيران وسوريا في المنطقة، (حزب الله) [٣٦٦]. في الجانب الفرنسي، رغم جهود باريس الواضحة في الملف اللبناني يرى بعض المفكرين الفرنسيين تقصيراً من الإعلام الفرنسي تجاه الدبلوماسية الفرنسية، فهذا غسان سلامة يقول: «إن وسائل الإعلام الفرنسية كانت بخيلة وأبدت القليل من الاهتمام بالجهد الذي بذلته فرنسا على أعلى مستوى؛ لأجل المساعدة في إعادة السيادة اللبنانية، فقد قامت باريس بنشاط كبير مع واشنطن ومع اللبنانيين والدول الإقليمية كالمملكة العربية السعودية من أجل خلق ديناميكية تضع حداً لتدهور السيادة اللبنانية [٣٦٧]».

رغم اغتياله: الحريري يبقى متغيراً إيجابياً في التواصل الفرنسي السعودي

تم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ فبراير عام ٢٠٠٥م، وتوفي معه إثنان وعشرون شخصاً، وهذا الاغتيال أعاد لبنان للفوضى من جديد عبر تدخلات خارجية من الأطراف المؤثِّرة في لبنان، مثل: المملكة العربية السعودية، وفرنسا، وإيران، وسوريا [٣٦٨]. كان هذا الاغتيال بمثابة القشة التي قصمت العلاقات بين فرنسا وسوريا من جهة، والمملكة العربية السعودية وسوريا من جهة أخرى، وهو ما يُمثِّل تقاطع مصالح في الموقف الفرنسي

(٣٦٦) خالد الدخيل، «السياسة السعودية الجديدة: أشياء لا مفر منها»، لندن، مجلة بانوراما السياسية، يناير ٢٠١١.

(367) Ghassan Salamé, Le Figaro le 27 Avril 2005.

(368) Fouad Makhzomi, «Le Liban après Hariri», Outre-Terre, N°13, 2005/4.

السعودي، المدعوم من الولايات المتحدة الذي بدأ مع دعم القرار: (١٥٥٩) فيما يتعلق بالملف اللبناني عبر تحجيم نفوذ سوريا وإيران في الداخل اللبناني(٣٦٩)، حتى إن بعض السياسيين اللبنانيين مثل: وليد جنبلاط قالها بصراحة «القرار: (١٥٥٩) هو من قتل الحريري (٣٧٠)». ويبدو أن كلاً من القيادة السعودية والقيادة الفرنسية (الرئيس شيراك تحديداً) أيضاً تعاملوا مع الأزمة السياسية وتبعات اغتيال الحريري من منطلقات شخصية؛ بحكم العلاقة الشخصية التي تربطهم برفيق الحريري(٣٧١)، فقد توترت الأمور السياسية في لبنان مع توالي مسلسل الاغتيالات للسياسيين والصحفيين اللبنانيين بعد اغتيال الحريري، وكان جميع الذين تم اغتيالهم من الطائفة المارونية المسيحية باستثناء شخصيتين من السُّنَّة، هما: النائب وليد عيدو، والنقيب وسام عيد، الضابط في المخابرات اللبنانية(٣٧٢). وخلال عدة أشهر من التوتر اللبناني اللبناني، وكذلك اهتزاز الثقة ما بين الرياض ودمشق من جهة، وباريس ودمشق من جهة ثانية،؛ بسبب اغتيال الحريري، طالبت حكومة فؤاد السنيورة بتشكيل محكمة دولية حول اغتيال الحريري. وقد دعمت الرياض وباريس قيام المحكمة الدولية في تقاطع واضح للمصالح الفرنسية السعودية في الملف اللبناني(٣٧٣).

وفي خضم الأزمة اللبنانية السياسية بسبب اغتيال الحريري قامت حرب الـ (٣٣) يوماً بين إسرائيل وحزب الله، ولأول مرة تُعبِّر الرياض بوضوح عن موقفها حول تصرفات حزب الله وحماس وعملياتهم العسكرية ضد إسرائيل. قالت الرياض عبر وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل بأن ما حدث: «مغامرات غير محسوبة(٣٧٤)».

(369) Georges Corm, «Les causes de la crise libanaise : l'Europe contribue-t-elle à la solution», Revue internationale et stratégique, N°70, 2008/2.

(370) Al-Safeer, 16/12/2010.

(371) Richard Labéviére op,cit,., p,112.

(372) Joseph Bahout, «Liban 2005 : décomposition et recomposition», Critique internationale, N°31, 2006/2.

(٣٧٣) عبد الكريم أبوالنصر، «العلاقات السعودية السورية: موقف الرياض من المحكمة الدولية»، النهار، ديسمبر عام٢٠١٠.

(374) Al-Riyad, 2/1/2009.

أخيراً: أثمرت الجهود الفرنسية بصدور القرار (١٧٠١) الذي أتاح للجيش اللبناني الانتشار في الجنوب. كما وسَّع من دور «اليونيفيل»، وزاد من قدراتها؛ بهدف خلق منطقة عازلة بين إسرائيل وحزب الله، ومنعه من إعادة بناء ترسانته العسكرية(٣٧٥). نعتقد أن القرارين: (١٥٥٩) و (١٧٠١) هما جهود رفيق الحريري والرئيس شيراك بمساعدة الحلفاء، مثل: الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية وغيرهم.

بالإمكان القول: يُعتبر الملف اللبناني من أهم الملفات التي تجمع باريس والرياض بشكل واضح من حيث تقاطع مصالحهم وتعزيز نفوذهم على حساب القوى الأخرى، مثل: سوريا، وإيران. فلبنان يُمثِّل لباريس عمقاً تاريخياً وثقافياً وسياسياً ينبغي المحافظة عليه، ولبنان يُمثِّل للرياض عمقاً إستراتيجياً وسياسياً وإيديولوجياً ينبغي المحافظة عليه.

إن العلاقات الشخصية بين القادة الفرنسيين والسعوديين التي كان الوسيط فيها رفيق الحريري؛ لعبت دوراً في تقاطع المصالح بين باريس والرياض في دعم رفيق الحريري ليكون رجل المرحلة لفرنسا والمملكة العربية السعودية. لقد كان ملف لبنان كرت عودة العلاقات مع واشنطن بعد أحداث سبتمبر بالنسبة للرياض، وبعد معارضة حرب العراق بالنسبة لباريس، وكان القرار: (١٥٥٩) هو الوسيلة التي اتفقت عليها واشنطن والرياض وباريس، لتحجيم نفوذ إيران وسوريا في لبنان، وحتى بعد اغتيال الحريري بقي الملف اللبناني نقطة تقاطع للمصالح الفرنسية السعودية عبر محاولة عزل سوريا من لبنان، ومحاولة إضعاف حزب الله، وللمرة ثانية يكون للعلاقات الشخصية دوراً في الموقف الفرنسي السعودي، في هذا الملف بسبب موقف الرئيس الأسد تجاه باريس والرياض الذين ساعدوه وقدموه للعالم بعد توليه القيادة عام ١٩٩٩. لكننا سنلاحظ ضعف العامل الشخصي مع رحيل شيراك، وتبني الرئيس ساركوزي سياسة تقاربية مع دمشق في الملف اللبناني، وهو ما تم بناءً عليه مصالحة سعودية سورية بعد انقطاع بسبب اغتيال الحريري، وهذا يجسّد قوة تقاطع

(375) Elizabeth Picard, Le Hezbollah, malice islamiste et acteur communautaire pragmatique, in Franck Mermier (Dir), Liban une guerre de 33 jours; Paris, Découverte,2007,p 91-92.

العلاقة الفرنسية السعودية في الملف اللبناني، ولكن الأمور للمرة الثانية تتراجع بخصوص العلاقة مع الأسد من قبل الرياض وباريس بعد التطورات الأخيرة المتعلقة بالحراك والمظاهرات الداخلية التي بدأت في مارس عام ٢٠١١، والمواقف الرافضة للعنف من قبل باريس والرياض، ولسياسة القمع التي يمارسها النظام السوري ضد السوريين.

حزب الله «دولة» أقوى من الدولة اللبنانية

عندما قامت قوات حزب الله بشن هجوم مباغت لتسيطر على العاصمة اللبنانية في أقلِّ من (٤٨) ساعة بسبب اختلافها مع جماعة الحريري في مايو عام ٢٠٠٨، لم تتبدد مخاوف العودة إلى الحرب الأهلية إلا بعد موافقة القادة اللبنانيين للدعوة التي وجها أمير قطر لعقد مؤتمر في الدوحة لحل الأزمة[٣٧٦]، وهذا يعطيي مؤشراً واضحاً على قوة حزب الله وسيطرته على لبنان، مقابل ضعف واضح للحكومة والسيادة اللبنانية بجميع أجهزتها الدفاعية والأمنية والسياسية.

نشير هنا إلى أن المملكة العربية السعودية وبشكل غير متحفظ – عكس سياستها المتحفظة- عبَّرت صراحة عن موقفها السياسي بشكل واضح؛ بأن الحكومة اللبنانية يجب أن تمارس سيادتها على لبنان، وأن حزب الله يقوم مقام الدولة اللبنانية بقوة السلاح. إن الرياض على أي حال «تقصد إيران» في معركة نفوذ سعودية إيرانية في لبنان، وتحاول الرياض لمصلحة لبنان إضعاف حزب الله المدعوم من طهران، حيث أظهرت تسريبات ويكيليكس أن الرياض اقترحت على واشنطن إزاحة حزب الله بالقوة عبر قوة مدعومة من واشنطن والأمم المتحدة وحلف الناتو[٣٧٧]. في جانب آخرو الرياض لا تريد أن ينجح نموذج حزب الله الذي يقدم نموذجاً متكاملاً لنمط حراك سياسي واجتماعي ومذهبي؛ نظراً لتواجد الشيعة في الأراضي السعودية. فالسعوديون الشيعة ينظرون لحزب الله بإعجاب، بسبب وقوفه في وجه القوى الإقليمية والعالمية، وعدم قدرة المجتمع

(٣٧٦) يميل القادة الشيعة اللبنانيون لقطر أكثر من المملكة العربية السعودية؛ لأنهم يعتبرون السعوديين يميلون مع حزب الحريري، بعكس قطر التي تتمتع بعلاقات طيبة مع إيران وسوريا.

(377) http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/12/101207_wikileaks_saudi.shtml

الدولي على وضع نهاية للحزب، وربما يكرر السعوديون الشيعة تجربة الحزب على الأراضي السعودية عبر تعاون مع حزب الله اللبناني[٣٧٨].

حول دور في فرنسا في الملف اللبناني من خلال العلاقة بين باريس ودمشق، نستطيع القول: إن علاقة فرنسا بسوريا في عهد ساركوزي أخذت بُعداً برجماتياً وعملياً بعد التوتر مع شيراك؛ بسبب اغتيال الحريري والقرار: (١٥٥٩)[٣٧٩].

ونحن نعتقد أن الرئيس ساركوزي تعامل مع الملف اللبناني من مبدأ: أنه من دون سوريا لا سلام في لبنان، وبالتالي في الشرق الأوسط. كما تبلور لدى الرئيس ساركوزي الاقتناع – وبعد تجربة الرئيسين جاك شيراك وجورج بوش هذه المرة – أنه لا يمكن تحقيق شيء إيجابي في لبنان عبر مقاطعة سوريا وتهديدها والضغط عليها، وبالتالي فمن الحكمة تجربة التقرب إلى دمشق وإغرائها، أي: «تجريب الجزرة بعد أن أفضت العصا إلى لا شيء»، لذلك داعب الرئيس ساركوزي مشاعر النظام السوري بإمكانية الوصول لحلول في التفاوض مع إسرائيل عبر الوسيط التركي، وتركيا في نفس الوقت تريد تحريك هذا الملف؛ لتحقيق مكاسب تتعلق بموضوع انضمامها للاتحاد الأوروبي.

بعبارة أخرى: حاول الرئيس ساركوزي الدخول للملف اللبناني والمنطقة عبر المثلث السوري التركي الإسرائيلي، وقد تبيَّنت تفاصيل هذه المحاولة الفرنسية في زيارة الرئيس الأسد لباريس في نوفمبر عام ٢٠٠٩، ففي مقابلة للرئيس الأسد مع قناة فرانس ٢ التلفزيونية كان واضحاً في حديثه وقال: «لنرى قدرة فرنسا في ظل خيبة آمال العرب من الرئيس أوباما[٣٨٠]»، بل إن الرئيس الأسد قال في مقابلة مع قناة الجزيرة (مكتب باريس): «إن فرنسا هي من يقود أوروبا سواء قبل الاتحاد الأوروبي أو بعده، وعودة علاقتنا مع باريس مفيدة»[٣٨١]. والحقيقة أن باريس نجحت عن طريق انفتاحها على دمشق في العودة إلى منطقة الشرق

(٣٧٨) مضاوي الرشيد، مصدر سابق.

(٣٧٩) غسان العزي، «آفاق العلاقات الفرنسية السورية»، جريدة الخليج الإماراتية ٢٠/٠٩/٢٠٠٨.

(380) France 2, le 13/11/2009.

(381) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6B024367-3F14-4112-99BA-8128FE6CC8FB.htm

الأوسط عبر الملف اللبناني، وتحريك المفاوضات السورية الإسرائيلية عبر الوسيط التركي بخصوص السلام وتحديداً موضوع الجولان. اتخذ الرئيس ساركوزي سلوكاً مختلفاً يهدف إلى استعادة دور فرنسا المفقود في المنطقة، بحيث استغل انهماك إدارة أوباما بترتيب أوضاعها الصعبة في العراق وأفغانستان؛ ليكون الرئيس الغربي الأول الذي يغامر بالعودة إلى دمشق، ويستقبل الرئيس السوري في الإليزيه، ويفتح حواراً لتقارب سوري لبناني تحت مظلة باريس[٣٨٢].

صراع حزب الله / ائتلاف الحريري: الموقف الفرنسي السعودي

منذ تشكل حزب الله عام ١٩٨٢ بدعم من الحرس الجمهوري الإيراني، والحزب يحاول تقديم شرعية لوجوده تحت مفهوم المقاومة الوطنية اللبنانية ضد إسرائيل. غالباً ما كان حزب الله يبرّر بأنه حزب مقاومة وليس له أطماع سياسية. ومن المعروف أن الحزب يحتاج لكي يبقى فاعلاً إلى دولة مجاورة تدعمه إستراتيجياً ولوجستياً؛ لذا فإنَّ تحالف حزب الله وسوريا ضروري للاثنين في وضعهم السياسي ضد إسرائيل، لا سيما أن الجغرافيا تفصل الحزب عن حليفه الإيديولوجي الإيراني. ويتحاشى الحزب والقيادة السياسية الإيرانية التصريح بتبعية حزب الله لإيران ولولاية الفقيه الإيرانية، الأمر الذي يسبب إحراجًا للحزب؛ بسبب انتمائه اللبناني والعربي[٣٨٣].

في المقابل عاشت جماعة (١٤) مارس[٣٨٤] مأزقًا آخر مشابهاً لموقف حزب الله وعلاقته بإيران وسوريا؛ ذلك أن اعتمادها المفرط -ولو مضطرة- على المساعدة الدولية (الفرنسية الأمريكية السعودية تحديدًا) جعلها رهينة لأجندات سياسية دولية وإقليمية.

سادت جماعة (١٤) مارس مخاوف من احتمال التوصل إلى تسوية سورية- أميركية على حسابهم عبر حوار سرِّي بين دمشق وواشنطن، وهذه المخاوف

(٣٨٢) محمد يوسف، «التقارب الفرنسي السوري»، السياسة الدولية، العدد ٢٤٢، أكتوبر ٢٠٠٨.

(383) Emilie Sueur, «Le Hezbollah : résistance, idéologie et politique», Confluences Méditerranés, N°61, 2007/2.

(٣٨٤) جماعة (١٤) مارس هي أنصار الحريري المدعومة من العربية السعودية والغرب. جماعة ٨ مارس هي أنصار حزب الله المدعومة من سوريا وإيران.

ناتجة عن عدم الثقة بالطرف الأميركي، إضافة إلى عدم الثقة بالطرف السوري، مما يجعل السياسات التي تتبعها سياسات تحكمها الضرورة أكثر من الاختيار، فيغلب عليها التردد والضعف. ويبقى الدور السعودي، والدور الفرنسي دوراً مؤثراً في لبنان خصوصاً من العلاقات الجيدة مع الحريري الابن والقوى المسيحية، ولكن لا يرتقي للتأثير المقابل من قبل الولايات المتحدة وسوريا[٣٨٥]. ونفس الكلام ينطبق على جماعة (٨) مارس التي يقودها حزب الله، بالإضافة لحركة أمل وبعض المسيحيين المحسوبين على سوريا مثل: سليمان فرنجية، فهذه الجماعة تتبع سوريا وإيران، ولكن الثقة غير موجودة، وتخشى هذه الجماعة أن يضحي بهم السوريون مقابل صفقة مع الولايات المتحدة؛ لذلك يتعاملون مع الواقع حسب المتغيرات وليس حسب التحالفات القائمة.

ختاماً نقول: تكاد تتقاطع المصالح بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بشكل كبير في الملف اللبناني، ولكن يبقى دور رفيق الحريري كبيراً جداً في تقارب وجهات النظر الفرنسية السعودية فيما يتعلق بسيادة لبنان عبر الخروج من الهيمنة السورية، وتحجيم قوة إيران عبر إضعاف قوة حزب الله الذي له أجندة ذات طابع سياسي إيديولوجي مرتبط بإيران، ولكن يبقى القرار: (١٥٥٩) وما تبعه من نتائج على لبنان بمثابة نقطة لقاء فرنسية سعودية ساعدت الرياض على عودة العلاقات مع واشنطن، وكذلك أعادت حرارة العلاقات الأمريكية الفرنسية بعد توتر معارضة باريس غزو العراق. كانت فترة الرئيس ساركوزي التي بدأت في آخر سنوات المحافظين الجدد في فترة الرئيس بوش فترة جيدة بالنسبة لساركوزي، الذي ركّز على الرياض كفاعل لا يمكن تجاوزه في الملف اللبناني، ونلاحظ اهتمام باريس عبر زيارتين رئاسيتين للرياض في عام ٢٠٠٨، وهو سابقة جديدة أن يزور رئيس فرنسي الرياض مرتين في السنة، وبالمقابل فتح الرئيس ساركوزي نافذة حوار مع دمشق عبر مثلث اسطنبول دمشق تل أبيب.

(٣٨٥) مضاوي الرشيد، «حزب الله: المعادلة الصعبة في حسابات النظام السعودي»، القدس العربي، ١٠- أغسطس عام ٢٠٠٦.

٣.٤ الملف الإيراني

١.٣.٤ فرنسا والمملكة العربية السعودية: توتر مستمر مع إيران

١. العلاقات السعودية الإيرانية: معركة كسر عظم

تُعتبر العلاقات الإيرانية السعودية علاقة مضطربة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢، وتأسيس إيران الحديثة على يد الشاه رضا بهلوي في عام ١٩٢٥. الصراع أثناء فترة الشاه كان يتركز على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكن عامل الدِّين كان خارج أدوات اللعبة ولم يدخل هذا العامل في الصراع السعودي، الإيراني إلا مع ثورة الخميني عام ١٩٧٩، بل إن الاحتكاك السياسي كان موجوداً وبشكل مباشر وشخصي بين الملك عبدالعزيز والشاه رضا بهلوي قبل تأسيس المملكة العربية السعودية وإيران الحديثة، بسبب السياسات التوسعية لكل من المملكة العربية السعودية وإيران على السواء، مما جعل هناك أراضي محل تصادم بين الرياض وطهران، مثل: بعض الجزر الصغيرة الواقعة في الخليج العربي[٣٨٦]. كذلك يوجد سبب آخر وتّر العلاقات السعودية الإيرانية، وهو وقوف الرياض مع حاكم المحمّرة (أمارة عربستان[٣٨٧]) الموجودة في منطقة الأهواز جنوب إيران ضد الشاه رضا بهلوي الذي كان يقوم بعملية توحيد الأقاليم الإيرانية عبر عمليات عسكرية[٣٨٨]. إذن، من خلال ما

(٣٨٦) هناك جزر صغيرة واقعة في عرض الخليج، كانت مثار تنافس بين الرياض وطهران رغم عدم أهلية هذه الجزر؛ لأنها صغيرة جداً، ولكن لأسباب عسكرية كانت كل دولة تدّعي ملكيتها لهذه الجزر. من أهم وأقوى الأمثلة: مشكلة الجزر التي احتلتها إيران عسكرياً في عام ١٩٧٠، وتدّعي الإمارات العربية ملكيتها. للمزيد من المعلومات انظر: وفاء إسماعيل، «الصراع السعودي، الإيراني من الخفاء للعلن»، الوطن العربي، ديسمبر ٢٠١١.

(٣٨٧) أمارة عربستان ١٨٣٢- ١٩٢٥: كانت إمارة عربية تحت حكم عائلة الكعبي، وكان لهم صلات جيدة مع عرب شبه الجزيرة العربية، استطاع الشاه رضا بهلوي ضمها لإيران الحديثة بعد أن هزم آخر أمرائها الأمير خزعل الكعبي الذي لجأ للمملكة العربية السعودية حيث توفي في الرياض عام ١٩٣٦. ولا يزال بعض العرب الإيرانيين في منطقة الأهواز يحاولون إعادة الإمارة العربية في جنوب إيران. للمزيد، انظر: مصطفى النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان ١٨٩٧-١٩٢٥، بيروت، دار المعارف، ١٩٩٨.

(٣٨٨) أمل الزياني، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي: دراسة العلاقات السعودية الإيرانية، القاهرة، دار التأليف، ١٩٨٩، ص ٢١٣.

سبق، بالإمكان القول: إنه في فترة الشاه الأب ١٩٢٦-١٩٤١ كانت السياسات التوسعية لكل من الرياض وطهران هي نقطة الصدام الإيرانية السعودية.

وفي فترة الشاه الابن محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩ تجاوزت خلافات الرياض وطهران الأبعاد السياسية ووصلت التوترات للأبعاد العسكرية، بسبب مطالب إيران بضم البحرين؛ باعتبارها أحد أقاليمها، وهو ما رفضته الرياض لدرجة كادت تصل الأمور لقيام حرب إيرانية سعودية، ولكن الأمور انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال (١٩٤٣ - ١٩٥١)[٣٨٩]. ظهور متغير القومية العربية مع جمال عبد الناصر وثورة رئيس الوزراء الإيراني مصدق ضد الشاه عام ١٩٥٣ خفف حدّة التوترات السعودية الإيرانية[٣٩٠]، وفي عام ١٩٦٠ دخل العامل الاقتصادي (النفط تحديداً) في مسار العلاقات بين الرياض وطهران، وكان هذا العامل أحياناً عامل تهدئة وأحياناً عامل توتر، وغالباً ما كنت أسعار النفط وكيفية آلية عمل منظمة أوبك هي مجال الصراع الاقتصادي بين الرياض وإيران الشاه؛ وبسبب ظروف تأسيس الأوبك عادت العلاقات للهدوء والتفاهم بين الرياض وطهران؛ لأن المملكة العربية السعودية وإيران بالإضافة للكويت والعراق وفنزويلا هي الدول المؤسسة لأوبك[٣٩١]، ولكن التعامل بين الرياض وطهران بقي محصوراً في الجانب الاقتصادي النفطي تحديداً، ولم يتم الدخول في أي مجالات اقتصادية أخرى. رغم التنافس داخل أوبك بين الرياض وطهران كانت هناك برجماتية بين النظام السعودي، ونظام الشاه في موضوع النفط حيث تم تحييد المصالح الاقتصادية النفطية (أوبك تحديداً) خارج أي صراع سياسي بين طهران والرياض من جانب، ومن جانب آخر فرض منطق السوق نفسه بتحكم الرياض بالأسعار؛ نظراً لكمية الإنتاج المخصصة للمملكة العربية السعودية، وهو ما ساعد الرياض على قيادة أوبك بشكل غير مباشر

(٣٨٩) عبد الكريم الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، الرياض، العبيكان، ص ٤٢-٤٣.

(٣٩٠) زكريا بيومي، «العلاقات السعودية الإيرانية بين التنافس والتقارب» مجلة العصر، ديسمبر، ٢٠٠٧.

(٣٩١) جميع التفاصيل المتعلقة بمنظمة أوبك ستكون موجودة في الفصل القادم في ملف خاص بالنفط.

دون معارضة من الشاه [٣٩٢]. وقد مهّد تأسيس أوبك لبداية التواصل الفعلي بين الرياض وطهران عبر زيارة الملك فيصل لطهران في ديسمبر عام ١٩٦٥، ودعم الشاه لمشروع الملك فيصل بتأسيس منظمة لدول العالم الإسلامي وانضمام إيران كعضو فيها [٣٩٣].

وفي عام ١٩٧٩ أزعجت الثورة الإيرانية النظام السعودي؛ بسبب سيطرة الشيعة على حكومة دينية تدعو إلى إسقاط الأنظمة الملكية واستبدالها بجمهوريات إسلامية عبر شعار «تصدير الثورة»، كل ذلك كان أشبه بالكابوس بالنسبة للعرب السنة خصوصاً دول الخليج، هنا فمتغيِّر الثورة دخل في مسببات التوتر بين الرياض وطهران، أهم وأخطر العوامل بالنسبة للرياض وهو العامل الديني والمذهبي.

كان رد ملوك الخليج الستة على الثورة الإيرانية هو تأسيس «مجلس التعاون الخليجي» الذي أصبحت الرياض مقره، وأصبحت دول الخليج تتحدث ككتلة سياسية اقتصادية سنية تحت قيادة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، وأسست قوة عسكرية مشتركة من الدول الست في الأراضي السعودية، مهمتها حماية دول الخليج [٣٩٤]، على عكس دول الخليج الصغيرة التي تتعامل مع إيران في علاقات طبيعية كانت العلاقات السعودية الإيرانية حرجة ومتوترة، ولكن كان الحجاج الإيرانيون يمارسون حجهم إلى مكة كل سنة عبر منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، التي تقوم بدور الوسيط بين الرياض وطهران بالإضافة لدول الخليج [٣٩٥].

(٣٩٢) محمد المغربي، السيادة الدائمة على مصادر النفط: دراسة في الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ١٠٤.
(٣٩٣) أمل الزياني، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٣.
(٣٩٤) علي القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، الرياض، العبيكان، ١٩٩٧، ص ٢٣- ٣٩.
(٣٩٥) نشير هنا إلى أن منظمة مؤتمر العالم الإسلامي بالتنسيق مع وزارة الحج السعودية تقوم بالتنسيق مع الدول الإسلامية بخصوص عدد الحجاج، بحيث يكون هناك تناسب بين عدد الحجاج وعدد سكان البلد، لتلافي وصول أعداد كبيرة جدا. ونشير إلى أن الحد الأعلى الذي يمكن أن تستقبله مكة من حجاج حوالي (٣،٥) مليون شخص.

وهناك سؤال يفرض نفسه: لماذا هذا الصدام السياسي الديني الواضح بين إيران والمملكة العربية السعودية وهم مسلمون؟ لماذا لم يكن بينهم تحالف وتقاسم القوة في الشرق الأوسط بدلاً من المواجهة؟ لماذا كان خيار القادة السعوديين الإيرانيين باتخاذ قرار المواجهة أكثر من خيار التواصل أو الاحتواء؟

حول إجابة هذا السؤال: نعتقد أن النسق العقدي السياسي لإيران والمملكة العربية السعودية متشابة وله تأثير متشابه على مستوى السياسة الداخلية والخارجية؛ لأن كلا البلدين يعتمد على متغِّير الدِّين كأهم أدوات النظام السياسي، بل إن الدِّين بالنسبة للرياض وطهران هو أساس شرعية النظام الحاكم [٣٩٦].

أما بخصوص قرار صانع القرار السعودي، والإيراني باختيار خيار المواجهة، فنعتقد أنه بسبب توافر عوامل ومتغيرات قرار المواجهة بين الرياض وطهران، بحسب Pruitt في تحليل موقف اتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية هناك ثلاثة متغيرات:

١- التهديد
٢- الثقة/ انعدام الثقة
٣- التجاوب (Responsiveness) [٣٩٧].

بخصوص عامل التهديد، نعتقد أنه حاضر بشكل واضح في العلاقات السعودية الإيرانية خصوصاً من جانب طهران التي تهدد الرياض باستمرار سواء عبر تحكمها بمضيق هرمز أو بدعمها لنفوذ الشيعة في الخليج على حساب الحضور السعودي. هذا التهديد المستمر منذ ثورة الخميني خلق مناخاً ساعد على المواجهة وسباق تسلح وحرب استقطاب في الشرق الأوسط، فإيران تقود سوريا والعراق

(٣٩٦) صالح المانع، «البعد الإيديولوجي في العلاقات الإيرانية السعودية»، إصدارات جامعة الملك سعود، يناير عام ٢٠٠٦.
(397) Dean Pruitt, Definition of Situation as a Determinant of International Action, in: David V. Edwards, International Political Analysis: Readings, New York, Rinehart & Winston, 1970, p,20.

وحزب الله وحماس وتحاول التأثير في شيعة الخليج. الرياض بمساعدة مصر تقود باقي دول المنطقة، السنية لمواجهة هذا التهديد[٣٩٨].

المتغير الثاني المتعلق بالثقة، نعتقد أن الثقة بين الرياض وطهران معدومة؛ لأن العلاقات متوترة من ناحية، ومن ناحية ثانية لم يحاول القادة السعوديون والإيرانيون التقارب وخلق مساحة من الثقة بين البلدين.

أما المتغير الثالث المتعلق بالتجاوب الذي يقول عنه Pruitt «بأنه يرتبط بالتجارب السابقة ومدى مراعاة المصالح الإستراتيجية[٣٩٩]، «نعتقد أن التجارب السابقة بين الرياض وطهران ليست جيدة سواء مع الشاه، أو مع نظام الخميني، فهناك تهديد وتوتر وصراع مستمر ولا وجود لتجاوب، ورغم وجود بعض العوامل المشتركة بين النظام السعودي، ونظيره الإيراني، مثل: أوبك، وأسعار النفط، إلا أنها لم تكن عاملاً ايجابياً في تجاوب سعودي إيراني[٤٠٠].

٢. العلاقات الفرنسية الإيرانية: علاقة غير مستقرة حدّ القطيعة

العلاقات السياسية بين باريس وطهران ليست هي الأخرى، جيدة، ومرت بمراحل صعبة وصلت حدّ القطيعة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لمرتين؛ الأولى: في عهد الشاه رضا بهلوي عام ١٩٣٨، والثانية في عهد الخميني عام ١٩٨٧. الانقطاع الأول في العلاقات الفرنسية الإيرانية كان بسبب التوترات السياسية خلال الفترة التي أعقبت انقلاب الشاه رضا بهلوي العسكري في ثلاثينيات القرن الماضي، فقد حاول الشاه رضا بهلوي لعب دور أكثر أهمية في المنطقة، عبر التقرب من ألمانيا، فقام الشاه بتعطيل المصالح الفرنسية عبر محاولة زعزعة الوجود الفرنسي في سورية وعبر التنسيق مع ألمانيا التي كانت لها أهداف سياسية وإستراتيجية في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط[٤٠١]، والانقطاع

(٣٩٨) خالد السويدي، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية، بيروت، دار كنان، ٢٠٠٩.الفصل الثالث والفصل الرابع.

(399) Dean Pruitt, op,cit.,p.26.

(400) Lloyd Jenson, op,cit,.p.113.

(401) Maria, Habibi, L'interface France-Iran 1907-1938: Une diplomatie voilée, Paris, Harmattan, 2004, pp.360-363.

الثاني كان في يوليو عام ١٩٨٧ على خلفية تصاعد الحرب الخفية بين المخابرات الفرنسية والمخابرات الإيرانية؛ بسبب احتضان فرنسا للمعارضة الإيرانية في باريس بقيادة رئيس وزراء الشاه شابور بختيار[٤٠٢].

وصول الخميني لطهران من باريس بعد نجاح ثورته على طائرة الخطوط الفرنسية جعل أنظار العالم خصوصاً منطقة الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد نحو باريس، حول دور باريس في هذه الثورة وهي التي استقبلت الخميني رغم محاولات صدام حسين صديق فرنسا «شيراك تحديداً» بإبعاد الخميني وطرده من فرنسا، ولكن باريس وبعد نجاح ثورة الخميني تصرفت بشكل معاكس لكل التوقعات، فقد أصبحت باريس تستقبل موجات متتابعة من اللاجئين الإيرانيين من نظام الشاه من الملكيين والليبراليين والماركسيين والمسلمين، حتى إن رموز نظام الشاه استقروا في باريس مثل: زوجته فرح ديبا ورئيس الوزراء شابور بختيار الذي أصبح يدير المعارضة لنظام الخميني من فرنسا وتم اغتياله أيضاً في فرنسا[٤٠٣].

ونتساءل هنا: أي: حالة متعاكسة كانت في فرنسا بخصوص الثورة الإيرانية؟ فبالأمس الخميني في فرنسا يقوم بمعارضة نظام الشاه، واليوم وبعد نجاح الخميني بالوصول للسلطة في إيران، رموز نظام الشاه وعائلته تستقبلهم باريس كلاجئين في فرنسا، ويقومون بدور المعارضة السياسية لنظام الخميني!

لا نملك إجابة محددة وواضحة لهذا السؤال الكبير، ولكننا نعتقد أن العوامل الشخصية داخل بيت القرار الفرنسي كان لها دوراً في الحالتين. كما نعتقد أن رفض الرئيس فاليري جيسكار ديستان لمطالب العراق وصدام حسين تحديداً بطرد الخميني من فرنسا كان بسبب أن المطالب تتم عبر جاك شيراك، ونظراً

(402) Pierre Lafrance,» Les relations franco-iraniennes: Histoire d'un espoir tenace», Géostratégique n°18-La crise iranienne: mythe ou réalité?, Janvier, 2008.Pierre Lafrance. Ambassadeur qui fut chef de poste en Iran et au Pakistan, et envoyé spécial de l'Unesco en Afghanistan.

(٤٠٣) حول توجه المعارضة الإيرانية لفرنسا. انظر: عبد الباري عطوان، «الثورة الإيرانية: تحالف اليسار مع الجماعات الدينية لتطهير المعارضة»، القدس العربي، أغسطس عام ٢٠١١.

للخلاف بين الرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه لم تتم الاستجابة لهذه المطالب العراقية. يقول لنا السفير الفرنسي في الرياض السيد شارل هنري دارقون حول هذا السؤال تحديداً: «ليس لدي علم بالتفاصيل، ولكن الخلاف بين الرجلين عميق وواضح[٤٠٤]».

ونعتقد أن العلاقات الشخصية بين الإدارة الفرنسية ونظام الشاه كانت جيدة، وسمحت لهم بالتواصل مع باريس وأخذ موافقتها باللجوء السياسي لرموز النظام الإيراني، بالإضافة إلى أن فرنسا تريد أن تثبت للعالم أنها دولة حرة تحترم حقوق الإنسان وحرياته سواء مع الخميني أو مع رموز الشاه، ونعتقد أنه كان بإمكان باريس خلق عمق سياسي في المنطقة؛ لأنها من احتضن الخميني، وكان بإمكانها عقلنة علاقاتها مع طهران وخلق تحالف مع أهم أقطاب المنطقة، أو لعب دور الوسيط على الأقل كما تفعل روسيا والاتحاد السوفيتي سابقاً مع بعض حلفائها في المنطقة، مثل: سوريا ونظام صدام حسين أو الخروج في أضعف الأحوال بمكاسب تتعلق بعقود نفطية أو عسكرية لمصلحة باريس في حال صعوبة التعامل مع نظام الخميني كحليف، مما قد يسبب الحرج لباريس على مستوى عالمي.

على أي حال، كانت النتيجة لموقف باريس من إيران الخميني معاكسة تماماً للتوقعات، والمساعدة التي قدمتها باريس باستضافة الخميني الذي عاد لطهران على طائرة فرنسية، الوضع كان في توتر دائم مع طهران طوال فترة الثمانينيات؛ بسبب الإيرانيين المحسوبين على نظام الشاه الذين استقبلتهم باريس وأصبحوا كالمعارضة السياسية لنظام الخميني، بالإضافة لموقف فرنسا في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨) الذي كان يميل للعراق، وتسليح دول الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية.

تدهورت العلاقات الفرنسية الإيرانية ودخلت باريس في تلك الفترة في حرب خفية مع النظام السياسي الإيراني، وتحديداً المخابرات الإيرانية التي حاولت التصفية الجسدية للمعارضين السياسيين الإيرانيين المقيمين في فرنسا عبر عمليات

(404) Entretien avec l'ambassadeur français D'Aragon, Paris, 13/11/2011.

اغتيالات، كان أبرزها على الإطلاق عملية اغتيال رئيس الوزراء الإيراني شابور بختيار، ووصلت الأمور حدّ القطيعة للعلاقات بين البلدين في يوليو عام ١٩٨٧، وتبادل البلدان طلب بعض الأعضاء الذين يعملون في البعثات الدبلوماسية سواء في باريس أو طهران؛ باعتبارهم عناصر مخابرات[٤٠٥].

تحسنت العلاقات بين إيران وفرنسا وكذلك مع المملكة العربية السعودية بعد انتخاب إدارة الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧، حتى إن وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين قام بزيارة فريدة لطهران عام ١٩٩٨[٤٠٦]، وبالإمكان عمل مقارنة ما بين العلاقات الفرنسية الإيرانية في فترة الشاه وفي فترة الجمهورية الإسلامية منذ عام ١٩٧٩ عبر الاتفاقيات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية بين إيران وفرنسا من خلال الجدول الآتي:

	Date de signature de la France	Date de signature de l'Iran	Titre
1	25.04.1929	25.04.1929	Relations intellectuelles et scolaires
2	10.05.1929	10.05.1929	Amitié
3	12.05.1959	12.05.1959	Création du centre textile irano-français d'Ispahan
4	21.04.1960	21.04.1960	Services aériens agréés
5	24.06.1964	24.06.1964	Extradition
6	24.06.1964	24.06.1964	Etablissement et navigation
7	27.12.1967	27.12.1967	Coopération technique et scientifique
8	07.06.1970	07.06.1970	Poudrerie de Partchin
9	07.04.1971	07.04.1971	Assurances sociales des étudiants iraniens en France
10	26.02.1973	26.02.1973	Université de Hamadan
11	07.11.1973	07.11.1973	Accord culturel
12	07.11.1973	07.11.1973	Doubles impositions en matière d'impôts sur le revenu
13	23.12.1974	23.12.1974	Coopération pour la télévision en couleur
14	29.05.1977	29.05.1977	Coopération touristique
15	12.05.2003	12.05.2003	Encouragement et protection réciproques des investissements

المصدر: السفارة الفرنسية في طهران.

(405) Pierre Lafrance, op,cit.,

(406) http://www.ambafrance-ir.org/article.php3?id_article=28

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه قلة عدد الاتفاقيات الفرنسية الإيرانية بشكل عام، فقط خمسة عشر اتفاقية خلال الفترة (١٩٢٩- ٢٠٠٣)، وهذا مؤشر واضح على ضعف التواصل بين باريس وطهران. من جهة ثانية، نلاحظ الاتفاقيات جميعها مع نظام الشاه باستثناء اتفاقية وحيدة تتعلق بتشجيع الاستثمار المشترك مع الجمهورية الإسلامية في فترة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الذي أدار إيران ١٩٩٧-٢٠٠٥. كما نلاحظ أن نوعية الاتفاقيات لا تجسّد تقارباً بين باريس وطهران، جميعها اتفاقيات تدور في إطار التعامل الدبلوماسي والبرتوكول الذي من الممكن أن يكون بين أي دولتين، مثل: اتفاقية صداقة وتشجيع الاستثمار....الخ.

ختاماً، بالفعل هناك تقاطع واضح في المواقف وردود الفعل الفرنسية السعودية تجاه الملف الإيراني، فالسعوديون في توتر دائم مع إيران الشاه وإيران الخميني، ولكن إيران الإسلامية أصبحت أكثر تهديداً للرياض بتصدير ثورتها الشيعية على حساب النظام السلفي السعودي، الحاكم، ولكن السعوديين دائماً متوترون، ولم يحاولوا احتواء إيران عبر الوسائل الناعمة والأدوات الدبلوماسية التفاوضية. أيضاً الفرنسيون متوترون مع إيران الشاه وإيران الخميني ورغم دورهم المؤثر في احتضان الخميني (أي صناعة إيران الإسلامية) إلا أنهم لم يستغلوا هذه الفرصة ويخلقوا عمقاً فرنسياً في إيران والشرق الأوسط، بل تصرفوا بشكل متعارض، استقبلوا الخميني وتوتروا معه، ثم استقبلوا المعارضة الإيرانية ولا يزالون في حالة توتر مع نظام الملالي.

إننا نعتقد أن الرئيس فاليري جيسكار ديستان وفريقه هم من أضاع فرصة ذهبية تتعلق بتشكيل إيران الإسلامية الجديدة، عبر ردود فعله وقراراته المتعارضة في التعامل مع ثورة الخميني.

٢.٣.٤ تنامي النفوذ الإيراني بعد أحداث سبتمبر على حساب الرياض

١. الرياض في ميزان القوى في الشرق الأوسط قبل ١١ سبتمبر

كانت الرياض قبل هجمات سبتمبر في وضعية أفضل من طهران من ناحية إقليمية وعالمية، بل إن الرياض كانت تمارس ضغطاً سياسياً على إيران في حرب تنافسية من تحت الطاولة وكانت المملكة العربية السعودية تمارس الضغط على طهران عبر تقارب سعودي سوري، بحيث بدأت صفحة جديدة مع بشار الأسد الذي استلم مكان والده، حيث احتضن الرئيس الشاب على المستوى الإقليمي الملك عبد الله بن عبد العزيز وعلى المستوى العالمي الرئيس جاك شيراك، وتم تقديم هذا الرئيس الشاب للمجتمع الإقليمي والعالمي عبر ملك المملكة العربية السعودية ورئيس فرنسا[٤٠٧]، ولكن ورقة الضغط الكبيرة التي كانت الرياض تمارسها ضد طهران كانت عبر أفغانستان خصوصاً بعد ظهور طالبان الموالية للرياض، وكان نظام طالبان المدعوم من باكستان والمملكة العربية والسعودية والإمارات العربية المتحدة[٤٠٨] يمارس تهديداً حقيقياً لإيران سواء من ناحية إستراتيجية عسكرية عبر الحدود الأفغانية الإيرانية، أو من ناحية مذهبية عبر الترويج للمذهب السني (السلفي) المدعوم من الرياض، وكانت الرياض تعيش ربيع القوة، فهي بشكل أو بآخر تتحكم بملفات المنطقة، سواء لبنان، حيث كان رفيق الحريري في قمة حضوره، أو في فلسطين عبر صياغة سعودية مصرية للحلول والمقترحات، وفي العراق رغم العلاقة السيئة بين الرياض وصدام حسين، ولكن يبقى صدام حسين الخط الدفاعي الأول للعرب وللسنة ضد أي تمدد لنفوذ إيران سواء عبر وقوفه في وجه إيران، أو عبر تحجيمه للحضور الشيعي الموجود أصلاً في العراق[٤٠٩].

كانت الرياض قبل ١١ سبتمبر تملك المفاتيح الاقتصادية والسياسية والدينية للشرق الأوسط بمساعدة الحلفاء في الجانب الإقليمي، مثل: مصر والأردن ودول

(٤٠٧) أيمن الصفدي، «العلاقات السورية السعودية»، مجلة الغد، يوليو عام ٢٠١١.
(٤٠٨) هذه الدول الثلاث هي الدول الوحيدة التي اعترفت بنظام طالبان.
(٤٠٩) شيعة العراق على المذهب الأثني عشري، ولكن مرجعيتهم هو آية الله السيستاني، وليس الخميني المرجع الأول لشيعة إيران.

الخليج، وفي الجانب الدولي الحليف التقليدي الأمريكي وبريطانيا العظمى وفرنسا شيراك، وفي الجانب الآخر كانت إيران في وضعية ساكنة، بل إن إدارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي تقاربت مع الرياض، وزار خاتمي الرياض عام ١٩٩٩ بشأن التقارب السياسي الاقتصادي بين البلدين[٤١٠]، بعكس المملكة العربية السعودية التي لم يزر طهران أي ملك منذ قيام الثورة الإسلامية.

٢. تزايد القوة الإيرانية بعد ١١ سبتمبر: موقف المملكة العربية السعودية وموقف فرنسا

حدوث المتغير السياسي الكبير المتمثل بهجمات ١١ سبتمبر الذي ترتب عليه تدخل عسكري في أفغانستان، ومن ثم حرب العراق التي أسقطت نظام صدام حسين كانت بمثابة خلق مساحات جديدة لإيران للعب دور محوري في المنطقة، عبر التحالف مع سوريا والتدخل في العراق عبر الأحزاب الشيعية، ومن ثم لبنان عبر حزب الله، وفلسطين عبر حماس، واليمن عبر الحوثيين، والبحرين مؤخراً عبر الشيعة (جمعية الوفاق الشيعية[٤١١]). يقول العالم الفرنسي والمتخصص في الشأن الإيراني أوليفيه روا حول الوضعية الإيرانية بعد ١١ سبتمبر: «ساعدت التدخلات العسكرية الأمريكية بسبب هجمات سبتمبر إيران على التخلص من عدوين سنيين صعبين: (صدام حسين وطالبان). ويضيف روا: لقد ساعد الوضع السياسي إيران أيضاً عبر قيام الرأي العام العربي بإضعاف الأنظمة العربية المحافظة بسبب هجمات سبتمبر، إنه برنامج مميز لإيران يتحقق بتقويتها في المنطقة، وتحقيق حلم الثورة الإسلامية بجعل إيران بطلاً شيعياً يقود المنطقة.[٤١٢]».

نستطيع القول: إننا أمام تغير جذري سببه هجمات سبتمبر في موازين القوى في الشرق الأوسط، فقد كانت إيران أكبر المستفيدين من هذه الهجمات بسبب

(٤١٠) جريدة الرياض ١٢ مايو١٩٩٩.
(٤١١) الوفاق: حزب سياسي شيعي مرتبط بطهران تأسس في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١ على خلفية هجمات سبتمبر. هو الفاعل الأول في الصراع مع النظام الملكي في البحرين.
(412) Olivier Roy, dans Sabrina Mervin (dir), Les mondes chiites et l'Iran, Paris, Karthala, 2007,p41.

تناقص وضعف الدور السعودي، إنه من الواضح أن هذا التراجع السعودي، بسبب الضغوط على الرياض، وتركيز الرياض على المحافظة على ذاتها والتفاهم مع واشنطن، شغلت طهران المساحات الفارغة سواء في أفغانستان بعد سقوط طالبان، أو عبر النفوذ الإيراني في العراق بعد صدام حسين، أو عبر تعاظم دور حزب الله في لبنان.

الموقف السعودي: نستطيع القول: إن أحداث هجمات سبتمبر وما ترتب عليها من نتائج فتحت آفاقاً سياسية وإستراتيجية إيجابية لإيران؛ لتوسع نفوذها في المنطقة، على حساب وجود وقوة المملكة العربية السعودية عبر عدة نقاط.

النقطة الأولى: سقوط طالبان: كانت إيران المستفيد الأكبر من سقوط طالبان، فطالبان كانت مقلقة جداً لإيران على المستوى السياسي والاجتماعي والمذهبي، وكانت طالبان المدعومة من الرياض وباكستان بمثابة دولة سنية متشددة على حدود إيران، من أهم أهدافها الأساسية تطبيق الشريعة الإسلامية وفق التعاليم السلفية الكلاسيكية، مما يعني إضعاف القوة الإيرانية ومحاربة التمدد الشيعي. لقد حشدت إيران جيشها على الحدود مع طالبان وكادت تقوم حرب عسكرية في عام ١٩٩٨ عندما قتلت طالبان ستة دبلوماسيين إيرانيين في مزار شريف[٤١٣]، وقد استفادت إيران من سقوط طالبان عبر مشاركتها في تشكيل أفغانستان الجديدة، وعبر دعم الفصائل الأفغانية الشيعية ضد فصائل السنة. فكانت إيران تدعم الأفغان الشيعة وجماعة رباني، وكذلك تدعم الطاجيك بقيادة رستم على حساب السنة المدعومين من الرياض، مثل: عبد رب الرسول سياف، وقبائل البشتون المدعومة من باكستان[٤١٤].

النقطة الثانية: ورقة أعضاء القاعدة الفارين بسبب الغزو الأمريكي: فأثناء سقوط طالبان بسبب الغزو الأمريكي وفرار أفراد القاعدة لم يكن أمام هؤلاء الفارين إلا جهة واحدة يمكن أن تستقبلهم دون تسليمهم للقوات الأمريكية،

(٤١٣) ناصر آل غنوم، تنامي النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر، الرياض، مركز الدّراسات الإستراتيجية في وزارة الخارجية السعودية، ٢٠٠٧.ص ١٩.
(٤١٤) عبد الله أنس، الأفغان العرب، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٨، ص ٢٠٨.

وكانت هذه الجهة إيران[٤١٥]. بالفعل استقبلت إيران مجموعات من رموز القاعدة[٤١٦]، بل إنها استقبلت عائلة ابن لادن نفسه، وأصبحت هذه الأعداد من منظمة القاعدة بالإضافة لعائلة ابن لادن ورقة ضغط لدى طهران ضد هجمات القاعدة نفسها (ابن لادن بشكل شخصي) وضد المملكة العربية السعودية التي تحتجز طهران مجموعة من مواطنيها طوال السنوات التي تلت هجمات سبتمبر. تأثر السعوديون من المشاهد التلفزيونية لإيمان بنت أسامة ابن لادن ذات السبع عشر سنة والتي استطاعت الهرب من سجنها شمال طهران واللجوء للسفارة السعودية في طهران في ديسمبر عام ٢٠٠٩ [٤١٧]. وكادت تحدث أزمة سياسية بين الرياض وطهران بسبب المطالب السعودية بتسليم عائلة ابن لادن وبعض أعضاء القادة السعوديين المحتجزين في إيران.

النقطة الثالثة: سقوط عراق صدام حسين: يُعتبر سقوط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣ المتغير السياسي الأهم بالنسبة لتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، فقد كان نظام صدام ورغم خلافه مع المملكة العربية السعودية أهم خطوط الدفاع لأي تمدد إيراني شيعي، ولكن بعد سقوطه أصبحت المعارضة العراقية المدعومة من إيران هي من يحكم العراق، بالإضافة لمشاركة كردية فاعلة ومنظمة مقابل تهميش للسنة، أو حتى للشيعة الليبراليين أو التكنوقراط القريبين من المملكة العربية السعودية والغرب مثل: مجموعة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي[٤١٨]. سقوط نظام صدام حسين، وبالتالي خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة، خلق مساحات سياسية جديدة لطهران؛ لتزيد من نفوها الإقليمي، ولكي تضغط على القوى العالمية لطلب التفاهم معها للوصول لحلول تتعلق بوقف العنف في العراق، ومساعدة العراق على إعادة

(٤١٥) فقد أربع دول لها حدود مع أفغانستان باكستان وإيران بمساحات كبيرة، وبمساحات قليلة تركمانستان وقريقستان. كانت إيران القريبة جغرافياً من مواقع القاعدة.

(٤١٦) مثل المتحدث الرسمي للقاعدة الكويتي سليمان أبوغيث، والليبي سيف العدل والمصريان أبو الخير المصري ومحمد المصري. وهناك معلومات أن إيران أطلقت سراحهم، بالإضافة لمجموعة أخرى، من المحتجزين منذ عام ٢٠٠١ في ديسمبر عام ٢٠١٠.

(٤١٧) الرياض ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤١٨) خليل العناني، «الدور الإيراني في العراق»، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ١٥٨، ٢٠٠٥.

نفسه. بالطبع هذا النفوذ الإيراني في العراق كان على حساب النفوذ السعودي، المتأثر بأحداث وتبعات هجمات سبتمبر، ولكن للحق، لم يكن للرياض ذلك العمق الجيوستراتيجي في العراق، حيث لم يكن البعثيون على علاقات جيدة بالرياض، وكذلك يميل سنة العراق لنموذج الإخوان المسلمين أكثر من النموذج السعودي، السلفي [٤١٩].

إننا نعتقد أن نظام صدام حسين بالنسبة للرياض كان خط دفاع أولي أمام أي تمدد إيراني شيعي، ورغم العلاقات السيئة بين الرياض وبغداد خصوصاً بعد احتلال الكويت إلا أن المملكة العربية السعودية كانت حريصة بالتفاهم مع واشنطن على عدم إسقاط نظام صدام في ١٩٩١ لبقاء توازن القوى والمعادلة السياسية في المنطقة، لتلافي أي تمدد لقوة إيران، وهو ما حدث بالفعل بعد سقوط عراق صدام حسين في عام ٢٠٠٣ [٤٢٠].

النقطة الرابعة: نجاح المساعي الإيرانية في المنطقة، عبر حزب الله وحماس: كان نجاح حزب الله في استعادة مزارع شبعا عام ٢٠٠٠ من الإسرائيليين أولى خطوات النجاح الإيراني في المنطقة، أصبح حزب الله القوة الأولى في لبنان وكان بمثابة الحليف الإستراتيجي لإيران ولسوريا في نفس الوقت، وبالتالي دخلت إيران كقوة مؤثرة في الملف اللبناني. ومن جانب آخر سنشاهد كيف أصبح هناك تحالف سوري إيراني ضد النفوذ السعودي، المصري في لبنان وفلسطين عبر تعظيم قوة حزب الله وحماس؛ نظراً لتقاطع المصالح بين دمشق وطهران بسبب تصنيف إيران من قبل الولايات المتحدة كأحد دول محور الشر[٤٢١]، ومن ناحية أخرى، بسبب الشكوك تجاه سوريا بالتورط في اغتيال الحريري وتدهور العلاقات بين الرياض ودمشق.

(٤١٩) فالح عبد الجبار، الدِّين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦، ص ٩٣.

(٤٢٠) مسلم بن علي بن مسلم، لماذا احتل صدام الكويت؟ محاولة نظرية، بيروت، الساقي، ٢٠٠٤، ص ١٢٨.

(٤٢١) كانت دول محور الشر التي وصفها الرئيس بوش في يناير عام ٢٠٠٢ هي إيران، والعراق، وكوريا الشمالية. في مايو عام ٢٠٠٢ وصف المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة جون بولتون كل من: سوريا، وليبيا، وكوبا بالدول القريبة من محور الشر.

دخلت إيران في معادلة القضية الفلسطينية بشكل فعلي على الأرض عبر دعم حماس ضد فتح المدعومة من المملكة العربية السعودية والغرب.

في السابق، ومنذ نجاح الثورة كانت طهران تستخدم القضية الفلسطينية كشعار تهاجم به الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن منذ عام ٢٠٠٦ أصبح لإيران وجود حي وتأثير في القضية الفلسطينية، وأصبحنا نشاهد قادة حماس يزورن طهران بشكل علني ومتكرر بعد فوزهم بالانتخابات التشريعية في فلسطين ٢٠٠٦ [٤٢٢]. كما أصبحنا نسمع أمين عام حزب الله حسن نصر الله يعلن دعم طهران للحزب بشكل علني، وتبني الحزب للتوجهات الإيرانية، وفخره كونه عضو في ولاية الفقيه واتباع أوامر رجل الدِّين والمرجعية الشيعية الأولى في إيران علي خامنئي[٤٢٣]. بالطبع، هذا الحضور الإيراني القوي في لبنان وفي فلسطين، بالإضافة للتحالف مع سوريا، كان على حساب حضور وتأثير الأقطاب التقليدين، سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي، وعلى المستوى الإقليمي على حساب المملكة العربية السعودية ومصر. ولا ننسى أن اضطراب الرأي العام العربي وعدم توحده في رفض تدخل النفوذ الإيراني في المنطقة، أعطى مبرراً للحضور الإيراني في المنطقة،؛ لأن هناك أعداداً كثيرة من المسلمين يتبعون المذهب الشيعي، ولا ينظرون للوجود والتأثير الإيراني في المنطقة، بذات الحساسية التي ينظر لها السنة خصوصاً السنة في دول الخليج[٤٢٤]، لذلك تعاملت الأنظمة العربية تجاه تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، ولم تقف ضد تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، سوى دول الخليج ومصر والأردن (دول شمال إفريقيا لم تتدخل في الملف، نظراً للبعد الجغرافي

(٤٢٢) الشرق الأوسط ٠٨ ديسمبر ٢٠٠٦. وكذلك ٠٦ مارس عام ٢٠٠٧.

(٤٢٣) حول كلمة أمين حزب الله حسن نصر الله واعترافه بالتبعية لولاية الفقيه، انظر: http://www.youtube.com/watch?v=iaiGIt0SUNw&feature=related

(٤٢٤) أغلب التقديرات تشير إلى النسبة الإجمالية بين السنة والشيعة على مستوى جميع الدول الإسلامية تُمثِّل (٩٠) مقابل (١٠) لمصلحة السنة، ولكن الشيعة يشكلون الأغلبية في بعض البلدان الإسلامية، مثل: إيران، العراق، البحرين، وأذربيجان. وأيضاً يشكلون نسبة مؤثرة سياسياً واجتماعياً في: الكويت، سوريا، لبنان، أفغانستان، واليمن.

وعدم وجود مشكلة الطائفية السنية الشيعية لديها كمتغير يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي).

الموقف الفرنسي

لا نستطيع الفصل بين موقف فرنسا من زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، من جهة، وتبني فرنسا موقفاً رافضاً بوضوح تجاه البرنامج النووي الإيراني من جهة أخرى، فباريس تحاول الدخول في ملفات المنطقة، كفاعل سياسي مؤثر وقادر على خلق مساحات جديدة خصوصاً مع تولي إدارة الرئيس ساركوزي السلطة في عام ٢٠٠٧. إننا لا نستطيع فصل الملفات عن بعضها؛ لأن تزايد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج مرتبط في نفس الوقت بالوضع في العراق والبرنامج النووي الإيراني، ولكن يبقى الوضع معلقاً بالسلطة والانتخابات القادمة في إيران وفي الولايات المتحدة الأمريكية فهي من سيحدد اتجاه هذا البرنامج النووي[٤٢٥].

نستطيع القول: إن الحراك السياسي الذي قامت به فرنسا منذ عام ٢٠٠٧ في المنطقة، حراك ملحوظ، ويجسد نقطة تقاطع في العلاقات الفرنسية السعودية برفض قيام إيران نووية، ففرنسا تريد منع إيران من امتلاك سلاح نووي؛ لأسباب أمنية بالدرجة الأولى نظراً لقرب الأراضي الإيرانية من الأوروبية، ولأسباب سياسية إستراتيجية تتعلق بتعطل المصالح الفرنسية في حال سيطرت إيران على المنطقة، وأخيراً، لأسباب اقتصادية تتعلق بمكاسب خصوصاً عبر صفقات بيع الأسلحة والطائرات مع الدول الحليفة في حال سيطرت إيران على المنطقة،[٤٢٦]، ولكن أكثر المطالبين بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي هي إسرائيل، التي ترى أن استخدام القوة أمر لا مفر منه، وهو أفضل الحلول الناجعة[٤٢٧].

(425) Axel Poniatowski, «Dossier-L'iran, politique sensible des relations internationale : Quelles perspectives de sortir de crise ? Deux rebbdez-vous à préparer», Revue internationale et stratégique, N°70, 2008/2.

(426) Richard Labévière, op, cit,.p,187.

(427) Samy Choen, «Israël et l'Iran : la bombe ou le bombardement ?», Politique étrangère, 2010/1 (printemps).

بالمقابل المملكة العربية السعودية تخوض حرباً سياسية ضد إيران، وهي أمام خيارين؛ لمواجهة البرنامج النووي الإيراني: إما أن تمنعه بمساعدة الحلفاء، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، والخيار الآخر أن تصبح المملكة العربية السعودية نووية أيضاً لدرجة أن بعض المسؤولين السعوديين، كالأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية السابق الذي طالب بأن يتملك أسلحة نووية؛ لمواجهة طهران، وكذلك إعلان الرياض بأنها ستبني (١٦) مفاعلاً نووياً بحلول عام ٢٠٣٠ [٤٢٨].

نعتقد أن كلا الخيارين مُكلف للميزانية السعودية التي تشهد حراكاً على المستوى الداخلي، يتطلب تركيز موارد الدولة؛ لأجل التمنية والتعليم والصحة والإسكان. ولا ننسى العلاقة الباردة بين الرياض وإدارة الرئيس أوباما التي كان لها أثر سلبي على كافة الأصعدة المتعلقة بملفات المنطقة، هذه العوامل خلقت المساحات لفرنسا، للدخول في المنطقة، عبر حراك سياسي تُمثِّل بفتح حوار مع سوريا بخصوص الملف اللبناني والملف الإيراني، واتخاذ موقف واضح تجاه البرنامج النووي الإيراني سواء ضمن الإتحاد الأوروبي أو موقف باريس منفردة، لكن التقاطع الكبير في الملف الإيراني في منطقة الخليج كان نجاح الرئيس ساركوزي بإقناع دولة الإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقية حماية عبر إنشاء قاعدة عسكرية دائمة في أبو ظبي بمواجهة السواحل الإيرانية[٤٢٩]. إننا نعتقد أن وقوف فرنسا مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج في الملف الإيراني مثّل نقطة تقاطع في المصالح بين فرنسا ودول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

ختاماً، لم تكن سلبية نتائج هجمات سبتمبر على الرياض فقط بعلاقتها مع واشنطن والغرب، بل ازداد الأمر سوءاً بتنامي القوة الأخرى، في المنطقة، إيران على حساب الرياض خصوصاً بعد سقوط نظام صدام حسين. إن الخسارة السعودية على المستوى الإقليمي كبيرة ولكن الملف النووي الإيراني فتح أملاً

(٤٢٨) الشرق الأوسط ٥ ديسمبر ٢٠١١.

(429) Le Monde 25 septembre 2009.

بالنسبة للسعوديين لاستعادة المزايا من الجانب الإيراني المتعلقة بالتحكم في ملفات المنطقة، عند توافر الضغوط العالمية ضد طهران بسبب الملف النووي.

يعتبر نووي إيران بالنسبة للمملكة العربية السعودية حصان طروادة؛ للعودة لممارسة دور رئيس في الشرق الأوسط، وتدخل فرنسا عبر الرئيس ساركوزي بشكل واضح في رفض تملك إيران للسلاح النووي تُعتبر نقطة تقاطع قوية بين الرياض وباريس. الرياض تعلن رفض السلاح النووي وقبولها استفادة الإيرانيين من الطاقة النووية السلمية، ولكن الواقع يقول: إن الرياض مثل: فرنسا لديها يقين بتوجه طهران لتملك الطاقة النووي؛ لأهداف عسكرية تتعلق بالدخول في النادي النووي بامتلاك قنبلة نووية.

من الجانب الفرنسي، نعتقد أن الرئيس ساركوزي حاول الدخول عسكرياً في المنطقة، الخليجية عبر الملف الإيراني، بتوقيعه اتفاقية دفاع مع دولة الإمارات العربية المتحدة وإقامة قاعدة عسكرية دائمة، ولكن كان للرئيس الفرنسي أيضاً أهداف اقتصادية تتعلق بصفقات عسكرية، حيث كانت هناك مفاوضات فرنسية مع الرياض ومع أبوظبي لشراء طائرات الرافال الفرنسية، ولكن هذه المفاوضات لم تنجح، فقد ذهب السعوديون إلى لندن واشتروا (٧٣) طائرة ترنيدو، والإماراتيون رفضوا أسلوب تفاوض الشركة الفرنسية (داسو) التي وصفها ولي عهد الإمارات بأنها «غير تنافسية».

وبعيداً عن الأهداف الفرنسية الاقتصادية فإن موقف باريس تجاه الملف النووي قريب جداً من آمال السعوديين ودول الخليج التي ترى في إيران نووية تهدد لوجودها، فالموقف الفرنسي أكثر حزماً ووضوحاً وإصراراً من القوى العالمية الغربية وعلى رأسها أمريكا باراك أوباما.

الباب الثالث

الأبعاد الجديدة في العلاقات الفرنسية السعودية بعد أحداث سبتمبر

الفصل الخامس: التحولات السلوكية في العلاقات الفرنسية السعودية

٥. ١ وزن التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية

٥. ١. ١ العقود العسكرية.

٥. ١. ٢ التبادل التجاري المدني.

٥. ٢ التعاون الأمني بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

٥. ٢. ١ الأزمات السياسية والتعاون الأمني بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

٥. ٢. ٢ العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب والتطرف.

٥. ٣ النفط

٥. ٣. ١ الرياض تستخدم النفط كسلاح.

٥. ٣. ٢ ضعف التعاون الفرنسي السعودي، في مجال النفط رغم العلاقات الجيدة بين القادة.

١.٥ وزن التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية

١.١.٥ العقود العسكرية

يعتقد أغلب القائمين على ملف العلاقات الفرنسية السعودية من سياسيين ودبلوماسيين ورجال أعمال، أن ملف الصفقات العسكرية والتعاون الأمني سواء على مستوى وزارتي الدفاع أو وزارتي الداخلية أو الحرس الوطني من أنجح الملفات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية(٤٣٠). ونحن هنا نتساءل: لماذا هذا الملف أكثر نجاحاً من الملفات الأخرى، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية؟

- لماذا نجحت فرنسا في اختراق المملكة العربية السعودية من هذا المدخل ولم يكن النجاح في الملفات الأخرى، بقدر التطلعات؟
- هل التميّز في هذا الملف؛ لأن الفرنسيين القائمين على الجوانب العسكرية والأمنية في وزارتي الدفاع والداخلية الفرنسية ناجحين أو لأن السعوديين هم من اختار هذا المدخل للفرنسيين؟
- ما دور الأزمات السياسية في المنطقة، في نجاح هذا الملف؟
- لماذا الحضور الفرنسي في هذا الملف وصل متأخراً عام ١٩٨٠؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، نستطيع القول: كان الحضور الفرنسي في دول الخليج على مستوى التعاون العسكري محدوداً جداً بسبب الوجود البريطاني القديم في دول الخليج من جهة، وحضور الأمريكيين بسبب التحالف الأمريكي السعودي، الذي بدأ فعلياً منذ عام ١٩٤٥ (٤٣١). من جهة ثانية، وعلى الرغم أن العلاقات السياسية الفاعلة بين الرياض وباريس بدأت منذ لقاء الملك فيصل والرئيس ديجول عام ١٩٦٧، إلا أن التعاون بين البلدين على مستوى الصفقات العسكرية الكبيرة تأخر حتى بداية الثمانينات (٤٣٢). وبلا شك فإن المتغيرات

(٤٣٠) أغلب الذين أجرينا معهم مقابلات في هذه الدِّراسة من فرنسيين وسعوديين كانت وجهة نظرهم أن التعاون العسكري والأمني من أميز المجالات.

(431) Alexis Vacilif,op,cit.,p,344.

(٤٣٢) على غرار لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت عام ١٩٤٥ كبداية حقيقية للعلاقات

السياسية الهامة التي حدثت في عام ١٩٧٩، المتمثلة: باحتلال الكعبة من قبل متطرفين إسلاميين وغزو أفغانستان وقيام الثورة الإيرانية، هي التي دفعت الرياض بعقد واحدة من أنجح الصفقات العسكرية في تاريخ فرنسا والمملكة العربية السعودية المتمثلة: بصفقة (صواري ١) التي طوّر الفرنسيين بموجبها سلاح البحرية السعودي، بعقد ضخم(٤٣٣).

هنا نتساءل: لماذا اختارت الرياض فرنسا لتطوير البحرية السعودية عبر صفقة الصواري؟ ولماذا لم يكن خيار الرياض تجاه الحلفاء التقليديين مثل: الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا العظمى؟

نعتقد أن توقيع (عقد الصواري ١) كان بمثابة جائزة ومكافأة قدمتها الرياض لباريس مقابل تجاوبها السريع مع المطالب السعودية عبر المشاركة في تحرير الكعبة من المتشددين الإسلاميين في نوفمبر عام ١٩٧٩ (٤٣٤). ونشير هنا أيضاً إلى أن فرنسا كانت منذ منتصف السبعينيات وبدايات الثمانينيات بمثابة لاعب جديد في منطقة الخليج، يقدّم نفسه كبديل ومنافس للقوى الغربية الأخرى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى(٤٣٥). وهذا يُعتبر عاملاً إيجابياً ومشجّعاً للنظام السعودي، بالتعاون العسكري مع فرنسا ديجول، الذي استطاع إقناع السعوديين منذ لقائه بالملك فيصل عام ١٩٦٧ بأن فرنسا تقدّم نفسها من جديد في الشرق الأوسط خارج الحسابات القديمة المتعلقة بموقف فرنسا من القضايا العربية خصوصاً سلبية باريس تجاه النزاع العربي الإسرائيلي(٤٣٦).

الأمريكية السعودية، يربط الكثير من السعوديين لقاء الملك فيصل والرئيس ديجول كبداية العلاقات الفرنسية السعودية بشكلها الحديث أو الفاعل.

(٤٣٣) فتيحة دازي- هني، السياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية في الخليج، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، ٢٠٠٨، ص، ٥١.فتيحة دازي – هني: تحمل الدكتوراه من معهد الدِّراسات السياسية في باريس، وتعمل خبيرة شؤون شبة الجزيرة العربية في وزارة الدفاع الفرنسية.

(٤٣٤) بدأت المفاوضات حول عقد (صواري ١) بشكل رسمي عام ١٩٨٠، ولكن التوقيع تم عام ١٩٨٢.

(٤٣٥) نستطيع القول: منذ بداية فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان حيث انفتحت فرنسا على الخليج بشكل واضح.

(٤٣٦) مثل دور فرنسا في أزمة السويس، وكذلك دور فرنسا في تسليح إسرائيل.

بالمقابل فإن فرنسا حضرت في المنطقة، وليس لديها أي حسابات سياسية تتعلق بتوازن القوى الإقليمية (المملكة العربية السعودية - إسرائيل - إيران الشاه)كما تفعل واشنطن على سبيل المثال. ونشير هنا إلى أن فرنسا - بالطبع - تحاول في تلك الفترة الاستفادة من الطفرة النفطية التي بدأت منذ عام ١٩٧٣، ومن العوائد العالية لنفط المملكة العربية السعودية عبر عرض السلاح الفرنسي. ولا ننسي أن الحضور الفرنسي في ظل ظروف وأزمات سياسية، أهمها الثورة الإيرانية وبداية حرب الخليج الأولى، فالظروف كانت مناسبة جداً للتسلح في ظل ظهور المتغير الجديد في الخليج، إنها إيران الخميني.

ونتساءل أيضاً: لماذا كانت الصفقة الفرنسية السعودية في قطاع البحرية بالذات؟

نعتقد أن ثورة الخميني حفزّت السعوديين على تسليح أنفسهم خصوصاً القطاعات الحديثة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ولا ننسى أن مناطق النفط السعودية توجد في الجهة الشرقية من البلاد على سواحل الخليج العربي وفي مواجهة الأراضي الإيرانية. وقد اختارت الرياض تحديداً قطاع البحرية السعودية في تعاونها مع الفرنسيين؛ لأن هذا القطاع كان حديثاً وليس للولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أي عمق فيه مثل: القوات الجوية السعودية أو قطاعات الجيش من قوات برية ومدرعات التي لها تعاون قديم مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا(٤٣٧).

إذن، نستطيع القول: كان لدى الرياض رغبة صادقة بتقديم خدمة لباريس عبر توقيع عقد عسكري كبير يتعلق بقطاع البحرية الجديد، حيث تشمل الرعاية الفرنسية بيع البواخر الحربية والأسلحة والتدريب والصيانة وخدمات ما بعد البيع، خصوصاً توفير قطع الغيار والتطوير. كل تلك التفاصيل كانت تحت إشراف فرنسي دون وجود منافسين، وهذه تُعتبر ميزة رائعة في عالم العقود العسكرية(٤٣٨).

---

(437) Entretien avec le général Mohamed Amri, Paris, 28/03/2010

(٤٣٨) لا توجد إعلانات رسمية من فرنسا أو المملكة العربية السعودية تتضمن تفاصيل العقود العسكرية، لذلك سوف نعتمد على اللقاءات مع المسؤولين السعوديين والفرنسيين في تفاصيل هذه العقود.

في هذا السياق يقول لنا François Heisbourg المستشار الخاص للرئيس الفرنسي، والذي كان مديراً عاماً لشركة طومسون للصناعات العسكرية خلال الفترة (١٩٨٤- ١٩٨٧) «بعد التعاون الناجح في تحرير الكعبة كان الملك فهد بن عبد العزيز – الذي كان حينها ولياً للعهد - لديه رغبة صادقة بتعاون فرنسي سعودي في مجال التسلح، وجرى حديث مع الرئيس فاليري جيسكار دبستان، بهذا الخصوص. ويضيف :Heisbourg لقد كان لوزاتي الدفاع الفرنسية والسعودية - وبدعم من وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان بن عبد العزيز- دور إيجابي في تفعيل نقاش الملك فهد والرئيس فاليري جيسكار ديستان والتي نتج عنها عقد (صواري ١) الذي تم توقيعه في فترة الرئيس ميتران [٤٣٩]».

وفي نفس هذا السياق يقول لنا الجنرال محمد عمري، القائد في البحرية السعودية والمفاوض الأول مع فرنسا بخصوص برنامج تطوير البحرية السعودية: «كان التعاون الفرنسي السعودية في تحرير الكعبة من المتمردين عام ١٩٧٩ مفتاح التعاون العسكري في (صواري ١)، فقد كانت الصفقة متكاملة، شملت برنامجاً شاملاً وفق الآتي:

- عدد(٤) فرقاطة نوع لافاييت ٢٠٠٠s.
- عدد (٢) سفن كبيرة للتموين.
- عدد (٥٠) طائرة هيلوكبتر سوبر بوما.
- تواجد طاقم كامل من الفنيين والمستشارين الفرنسيين في الأراضي السعودية للتدريب والأشراف.
- تأهيل عدد (٢٠٠) ضابط سعودي في كلية برست للعلوم العسكرية البحرية [٤٤٠]».

وبعد نجاح صفقة (صواري ١)، نستطيع القول: إن التعاون كان مشجعاً للسعوديين والفرنسيين معاً بتكرار التجربة في قطاع آخر حديث.

(439) Entretien avec François Heisbourg; Paris 15/11/2010.
(440) Entretien avec le général Mohamed Amri, Paris, 28/03/2010.

في نهاية عام ١٩٨٣ أنشأت وزارة الدفاع السعودية جهاز «الدفاع الجوي» كقطاع عسكري جديد مستقل [٤٤١]. ولنفس الأسباب المتعلقة بعقد (صواري ١)، خصوصاً عدم وجود المنافسة الأنجلوساكسونية، وبسبب ظروف حرب الخليج الأولى وحاجة المملكة العربية السعودية لتطوير قدراتها العسكرية في ظل الحرب القائمة بين العراق وإيران، كسب الفرنسيون عقد تطوير الدفاع الجوي السعودي، عبر توقيع عقد (الثاقب) عام ١٩٨٤. وعلى غرار عقد الصواري١، كان العقد عبارة عن برنامج متكامل يشمل: مضادات صواريخ (كروتال)، وهوائيات، ورادارات، وبطاريات مضادات الصواريخ، وبرنامج تأهيل للضباط السعوديين في كلية سان سير العسكرية [٤٤٢].

ولو حاولنا قراءة العلاقات الفرنسية السعودية من خلال العقدين (صواري ١ والثاقب)، نلاحظ عملية تكرار ثلاثة متغيرات في العقدين في ظروف متشابه:

المتغير الأول: وجود الضغط السياسي على الجانب السعودي، المتمثل بوجود أزمة سياسية في المنطقة، في ظل تواجد وعرض فرنسي لبيع السلاح بلا تحفظات وحسابات سياسية تتعلق بتوازن قوى المنطقة، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا العظمى على سبيل المثال.

المتغير الثاني: مبدأ التعويض الذي يتعامل به قصر اليمامة مع الإليزيه. وغالبا ما يكون توقيع العقود بين المملكة العربية السعودية وفرنسا وفق ما يشبه المكافأة أو التعويض، إما نتيجة ظرف سياسي (مثل: المساعدة الفرنسية في تحرير الكعبة)، وإما ظرف يتعلق بخسارة الفرنسيين في المفاوضات مع السعوديين لصالح الحلفاء التقليدين للرياض، من ثم تعوّض المملكة العربية السعودية فرنسا بعقد عسكري بديل.

(٤٤١) كان جهازاً صغيراً يتبع الجيش السعودي، ولكن صدر قرار ملكي بفصله عن الجيش، وجعله قطاعاً مستقلاً له ميزانية ودعم مستقل.
(٤٤٢) الدفاع الجوي السعودي، العلاقات العامة، الرياض ١٠ يوليو عام ٢٠١٠.

المتغير الثالث: اختيار الرياض قطاعاً ليس به تواجد للأمريكيين أو البريطانيين؛ لتلافي أي حساسيات قد تحدث مع واشنطن أو لندن، كذلك لتلافي أي ضغوط من جماعات المصالح الداخلية السعودية.

هذه المتغيرات دفعت الرياض لاتخاذ قرارها بالتوقيع مع فرنسا في مجال التسلح على مستوى العقود العسكرية. وسنشاهد في الصفقات التالية أن هذه المتغيرات تتكرر معنا في التعاون الفرنسي السعودي، على مستوى الصفقات العسكرية. ونستطيع تحليل موقف الرياض باتخاذ قرارها في مجال صفاقتها العسكرية مع باريس وفق بيئة النظام السياسي السعودي، لاتخاذ قرارات على المستوى الخارجي على النحو الآتية:

أولاً: البيئة الداخلية.

كانت البيئة الداخلية السعودية مشجعة للرياض بعمل عقد عسكري مع باريس. فالرغبة موجود لدى القيادة في رد الجميل الفرنسي سواء بالمشاركة الفنية والاستشارية في تحرير المسجد الحرام عام ١٩٧٩، أو بسبب المبيعات العسكرية الفرنسية لدول الخليج على مستوى التسلح أثناء حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)، فقد سلّحت فرنسا دول الخليج دون أي حساسيات أو حسابات، في حين واشنطن تتعامل بها مع الرياض تحت ضغوط إسرائيلية؛ لتلافي تنامي قوة الرياض العسكرية عبر احتجاج تل أبيب بأن الرياض تستخدم ذريعة الحرب العراقية الإيرانية، لزيادة طاقتها للتسلح. ومن ناحية أخرى، كانت البيئة الداخلية السعودية مشجعة، بسبب الزيادات الكبيرة في أسعار النفط، بسبب الثورة الإيرانية، وتعويض المملكة العربية السعودية للنفط الإيراني بسبب الثورة، ومن ثم بسبب الحرب العراقية الإيرانية، وتعويض المملكة العربية السعودية للنفط العراقي والإيراني في نفس الوقت. وكانت المملكة العربية السعودية تكسب كثيراً بسبب زيادة الإنتاج من جهة، وبسبب زيادة الأسعار من جهة ثانية، وكان التسلح أهم روافد صرف هذه الأموال المتدفقة [٤٤٣].

(٤٤٣) جميع التفاصيل المتعلقة بأرقام الإنتاج وأسعار النفط في ملف قضية النفط في الفصل القادم.

لقد كانت هناك رغبة صادقة لدى النظام السياسي السعودي، باختيار فرنسا؛ لكسب هذه العقود عبر اختيار قطاعات حديثة، لا وجود للولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا فيها مثل: البحرية والدفاع الجوي، وبالتالي تلافي حدوث عاملين قد يعرقلان الصفقة الفرنسية السعودية.

العامل الأول: تلافي إغضاب الحلفاء التقليدين؛ بهدف المحافظة على التواصل السياسي الاقتصادي الإستراتيجي مع واشنطن ولندن.

العامل الثاني: تلافي أي ضغوط داخلية من جماعات المصالح والضغط السعودية الأمريكية في الداخل السعودي، أو في الداخل الأمريكي. بمعنى آخر وبكل بساطة: اختارت القيادة السعودية قطاعات جديدة «البحرية – الدفاع الجوي» لحليف إستراتيجي جديد «فرنسا». كل هذه الأمور ساعدت الرياض على اتخاذ قرارها بعقد صفقة (صواري ١) وصفقة الثاقب مع فرنسا.

ثانياً: البيئة الخارجية.

كانت الظروف الخارجية تحتم على الرياض اتخاذ قرار بالتسلح، وخلق حليف ممول خصوصاً في مجال التسلح، فقد قامت ثورة إيران الشيعية في مواجهة المملكة العربية السعودية ولا يفصل بينهما إلا الخليج العربي [٤٤٤]. كان قرار الرياض لتقوية البحرية السعودية في مواجهة إيران، وخلق جهاز قادر على صد الصواريخ الإيرانية التي يصل مداها لمناطق النفط في شرق الأراضي السعودية [٤٤٥]. كذلك قامت الحرب العراقية الإيرانية، مما يعني قيام ميزان قوى إقليمي جديد في المنطقة، بعد نهاية هذه الحرب وسباق جديد على التسلح. ولا ننسى مشاركة الرياض في الحرب على الشيوعية في تلك الفترة مع الحليف الأمريكي، ودعمها لحركات الجهاد وحركات التحرر من الشيوعية في كل إنحاء العالم [٤٤٦].

(٤٤٤) هناك صراع كبير بين العرب والفرس، وصل إلى أروقة الأمم المتحدة حول تسمية الخليج. فالعرب يسمّونه الخليج العربي، والفرس يسمّونه الخليج الفارسي.

(٤٤٥) أوسع نقطة في الخليج العربي بين العربية السعودية وإيران (٣٥٠) كليلومتر، وأضيق نقطة عند مضيق هرمز الذي لا يتجاوز (٥٥) كيلومتراً. للمزيد من التفاصيل، انظر: أطلس المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة العبيكان، عام ٢٠٠٢.

(٤٤٦) مقابلة مع الأمير بندر بن سلطان سفير العربية السعودية في واشنطن. قناة العربية ٠٩ يونيو عام ٢٠٠٤.

ثالثاً: الضغط والحاجة لاتخاذ القرار.

كان الضغط حاضراً على القيادة السعودية باتخاذ قرار يرتبط بزيادة التسلح، فقد كانت الرياض تحارب على عدة جهات تتعلق بإيران وتتعلق بدعم العراق وتتعلق بدعم الليبرالية الغربية الأمريكية ضد الشيوعية، فكان لا بد من اتخاذ قرار بعملية تسلح خصوصاً في المجالات الجديدة على الرياض، مثل البحرية والدفاع الجوي التي وجدت فرنسا متميزة فيها وليس لديها أي تحفظات أو حسابات كما هو الحال مع الحليف الأمريكي.

رابعاً: هيكل اتخاذ القرار.

إن عملية اتخاذ القرار بإبرام هذه الصفقات الحربية تمت بسهولة دون أي إجراءات أو عراقيل تشريعية أو إدارية قد تعيق أو تؤخر الصفقة؛ لأن هيكل اتخاذ القرار في الرياض وفي باريس كان محدوداً بالنخبة الحاكمة.

ونستعرض هنا حالات تكرار المتغيرات: الضغط السياسي، مبدأ التعويض، واختيار قطاع لا يوجد به منافسة أمريكية في الصفقات الفرنسية السعودية بعد صواري١ وعقد الثاقب:

الحالة الأولى: في عام ١٩٨٦ نافست فرنسا بقوة على عقد (اليمامة) الذي يعد أكبر عقد عسكري في تاريخ المملكة العربية السعودية. والمتمثل بفكرة النفط مقابل السلاح عبرعقد متجدد، يشمل: الأسلحة، وقطع الغيار والصيانة والتدريب لمدة ثلاثين سنة[٤٤٧]. كانت فرنسا مرشحة لكسب العقد، حتى آخر ٤٨ ساعة قبل توقيع العقد وفي داخل الكواليس في الديوان الملكي السعودي، ولكن في النهاية اختار الملك فهد بريطانيا العظمى عبر صفقة كبيرة تضمنت (٧٠) طائرة التورنيدو (٥٠) هليكوبتر هوك، وبرامج عسكرية شاملة بين الرياض ولندن.

في هذا السياق يقول مستشار الرئيس الفرنسي Heisbourg الذي كان أحد المفاوضين الفرنسيين مع الجانب السعودي «كنا قريبين من كسب العقد، ولكن عدم وجود جماعات ضغط ومصالح فاعلة في الداخل السعودي، تدعم

(447) William Simpson, Op, Cit, 2006.pp.173-175.

فرنسا كان عاملاً سلبياً على حظوظنا، ولكن أخيراً كان لسفير المملكة العربية السعودية في واشنطن الأمير بندر بن سلطان دوراً كبيراً في تحويل العقد من فرنسا للبريطانيين[٤٤٨]».

وفي نفس السياق يقول الملحق العسكري الفرنسي في الرياض الكولونيل Jean philippe- Bonnet: «خسرنا عقد اليمامة، لأننا لم نفهم جيداً الوضع السياسي في الداخل السعودي، ولم تكن لنا علاقات جيدة مع كبار الموظفين العسكريين السعوديين، ولكن من جانب آخر عقد اليمامة يتعلق بسلاح الجو وجميع الضباط والطيارين والقادة السياسيين السعوديين أنجلوسكسونيين متأثرون بخلفيتهم التعليمية والمهنية القريبة من الأمريكيين والبريطانيين، لذلك كان من الطبيعي أن يفضلوا بريطانيا على فرنسا [٤٤٩]».

ومثلما حدث في الصفقات السابقة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية عوضَت الرياض باريس عن فقدانها عقد «اليمامة» عبر توقيع عقد (الواحة) الذي تم توقيعه في عام ١٩٨٨، والمتعلق بتطوير الدفاع الجوي عبر شراء مضادات الصواريخ (كروتوال) وبرامج متكاملة، تشمل تدريب ضباط وفنين، بل قد كان عقد الواحة استكمالاً لعقد الثاقب من حيث المعدات وبرامج تأهيل الضباط السعوديين.

لقد كان متغير الضغط السياسي حاضراً عبر اشتداد الحرب العراقية الإيرانية، ورؤية القيادة السعودية بأن الكفة والانتصار في هذه الحرب بدأت تميل لمصلحة إيران، فكان لا بد من اتخاذ قرار سياسي بتقوية وزيادة التسلح عبر صفقة تتعلق بتطوير الدفاع الجوي، وامتداداً للصفقة السابقة مع الفرنسيين المتمثلة: بعقد (الثاقب).

كذلك متغير مبدأ التعويض كان حاضراً فقد تعاملت القيادة السعودية بتعويض الفرنسيين عن خسارتهم لعقد اليمامة وتعويضهم بعقد الواحة.

(448) Entretien avec François Heisbourg; Paris 15/11/2010

(449) Entretien avec le colonel Jean-philippe Bonnet, Riyad, 10 janvier 2010.

كذلك تكرر متغير عدم وجود المنافس الأمريكي أو البريطاني، لأن الدفاع الجوي سلاح جديد وليس هناك حضور للحلفاء التقليدين، فكان من الطبيعي أن تكسب باريس العقد بدون منافسة خارجية أو ضغوط داخلية من جماعات الضغط والمصالح.

الحالة الثانية: في عام ١٩٩٠ وأثناء احتلال العراق الكويت، وقيام المملكة العربية السعودية بتشكيل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي السعودية لتحرير الكويت، كانت الظروف مواكبة لتوقيع عقد عسكري كبير بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، وهو(صواري ٢). وقد تكررت المتغيرات السياسية في الصفقات السابقة في هذا العقد وفي ظروف مشابهة، وفق الآتي:

- الضغط السياسي كان في أعلى مستوياته: كانت الرياض تخوض حرباً وتبذل جهوداً دبلوماسية كبيرة بمساعدة واشنطن والأمم المتحدة؛ لتكوين تحالف دولي يشارك في هذه الحرب. بالطبع حدثت مساومات سياسية من قبل فرنسا مقابل المشاركة في التحالف الدولي، وقبل السعوديون المساومة الفرنسية فكانت النتيجة مرضية جداً لباريس بتوقيع عقد (الصواري ٢)، وكذلك بدء المفاوضات على عقد كبير فرنسي سعودي يتعلق بالنفط والغاز.
- مبدأ التعويض: مبدأ التعويض كان واضحاً من قبل القيادة السعودية لفرنسا وللرئيس ميتران بشكل خاص، فقد كان عقد (صواري ٢)، تعويضاً لموقف فرنسا وميتران بالمشاركة في التحالف تحت القيادة الأمريكية السعودية التي ترتب عليها خلاف داخل البيت الفرنسي بين أعضاء الحكومة، كانت نتيجته استقالة وزير الدفاع الفرنسي شوفنمان؛ اعتراضاً على المشاركة في حرب تقودها واشنطن.
- عدم وجود المنافس: على غرار العقد السابق (صواري ١) لم يكن هناك منافسون لباريس في البحرية السعودية، ولا ننسى أن النجاح الذي تم في (صواري ١) كان عاملاً مشجعاً لتوقيع (صواري ٢).

في هذا السياق يقول لنا الجنرال محمد عمري «تم توقيع (صواري ٢)، أثناء التجهيز لعاصفة الصحراء. وقد تضمن العقد:

- عدد (٤) فرقاطة لافايت s٣٠٠٠.
- (٣٠) طائرة سوبر بوما.
- خزانات وقود بحرية.
- برنامج متكامل للتدريب والتأهيل الضباط السعوديين في كليات مدينة برست ومدينة شاربور الفرنسية(٤٥٠)».

الحالة الثالثة: في عام ١٩٩٤ فشلت المفاوضات الطويلة التي بدأت منذ عام ١٩٩١ بين الفرنسيين والسعوديين بخصوص عقد نفطي كبير، كان تم الحديث عنه بين الرياض وباريس أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وللمرة الثالثة تتكرر حالة التعويض من الرياض لباريس بتوقيع عقد (المظلة) عام ١٩٩٥ كامتداد لتطوير الدفاع الجوي السعودي، وللعقدين الثاقب في عام ١٩٨٤ وعقد الواحة عام ١٩٨٨. وتكررت نفس المتغيرات المتمثلة: بالضغط السياسي الذي لم يكن كبيراً جداً على الجانب السعودي، ولكن في تلك الفترة ظهر متغير الإرهاب عبر سلسلة تفجيرات في الرياض تستهدف الغربيين.

أما مبدأ التعويض، فنرى أن هذا العقد يعوّض فشل مشروع النفط والغاز بين فرنسا والمملكة العربية السعودية(٤٥١).

أخيراً: مبدأ عدم وجود المنافس، فهو واضح جداً وامتداداً لوجود فرنسي سابق في عقدين سابقين في قطاع الدفاع الجوي الذي لا توجد به منافسة أمريكية. على حال، تضمن العقد: برنامجاً متكاملاً في الحرب الإلكترونية، من هوائيات، واعتراض اتصالات، وإشارات، وأجهزة التشويش(٤٥٢).

وبالطبع، كانت هناك صفقات فرنسية سعودية عسكرية ولكنها مرتبطة بآليات صغيرة أو أجهزة بسيطة ولا تتجاوز قيمتها عشرات الملايين، وقد جرت العادة أن تجرب الأجهزة العسكرية السعودية بعض الأسلحة الفرنسية من باب

(450) Entretien avec le général Mohamed Amri, Paris, 28/03/2010.
(٤٥١) جميع تفاصيل هذا المشروع النفطي، وأسباب فشله في الفصل القادم في الملف النفطي.
(٤٥٢) الدفاع الجوي السعودي، العلاقات العامة، الرياض ١٠ يوليو عام ٢٠١٠.

التجربة عبر شراء عدد بسيط، وتمارس عليه التدريب، ومن ثم تقرر التعامل به من عدمه.

في هذا السياق يقول العقيد محمد السبيعي، قائد سرب في القوات الجوية السعودية: «كان للقوات الجوية السعودية تعامل بسيط مع الفرنسيين، تمثل بشراء مجموعة من طائرات الهيلوكبتر كوجر، ولكنها لم تنجح في الأجواء السعودية، وعدنا للمنتج الأمريكي(٤٥٣)».

ونشير إلى أن المملكة العربية السعودية - ومنذ إتمام عقد الواحة - توقفت عن عقد أي صفقات عسكرية مع فرنسا أو غيرها من الحلفاء؛ لعدة أسباب، من أهمها:

- انحدار أسعار النفط خصوصاً بعد الأزمة الآسيوية التي وصلت أسعار النفط خلالها (١٩٩٨) إلى (١٠) دولارات للبرميل(٤٥٤).
- وصول الرياض لمستوى جيد من التسلح.
- تحسن العلاقات مع إيران ابتداء من أواخر سنوات فترة الرئيس رفسنجاني وبداية فترة الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧، حيث كانت العلاقات بين البلدين جيدة وغير تصادمية.
- دخول روسيا كخيار جديد في منطقة الخليج بالنسبة للتسلح، فقد قدمت روسيا نفسها للمملكة العربية السعودية كمنافس قوي لبيع الأسلحة المتطورة خصوصاً في قطاع الدفاع الجوي بعد أن كشفت عن برنامجها المتعلق بالدفاع الجوي s٤٠٠ المتطور جداً، والذي كان مغرياً للمملكة العربية السعودية بفتح خط تواصل مع موسكو؛ بغرض الحصول على هذا البرنامج، ولكن أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ ستؤجل المحادثات الروسية السعودية(٤٥٥).

(٤٥٣) مقابلة مع العقيد محمد السبيعي، القوات الجوية السعودية، الرياض ٠١ أبريل ٢٠١١.
(٤٥٤) محمد عبد الدائم، «أسعار النفط عام ١٩٩٨ «مركز الجزيرة للأبحاث، أكتوبر ٢٠٠٤.
(٤٥٥) اللواء حسام السويلم، «الصناعات العسكرية في إطار التوجهات الروسية الجديدة»، مجلة الحرس الوطني، ١٧ أبريل عام ٢٠١١.

العقود العسكرية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بعد ١١ سبتمبر

أي تأثير لأحداث سبتمبر على مستوى استمرارية النمط الجيد للعقود العسكرية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية؟ وأي تأثير للمتغيرات التي ارتبطت بأحداث سبتمبر، مثل: متغير الإرهاب، ومتغير الهاجس الأمني الذي كان حاضراً على مستوى العلاقات الدولية؟

حول مناقشة هذه التساؤلات، نستطيع القول: بلا شك يُمثِّل حدث ١١ سبتمبر انقطاعاً للتعاون الفرنسي السعودي، في مجال العقود العسكرية، فقد كانت توجهات القيادة السعودية بعد عاصفة أحداث سبتمبر لا تتعلق بأي تسلح أو صفقات عسكرية، وإذا كانت هناك توجهات عسكرية، فهي مرتبطة بمكافحة الإرهاب وكيفية التعامل مع تفجيرات القاعدة التي بدأت تضرب المملكة العربية السعودية في كل مكان، وأصبحت الرياض مشغولة بمطاردة أعضاء القاعدة في كافة الأراضي السعودية(٤٥٦).

إذن، بإمكاننا أن نؤكد أن فترة ما قبل ١١ سبتمبر هي الفترة الذهبية لوزارة الدفاع الفرنسية والسعودية على مستوى العلاقات الفرنسية السعودية عبر عدة صفقات عسكرية ناجحة بمليارات الدولارات. أما فترة ما بعد ١١ سبتمبر فهي الفترة الذهبية لوزارة الداخلية الفرنسية والسعودية التي جسدت العلاقات الفرنسية السعودية في تعاون عسكري كبير تُمثِّل بعقد (ميكسا) البالغ (٨) مليارات دولار. وما يهمنا هنا هو العقود العسكرية، وبالطبع هناك تعاون أمني آخر مرتبط بمكافحة الإرهاب والتعاون الاستخباري، سنتحدث عنه في الفصل القادم.

لقد استمرت الرياض خلال سنتين تقريباً تحاول معالجة آثار الصدمة التي خلفتها أحداث سبتمبر عبر سلسلة طويلة من المبادرات الدبلوماسية والإعلامية والثقافية. توجهت القيادة السعودية لتنمية البنية التعليمية والتواصل الثقافي

(٤٥٦) نشير إلى وجود اهتمام كبير لدى القيادة السعودية بتطوير طرق مكافحة الإرهاب عبر تأهيل بشري لمكافحة الإرهاب، وضخ ميزانية كبيرة للتجهيزات والمعدات والمركبات، ولكن أغلب هذا التأهيل كان في الداخل، وفي بعض الأحيان كان التعاون بالتدريب وشراء الآليات مع الولايات المتحدة نفسها.

والعلمي للسعوديين من طلاب وباحثين ومسؤولين مع العالم وبالذات الأمريكيين. وللحق إذا كانت العقود العسكرية الضخمة والتي تصل للمليارات من الدولارات، تُمثِّل سمة الثمانينيات للسياسة الخارجية السعودية، فإن التمنية في مجال التعليم والثقافة والانفتاح الاقتصادي على دول جديدة هي سمة السياسة الخارجية السعودية في الفترة التي تلت أحداث سبتمبر[٤٥٧].

يعيد التاريخ نفسه، وتعيد المتغيرات السياسية والشخصية في العلاقات الفرنسية السعودية نفسها في صفقة عسكرية كبيرة وحيدة بين وزارة الداخلية الفرنسية ونظيرتها السعودية، هي التي تم توقيعها بين الرياض وباريس بعد أحداث سبتمبر لغاية إعداد هذه الدِّراسة في نهاية عام ٢٠١٠. هذه الصفقة تتمثل بعقد (ميكسا) لمراقبة الحدود السعودية[٤٥٨].

وحول عقد ميكسا، فقد تكررت المتغيرات الثلاثة نفسها المتعلقة بالصفقات والعقود العسكرية المبرمة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في هذا العقد.

المتغير الأول: حضور عامل الضغط السياسي، فقد كانت المملكة العربية السعودية تعاني ضغطاً سياسياً يحتم عليها زيادة قوة أمنها وحدودها بعد ظهور متغيرات جديدة بعد أحداث سبتمبر من حروب في المنطقة، أهمها - بالتأكيد - حرب العراق، فقد رغبت الرياض فى تأمين مناطقها الحدودية مع العراق ومؤخراً مع اليمن بعد حرب المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين عام ٢٠٠٩، ونستطيع القول: إن الحدود السعودية التي تستحق التأمين والمراقبة تبلغ آلاف الكيلومترات.

المتغير الثاني: أن هذا المجال المتمثل بمراقبة الحدود عبر طائرات وكاميرات حرارية ورادارات يُمثِّل حقلاً جديداً ولا يوجد حضور سابق للحلفاء التقليديين مثل: الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا العظمى.

(٤٥٧) جريدة الاقتصادية ١٧ مارس عام ٢٠١١. مقابلة مع السفير السعودي، في باريس السفير محمد آل الشيخ.

(٤٥٨) بالطبع يوجد عقود عسكرية صغيرة، تشمل: أسلحة خفيفة، ومعدات عسكرية خفيفة، وقطع غيار. أغلب هذه المشتريات بين الشركات الفرنسية والحرس الوطني السعودي.

المتغير الثالث: هو مبدأ التعويض، فالرياض تعوّض باريس عن فقدانها عقد طائرات الرافال بعقد ميكسا لمراقبة الحدود البرية، ففي عام ٢٠٠٣ عرضت فرنسا طائرة رافال على السعوديين الذين تقبلوا شراء هذه الطائرة المتطورة، ولكن وللمرة الثانية تتدخل بريطانيا العظمى في مسار الصفقة، ويعرضون على السعوديين طائرة التايفون. بعد مفاوضات - وكما هو متوقع - كسب البريطانيون الصفقة التي تضمنت حوالي (٧٢) طائرة تايفون، وبرنامجاً متكاملاً مرتبطاً ببرنامج مشروع اليمامة الموقع في الثمانينيات وفق مبلغ (١٥) مليار دولار[٤٥٩].

في هذا السياق يقول لنا الملحق العسكري الفرنسي في منطقة الخليج العقيد Bonnet «رافال طائرة لا تقل عن التايفون، ولكن ضعف التسويق الفرنسي، وعدم كفاية الدعم السياسي للصفقة من قبل القيادة الفرنسية، وعدم تجربة الطائرة على الواقع وعلى الأرض (كالمشاركة في حرب كما يفعل الأمريكيون[٤٦٠])، كانت نقاط ضعف في عرضنا المقدم للسعوديين الذين اختاروا التايفون[٤٦١]».

إذن، نستطيع القول: من مبدأ تعويض خسارة فرنسا لعرض طائرة الرافال تختار الرياض توقيع عقد ميكسا مع شركة EADS حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذا العقد (٨) مليارات دولار، تضمنت: (٢٥٠) رادار مراقبة، وطائرات مراقبة، وكاميرات حرارية، وسياجاً عازلاً على طول الحدود، حيث تم توقيع العقد في يوليو عام ٢٠١٠[٤٦٢].

(٤٥٩) جريدة الشرق الأوسط، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٤٦٠) عادةً يستخدم الأمريكيون في الحروب أسلحة جديدة من باب التجربة ومن باب التسويق. على سبيل المثال: استخدم الأمريكيون صواريخ باتوريوت في حرب عام ١٩٩٠، ونجحت نجاحاً باهراً مما جعل دول الخليج تشتري هذه الصواريخ بكميات كبيرة.

(461) Entretien avec le colonel Jean-philippe Bonnet, Riyad, 10 janvier 2010

(٤٦٢) جريدة الشرق الأوسط، ٠٦ مايو٢٠٠٦.

عقد ميكسا مر بمرحلة طويلة ومعقدة وظروف غير طبيعية؛ بسبب صراعات بين القيادات الفرنسية (الرئيس شيراك والرئيس ساركوزي عندما كان وزيراً للداخلية). بدأت المفاوضات بين وزارة الداخلية السعودية ووزارة الخارجية الفرنسية منذ عام ١٩٩٥، وكان من يدير المفاوضات شركة تاليس، ولكن بدون نتيجة ملموسة. في هذه الأثناء تدخلت على خط المفاوضات شركات عالمية أخرى، مثل: شركة رايتون الأمريكية، وشركة BAE البريطانية، وشركة فينا ميكانيكا الإيطالية، بالإضافة إلى شركات صينية.

بعد تسلم ساركوزي وزارة الداخلية الفرنسية وتحديداً في بداية عام ٢٠٠٣، استطاع عبر التنسيق مع شركة تاليس تفعيل المفاوضات الفرنسية السعودية، والوصول لصيغة نهائية مع الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي؛ للتوقيع النهائي على عقد ميكسا البالغ حوالي (٨) مليارات دولار. لكن الرئيس شيراك سحب الملف من وزارة الداخلية (ساركوزي وشركة تاليس تحديداً)، وسلمه لوزارة الدفاع الفرنسية عبر شركة سوفريزا وتحت إشراف الأليزيه.

للتفاصيل انظر: Le monde 15 avril 2004

ولكن الملاحظ أن العقد كان متعثراً عندما كانت تاليس ومن ثم سوفريزا من يدير المفاوضات، ولكن بعد إدارة شركة EADS الأوربية للمفاوضات تم توقيع العقد.

في هذا السياق يقول لنا مفوض شركة EADS المدير التنفيذي في المملكة العربية السعودية ودول الخليج Jacques Bourgeois: «بالطبع كان الثقل السياسي لثلاث دول، هي: فرنسا وألمانيا وأسبانيا التي تملك الشركة وراء نجاح صفقة ميكسا، ولكن للحق لدينا بعض العوائق فيما يتعلق بعلاقتنا التجارية مع المملكة العربية السعودية، أهمها:

- لدينا خلافات داخلية، وقصة توقيع ميكسا التي استمرت حوالي عشر سنوات خير مثال.
- وجود منافسين يقدمون منتجاتنا بجودة عالية وأسعار رخيصة، مثل: كوريا الجنوبية والصين.

- عدم قبول السعوديين للتكنولوجيا الفرنسية بشكل كبير.
- ضعف الدولار (الذي تعتمده المملكة العربية السعودية كعملة توقيع عقود) أمام اليورو مما يجعل أسعارنا عالية (٤٦٣)».

من طرفنا، نشير أن الرياض بعد أحداث سبتمبر عقدت ثلاث صفقات عسكرية كبيرة توزعت على بريطانيا العظمى عبر صفقة التايفون، ثم مع فرنسا (بالإضافة لألمانيا وأسبانيا) عبر صفقة ميكسا، وأخيراً، مع الحليف الأمريكي عبر صفقة طائرات ف١٦ عام ٢٠١٠. وقد بلغت الصفقة الأمريكية السعودية رقماً ضخماً يعد أعلى صفقة في تاريخ التعاون الأمريكي السعودي، على الإطلاق بلغ (٦٠) مليار دولار (٤٦٤).

أخيراً، بإمكاننا القول: إن النجاح الفرنسي على مستوى العقود العسكرية مع المملكة العربية السعودية قبل ١١ سبتمبر لم يستمر، فالمتغيرات الجديدة التي ظهرت بسبب أحداث سبتمبر في الداخل، مثل: الإرهاب، وضرورة تقوية الأمن الداخلي، ومعالجة أوضاع الشباب كانت عائقاً بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

يبدو أن القائمين على ملف العلاقات الفرنسية السعودية في كلا البلدين اكتفوا بعقد ميكسا والتعاون الأمني، فقد كانت ردة فعلهم جامدة ولم يسايروا المتغيرات الجديدة لأحداث سبتمبر، ونقل التعاون الفرنسي السعودي، لمجالات جديدة في التعليم وبرامج الابتعاث والتواصل الثقافي.

(463) Entretien avec Monsieur Jacques Bourgeois, Riyad, 15 janvier 2011.
(464) Wall Street Journal, September 11, 2010.

٥. ١. ٢ التبادل التجاري المدني

نستطيع القول: إن التبادل التجاري - بشكل عام - بين فرنسا والمملكة العربية السعودية قبل أحداث ١١ سبتمبر كان متركزاً على العقود العسكرية، والتعاون في مجال النفط الذي لم يكن ناجحاً بقدر العقود العسكرية.ونحن هنا نتساءل: لأي مدى تأثر سلباً أو إيجاباً وزن التبادل التجاري بين باريس والرياض بسبب أحداث سبتمبر؟ وما تأثير التغيرات السياسية الجديدة التي طرأت على مستوى العلاقات السعودية مع الحلفاء التقليديين من جهة بسبب أحداث سبتمبر؟ ومن جهة ثانية، ما تأثير التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية السعودية خصوصاً على مستوى الاقتصاد؟

التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية قبل أحداث سبتمبر

هناك مجالات تجارية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية كانت قائمة قبل أحداث سبتمبر، وبعده، فرنسا تصّدر للمملكة العربية السعودية بعض المنتجات، مثل: قطع غيار الطائرات المدنية، والدواجن، والملابس، والعطور، والسيارات، والمعدات الطبية والأدوية، ولكنها تُمثِّل نسبة بسيطة في وزن التبادل التجاري بين البلدين من باقي النسبة التي تستوردها فرنسا، وتكون متعلقة بالنفط.

وحسب تقرير اقتصادي حول التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية أصدره البنك المركزي السعودي، بمناسبة زيارة الرئيس ساركوزي للرياض في يناير ٢٠٠٨، يقول: التقرير إن نسبة النفط تُمثِّل أكثر من ٩٠٪ من الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية، و١٠ ٪ فقط هي نسبة باقي المنتجات الفرنسية المصدرة للمملكة العربية السعودية [(٤٦٥)]. إذن نستطيع القول: هناك مشكلة بالنسبة للبعثة الاقتصادية الدبلوماسية الفرنسية في الرياض ونظيرتها السعودية في باريس واللتين تحاولان تطوير العلاقات الثنائية حول كيفية خلق تبادل تجاري بين البلدين خارج إطار النفط والسلاح، يساعد المنتجات

(٤٦٥) . للمزيد انظر: مجلة المجلة العدد ١٤٥٧ في ١٣-١٩ يناير ٢٠٠٨.

الفرنسية بالحضور في الأراضي السعودية وهو ما يترتب عليه تقارب اقتصادي وبالتالي ارتباط مصالح يؤثر بشكل إيجابي في العملية السياسية بين البلدين.

نشير هنا إلى أن العقود العسكرية لا تدخل في الأرقام المعلنة عن التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية. وبشكل عام، العقود العسكرية خارج أي حساب للتعاون التجاري حتى الأجهزة المختصة برصد التبادل التجاري، مثل: الجمارك التي لا تعلم بتفاصيل أرقام الصفقات العسكرية.

نشاهد في هذا الجدول حجم الصادرات والواردات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية قبل أحداث سبتمبر:

Année	Importations françaises = Exportations saoudiennes Million EUR	Exportations françaises = Importations saoudiennes Million EUR	Solde commercial français Million EUR
1988	1 380	1 002	-378
1989	1 847	1 056	-791
1990	2 376	1 080	-1 296
1991	2 776	1 481	-1 295
1992	2 253	1 456	-797
1993	2 310	1 205	-1 106
1994	2 387	1 113	-1 273
1995	1 973	1 011	-962
1996	2 268	1 102	-1 166
1997	2 334	1 322	-1 012
1998	1 602	1 283	-319
1999	1 856	1 236	-620
2000	3 393	1 424	-1 969

المصدر. السفارة الفرنسية في الرياض.

كما نلاحظ في الجدول وخلال (١٢) سنة، دائماً هناك عجز في الجانب الفرنسي بخصوص حجم التبادل التجاري يصل أحياناً لمستوى عالٍ في أغلب السنوات.

في هذا السياق يقول لنا رئيس الغرف التجارية السعودية السيد عبد الرحمن الجريسي: «التبادل التجاري مع فرنسا جيد، ولكنه دون الطموحات مقارنة بالعلاقات السياسية الجيدة بين البلدين. هناك فجوة في التواصل الاقتصادي بيننا وبين الفرنسيين على مستوى الشركات والقطاع الخاص[٤٦٦]».

بالفعل نتساءل: لماذا في الثمانينيات والتسعينيات كان التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية قليلاً ومحصوراً في النفط والسلاح؟ ولماذا لم يهتم القطاع الحكومي غير العسكري والقطاع الخاص في البلدين بتنمية التبادل التجاري؟

يبدو أن دور النخبة الفرنسية والسعودية هو من حدد مسار العلاقات الفرنسية السعودية، وحصرها في جانب السلاح خلال الثمانينيات والتسعينيات. بالمقابل سوف نرى انفراجاً في التبادل التجاري بعد عام ٢٠٠٢، مع التوجهات الجديدة للنخبة الفرنسية والسعودية في نفس الوقت.

في هذا السياق السياسي الاقتصادي، لو طبقنا المدخل الكلاسيكي لنظرية النخبة بحسب Vilfredo Pareto على الحالة الفرنسية السعودية، لاستطعنا تقديم تفسير يساعدنا في تحليل الوضع الفرنسي السعودي، على مستوى التبادل التجاري، وبيان سبب انحصاره في النفط والعقود العسكرية على حساب السلع الأخرى.

النخبة التي يقصدها Pareto هي «الناس الذين يديرون بشكل ملاحظ رؤوس الأموال والتوجهات العامة للمجتمع من ناحية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[٤٦٧]».

(٤٦٦) مقابلة مع السيد عبدالرحمن الجريسي، الرياض ١٥ ديسمبر ٢٠١٠. - الجريسي رجل أعمال سعودي، لديه مجموعة شركات تستوعب (١٠٠٠٠) موظف، برأس مال يقارب (٨) مليارات دولار، ويتولى رئاسة جميع الغرف التجارية السعودية، وقريب من النظام السياسي. يتحدث الفرنسية وكذلك الإنجليزية، ورغم أن أبناءه وبناته يتحدثون الفرنسية ومتعلمين في سويسرا فليس له أي استثمارات اقتصادية في فرنسا -.

(467) David Alcaud (Dir), Dictionnaire de sciences politiques et sociales, Paris, Dalloz, 2004,p,105.

يميز Pareto بين النخبة الحكومية والنخبة غير الحكومية، ونحن نعتقد أن النخبة الحكومية الفرنسية والسعودية هي التي كانت تدير العلاقة الفرنسية السعودية سياسياً واقتصادياً بشكل منفرد منذ عام ١٩٦٧ لغاية عام ٢٠٠٢. وبما أن هذه النخبة كانت في نطاق المستوى الأول من الحكوميتين. أي: نقصد الملك والرئيس ووزراء الوزارات السيادية من دفاع وخارجية وداخلية، فقد كان التبادل التجاري في نطاق المستوى الأول أيضاً، أي ببساطة: (النفط السعودي، مقابل السلاح الفرنسي)، ولم يتجاوز التعاون الفرنسي السعودي، اهتمام هذه النخبة الحكومية ذات المستوى الرفيع، بل إن عملية (تدوير النخبة) بقت في المناصب نفسها، أي: وخلال (٢٤) سنة من عام ١٩٦٧ إلى عام ٢٠٠١ النخبة هي نفسها بأشخاصها ورموزها واهتماماتها هي نفسها النفط السعودي، بالنسبة للفرنسيين والسلاح الفرنسي بالنسبة للسعوديين. بالمقابل كانت النخبة الفرنسية والسعودية غير الحكومية التي يمثلها رجال الأعمال والقطاع الخاص بعيدة عن التأثير في النخبة الحكومية في المملكة العربية السعودية وفي فرنسا خلال هذه الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر.

وبعد أحداث سبتمبر، وبسبب اهتزاز التواصل السياسي والإعلامي بين القيادة السعودية وواشنطن، وهجرة الأموال السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا العظمى وفرنسا بشكل كبير من جهة، ومن جهة ثانية، بسبب التوجهات السياسية والاقتصادية لإدارة الملك عبد الله الهادفة لتنويع الحلفاء والانفتاح على حلفاء جدد خصوصاً على مستوى الاقتصاد[٤٦٨]. ولا ننسى أن ارتفاع في أسعار النفط كان عاملاً مساعداً للسعوديين في ممارسة وتطبيق هذه التوجهات السياسية الاقتصادية على المستوى الخارجي. خلال هذه المتغيرات الجديدة بدأت النخبة السعودية غير الحكومية (تتضمن أفراد من العائلة المالكة) تظهر ويزداد نفوذها، وبالتالي محاولة التأثير في العقود التجارية غير العسكرية أو النفطية التي تملك مفاتيحها النخبة الحاكمة[٤٦٩]. بالمقابل حدثت نفس الظروف للنخبة

(٤٦٨) أول زيارة للملك بعد توليه العرش رسميا في أغسطس عام ٢٠٠٥، كانت للصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

(٤٦٩) مثل الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز الذي يملك فندق جورج الخامس، ونسبة كبيرة في ديزني باريس، ومجموعة فنادق في كان، وعدة مدن أوروبية، مثل: جنيف ولندن وبراغ.

غير الحكومية في فرنسا ابتداء منذ الفترة الرئاسية الثانية للرئيس جاك شيراك، خصوصاً بعد حرب العراق التي خلقت سوقاً كبيراً للشركات ومطالبات من الشركات متعددة الجنسيات لحكوماتها بأخذ نصيبها من كعكة إعادة أعمار العراق. ولكننا نستطيع رؤية دور وتأثير النخبة الفرنسية غير الحكومية منذ عام ٢٠٠٧ وتحديداً مع سياسات الرئيس ساركوزي، ففي أول زيارة للرئيس ساركوزي للرياض في يناير عام ٢٠٠٨ كان برفقته حوالي (٤٠) شخصية من أغلب رؤساء الشركات الفرنسية الكبيرة، وكانت مقترحات الرئيس ومرافقيه عقود تتعلق بالكهرباء والطاقة والماء والسكك الحديدية ولم يجر أي حديث حول عقود عسكرية [٤٧٠]. وفي مقابلة للرئيس ساركوزي نفسه مع جريدة الشرق الأوسط أثناء زيارته الثانية للرياض في نوفمبر عام ٢٠٠٨ تحدث عن أملة بفتح آفاق جديدة مع الرياض في مجالات غير عسكرية، تتعلق بالطاقة والكهرباء والماء والسكة الحديد [٤٧١].

إننا نعتقد أن العقود العسكرية الموقعة بين باريس والرياض خلال الثمانينيات والتسعينيات كان لها أثر سلبي على وزن التبادل التجاري في الجوانب الأخرى، فهناك علاقات جيدة بين الفرنسيين والسعوديين على مستوى النظام السياسي خصوصاً وزارات الدفاع، لذلك انحصر التعاون في المجال العسكري، ولم يدعم السياسيون الذي يمثلون النخبة الحكومية في البلدين قنوات تواصل على المستوى التجاري غير العسكري. من جهة ثانية، لم يكن يوجد جماعات ضغط لفرنسا في الداخل السعودي، في قطاع رجال الأعمال، ولم تكن الشركات الفرنسية تضغط على السياسيين الفرنسيين بفتح قنوات اتصال مع السعوديين؛ لأن الشركات الفرنسية لم تكن مهتمة كثيراً بالمملكة العربية السعودية [٤٧٢]. بالمقابل كانت المملكة العربية السعودية في التسعينيات تعيش وضعاً غير جيد من ناحية الظروف الأمنية المرتبطة بحرب الخليج الثانية، وظهور التطرف الإسلامي (الصحوة الإسلامية الثانية) منذ حضور القوات الأجنبية الغربية على الأراضي

(٤٧٠) مثل: شركة فيولا، شركة سويز، شركة ألستم.
(٤٧١) جريدة الشرق الأوسط ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨.
(٤٧٢) الرياض، ١٢ يناير ٢٠١١.Philippe Fouetمقابلة مع رئيس البعثة الاقتصادية في السافرة الفرنسية في الرياض

السعودية لتحرير الكويت، وأيضاً كان ظهور عامل الإرهاب الذي ضرب الرياض بسلسلة تفجيرات عام ١٩٩٥ وامتد ليصل مدن سعودية أخرى. ولا ننسى التأثير السلبي لحدوث الأزمة الاقتصادية في آسيا عام ١٩٩٧ وهبوط أسعار النفط لعشرة دولارات، كان عاملاً سلبياً لأي نشاط تجاري للمملكة العربية السعودية. أخيراً: يجب أن نقول: إن رجال الأعمال والمستهلكين السعوديين في تلك - الفترة وبحكم عوامل تاريخية تراكمية - لم تكن لديهم الرغبة في التغيير على مستوى المنتجات والعقود. كان لديهم ميل لأسباب تاريخية وثقافية ولغوية لكل ما هو متعارف عليه وموجود منذ عشرات السنين من منتجات أمريكية أو يابانية أو ألمانية خصوصاً على مستوى المواد الاستهلاكية والأجهزة الكهربائية وقطاع السيارات.

في هذا السياق يقول لنا مستشار وزير التجارة السعودي، السيد عدنان النعيم: «نحن كسعوديين نميل كثيراً للمنتجات الأمريكية واليابانية، وإذا كانت هناك دولة أوربية تجذب رجال الأعمال والمستهلكين السعوديين فهي بلا شك ألمانيا» [٤٧٣].

لماذا ألمانيا؟ سؤال يطرح نفسه!

نعلم أن المنتج الألماني جيد، ولكن بالتأكيد هناك أسباب أخرى، خلقت لألمانيا حضوراً تجارياً في المملكة العربية السعودية على حساب فرنسا، بل وجعلت ألمانيا رابع مصدر للمملكة العربية السعودية، بمتوسط سنوي يبلغ حوالي (٨,٥) مليار دولار بعد الولايات المتحدة والصين واليابان [٤٧٤].

نعتقد أن هناك عدة عوامل ساعدت الحضور الألماني على مستوى التبادل التجاري رغم عدم وجود علاقة سياسية قوية بين المملكة العربية السعودية وألمانيا مقارنة بالعلاقة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا من جهة، ومن جهة ثانية، عدم وجود العلاقات الشخصية المتميزة بين القادة السعوديين والألمان كما هو الحال بين قادة الرياض وقادة باريس.

(٤٧٣) مقابلة نائب وزير التجارة السعودي، عدنان النعيم، الرياض، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠.
(٤٧٤) الجمارك السعودية.

العامل الأول: جماعة المصالح والضغط.

يوجد جماعة مصالح وضغط سعودية تعمل لصالح ألمانيا بشكل فاعل وكبير، وتتركز جماعة الضغط السعودية الألمانية في القطاع الطبي وقطاع السيارات. في الستينيات والسبعينات أرسلت الحكومة السعودية مئات الطلبة السعوديين لدراسة الطب في ألمانيا، ومنذ الثمانينيات هؤلاء الأطباء المتخرجون من ألمانيا هم من يدير القطاع الطبي في المملكة العربية السعودية سواء على مستوى القطاع الطبي الحكومي المستشفيات الحكومية (المدنية والعسكرية)، أو على مستوى القطاع الخاص، لدرجة أن هذه الجماعة استطاعت الوصول لمناصب حكومية عالية، مثل: وزير الصحة ومدير عام الخدمات الطبية على مستوى المملكة العربية السعودية[٤٧٥]. بالطبع، خلقت هذه الجماعة أرضية جيدة للمنتج الألماني في قطاع الصحة، وأثرت في قطاعات أخرى، مثل: المعدات الطبية والأجهزة الكهربائية عبر تفعيل دور التواصل مع الجانب الألماني.

العامل الثاني: الدعم الدبلوماسي.

تُعتبر السفارة الألمانية في الرياض من أنشط السفارات على المستوى التجاري والاجتماعي، فهي تمارس احترافية كبيرة في المحافظة على وجودها الاقتصادي وعمقها السياسي في المملكة العربية السعودية عبر التواصل الاجتماعي مع السعوديين المتعلمين في ألمانيا الذين أصبحوا أطباء ورجال أعمال وأصحاب مستشفيات خاصة. كذلك تسهيل الإجراءات لرجال الأعمال السعوديين بشكل كبير جداً، سواء عبر تسهيل الحصول على التأشيرات ولفترات طويلة[٤٧٦]. أو بتقديم المساعدات المتعلقة بالتواصل مع نظرائهم الألمان.

(٤٧٥) مثل وزير الصحة السابق أسامة شبكشي (سفير المملكة العربية السعودية في برلين حالياً). اللواء طبيب كتاب العتيبي، وسليمان الحبيب، واللواء طبيب خلف المطيري.

(٤٧٦) السفارة الفرنسية تُعتبر الأصعب في إعطاء التأشيرات سواء في جانب السياحة أو جانب رجال الأعمال. أغلب رجال الأعمال يتذمرون من التعامل الفرنسي في هذا الجانب. أما بخصوص التواصل مع الفرنكوفونيين فإن السفارة الفرنسية تقدِّم لهم دعوات مدفوعة الثمن، فغالبا ما تتصل السفارة بالسعوديين وتدعوهم مقابل مادي يدفعونه للحضور للسفارة، وهذا الأسلوب سبَّب تذمراً كبيراً لدى السعوديين الذين يدفعون لمجرد الدخول للفعاليات الفرنسية، مما سبب عزوفاً سعودياً عن الاجتماعات الفرنكوفونية.

العامل الثالث: التأثير الشعبي لقطاع السيارات.

منذ الخمسينات والسيارات الألمانية والأمريكية واليابانية متواجدة في المملكة العربية السعودية[٤٧٧]. فهناك عشق لدى السعوديين للسيارات الألمانية سواء السيارات الفاخرة للأثرياء والمسؤولين أو السيارات العملية لفئة الطبقة المتوسطة والشباب، وهذا الامتداد التاريخي خلق تواصلاً شخصياً إيجابياً بين المستهلك السعودي، والمنتج الألماني وأثر بإيجابية على المنتجات الألمانية الأخرى.

يقول لنا في هذا السياق مدير مبيعات (فورد) في المملكة العربية السعودية عبد الله العويثاني: «لأسباب تتعلق بطبيعة الطرق الواسعة والسريعة، ولأسباب تتعلق بالجودة والتسويق، ولأسباب تتعلق بالحضور التاريخي، ولأسباب تتعلق بالصيانة وقطع الغيار وخدمات ما بعد البيع السيارات الفرنسية خارج المنافسة في السوق السعودي. إذا كان هناك منافس جديد للسيارات الأمريكية واليابانية والألمانية في السوق السعودي، هي السيارات الكورية التي تقدم نفسها بسرعة كبيرة وتنافس الجميع في الأرباح. ويضيف السيد العويثاني: حتى الاستهلاك الحكومي المتعلق بشراء السيارات الحكومية، وهو سوق كبير تستفيد منه جميع الوكالات، ولكن السيارات الفرنسية خارج هذه الطلب الحكومي تماماً[٤٧٨]».

نشير أن مبيعات (بي ام دبليو) في السعودية لعام ٢٠١٠ بلغت (٢٤١,١٢٠) مليون دولار. أما شركة مرسيدس لعام ٢٠١٠ فقد بلغت مبيعاتها (٣٥٣,٠١٤) مليون دولار[٤٧٩].

وفي القطاع الطبي يقول لنا فيصل المعمر مالك ومدير شركة ضماد الطبية: «لدينا علاقات ناجحة ومميزة مع الأمريكيين والألمان في المجال الطبي، بعكس الفرنسيين الذين تبدأ معاناتنا معهم من السفارة الفرنسية في الرياض بخصوص

(٤٧٧) جميع الوكالات الفرنسية موجودة، ولكن ليس لها قبول لدى السعوديين.

(٤٧٨) مقابلة مع مدير مبيعات (فورد) في السعودية عبدالله العويثاني، الرياض ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠.

(٤٧٩) الغرفة التجارية السعودية في الرياض

صعوبة الحصول على التأشيرات، بالمقابل لا نجد أي تعاون أو تفاعل من قبل سفارتنا السعودية في باريس [٤٨٠]».

من خلال كلام السيد المعمر نثير نقطة في غاية الحساسية، وهي قلة فاعلية دور البعثة الدبلوماسية السعودية في باريس، وكذلك البعثة الدبلوماسية الفرنسية في الرياض.

في هذا السياق يقول لنا رئيس مجلس رجال الأعمال السعودي، الفرنسي السيد كامل المنجد: «يوجد عوائق في التواصل مع الفرنسيين، والبعثات الدبلوماسية تعمل وفق طاقتها، ولكنها لم تستطع خلق مساحة للتبادل التجاري خارج الإطار الحكومي[٤٨١]».

إننا نعتقد أن النخبة الحكومية هي التي قللت من دور البعثات الدبلوماسية الفرنسية والسعودية، فالتبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية يعتمد بشكل كبير على العقود الحكومية التي تتم على مستويات عُليا تتجاوز قدرات ومهارات موظفين البعثات الدبلوماسية، وبالتالي فإن مهارات الخدمة والتواصل وخلق الفرص ضعيفة لدى العاملين في الرياض وباريس على حد سواء مما سبب الإحباط بعدم جدوى الوصول لنتائج إيجابية.

ميزان التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بعد أحداث سبتمبر

مثلما بينا في الباب السابق أن المملكة العربية السعودية حاولت - وبسبب أحداث سبتمبر - تنويع سياستها الخارجية السياسية والاقتصادية، فقد انفتحت الرياض اقتصادياً على شركاء جدد مثل: الصين والهند، وازدادت أسعار النفط، ودخلت المملكة العربية السعودية في مرحلة جديدة من إعادة الهيكلة للبنية التحتية، عبر التوسع في مشاريع تتعلق بالكهرباء وسكة الحديد والماء والطاقة وزيادة أعداد الجامعات وبرامج الابتعاث.

(٤٨٠) مقابلة مع فيصل المعمر ٠١ أغسطس عام ٢٠١٠.
(٤٨١) مقابلة مع رئيس مجلس الأعمال السعودي، الفرنسي السيد كامل المنجد، الرياض، ٠٤ يوليو عام ٢٠١٠.

لكن المشكلة لا تزال باقية فميزان التبادل التجاري غير متوازن الأرقام بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، حيث ارتفع على مستوى التبادل، ولكنه في الحقيقة قريب من الأرقام قبل أحداث سبتمبر بسبب ضعف الدولار. والجديد في التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية هو دخول القطاع البنكي الفرنسي في الأراضي السعودية بشكل مستقل عبر بنك BNP باريبا[٤٨٢]، وكسب الشركات الفرنسية مشروعين كبيرين غير عسكريين، ولكن لا تزال في إطار التبادل مع شركات سعودية حكومية.

المشروع الأول: فقد كسبت شركة (بن لادن _ تاليس[٤٨٣]) مشروع تأسيس خط الشمال للسكة الحديد بعقد (٢,٥) مليار دولار. يقول لنا السيد وليد العطاس مدير المشاريع في شركة ابن لادن: «تحالفنا مع تاليس عام ٢٠١٠، ودخلنا في مسابقة؛ لكسب مشروع تأسيس خط الشمال. الفرنسيون متفوقون في السكة الحديد، وهناك مشاريع قادمة قد نكسبها مع تاليس[٤٨٤]».

المشروع الثاني: عقد بين الخطوط الجوية السعودية وإيرباص بعقد بلغ (٢,٦) مليار دولار عام ٢٠١٠ لشراء ٢٠ طائرة [٤٨٥]. وفي هذا السياق يقول لنا الكابتن في الخطوط السعودية خالد الخلف: «منذ بداية نشأة الخطوط السعودية في الستينيات كنا نعامل الشركات الأمريكية، طاقمنا: الفنيون، الموظفون، الإداريون جميعهم ذو خلفية أمريكية. ورغم عراقة إيرباص لكن مخططات السعودية في العقد القادم والمستقبل العودة لشركة بوينق الأمريكية مرة أخرى[٤٨٦]».

ونشاهد في الجدول الآتي وزن التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠١، نلاحظ لأول مرة يميل فائض التبادل التجاري

(٤٨٢) يوجد البنك السعودي، الفرنسي منذ عام ١٩٧٧، ولكنه شراكة بين: الحكومة السعودية، والقطاع الخاص السعودي، وبنك كريدي أقريكول الفرنسي.
(٤٨٣) شركة ابن لادن من أكبر الشركات السعودية في مجال المقاولات والبناء، وغالباً هي من ينفذ المشاريع الحكومية الكبيرة. أبرمت شراكة مع شركة تاليس عام ٢٠٠٩، وفازوا بعقد تأسيس السكة الحديد بطول ٢٤٠٠ كيلومتر.
(٤٨٤) مقابلة مع وليد العطاس، جدة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠.
(٤٨٥) جريدة الشرق الأوسط ١٩ يوليو عام ٢٠١٠.
(٤٨٦) مقابلة مع الكابتن خالد الخلف، الرياض، ٠٢ أغسطس عام ٢٠١٠.

لصالح فرنسا عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ ولكن هذا الفائض في الواقع بسبب عقد صفقة السكة الحديد مع الحكومة السعودي، وبسبب صفقة طائرات الإيرباص مع الحكومة السعودية.

Année	Importations françaises = Exportations saoudiennes Million EUR	Exportations françaises = Importations saoudiennes Million EUR	Solde commercial français Million EUR
2001	2 442	1 489	-953
2002	2 244	1 551	-693
2003	2 118	1 443	-675
2004	3 100	1 309	-1 791
2005	3 587	1 651	-1 936
2006	4 065	1 828	-2 237
2007	2 918	1 960	-958
2008	3 802	2 259	-1 543
2009	2 259	2 527	269
2010	2 664	3 916	1 251
2011 (3 mois)	1 165	788	-377

المصدر: السفارة الفرنسية في الرياض.

إذاً هناك تحسُّن في الأرقام، ولكننا نعتقد أن المشكلة لا تزال باقية، فلا تزال الصادرات الفرنسية للمملكة العربية السعودية هي نفسها منذ عشرات السنين ولم تدخل منتجات فرنسية للسوق السعودي، تزيد من حجم التبادل بين البلدين. كما لا يزال النفط وقطع غيار الآلات الحربية والطائرات هي من يرفع حجم التبادل.

في هذا السياق يقول لنا رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية في الرياض السيد Philippe Fouet: «نحن نحاول بكل الطرق رفع مستوى التبادل التجاري مع السعوديين خارج إطار النفط والتسلح، عبر تفعيل تعاون يتعلق بمجالات

أخرى، تتعلق بالبنية التحتية والمواد الاستهلاكية. النتائج غير مرضية والمنافسة هنا كبيرة [٤٨٧]».

تأكيداً لهذا السياق، فإننا أخذنا عام ٢٠٠٨ الذي بلغ حجم التبادل التجاري فيه ٣٨٠٢ مليون يورو واردات فرنسا من المملكة العربية السعودية، و(٢٢٥٩) مليون يورو صادرات فرنسا للمملكة العربية السعودية، وحاولنا معرفة تفاصيل الواردات والصادات بين البلدين فوجدنا الآتي في الجدول أدناه:

الواردات الفرنسية (الصادرات السعودية)	الصادرات الفرنسية (الواردات السعودية)
نفط ومنتجات النفط (٢٩٨٧) مليون يورو	أنابيب كبيرة لنقل النفط (٦٣٠) مليون يورو
صفائح بوليمرات وبروبلين (٢٦٦) مليون يورو	دواجن (٤٥٨) مليون يورو
بلاستيك (٢٥١) مليون يورو	قطع غيار طائرات (٤١٢) مليون يورو
منتجات أخرى، (٢٩٨) مليون يورو	أدوية (٢٣٩) مليون يورو
	قطع غيار آلات حربية (٣٨٠) مليون يورو
	منتجات أخرى، (١٤٠) مليون يورو

المصدر: الغرفة التجارية السعودية. الرياض

نعتقد أن هناك اهتماماً سياسياً من قبل إدارة الرئيس ساركوزي بتنمية التبادل التجاري خارج السلاح والنفط، ولكن الأمور فيها منافسة كبيرة من شركات أمريكية أو آسيوية، ويبدو أن فكرة الدخول مع شريك سعودي- كما فعلت شركة تاليس الفرنسية مع شركة ابن لادن- هو أنجح الحلول للشركات الفرنسية.

وفي نفس السياق أيضاً يقول لنا السفير الفرنسي في الرياض السيد Besancenot «السعودية سوق كبير، وهدف أساسي بالنسبة لنا، ولدينا توجيهات من الإليزيه بخلق تعاون تجاري خارج إطار النفط والسلاح، ولدينا مفاوضات وحظوظ في قطاع سكة الحديد والكهرباء والطاقة النووية[٤٨٨] ».

(٤٨٧) الرياض ١٢ يناير ٢٠١١.Philippe Fouetمقابلة مع رئيس البعثة الاقتصادية في السفارة الفرنسية في الرياض.

(٤٨٨) الرياض، ١٢ يناير ٢٠١١.Besancenot مقابلة مع السفير الفرنسي في الرياض.

نستطيع تحليل الوضع بأن القائمين على العلاقات الثنائية خصوصاً الفرنسيين يرغبون في تنمية التبادل التجاري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في إطار اقتصادي على غرار السياق السياسي الذي يترتب عليه صفقة سلاح أو عقد نفطي، لكن رغم هذا الاهتمام الفرنسي، فالأرقام تقول: إن التبادل التجاري الفرنسي السعودي، غير متوازن كما هو الحال في جدول الصادرات والواردات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

ونشاهد في الجدول الآتي الذي أصدرته الجمارك السعودية المتوسط السنوي لأكثر ١٠ دول تستورد منها المملكة العربية السعودية وتصدر إليها خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩):

الواردات السعودية ٢٠٠٠-٢٠٠٩	الصادرات السعودية ٢٠٠٠-٢٠٠٩
الولايات المتحدة (١٥,٧٦٢) مليون دولار	الولايات المتحدة (٥٠,١٠٠) مليون دولار
الصين (١٢,٦٧٨)	اليابان (٤٧,٥٠٠)
اليابان (٩,٤٠٠)	الصين (٢٦,٩٠٠)
ألمانيا (٥,٥٤٦)	كوريا الجنوبية (٢٦,٢٠٠)
الإمارات العربية المتحدة (٥,٢١٤)	الهند (٢٢,٦٥٠)
كوريا الجنوبية (٤,١٠١)	تايوان (١٢,٣٠٠)
البحرين (٢,٩٨٢)	سنغافورة (١١,٦٥٢)
الهند (٢,٨٠٣)	البحرين (٩,٤٠٠)
إيطاليا (٢,٦١٠)	الإمارات العربية المتحدة (٨,٧٧٠)
فرنسا (٢,٠٦٥)	هولندا (٦,٥٤٠)

المصدر: الجمارك السعودية.

أخيراً، نستطيع القول: رغم التأثير الإيجابي المرتبط بتوجهات ودعم إدارة الرئيس ساركوزي للمجال الاقتصادي غير التقليدي (التسلح والنفط) الذي سيطر على التبادل التجاري بين الرياض وباريس منذ الثمانينيات، إلا أن الوزن التجاري بين المملكة العربية السعودية وفرنسا ظل ضعيفاً مقارنة بالتبادل الذي بين المملكة العربية السعودية والصين أو الولايات المتحدة أو ألمانيا أو حتى إيطاليا. وأغلب المبررات لهذا الفشل تتعلق بضعف التسويق والتفاوض من

جانب الفرنسيين، بالإضافة لوجود منافسين جدد دخلوا في التعامل مع الرياض مؤخراً مثل: الصين وكوريا الجنوبية. هذه القوى الاقتصادية الآسيوية الجديدة تقدم منتجات ذات جودة جيدة وأسعار مقبولة مقارنة بالمنتج الفرنسي الجيد وذي الأسعار العالية. كذلك باستطاعتنا إضافة مبرر سياسي يتعلق بضعف النخبة الفرنكوسعودية، فلا وجود لدعم سياسي عبر رجال أعمال نافذين أو مسؤولين نافذين لدعم المنتجات الفرنسية. ونعتقد أن تأثير ومبرر القاعدة التاريخية والثقافية هي لمصلحة المنتجات الأمريكية والإنجليزية بحكم الإرث السياسي على حساب المنتجات الفرنسية.

٥ .٢ التعاون الأمني بين فرنسا والمملكة العربية السعودية

٥ .٢ .١ الأزمات السياسية والتعاون الأمني بين فرنسا والمملكة العربية السعودية

كان نفس التعبير ونفس الأمنية بالنسبة لسفيريّ فرنسا والمملكة العربية السعودية أثناء إجرائنا مقابلات معهما تتعلق بهذا الكتاب، فقد قالا: «كم نتمنى أن ترتقي العلاقات الفرنسية السعودية في كافة المجالات؛ للوصول لمستوى التعاون والتفاهم بين وزارتي الدفاع الفرنسية والسعودية، أو على الأقل بمستوى تفاهم وتعاون وزارتي الداخلية في البلدين[٤٨٩]».

للحق، وتأكيداً لأمنية السفيرين التي تشبه التساؤل، فإن التعاونات الكبيرة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية كانت عبر وزارتي الدفاع بالدرجة الأولى، وأما وزارتا الداخلية فقد اكتفيا بعقد ميكسا، بالإضافة لتعاون جيد على مستوى الأمن. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن وزير الدفاع السعودي، هو الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي يشغل ولاية العهد في نفس الوقت، يدير الأمير سلطان وزارة الدفاع السعودية منذ عام ١٩٦٢، ولم تحدث تغيرات كبيرة على مستوى نخبة الموظفين السعوديين الكبار في هذه الوزارة، فلا زالت نفس الأسماء منذ عشرات السنين. في الجانب الآخر وزير الداخلية السعودي هو الأمير نايف بن عبد العزيز الرجل الثالث في تولي العرش بعد شقيقه الأمير سلطان ويدير وزارة الداخلية منذ عام ١٩٧٥، ونفس الحال بالنسبة لاستمرارية النخبة من القادة الأمنيين الذين بقوا فترات طويلة يديرون الملفات الأمنية[٤٩٠].

وفي الجانب الفرنسي الوضعية متقاربة على مستوى القادة، ومختلفة على مستوى الوزراء فمنذ التواصل الفعلي على الأرض بين الرياض وباريس الذي بدأ مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان، رغم تعدد وزراء الخارجية والداخلية الفرنسيين من جهة، ومن جهة أخرى، وجود حالتين للمشاركة السياسية

(489) Entretiens avec les deux ambassadeurs, Paris le 08/11/2010, Riyad le 12/01/2011.

(490) Jihan El Tahri, Op,cit.,. Pour savoir les CV de les deux princes voir:http://en.wikipedia.org/wiki/Sultan_bin_Abdul-Aziz_Al_Saud. (Sultan): (Naif): http://en.wikipedia.org/wiki/Naif_bin_Abdul_Aziz_Al_Saud.

الفرنسية في تقاسم السلطة في عهد الرئيس ميتران والرئيس شيراك، إلا أننا نلاحظ أن هناك وضعاً سياسياً مشابهاً تقريباً للوضع السعودي، على مستوى الاستمرارية وسيطرة التوجهات الفردية للقادة خصوصاً على مستوى القيادة السياسية المتمثلة: بالملك السعودي، والرئيس الفرنسي.

إذا كان الملك السعودي، بشكل أو بآخر له التأثير الكبير في صياغة وزارة الدفاع والداخلية، فكذلك الحال بالنسبة للرئيس الفرنسي الذي يؤثّر في الوزارتين بشكل أو بآخر (أحداث عقد ميكسا وسحب الرئيس جاك شيراك الملف من وزير الداخلية ساركوزي خير مثال).

خلال ٣٧ عاماً في الفترة (١٩٧٥ – ٢٠١٢) هناك أربعة رؤساء فرنسيين فقط يقابلهم في الجانب السعودي، ثلاثة ملوك فقط ووزير دفاع واحد (ولي عهد منذ عام ٢٠٠٥)، ووزير داخلية واحد، أشقاء الملك السعودي، [٤٩١]. نحن هنا في وضعية سياسية تحمل جانبين: سلبي وإيجابي. الجانب الإيجابي: نحن أمام وضعية سياسية مستقرة على مستوى القيادات السياسية والوزارات السيادية خصوصاً في الجانب السعودي. هذه الوزارات تستطيع تنفيذ مخططاتها على المدى البعيد وفق اتخاذ قرارات تتوافق مع مصالح البلد بالتنسيق بالطبع مع صانع القرار.

الجانب السلبي: يتعلق بشخصنة الوضع السياسي السعودي، بشكل عام والوضع السعودي، الفرنسي بشكل خاص، وهو ما يترتب عليه ضعف الأرضية التي تساعد في فهم وتحليل السياسة الخارجية السعودية سواء للسياسيين الذين يتعاملون سياسياً واقتصادياً مع الرياض، أو للباحثين الذين يدرسون السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

يبدو أننا أمام عائق أسماه Baghat Korany إشكاليات فرديات السلطة. بحسب Baghat Korany: «إن الدِّراسات السياسية حول السياسة الخارجية لدول الجنوب والعالم الثالث تتركّز حول فرديات السلطة، مكونةً في الوقت نفسه حاجزاً يعيقنا

(٤٩١) الملك خالد بن عبد العزيز مارس عام ١٩٧٥ – يونيو عام ١٩٨٢. الملك فهد يونيو عام ١٩٨٢ – أغسطس عام ٢٠٠٥. الملك عبد الله أغسطس عام ٢٠٠٥ – حتى الآن.

في غالب الأحيان من الوصول لاحتمالية الحصول على تفسير وفهم للسياسة الخارجية لهذه الدول [٤٩٢]».

ورغم هذا العائق سنحاول تفسير العلاقات الفرنسية السعودية من خلال الملف الأمني وتأثير أحداث سبتمبر، وظهور متغير الإرهاب على التعاون الأمني، بين الرياض وباريس.

نستطيع القول: إن هناك أربع مراحل مرتبطة بأربع أزمات سياسية أثّرت على التعاون الأمني بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في ظل ثلاثة متغيرات سياسية تتكرر وتعيد نفسها في كل أزمة سياسية، ذات طابع أمني، وغالباً ما تكون هذه المتغيرات ذات تأثير على التعاون الفرنسي السعودي، على مستوى القطاع الأمني. وتتمثل هذه المتغيرات بالآتي:

المتغير الأول: ظروف سياسية سعودية مرتبكة.

المتغير الثاني: الابتعاد/ الاقتراب الفرنسي عن دائرة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط.

المتغير الثالث: العائق الأمريكي.

الأزمة السياسية الأولى: المساعدة الفرنسية في احتلال الكعبة عام ١٩٧٩: تقارب أمني ثم انقطاع.

خلقت هذه الأزمة السياسية تقارباً سعودياً فرنسياً على أكثر من صعيد سياسي وعسكري وأمني، ترتب عليه في المجال الأمني إرسال مجموعة من الضباط السعوديين للتدريب والاستفادة من الخبرات الفرنسية في المجال الأمني مع وزارة الداخلية والاستخبارات الفرنسية، نظراً للعلاقات الممتازة بين القادة

(492) B. Korany, How foreign policy decisions are made in the Third World. A comparative analysis, Westview Press, Boulder, 1980. Frédéric Charillon a déjà remarqué ne pas exister des études scientifiques suffisantes sur la politique étrangère saoudienne, voir, Frédéric Charillon «La diplomatie saoudienne à l'épreuve de la turbulence», politique étrangère, janvier 2004.

الفرنسيين الأمنيين خصوصاً قادة الاستخبارات الأمير تركي الفيصل و Alexandre de Marenches رئيس الاستخبارات الفرنسية، الذي كان صديقاً لمعظم الأمراء القادة السعوديين، وصاحب الدور الفاعل في التقارب الأمني عبر مشاركة فرنسا في المساعدة لتحرير الكعبة في نوفمبر عام ١٩٧٩ [٤٩٣]. مرة أخرى، وبسبب التعاون الفرنسي في قضية الكعبة يثمر التقارب الفرنسي السعودي، عن توقيع أول اتفاقية أمنية بين البلدين في عام ١٩٨٠،

حيث تضمنت الاتفاقية التعاون الأمني وتبادل تسليم المطلوبين الأمنيين [٤٩٤]، ولكن - وبشكل معاكس تماماً - لم يترتب على هذه الاتفاقية أي تطور أمني بين الرياض وباريس خلال فترة الثمانينيات، وهو سؤال يطرح نفسه حقاً بعد التعاون الجيد في قضية الكعبة وتوقيع اتفاقيات تسلح وتعاون أمني: لماذا يحدث هذا الانقطاع على مستوى التواصل في الجانب الأمني؟

حول مناقشة هذا التساؤل، نعتقد أن الظروف السياسية للمملكة العربية السعودية التي تلت هذه الاتفاقية لم تكن مناسبة لأي تطور أمني سواء على مستوى وزارتي الداخلية أو أجهزة المخابرات؛ لحدوث ثلاثة أحداث في وقت متقارب أثّرت بشكل سلبي على العلاقات الفرنسية السعودية في المجال الأمني. سوف نلاحظ كيف جسّدت هذه الأحداث المتغيرات الثلاثة التي ذكرناها: الوضع السعودي، الابتعاد/الاقتراب الفرنسي، والعائق الأمريكي.

الحدث الأول: حرب الخليج الأولى: الوضع السعودي، متورط في العراق وإيران وأفغانستان

تُعتبر الأوضاع الجديدة التي ترتبت على قيام الثورة الإيرانية وبداية حرب الخليج الأولى متغيراً سياسياً هاماً أثّر بشكل كبير على المملكة العربية السعودية

(٤٩٣) في مقابلة تلفزيونية مع رئيس المخابرات السعودية السابق الأمير تركي الفيصل حول عملية تحرير الكعبة عام ١٩٧٩ أشار لعمق علاقته الشخصية مع Alexandre de Marenches، وكيف أن المسؤول الفرنسي قريب بشكل واضح للقيادة السعودية. للمزيد، انظر:

Jihan El Tahri, La maison, des saouds, Documentaire, Arte, 2004.(DVD).

(494) Saudi Press agency 23/1/1980.

أو على سياستها الداخلية، أو على سياستها الخارجية. كانت الحرب التي بدأت في سبتمبر عام ١٩٨٠ عائقاً كبيراً في تنامي وتفعيل أي تعاون أمني بين المملكة العربية السعودية وفرنسا؛ بسبب متغير الوضع السعودي، والظروف الداخلية التي تعانيها الرياض، فقد كانت فترة الثمانينيات فترة صعبة على المملكة العربية السعودية أو بسبب استنزاف ميزانيتها عبر التسلح ودعم العراق ضد إيران، أو بسبب حدوث أزمة النفط عام ١٩٨٥، وهبوط أسعار النفط لأسعار متدنية[٤٩٥]، ولكن للأمانة يجب أن نقول: إن التعاون بين وزارتي الدفاع الفرنسية السعودية عبر توقيع عقد (صواري ١) كان ذا تأثير سلبي على التعاون في مجالات أخرى، خصوصاً الأمنية؛ لأن التسلح أصبح العامل المسيطر في التواصل الفرنسي السعودي، على حساب المجالات الأخرى. في هذا الخصوص قال لنا السفير السعودي، في باريس محمد آل الشيخ: «أنا أكاديمي فرنكوفوني، تعلمت في فرنسا، وهذا يحتم عليّ الاهتمام بتطوير العلاقات الفرنسية السعودية على كافة الأصعدة، وتجاوز التعاون العسكري المرتبط بالتسلح، ولكني أواجه صعوبة تجاوز هذا الوضع الذي أصبح بمثابة الحاجز الذي لا يمكن تجاوزه، ولكن في النهاية نحن كسفراء نبقى في دائرة تسهيل التواصل الثنائي الفرنسي السعودي، عبر عرض النصائح والاقتراحات، ولكن القيادات هي من يتخذ القرار وليس نحن[٤٩٦]».

في هذه الوضعية السياسية الحساسة يبدو أننا أمام تفضيلات نخبة عرّفها Robert :Dahl «أقلية من الأفراد تسود تفضيلاتهم في حالة اختلاف التفضيلات بخصوص القضايا الأساسية في المجتمع[٤٩٧]».

بالفعل كان توجه النخبة السعودية على الأخص على مستوى القيادات اختيار هذه الوضعية السياسية الفرنسية السعودية المرتبطة بالتسلح التي بدأت منذ

(٤٩٥) سوف نستعرض تفاصيل هذه الأزمة النفطية وأسعار النفط في ملف خاص بالنفط في الفصل القادم.

(496) Entretien avec l›ambassadeur saoudien à Paris, 08/11/2010. aussi l›ambassadeur a parlé sur ce problème au journal Al-Qtissadiah le 17/03/2011.

(497) Robert Dahl, «A Critique of the Ruling Elite Model", American Political Science Review, Vol 52, June 1956,p,464.

بداية الثمانينيات. بعبارة أخرى: ارتبط الفرنسيون في علاقتهم بنظرائهم السعوديين بقطاع التسلح أي: بوزارة الدفاع السعودية، وكأن الصورة العامة حينها العلاقات الفرنسية السعودية تدور في هذا الإطار المرتبط بالتسلح، بل وأكثر وضوحاً في مجالات محددة من التسلح: (البحرية + الدفاع الجوي).

في هذا السياق يقول لنا مستشار الرئيس الفرنسي François Heisbourg «علاقات وزارة الدفاع الفرنسية مع نظيرتها السعودية بشكل عام هي الأبرز في العلاقات الفرنسية السعودية، ولكن هذا التميّز سبّب نوعاً من الحساسية والتنافس الداخلي مع الجهات الفرنسية الأخرى، الفاعلة، مثل: وزارة الخارجية ووزارة الداخلية وقصر الإليزيه، وغالباً ما تخسر فرنسا بسبب هذا التنافس الداخلي غير الصحي[٤٩٨]». نعتقد أن الظروف التي صاحبت توقيع عقد ميكسا، حيث استغرق توقيع العقد أكثر من عشر سنوات؛ بسبب تنافس داخلي بين السياسيين الفرنسيين، تأكيداً لحديث ووجهة نظر المستشار François Heisbourg.

أيضاً، تُعتبر فترة الثمانينيات فترة انشغال تام للأمن السعودي، بمواجهة إيرانية سعودية على الأراضي الأفغانية في صراع إيديولوجي سني شيعي تحت مظلة صراع أكبر بين القطبين: الأمريكي والسوفييتي[٤٩٩]. كما أن الرياض كانت مشغولة أيضاً بصراع آخر مع إيران في الأراضي السعودية خلال موسم الحج للأماكن المقدسة، فخلال فترة الثمانينات كان الحجاج الإيرانيون يقومون بشكل سنوي بأعمال تخريبية في مكة والمدينة يروح ضحيتها المئات من الحجاج الإيرانيين وغير الإيرانيين، وكذلك رجال الأمن السعوديين، [٥٠٠]. بالمقابل كان الإيرانيون يقومون بالاعتداء على الدبلوماسيين السعوديين في إيران إلى أن أغلقت المملكة العربية السعودية سفارتها في طهران، بسبب مهاجمة مقر السفارة، واحتجاز

(498) Entretien avec François Heisbourg, Paris, 15/11/2010.

(499) Olivier Roy,» Afghanistan: les raisons d'un conflit interminable», Cultures & Conflits, N°1, janvier 1990, pp.13-23.

(٥٠٠) في عام ١٩٨٦ كان عدد الضحايا (٢٨٠) من جميع الأطراف، وفي عام ١٩٨٧ كان عدد الضحايا من جميع الأطراف حوالي (٤٠٢) ضحية. حسب إعلان وزارة الداخلية السعودية الرسمي ٦/٨/١٩٨٧.

جميع الدبلوماسيين كرهائن ورفع العلم الإيراني بدل العلم السعودي[٥٠١]. كانت هذه الظروف التي تعيشها الرياض تُمثّل عاملاً سلبياً في تطور التعاون الأمني بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

الحدث الثاني: خسارة الرئيس فاليري جيسكار ديستان الانتخابات أمام ميتران: الابتعاد الفرنسي

رغم أن هذا شأن داخلي لفرنسا، إلا أننا يمكن أن نقول بأن ذلك أثّر على العلاقات الأمنية الفرنسية السعودية، فقد كانت إدارة الرئيس فاليري جيسكار ديستان قريبة من القادة الأمراء السعوديين على مستوى التفاهم الشخصي والتواصل السياسي. للحق، الرئيس فاليري جيسكار ديستان أول رئيس فرنسي يتواصل بشكل عملي مع الرياض وأول رئيس فرنسي يزور الرياض عام ١٩٧٧. وللحق أيضاً كانت سياسة الرئيس فاليري جيسكار ديستان البعيدة عن التقاليد الديجولية والقريبة من خط واشنطن، هي مفتاح تواصل باريس مع السعوديين، وقد أعترف رئيس الاستخبارات الفرنسية Alexandre de Marenches الذي يُعتبر من أهم الأشخاص المهمين في العلاقات الفرنسية في تلك الفترة بذلك عبر قوله «les liens établis par la France avec les États-Unis nous ont ouvert d'innombrables domaines avec l›Arabie Saoudite»[502].

فكون هذا الفريق الفرنسي الذي بدأ العلاقة الفعلية السياسية الاقتصادية مع الرياض يغادر السلطة، بل إن بعضهم يرفض العمل مع إدارة ميتران مثل: Alexandre de Marenches الشخصية القريبة من السعوديين التي تدير المخابرات الفرنسية منذ عام ١٩٧٠ [٥٠٣]. بالطبع كل هذا ذو تأثير سلبي على العلاقات الفرنسية السعودية بشكل عام، وعلى المجال الأمني على وجه الخصوص.

(501) Saudi Press Agency 23/8/1987.

(502) Ockrent Marenches, Dans le secret des princes, Paris, publisud, 1981,p.215. sur la politique étrangère de la France pendant présidence de d'Estaing, voir: Samy Cohen (Dir), la politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing, Paris, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1985.

(503) Le point 25/5/2010. Article sur décès de pierre Marion, premier directeur de la DGSE. Par Jean Guisnel.

الحدث الثالث: العائق الأمريكي: تحالف الرياض وواشنطن في الحرب ضد الشيوعية

على حساب جميع الدول الصديقة كانت السياسة الجديدة للملك فهد بن عبد العزيز الذي تولى العرش في بداية الثمانينيات قريبة جداً من إدارة الرئيس رونالد ريغان عبر السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان الشخصية النافذة جداً في الولايات المتحدة الأمريكية[٥٠٤]، فقد توافقت الرياض وواشنطن على الحرب ضد الشيوعية في كل مكان خصوصاً في أفغانستان. المملكة العربية السعودية ساعدت الجهاديين على الذهاب لأرض الجهاد (أفغانستان)، واستطاعت استيعاب تبعات أحداث الكعبة، وتنامي التطرف الإسلامي عبر تصدير الجهاد ضد السوفييت[٥٠٥]. والولايات المتحدة كانت تحارب القطب الآخر على كافة الأصعدة، العائق الأمريكي كان حاضراً طوال فترة الثمانينيات على حساب أي تطور سياسي أمني مع أي دولة حليفة أخرى، كفرنسا مثلاً. بالطبع هذا كان عاملاً سالبياً في أي تطور أمني فرنسي سعودي؛ لأن الرياض مشغولة بجميع أجهزتها الأمنية ما بين إيران من جهة وأفغانستان من جهة أخرى، وليس هناك تقاطعات أمنية كبيرة بين الرياض وباريس؛ لأن باريس لم تكن ذات حضور أمني قوي في أفغانستان أو في الخليج.

الأزمة السياسية الثانية: حرب الخليج الثانية: انبعاث الصحوة الإسلامية السعودية الثانية

بسبب تزامن حضور القوات الأمريكية على الأراضي السعودية لتحرير الكويت مع عودة المجاهدين من أفغانستان، كانت الصحوة الإسلامية في المملكة العربية السعودية وبزوغ نجم ابن لادن[٥٠٦]. كانت القيادة السعودية في وضع داخلي مستنفر لمواجهات المستجدات الأمنية.

(٥٠٤) لجميع التفاصيل المتعلقة بتلك الفترة، ودور الأمير بندر بن سلطان في السياسة الخارجية السعودية. أنظر الصفحات ١٢٩-١٤٧.

(505) Gilles Kepel, Fitna: Guerre au cœur de l'islam, Paris, Gallimard, 2004, p.189.

(506) Sur Les détails de retour les jihadistes, voir: Gilles Kepel (Dir), Al-Qaïda dans le texte, Paris, PUF, 2005.

على المستوى السياسي، فالليبراليون السعوديون يطالبون العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية بالتحول لملكية دستورية عبر تقديم عريضة للملك فهد عام ١٩٩٠[٥٠٧]، وعلى المستوى الاجتماعي مجموعة من السعوديات يقمن بشكل جماعي بقيادة سياراتهن في شوارع الرياض مطالبات بحقوق مدنية تتعلق بقيادة السيارات (الممنوعة في المملكة)، وحقوق اجتماعية تتعلق بخلق فرص عمل[٥٠٨]، وأمنياً التطرف بقيادة ابن لادن يبدأ بالعمل على الأرض ومسلسل العنف المسلح يضرب بقوة. وهذا الجدول يوضح العمليات الإرهابية التي حدثت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠١).

الإصابات	الحادث	التاريخ
إصابة ثلاث جنود من المارينز	شخص يطلق النار في مدينة الجبيل	١٠ مارس ١٩٩١
مقتل (١٠) أشخاص وإصابة (٦٠) آخرين	انفجار مبنى تابع للجيش الأمريكي في الرياض	١٣ نوفمبر ١٩٩٥
مقتل (١٩) أمريكيا وإصابة (٣٨٦) من جنسيات مختلفة	شاحنة محملة بطنين من المتفجرات تنسف مبنى تابعاً للجيش الأمريكي في مدينة الخبر	٢٥ يونيو١٩٩٦
مقتل بريطاني وإصابة زوجته	انفجار سيارة في الرياض	١٧نوفمبر ٢٠٠٠
إصابة ثلاث بريطانيين بجروح	انفجار سيارة في الرياض	٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠
إصابة بريطاني	إلقاء عبوة ناسفة على سيارة في الخبر	١٥ديسمبر ٢٠٠٠
لا إصابات	انفجار سيارة في الرياض	١٠يناير ٢٠٠١
إصابة مصري وبريطاني	انفجار أمام مكتبة جرير بالرياض	١٥ مارس ٢٠٠١
أصيب أمريكي	انفجار طرد ملغوم في الخبر	٢ مايو٢٠٠١

المصدر: وزارة الداخلية السعودية [٥٠٩].

(507) Stéphane Lacroix, «L'Arabie saoudite, entre violence et réforme», politique étrangère, N°4-2004, Vol 69, pp.743-754. Sur ce point voir aussi, Muhammed Saide Taibe, Des intellectuels & des princes, Le Caire, Madbolie, 1991.

(٥٠٨) CNN أجرت مقابلات مع النساء حينها، وتحدثن عن مطالبهن السياسية والاجتماعية. للتفاصيل انظر:
http://www.youtube.com/watch?v=VJ6QNwH8vFw

(٥٠٩) للمزيد انظر: محمد صادق إسماعيل، الإرهاب في العربية السعودية: النشأة والواقع والتحديات، القاهرة، دار العلوم، ٢٠١٠.

أما بخصوص أي حراك أمني ملموس على مستوى التعاون الفرنسي السعودي، خلال فترة التسعينات فليس هناك سوى اتفاقية أمنية تقليدية تتعلق بتبادل المطلوبين الأمنيين ومحاربة المخدرات تم توقيعها عام ١٩٩٤[٥١٠]، وقد أتت هذه الاتفاقية الأمنية على خلفية مفاوضات فرنسية سعودية حول عقد المظلة، وكأن التاريخ يعيد نفسه بخصوص الاتفاقية الأمنية الأولى عام ١٩٨٠ التي أتت على هامش عقد صواري١.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا هذا الضعف في التعاون الأمني خلال فترة التسعينيات بين باريس والرياض رغم سخونة الأحداث الأمنية؟

نحاول الإجابة عن هذا السؤال: نعتقد أن المتغيرات السياسية تعيد نفسها في هذه الأزمة السياسية التي تعيشها الرياض، وترسم حواجز تعيق تقدّم التعاون الأمني الفرنسي السعودي.

إن متغير الابتعاد الفرنسي عن تفاصيل الأحداث كان حاضراً لأن الصحوة الإسلامية في المملكة العربية السعودية هي نتاج لسياسات الثمانينيات التي اتبعتها واشنطن والرياض، وغضب المتشددين السعوديين ضد النظام السياسي السعودي، كان بسبب حضور القوات الأمريكية على الأراضي السعودية في حرب الخليج الثانية[٥١١]. إذن، المشكلة والحل في نفس الوقت كانت سعودية أمريكية خالصة، تتعلق بسياسات الماضي التي صنعت فكرة الجهاد في أفغانستان، وكانت نتيجتها ارتداد المجاهدين ضد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

(510) Saudi Press agency 17/7/1994.

(٥١١) كان المتشددون حينها يعتمدون على فتاوى من كبار المفكرين المتشددين، مثل: أبي محمد المقدسي وعبد الله عزام، بل إن أغلب الشباب المتطرف أبرزوا بشكل لافت حديث للرسول محمد صلى الله عليه وسلم يقول: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب. «وقد كان هذا الحديث حجة الشباب المتطرف في طرد الغربيين من الأراضي السعودية (جزيرة العرب). وقد حدثت مناقشات بين علماء المملكة العربية السعودية على مستوى الإعلام المرئي والمقروء حول صحة هذا الحديث وكيفية فهمه.

كما كان متغير الوضع الداخلي السعودي، سلبيًّا تجاه فرنسا خلال هذه الأزمة، فإدارة الرئيس ميتران ساومت الرياض على مشاركتها في التحالف الدولي لتحرير الكويت عام ١٩٩٠، وأخذت المقابل عبر مكاسبها المتمثلة: بعقدين كبيرين (صواري ٢)، وعقد النفط والغاز في الربع الخالي[٥١٢]، ويبدو أن السعوديين اكتفوا بهذا المشاركة الفرنسية مدفوعة الثمن، أي وبصراحة: أرادت الرياض أن تبقى باريس في نفس الخط المرسوم لها منذ عام ١٩٨٠ عبر عقود سلاح في قطاعات لا وجود ولا مطامع للحلفاء فيها (البحرية والدفاع الجوي)، لعدم الدخول في أي حساسيات مع واشنطن ولندن.

أخيراً: متغير العائق الأمريكي كان حاضراً في الملف الأمني بقوة على حساب أي تطور أمني فرنسي سعودي، فقد كان الاستهداف القوي للجنود الأمريكيين والبريطانيين من قبل المتطرفين الإسلاميين عامل ضغط كبير على القيادة السعودية، فقد أحرجت الحوادث الإرهابية المتتابعة ضد الأمريكيين المقيمين في المملكة العربية السعودية القيادة السعودية أمام واشنطن، وجعلها تركز تعاونها الأمني مع الأمريكيين على حساب أي تطور أمني قد يحدث مع أي بلد آخر (فرنسا مثلاً). ولا ننسى أن التقاطعات الأمنية المتعلقة بأسباب هذه الأحداث لم تكن مقلقة للأجهزة الأمنية والمخابراتية الفرنسية؛ لأن الوضع كان واضحاً للجميع، (فهناك خلاف داخلي خاص بين الحليفين الأمريكي والسعودي بسبب سياسات الماضي الخاصة لواشنطن والرياض، وهذه المشكلة أسبابها وحلولها لدى الرياض وواشنطن).

الأزمة السياسية الثالثة أحداث سبتمبر: المتغير الأمريكي يحتل بالكامل جميع الملفات

كانت الرياض ابتداء من اليوم التالي لهجمات سبتمبر وحتى مارس عام ٢٠٠٣، حيث بدأت العمليات العسكرية لحرب العراق تعيش في عين العاصفة والضغط من قبل واشنطن في جميع المجالات السياسية والإعلامية والأمنية والثقافية،

(٥١٢) العقود العسكرية تطرقنا لها في الفصل السابق وعقود النفط سوف نتحدث عنها في الفصل اللاحق.

ولم تتنفس الرياض الصعداء إلا عند تحاور حقيقي مع الإدارة الأمريكية التي أرادت اقتلاع نظام صدام حسين[٥١٣].

لقد فرض منطق القوة الذي تحدث عنه Hans Morganthau نفسه على الرياض من قبل الحليف الأمريكي القوي، فبحسب Morganthau: «السياسة الدولية هي صراع على القوة، ومهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، مثل: الحصول على مصادر الطاقة، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إحداث تغييرات إقليمية، فإن كل ذلك يتطلب دائماً السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثر على عقولهم[٥١٤]». ويضيف Morganthau: «الدول تتصارع من أجل الأهداف الآتية: المحافظة على الوضع القائم، التوسع عبر الأدوات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ودعم المكانة السياسية والأدبية للدولة في المجتمع الدولي[٥١٥]».

إن ردة الفعل الأمريكية لاستخدام القوة بعد هجمات سبتمبر تجسد نظرة Morganthau للدولة القوية التي تريد المحافظة على الوضع القائم، وتدعم مكانتها السياسية والأدبية عبر الأداة العسكرية والأمنية والإعلامية، فقد كانت الرسالة الأمريكية واضحة ومختصرة جداً: «من ليس معنا فهو ضدنا»، فحضرت المتغيرات الثلاثة للمرة الثالثة في تاريخ العلاقات الأمنية الفرنسية السعودية. مشكِّلة عائقاً ضد أي تقدم أو تقارب أمني بين الرياض وباريس.

إن الوضع الداخلي السعودي، المرتبك، والابتعاد الفرنسي عن عمق الأزمة، وأخيراً، الضغط الأمريكي، جميع هذه المتغيرات الثلاثة كانت حاضرة بكل قوة في أزمة هجمات سبتمبر، فكانت المملكة العربية السعودية (وباكستان) من تحمَّل عبء ردة الفعل الأمريكية على الجانب السياسي والأمني. بعبارة أخرى: انشغلت الرياض أمنياً بمعالجة الواقع ومحاولة امتصاص الغضب الأمريكي عبر تقديم أي مساعدات أمنية تساعد واشنطن في حربها ضد القاعدة. وبالطبع

(513) Salah Al Tayar, *l'Arabie Saoudite et les nouveaux défis du 21 ème siècle*,op,cit.,p.317.
(514) Hans Morganthau, «Power and Ideology of International Politics», Foreign Policy, New York, 1961, p, 171.
(515) Ibid.,pp,170-177.

فهذا الانشغال الأمني والارتباط شبه الكامل كان على حساب أي تطور أو حراك أمني سعودي فرنسي في تلك الفترة.

نلاحظ في هذا الجدول تفاصيل العمليات الإرهابية التي وقعت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ – ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣).

٧ أكتوبر ٢٠٠١	إلقاء طرد ناسف في المنطقة، التجارية في الخبر	مقتل شخصين وإصابة ستة بجروح
٢٠ يونيو٢٠٠٢	انفجار سيارة مفخخة في الرياض	مقتل بريطاني
٢٩سبتمبر ٢٠٠٢	انفجار عبوة ناسفة بسيارة بالرياض	مقتل ألماني
٢٢يناير ٢٠٠٣	مطاردة بين رجال الأمن ومسلحين في الرياض	إصابة ضابطين ومواطن ومقتل مواطن كويتي
٢٠ فبراير ٢٠٠٣	إطلاق النار على بريطاني في الرياض	مقتل بريطاني والقبض على الجاني
١٨مارس ٢٠٠٣	انفجار أسلحة داخل منزل في الرياض	مصرع شخص سعودي من القاعدة

المصدر: وزارة الداخلية السعودية.

لقد كان الواضع الداخلي السعودي، مشغولاً سواء بكيفية التعامل مع الشباب المتطرف والخلايا النائمة التي تتبع القاعدة وتقتل الأمريكيين والبريطانيين بشكل تصاعدي، أو بالبحث عن الآلية المناسبة لمعالجة هذه الأزمة عبر الحلول الأمنية والسياسية والثقافية. من جهة أخرى، كانت الرياض مشغولة بترتيب أوراقها وأدواتها الدبلوماسية؛ لتهدئة غضب واشنطن. وتكرر المتغير الثاني المتمثل بالابتعاد الفرنسي عن الحدث، فلا يوجد ضحايا فرنسيون على الأراضي السعودية، والتفاصيل الأمنية القائمة على الأرض أشبة بالخلاف الداخلي بين الحلفاء الأمريكيين والسعوديين. كذلك المتغير الثالث المتمثل بالضغط الأمريكي على الرياض الذي يجعل القيادة السعودية تركِّز جهودها وإمكاناتها الأمنية والإيديولوجية في معالجة التطرف الإسلامي داخلياً عبر معالجة الوضع الأمني والفكري، وخارجياً عبر التفاهم وتبادل المعلومات مع واشنطن. بالطبع كان كل ذلك في التركيز الأمني من السعوديين على حساب أي تقارب أمني مع أي دولة

أخرى، باستثناء أطراف المعادلة الغارقين في الأحداث: (الرياض – واشنطن – إسلام أباد).

الأزمة السياسية الرابعة: الإرهاب يضرب بعنف

التعاون الفرنسي السعودي، يزداد مع استهداف الفرنسيين في المملكة العربية السعودية، وإعادة الرئيس ساركوزي هيكلة الأجهزة الأمنية الفرنسية، وبالتالي وتورط باريس في الملف الأفغاني.

يُمثِّل عام ٢٠٠٣ بشكل مختلف عن الأزمات السياسية السابقة بداية التعاون الفعلي للتعاون الفرنسي السعودي، على المستوى الأمني، فلأول مرة ومنذ عام١٩٨٠ نشاهد المتغيرات السياسية(الوضع السعودي، الابتعاد – الاقتراب الفرنسي، وأخيراً، العائق الأمريكي) التي تكررت معنا بسلبية في الأزمات السياسية السابقة، تكون ذات جوانب إيجابية في تطور التعاون الأمني بين باريس والرياض ابتداء من عام ٢٠٠٣.

هناك حدثان متقاربان أثَّرا بشكل كبير في الوضع السياسي والأمني السعودي، وجعلا الرياض تطوّر ذاتها أمنياً، وتفتح قنوات أمنية عالية المستوى مع جميع الحلفاء وأهمهم فرنسا.

الحدث الأول: سقوط نظام صدام حسين الذي مثَّل: ضربة سلبية للرياض بسيطرة إيران على العملية السياسية في العراق عبر الأحزاب الشيعية، وأمنياً عبر الضغوط التي تمارسها واشنطن على الرياض بسبب تسرب القاعدة السعودية للجهاد في العراق. وبالطبع لا تريد الرياض تكرار تجربة الجهاد في العراق مثلما فعلت في أفغانستان في الثمانينيات، خصوصاً وأنها تعيش ظروف غير جيدة في علاقتها مع واشنطن على خلفيات هجمات سبتمبر.

الحدث الثاني: وهو الأهم، هو اختلال الوضع الأمني السعودي، بسبب الهجمات الانتحارية التي ضربت بها منظمة القاعدة المملكة العربية السعودية بشكل عنيف، فمنذ ١٢ مايو عام ٢٠٠٣ ومع ثلاثة تفجيرات كبيرة في الرياض راح ضحيتها المئات، أخذ الوضع الداخلي السعودي، وضعاً جديداً في الملف الأمني

بشكل عام، وفي علاقتها الأمنية مع فرنسا بشكل خاص[٥١٦]، فقد كانت أجواء الرياض الأمنية متوترة والهاجس الأمني بوقوع تفجيرات إرهابية مسيطراً على القيادة السعودية. وفي هذا الجدول نلاحظ التفجيرات والعمليات الإرهابية التي قامت بها منظمة القاعدة في المملكة العربية السعودية خلال ١٦ شهراً، ابتداء من ١٢ مايو٢٠٠٣:

١٢مايو عام ٢٠٠٣	ثلاثة انفجارات هز مجمعات سكنية بالرياض	٢٩ قتيلا وإصابة ١٩٤ آخرين ومن بينهم ٩ جثث للانتحاريين المنفذين للهجوم
٩نوفمبر ٢٠٠٣	تفجيرات مجمع المحيا السكني في الرياض	وفاة (١١) شخصا وإصابة (١٢٢)
٢١ أبريل ٢٠٠٤	تفجير مبنى تابع لوزارة الداخلية في الرياض	مقتل (٥) وإصابة (١٤٥)
١ مايو ٢٠٠٤	اعتداءات ينبع	مصرع (١٠) اشخاص
٢٩ مايو ٢٠٠٤	تفجير مجمع الواحة السكني بالخبر	مصرع (٢٢) من جنسيات مختلفة وإصابة (٢٥) آخرين
٣٠مايو ٢٠٠٤	إطلاق نار على رجلي أمن على طريق الأحساء	مقتل رجل أمن وجرح زميله
٦يونيو ٢٠٠٤	مقتل صحفي بي بي سي في الرياض	
٨يونيو ٢٠٠٤	مقتل الأمريكي روبرت جاكوب (٤٤) عاما أمام منزله بمنطقة الرياض	
١٢يونيو ٢٠٠٤	مقتل الأمريكي كينيت سكروفي الرياض	
١٢يونيو ٢٠٠٤	اختطاف الأمريكي بول جورج مارشال (٤٧)عاما ثم ذبحه في الرياض	
١٥يونيو ٢٠٠٤	مقتل بريطاني أمام مركز تجاري في الرياض	

المصدر: وزارة الداخلية السعودية.

نرصد في هذه الفترة الصعبة على الرياض وتحديداً في شهر يونيو عام ٢٠٠٣ أن DST (المباحث الفرنسية) أصبحت تنسق بشكل مباشر مع وزارة الداخلية السعودية بشكل خارج السياق الدبلوماسي البرتوكولي[٥١٧]. ونتساءل هنا: لماذا

(516) Sur la situation saoudienne pendant cette période Voir: Stéphane Lacroix, «L'Arabie saoudite, entre violence et réforme», politique étrangère, N°4-2004, Vol 69, pp.743-754. et voir aussi, Gilles Kepel, Terreur et martyre: Relever le défi de civilisation, Paris, Flammarion, 2008.

(517) Entretien avec Philipp Drapé-Frisch, Riyad, 10/04/2001.

في هذا الوقت بالتحديد تفتح باريس نافذة تواصل أمنية مباشرة مع الرياض؟ ولماذا لم يكن قبل هذا التاريخ؟ وهل المبادرة لهذا التواصل سعودية أم فرنسية؟

في هذا السياق، يقول لنا Philipp Drapé-Frisch المستشار الثاني في السفارة الفرنسية في الرياض: «فعلياً بدأ التعاون الفرنسي السعودي، على المستوى الأمني بشكل فاعل ومرض لنا منذ عام ٢٠٠٣، وقبل ذلك كان جيداً ومقبولاً، ولكنه في الإطار الطبيعي. لا أنكر تأثير الظروف المتعلقة بتنامي الإرهاب في تسريع التواصل المباشر الفرنسي مع الرياض[٥١٨]».

لكننا نضيف لحديث المستشار الفرنسي متغيراً هاماً جعل السعوديين يهتمون بنظرائهم الفرنسيين ابتداء من مايو عام ٢٠٠٣، أنه تنامي نشاط القاعدة في اليمن من جهة[٥١٩]، ومن جهة أخرى، – وهو ما يهم الرياض – الحضور الفرنسي الأمني القوي في اليمن. للحق بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق، وتنامي القاعدة عبر مئات الخلايا في المملكة العربية السعودية واليمن، تنّبهت الرياض إلى وجوب إحكام السيطرة على نشاط جارتها اليمن، ودعمها والتواصل مع الأجهزة الأمنية الصديقة ذات الحضور القوي في اليمن وأهمها الأجهزة الأمنية الفرنسية. لذلك كانت اليمن كررت التواصل القوي بين الرياض وباريس في الجوانب الأمنية خصوصاً المتعلقة بمكافحة الإرهاب (القاعدة تحديداً).

إذاً بإمكاننا القول: إن الوضع الداخلي السعودي، – ولأول مرة – يكون عاملاً مساعداً في تقارب أمني بين الرياض وباريس، وباهتمام وحرص من الجانب السعودي، الذي كان في وضعية حسَّاسة وفي حاجة للتواصل وتبادل المعلومات مع الأطراف الأخرى، ولا ننسى أن الرياض – وعبر جهود سياسية أمنية – استطاعت دعوة المجتمع العالمي للرياض لحضور مؤتمر مكافحة الإرهاب في فبراير عام ٢٠٠٥، حيث حضرت خمسون دولة يتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، بالإضافة لمنظمة الأمم المتحدة

(518) Ibed.

(٥١٩) حول نشاط القاعدة في اليمن انظر: بشير البكر، القاعدة في اليمن، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٠.

وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وانتهى المؤتمر باتفاق عالمي على مجموعة من التوصيات أهمها: إنشاء مركز عالمي لمكافحة الإرهاب في الرياض على غرار الإنتربول في ليون، وفتح حوار بين الحضارات والأديان، ومعالجة ظاهرة الإرهاب والتطرف من جذورها الإيديولوجية، وخلق مساحات جديدة للشباب(٥٢٠).

يبدو أن التوجهات السعودية تكللت بالنجاح سواء عبر المعالجة الأمنية في مكافحة الإرهاب، أو عبر التعاون مع الأجهزة الأمنية الصديقة من خلال تبادل المعلومات. ونشاهد في الجدول الآتي تغير نوعية الهجمات الإرهابية على الأراضي السعودية، وكيف أصبح الإرهابيون لا يستطيعون تفجير المباني، وكيف بدأت القوات السعودية تقبض على أفراد القاعدة:

٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٤	تبادل إطلاق نار بين القوات السعودية والارهابيين	قتل (٤) إرهابيين من القاعدة
٣ نوفمبر ٢٠٠٤	القوات السعودية تقبض على (٦) مطلوبين أمنياً تابعين للقاعدة.	
٩ نوفمبر ٢٠٠٤	القبض على (٤) مطلوبين مع متفجرات وأسلحة في الرياض.	
٦ أبريل ٢٠٠٥	القوات السعودية تحاصر مجموعة ارهابيين في مدينة الرس.	مقتل (٧) رجال أمن و (١٩) من الإرهابيين واستسلام ٢ منهم.
٢٥ فبراير ٢٠٠٦	عملية إرهابية ضد منشأة نفطية في مدينة بقيق النفطية.	مقتل (٤) رجال أمن و (٢) من الانتحاريين الذين نفذوا العملية.
٢ ديسمبر ٢٠٠٦	القوات السعودية تعتقل (١٣٦) مطلوباً امنيًا على خلفية مطاردة القاعدة.	

المصدر: وزارة الداخلية السعودية.

أما فيما يخص المتغير الثاني المتعلق بالاقتراب الفرنسي من الأحدث فقد ارتفع بشكل كبير، بل إن باريس تورطت بالفعل في الملف الأمني مع السعوديين خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب بعد عملية اغتيال نفذها أعضاء القاعدة السعودية في

(٥٢٠) غابت ليبيا والعراق عن حضور المؤتمر. للمزيد حول المؤتمر والتوصيات، انظر: مجلة الحرس الوطني، العدد: ٢٧٣، فبراير عام ٢٠٠٥. حيث خصصت المجلة ملفاً كاملاً عن تفاصيل ندوات ونقاشات المؤتمر والتوصيات الختامية للدول المشاركة.

أربعة فرنسيين في ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٧ بالقرب من المدينة المنورة(٥٢١)، وفي هذا السياق وحول هذه الحادثة يقول لنا Philipp Drapé-Frisch المستشار الثاني في السفارة الفرنسية في الرياض: «خدمنا وجودنا الأمني منذ عام ٢٠٠٣ في مجريات حادثة قتل الفرنسيين الأربعة في فبراير عام ٢٠٠٧، السعوديون كانوا مرنين معنا وسمحوا لنا بالمشاركة في جميع التفاصيل المتعلقة بهذه الحادثة، وأبلغونا بمقتل الجناة لاحقاً(٥٢٢)».

ولكننا من طرفنا نضيف أيضاً، أن هناك تقارباً أمنياً فرنسياً سعودياً ارتبط بملفات المنطقة، خصوصاً في ملف لبنان أثناء أزمة «النهر البارد عام ٢٠٠٧» والحرب التي شنها الجيش اللبناني ضد المشددين في المخيمات، المرتبطين بحركات إسلامية متطرفة. ويبدو أن شبكات القاعدة المترابطة في المملكة العربية السعودية واليمن والعراق ولبنان وسعت التواصل الأمني الفرنسي السعودي.

ولكن يظل استلام الرئيس ساركوزي السلطة في مايو عام ٢٠٠٧ أقوى المؤثرات في التقارب الأمني بين الرياض وباريس، فقد اتخذ الرئيس ساركوزي خطوتين هامتين رفعت من مستوى الحضور السياسي والأمني الفرنسي في الخليج والمملكة العربية السعودية تحديداً، وهاتان الخطوتان؛ هما:

الخطوة الأولى: افتتاح قاعدة عسكرية فرنسية دائمة في أبو ظبي على مضيق هرمز في مواجهة إيران(٥٢٣)، كانت هذه القاعدة العسكرية بمثابة تطمين للخليج ضد أي خطر إيراني من جهة، ومن جهة ثانية، تمارس هذه القاعدة أعمالاً أمنية هامة تتعلق بجوانب مخابراتية بالتقاط اتصالات واعتراض إشارات لا سلكية في مجال مكافحة الإرهاب.

(٥٢١) كانوا أربع عائلات فرنسية برفقتهم نساء وأطفال، ولكن الإرهابيين اكتفوا بقتل الرجال الأربعة. والغريب أن الفرنسيين كانوا مسلمين، وكانوا خارجين من المدينة. استطاع الأمن السعودي، معرفة الفاعلين الذين يتبعون للقاعدة، وتم قتلهم لاحقاً في إحدى عمليات الأمن السعودي، ضد أفراد القاعدة.

(522) Entretien avec Philipp Drapé-Frisch, Riyad, 10/04/2001.

(523) Sur cette base militaire, voir: Philippe Leymarie,»La France, puissance du Golfe», Le monde diplomatique, Janvier 2008:

خطوة الرئيس ساركوزي الثانية: إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفرنسية عبر خلق جهاز DCRI الذي يسميّه السعوديون FBI الفرنسية، عبر اندماج جهازين (DST + RG)[٥٢٤]. ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذه الهيكلة الجديدة كانت افتتاح مكتب أمني يتبع الجهاز الجديد DCRI في السفارة الفرنسية بالرياض[٥٢٥]، وبذلك أصبح التواصل الأمني عالياً جداً، مما ترتب عليه توقيع اتفاقية أمنية مميزة بين باريس والرياض في ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٨ تتعلق بمكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وغسيل الأموال[٥٢٦]، حتى إن وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز قال بعد الاتفاقية: «التعاون الأمني بين الرياض وباريس في الوقت الحاضر مفتوح وبلا قيود، ونحن نعتبر فرنسا من أهم حلفائنا في محاربة الإرهاب[٥٢٧]».

نضيف للمتغير المرتبط بالتورط الفرنسي في عمق الأحداث الأمنية - التي كانت الرياض أحد أطرافها - قرار الرئيس ساركوزي في عام ٢٠٠٩ بالدخول في الملف الأفغاني الصعب، فبعد إرسال إدارة ساركوزي الجنود الفرنسيين لأفغانستان، اضطرت باريس لمحاولة التواصل مع السعوديين الذين يملكون علاقات جيدة مع القادة الأفغان، وكذلك مع الجهات الأمنية الباكستانية، وهذا من أهم أسباب التواصل الأمني بين باريس والرياض، وفي هذا السياق يقول لنا المستشار الأمني في السفارة الفرنسية في الرياض Philipp Drapé-Frisch: «فرنسا تريد من الرياض المساعدة في أفغانستان، حيث يتساقط الجنود الفرنسيون هناك بشكل دراماتيكي، نرغب في الاستفادة من الخبرة السعودية في الملف الأفغاني والعمق السعودي، مع الأفغان الذي بدأ منذ سبعينات القرن الماضي[٥٢٨]».

أخيراً، متغير العائق الأمريكي لأول مرة وفي تاريخ العلاقات الفرنسية السعودية - لم يكن حاضراً كحاجز بين تطور التواصل الفرنسي السعودي بين (٢٠٠٣-

(524) Sur la décision de le président Sarkozy, voir France 24 le 01/07/2008. aussi Le point 27/03/2008.

(525) Le Figaro 04/06/2009.

(526) Saudi Press agency 25/02/2008.

(527) Le journal Okaz 24/02/2008

(528) Entretien avec Philipp Drapé-Frisch, Riyad, 10/04/2001.

٢٠٠٨) فواشنطن مشغولة تماماً في العراق وبأطروحات المحافظين الجدد المتعلقة بإعادة صياغة الشرق الأوسط الكبير، ومعاقبة دول محور الشر، وكانت فرنسا والمملكة العربية السعودية في خانة الدول ذات العلاقات الفاترة مع واشنطن؛ الأولى: بسبب موقفها من غزو العراق، والثانية: بسبب تبعات هجمات سبتمبر[٥٢٩]. سمح هذا الوضع السياسي المتقارب بتواصل فرنسي سعودي خصوصاً في المجال الأمني بعيداً عن أي ضغوط أمريكية.

بإمكاننا القول بعد هذا كله: رغم العلاقات الجيدة بين الرياض وباريس، إلا أن الملف الأمني فُعّل قبيل عام ٢٠٠٣، فالسياسة الخارجية لإدارة الرئيس ساركوزي قرّبت التواصل الأمني بين البلدين، ولكن الظروف السياسية الطارئة منذ قدوم الربيع العربي عام ٢٠١١ والتغيرات التي تدور الآن ولم تظهر نتائجها بعد هي من سيقرر مدى قوة التعاون الأمني بين باريس والرياض.

(٥٢٩) بعد غزو العراق كان هناك تواصل أمريكي فرنسي سعودي بسبب القرار رقم: (١٥٥٩)، القرار رقم: (١٧٠١) المرتبطين بالوضع السوري اللبناني واغتيال الحريري.

٥ . ٢ . ٢ العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب والتطرف

لم يكن بين باريس والرياض تعاون حقيقي في مكافحة إرهاب قائم ملموس قبل أحداث سبتمبر[٥٣٠]. باستثناء التعاون المميز لتحرير الكعبة من المتشددين الإسلاميين، بالإضافة لتعاونات أمنية تقليدية يبدو أن متغير الظروف السعودية المتمثل بنتائج الصحوات الدينية والتطرف الديني في الثمانينيات والتسعينيات كان عائقاً في تقارب أمني فرنسي سعودي على مستوى مكافحة الإرهاب، حيث انشغلت الرياض بنفسها في ظل عدم وجود قضايا كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب تربط بين الرياض وباريس، بل إن الوضع الفرنسي السعودي، كان هادئاً في هذا الجانب، حيث يقول لنا Alain Gresh: «كانت فترة العشرين سنة قبل أحداث سبتمبر فترة هدوء وابتعاد بين المملكة العربية السعودية وفرنسا في ملف التطرف الديني الذي سيأخذ اسم الإرهاب لاحقاً، كان التواصل السياسي على مستوى الحكومات هو الحاضر فقط لسببين: الأول يتعلق بانغلاق السعوديين أنفسهم. أما السبب الثاني: فيتعلق بالحكومة الفرنسية التي لم تساعد الفرنسيين الراغبين بدراسة الحالة السعودية من المفكرين والصحفيين عبر ممارسة المطالب على الجهات السعودية»[٥٣١].

بعد ١١ سبتمبر: تأخر التعاون الفعلي لغاية عام ٢٠٠٣

لا شك إن متغير الإرهاب الذي أخذ بُعداً عالمياً منذ أحداث سبتمبر التي أعلنت عن مشاركة خمسة عشر سعودياً من تسعة عشر انتحارياً والذين قاموا بالهجمات، أعطى للمملكة العربية السعودية مساحة كبيرة من التساؤلات العالمية المتعلقة

(530) Entretien avec Gilles Kepel, Paris, 15/11/2010. Pour un excellent récit du cette coopération, voir Yaroslav Trofimov, The Siege of Mecca, New York, Doubleday, 2007.

رغم أن احتلال الكعبة من قبل متطرفين إسلاميين يعد عملاً إرهابياً، إلا إننا لا نعتقد أن التعاون الفرنسي السعودي، في أحداث الكعبة عام ١٩٧٩ يسمّى تعاوناً بمعنى التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب الذي يشمل: تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات... إلخ. نعتقد أن الوضع كان ما بين الرياض وباريس أشبه بطلب المساعدة العاجلة لحل مشكلة طارئة.

(531) Entretien avec Alain Gresh, Paris, 09/11/2010.

بالحضارة السعودية والثقافة السعودية والدِّين السعودي، بل إن هذه الهجمات قدمت من جديد المملكة العربية السعودية للعالم خصوصاً الغرب على مستوى الشعوب وعامة الناس وليس للسياسيين والمفكرين ذوي الاهتمام الذين يعرفون التفاصيل السعودية سابقاً[٥٣٢]، حتى إن بعض المفكرين الإسلاميين السعوديين يرون أن هجمات سبتمبر خدمت الإسلام عبر نشره للعالم رغم شجبهم وإدانتهم للهجمات؛ باعتبارها عملاً إرهابياً مرفوضاً[٥٣٣]. إذن، لا نستطيع إنكار العلاقة بين التطرف الديني الذي أنتج ١١ سبتمبر والمملكة العربية السعودية بجميع تفاصيلها الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فالسلفية التي تدعمها الدولة السعودية منذ عام ١٧٤٤ قد اختلطت بأطروحات متغيرة، مثل: إعادة بعث فكرة الجهاد العالمي، أو استخدام متغِّير الدِّين في السياسة الداخلية والخارجية[٥٣٤]. لكن ما يعنينا هنا أن هذا التسلسل من الأحداث المرتبطة بالدِّين السعودي بجميع تفاصيله قد أكسب الرياض خبرة جيدة على مستوى التعامل مع هذا التطرف الديني عبر الوسائل العقائدية والفقهية والسياسية والاجتماعية والأمنية، ونتساءل هنا: عن العلاقات الفرنسية السعودية فى ضوء التجربة السعودية المتعلقة بتنامي التطرف الديني الذي أخذ صفة الإرهاب خصوصاً بعد هجمات عام ٢٠٠١، ومدى التقاطعات السياسية والأمنية بين باريس والرياض في هذا الملف؟ وما تأثير المتغيرات السياسية المرتبطة بالتعاون الأمني الفرنسي السعودي، المتمثلة في: (الظروف السياسية السعودية المرتبكة كمتغير أول، والمتغير الثاني الابتعاد/الاقتراب الفرنسي، والمتغير الثالث العائق الأمريكي)، التي برزت بين البلدين في ضوء تعاونهم الأمني. وكيف أثَّرت هذه المتغيرات على التعاون الفرنسي السعودي، في مجال مكافحة الإرهاب؟

(٥٣٢) اللواء سعيد البيشي، «البُعد الإنساني في إستراتيجية وزارة الداخلية السعودية لمكافحة الإرهاب»، مؤتمر جامعة المدينة المنورة لمكافحة الإرهاب، مارس عام ٢٠١٠.

(٥٣٣) مثل إبراهيم البليهي، وسلمان العودة. للمزيد انظر: متروك الفالح، «العربية السعودية بعد ١١ سبتمبر: الإصلاح أو الانهيار أو التقسيم»، التجديد العربي، أكتوبر عام ٢٠٠٢. كذلك انظر: محمد ولد محمودو، جذور وتداعيات ١١ سبتمبر، عمّان، عالم الكتاب، ٢٠١٠.

(534) Dore Golde, «L'Arabie Saoudite et les racines du djihad planétaire», Outre-terre, N°14, 2006/1. Dore Gold est ancien ambassadeur d'Israël aux Nation Unies (1997 – 1999).

نستطيع القول: بعد حدوث هجمات سبتمبر كان المتغير الأول المتعلق بالظروف السياسية السعودية المرتبكة، والمتغير الثاني المتعلق بالعائق الأمريكي حاضرين في الفترة التي تلت أحداث سبتمبر. كانت هذه المتغيرات بمثابة حواجز ضد تطور تعاون فرنسي سعودي يتعلق بملف الإرهاب، فقد كانت الرياض في حالة محاولة استيعاب الصدمة وامتصاص ردة الفعل الأمريكية، وكان حراك النظام السعودي، بعد أحداث سبتمبر ملحوظاً وعلى كافة الأصعدة؛ لقناعة الرياض بأن ملف الإرهاب أصبح مشكلة ذات أبعاد كثيرة، وليس الأمر محصوراً بخلاف إيديولوجي بين هؤلاء الشباب المتطرفين والبقية سواء النظام الحاكم، أو المسلمين المعتدلين أو غير المسلمين[٥٣٥].

وفي هذا السياق الصعب يقول لنا رئيس المخابرات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز: «بالطبع نتحمل مسؤولية الأحداث، فقد كانت مشكلة الإرهاب متعددة الأبعاد؛ ولكننا عالجنا الجانب الداخلي بعدة إجراءات، أهمها:

- عملية الإصلاح الداخلي التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز[٥٣٦].
- التعامل مع ملف الإرهاب بعمق عبر محاولة معرفة الأسباب الحقيقية لسلوك الشباب هذا الطريق الإرهابي، ومحاولة تقديم الحلول الاجتماعية والفكرية قبل الحلول التقليدية المتمثلة: بالجانب الأمني والعسكري الصرف.
- زيادة الإنفاق على المشاريع التنموية، ومحاولة استيعاب المطالب الاقتصادية والاجتماعية والشعبية.

(٥٣٥) عبد الرحمن الراشد، «حقيقة التطرف في المملكة العربية السعودية»، الشرق الأوسط، أبريل عام ٢٠٠٢.

(٥٣٦) منذ أيام الصراع السعودي، المصري الذي بدأ في الخمسينيات من القرن الماضي والمحللين السياسيين يتوقعون اختلالاً للنظام الملكي السعودي، مع كل أزمة سياسية، ولكن النظام بقي طوال هذه الفترة؛ نظراً لسرعة المبادرات التي يقوم بها لاحتواء الأزمات، ووجود تقاطعات قوية على الأرض ما بين مصالح النظام الحاكم والقوى الفاعلة سواء رجال الدِّين أو القبائل. حول هذا الموضوع وحول الإصلاحات السعودية التي قام بها الملك عبدالله، انظر:

Anthony H. Cordesman, «Understanding Saudi Stability and Instability: A Very Different nation", Center for Strategic & International Studies, Feb 26, 2011.

- تطوير قطاع التعليم، وتعديل المناهج المدرسية ذات الطابع الديني المتشدد، وتشجيع التسامح.
- فتح برنامج الملك عبد الله للابتعاث؛ بهدف تنمية الشباب تعليمياً وثقافياً عبر التواصل مع شعوب وثقافات العالم[٥٣٧]».

إذاً من الواضح من حديث مسؤول سعودي بحجم رئيس المخابرات السعودية وأخ الملك عبد الله وأقرب مستشاريه، أن الرياض مدركة خطورة الوضع وأهمية الوصول لحلول جذرية في ملف الإرهاب، خصوصاً إذا علمنا أن مجموع الذين تم إيقافهم والتحقيق معهم في الأراضي السعودية بسبب أحداث سبتمبر، وما تبعها من أعمال إرهابية بدأت بقوة في مايو عام ٢٠٠٣ قد بلغ في آخر إحصائية صادرة في أبريل عام ٢٠١١ حسب وزارة الداخلية السعودية (١١,٥٢٧) موقوفاً[٥٣٨]. ولكن ما تأثير كل ذلك على التعاون الفرنسي السعودي، في ضوء التجربة السعودية في معالجة هذا الملف الأصعب في تاريخ المملكة العربية السعودية؟

نستطيع القول: إن الظروف السياسية السعودية الداخلية المرتبكة وحضور العائق الأمريكي كانت متغيرات سياسية مسيطرة على الوضع السعودي، ما بين سبتمبر عام ٢٠٠١ ومايو ٢٠٠٣، بحيث أصبحت الرياض تحاول إصلاح الداخل السعودي، بالحلول الأمنية مع الإرهابيين من جهة، ومن جهة أخرى، محاولة التواصل مع الأمريكيين، لصياغة الحلول المناسبة لمواجهة الإرهاب، وكذلك كانت الرياض مشغولة بالخارج على مستوى تحسين صورتها الإعلامية عالمياً خصوصاً في الولايات المتحدة نفسها[٥٣٩]. وخلال أشهر زار رئيس C.I.A جورج تينيت الرياض بشكل علني مرتين في ديسمبر عام ٢٠٠١ وفي فبراير عام ٢٠٠٢ مقابل زيارتين لوزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل[٥٤٠]، وهذا التواصل يجسد حالة الانشغال الأمريكية السعودية التي كانت عليها

(٥٣٧) مقابلة مع الأمير مقرن بن عبد العزيز، الرياض، ٠٨/١٢/٢٠١٠.

(538) Al-Riyadh, N°15623, 03/04/2011.

(539) Sur la situation saoudienne pendant cette période, voir, Stéphane Lacroix, «L›Arabie Saoudite entre violence et réforme», politique étrangère, N°4,2004,Vol 69, pp.743-754.

(٥٤٠) تركي الحمد، «تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على العلاقات الأمريكية السعودية» الشرق الأوسط، مارس عام ٢٠٠٢.

الرياض خلال السنتين التي تلت أحداث سبتمبر على المستوى الأمني. بالطبع كانت هذه الظروف وهذا الانشغال السعودي، الأمريكي ذات تأثير سلبي على التواصل الفرنسي السعودي، في ملف الإرهاب الناتج عن أحداث سبتمبر تحديداً. بالمقابل نلاحظ هناك حراك فرنسي سعودي عالي المستوى ولكنه في الإطار السياسي، حيث زار وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين الرياض في أكتوبر عام ٢٠٠١؛ للتجهيز لزيارة الرئيس شيراك كأول رئيس غربي يزور المملكة العربية السعودية بعد أحداث سبتمبر في ١٣ نوفمبر عام ٢٠٠١ [٥٤١]، ورغم الزيارات المتبادلة بين دومنيك دوفيلبان والأمير سعود الفيصل بواقع زيارتين لكل وزير خارجية خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٠٣)، إلا أن الزيارات كانت في الإطار السياسي وفي إطار التحرك السعودي، الدبلوماسي للتواصل مع الحلفاء بعد هجمات ١١ سبتمبر [٥٤٢]، ولكن - على أي حال - هذا مؤشر جيد للعلاقات الجيدة الثنائية بين الرياض وباريس. وبالمقابل وعلى مستوى وزراء الداخلية أو الجهات الأمنية التي تدير ملف الإرهاب، لا يوجد أي زيارات ثنائية مُعلنة بين المسؤولين الفرنسيين والسعوديين خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠١- سبتمبر ٢٠٠٣، في هذا السياق تحديداً يقول لنا السفير الفرنسي السابق في الرياض Charles-Henri D›Arragon: «رغم البدايات المرتبكة للأمن السعودي، بعد أحداث سبتمبر إلا أن السعوديين طوروا أنفسهم واكتسبوا خبرة كبيرة. علاقتنا مع الرياض في ملف الإرهاب جيدة ولكنها بدأت بعد عام ٢٠٠٣، بشكل جيد ولكن التعاون الفاعل على كافة الملفات بدأ بعد عام ٢٠٠٧ [٥٤٣]».

ونتساءل هنا، رغم الحراك السياسي العالي على أعلى المستويات بين الرياض وباريس، لماذا بدأ التعاون الفرنسي السعودي، الفعلي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٣ووصل مرحلة مرضية بعد ٢٠٠٧؟

(٥٤١) كانت زيارة قصيرة استمرت ٢٤ ساعة ولم يتم إعلان أي تفاصيل سياسية تتعلق بالمحادثات بين الرئيس والملك. للمزيد انظر: الرياض ١٣ نوفمبر ٢٠٠١.

(٥٤٢) زيارات وزير الخارجية الفرنسي في ٢٦ يونيو عام ٢٠٠٢ – ١٣ أبريل عام ٢٠٠٣. زيارات وزير الخارجية السعودي، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٢ – ٣ يناير ٢٠٠٣.

(543) Entretien avec l›ambassadeur français Charles-Henri D›Arragon, Paris, 13/11/2010.

بالإمكان القول: إن التجربة السعودية لمكافحة الإرهاب بدأت فعلياً على الأرض منذ هجمات مايو عام٢٠٠٣ على مجموعة مجمعات سكنية في الرياض، وهو نفس العام الذي تحسن فيه التعاون الأمني بين الرياض وباريس. هنا وبدءاً من هذا بدأنا نلمس حضوراً متغيراً سياسياً هاماً في العلاقات الفرنسية السعودية بشكل عام وفي ملف الإرهاب بشكل خاص، وهو الاقتراب الفرنسي من الأحداث في ظل ظروف سياسية متشابة جمعت فرنسا والمملكة العربية السعودية في موقف سياسي متشابه يتعلق بغضب الحليف الأمريكي من باريس والرياض على السواء، بسبب غزو العراق وأحداث سبتمبر. بعبارة أخرى: إذا كان الوجود الأمريكي خلال الفترة سبتمبر عام ٢٠٠١ لغاية مايو٢٠٠٣ يُمثِّل عائقاً بين الرياض وباريس في تقارب يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن ظروف حرب العراق فتحت المجال أمام الرياض وباريس بالتواصل في ظل انشغال الأمريكيين بالوضع في العراق، ولكن التواصل السياسي والأمني سوف يتأثر بشكل سلبي وبدرجة حادة بتبعات عقد Miksa، والتنافس الذي حدث داخل الإدارة الفرنسية خصوصاً وأن عقد Miksa تحت إشراف وزارة الداخلية السعودية التي تدير ملف الإرهاب في نفس الوقت.

ولا ننسى أن السعوديين كانوا حريصين في نفس الوقت على عدم إغضاب واشنطن، بحيث طوروا علاقاتهم الأمنية مع الأمريكيين، وتبادلوا معهم معلومات إيجابية تتعلق بالقاعدة تحديداً، ونستطيع رصد زيارات متكررة قام بها مستشارو الرئيس الأمريكي لمكافحة الإرهاب خصوصاً ابتداء من، عام ٢٠٠٣، فقد زارت الرياض المستشارة الأمريكية للشؤون الأمنية France Townsend خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) خمس مرات [٥٤٤]. كذلك نستطيع الاستشهاد بخطاب John Brennan مساعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما لمكافحة الإرهاب «مدير الاستخبارات الأمريكية لاحقاً» في مناقشة علمية أمنية في جامعة Johns Hopkins حيث يقول «واجه السعوديون حملة إرهابية قوية شنتها القاعدة منذ مايو

(٥٤٤) كانت الزيارات في: أكتوبر ٢٠٠٤، يونيو عام ٢٠٠٥، نوفمبر ٢٠٠٦، فبراير، يوليو عام ٢٠٠٧. نشير أن المستشارة تونسيند قدمت استقالتها في نوفمبر عام ٢٠٠٧، حيث أدار ملف الإرهاب بعدها كين وسنسن ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ومن ثم الخبير جون برينن الذي سيصبح رئيساً للاستخبارات الأمريكية في فترة الرئيس أوباما الثانية.

عام ٢٠٠٣ حتى أن الأمر أخذ طابعاً شخصياً ما بين الإرهابيين ورجال الأمن السعوديين، منذ ذلك الحين عملت المملكة العربية السعودية على تطوير قدراتها الأمنية وأستطيع القول: إن المملكة العربية السعودية من أفضل شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب[٥٤٥]».

بالمقابل، كان التواصل الفرنسي السعودي، على مستوى سياسي اقتصادي أكثر منه على مستوى أمني يخص البلدين بسبب التنافس الداخلي والخلافات الداخلية بين الرئيس الفرنسي شيراك ووزير الداخلية ساركوزي، كان هناك زيارات متتابعة خلال الأعوام (٢٠٠٣ -٢٠٠٥) لمستشار الرئيس الفرنسي للشؤون السياسية ومسؤول التواصل مع واشنطن والرياض **Maurice** Gourdault-**Montagne** في الغالب كان هدفها ونقاشها متعلق بعقد Miksa [٥٤٦]. كذلك نرصد زيارتين متبادلتين بين وزراء الخارجية؛ بهدف التجهيز لزيارة الملك عبد الله لفرنسا في أبريل عام ٢٠٠٥، وزيارة الرئيس شيراك للمملكة العربية السعودية للرياض مارس عام ٢٠٠٦. بالمقابل لم تكن هناك زيارات أو لقاءات على مستوى وزراء الداخلية أو مسؤولي الإرهاب.

(545) Al-Sharq Al awsat, 10/11/2011.
(546) Pour un excellent récit du ces événements, voir: Le point 06/05/2004.

التجربة السعودية لمكافحة الإرهاب: تقاطعات غير مباشرة بين الرياض وباريس

كانت الأحداث السياسية التي أثَّرت في ملف الإرهاب الذي تعالجه الرياض متشابكة، فقد كانت هناك أحداث عنف مسلح على الأرض في الرياض من جهة، وفي العراق وأفغانستان من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة نشطت القاعدة في اليمن وبدأت خيوط القاعدة السعودية تتواصل مع نظرائها في اليمن والعراق وأفغانستان، ولكن الفرنسيين دخلوا في عمق الحدث بعد تقارب في المواقف السياسية الفرنسية السعودية؛ بسبب حرب العراق من جهة، ومن جهة ثانية، بسبب تبادل المعلومات بين الفرنسيين والسعوديين عن نشاطات القاعدة في اليمن؛ بحكم العمق الأمني لفرنسا في اليمن، ولكن كان التقارب المثمر في مكافحة الإرهاب بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بعد افتتاح الرياض (مركز المناصحة والرعاية [٥٤٧]) في عام ٢٠٠٦، وكذلك بعد اغتيال أربعة فرنسيين على الأراضي السعودية في فبراير عام ٢٠٠٧.

يتكون المركز من أربع إدارات؛ الأولى: الإدارة الدينية مكونة من (١٥٠) عالماً وأستاذ جامعة، يقومون بمناقشة المتطرفين على مستوى الدِّين والتاريخ والسياسة. الإدارة الثانية: الإدارة النفسية والاجتماعية مكونة من (٧٦) طبيباً نفسياً وعلماء اجتماع. الإدارة الثالثة: الأمنية مكونة من مجموعة من الضباط المتخصصين بملفات الإرهاب. الإدارة الرابعة: الإعلامية مكونة من إعلاميين وصحافيين. استفاد من المركز حسب آخر الإحصائيات (٧١٥٩) موقوفاً. يستغرق البرنامج من شهرين إلى سنتين حسب حالة الموقوف. تم تطبيق البرنامج بشكل كامل على (٢٧٠) شخصاً منهم (١١٧) شخصاً من العائدين من غوانتامو واستطاع المركز إعادة تأهيل هؤلاء للحياة المدنية الطبيعية ولم يعد منهم للقاعدة سوى (١١) شخصاً. أنفقت الحكومة السعودية (٣٦٤) مليون ريال لتأهيل الموقوفين.

المصدر: وزارة الداخلية السعودية [٥٤٨].

(٥٤٧) المناصحة: كلمة ذات طابع ديني تعني مناقشة الأشخاص المخطئين (الإرهابيين) من جوانب دينية واجتماعية وإنسانية؛ لمحاولة إقناعهم بخطأ طريقهم، ومساعدتهم للعودة للمجتمع كمواطنين صالحين.

(٥٤٨) للمزيد انظر: عكاظ ٢١ أكتوبر ٢٠١٠.

ولكن أي تقاطع أمني ربط الرياض وباريس في ضوء مركز المناصحة والرعاية؟ وكيف يرى الفرنسيون إمكانية الاستفادة من التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب؛ باعتبار أن المملكة العربية السعودية هي مصدر الإسلام، وتملك العمق الديني الذي تنطلق منه إيديولوجية بعض توجهات المنظمات الإرهابية كالقاعدة على سبيل المثال؟

إذا كان الوضع في العراق سواء من جانبه السياسي أو من جانبه الأمني قد سرق تركيز الاهتمام السياسي والإعلامي المتعلق بملف الإرهاب من الأماكن الساخنة الأخرى، كأفغانستان أو اليمن أو المملكة العربية السعودية نفسها، فبلا شك إن هذه الوضعية بالطبع خففت الضغوط السياسية والأمنية عن الرياض. بالمقابل في الجانب الفرنسي السعودي، فإن موقف باريس من حرب العراق وفتور علاقتها مع واشنطن لتكون في نفس الخط مع المملكة العربية السعودية التي يشوب هي الأخرى، علاقتها بواشنطن بعض الفتور على خلفيات أحداث سبتمبر. كذلك نضيف أيضاً السياسة الجديدة لفرنسا في جانبها السياسي والأمني مع إدارة الرئيس ساركوزي التي ساعدت على تقارب أمني سعودي فرنسي؛ لثلاثة أسباب:

السبب الأول: بسبب تعديل هيكلة الأجهزة الأمنية الفرنسية، وافتتاح DCRI فرع دائم في الرياض مقابل آخر سعودي في باريس.

السبب الثاني: إقامة قاعدة عسكرية دائمة في أبو ظبي في مواجهة إيران على مضيق هرمز الإستراتيجي؛ لمرور ناقلات النفط.

السبب الثالث: تورط إدارة الرئيس ساركوزي في الملف الأفغاني بشكل أعمق، بوصول عدد الجنود الفرنسيين في أفغانستان (٤٠٠٠) جندي فرنسي، مات منهم (٧٠) جندياً حتى يوليو عام ٢٠١١ [٥٤٩].

بالتأكيد هذه المتغيرات السياسية الأمنية خلقت خط تفاهم جيد بين الأمنيين الفرنسيين ونظرائهم السعوديين. وبلا شك كون المملكة العربية السعودية تفتتح

(549) France 24, 14/07/2011.

مركز (المناصحة والرعاية)؛ لمعالجة الإرهاب من جذوره عبر الحلول الاجتماعية والإنسانية والفكرية، ودراسة حالات الإرهابيين بشكل معمق ومنفرد لكل حالة، ومحاولة تقديم الحلول الاجتماعية والحلول الوظيفية، والمساعدات المالية[٥٥٠] لهؤلاء الإرهابيين؛ للعودة لمنظومة المجتمع الطبيعية يكون محط محل اهتمام وثناء الإدارة الأمريكية[٥٥١] كما سيكون محط اهتمام العالم الغربي لا سيما الدول ذات العلاقة والمتورطة في هذا الملف، وتأتي فرنسا في المقدمة، فنسبة المسلمين في فرنسا عالية، وهاجس التطرف الإسلامي المرتبط بمنظمات إرهابية قد تلجأ للعنف على الأراضي الفرنسية حاضر لدي المسؤولين الفرنسيين، ومن هذا المنطلق أتى الاهتمام الفرنسي بالتجربة السعودية في هذا الملف.

في هذا السياق يقول لنا المستشار الأمني في السفارة الفرنسية في الرياض Philippe :Drapé-Frisch «التجربة السعودية في معالجة الإرهاب عبر مركز المناصحة والرعاية الذي تشرف عليه وزارة الداخلية السعودية تجربة ناجحة، تتوافق مع حقوق الإنسان لهؤلاء المتطرفين، كذلك (مع الشريعة الإسلامية كما قيل لنا). نسقنا مع وزارة الداخلية السعودية؛ لمعرفة البرنامج ومدى الاستفادة منه في حالات مماثلة لدينا في فرنسا، ولكن الإسلام السعودي، يختلف عن الإسلام الفرنسي، والظروف والمطالب مختلفة وليس لدينا مخاوف من هذا الجانب[٥٥٢]»، وبصورة مشابهة في نفس السياق يقول لنا Alain Gresh: «لا أعتقد أن الإسلام السعودي، ذو تأثير على مسلمي فرنسا؛ نظراً للاختلاف الكبير في التفاصيل

(٥٥٠) الحلول التي تقدمها الحكومة السعودية: حلول تتعلق بالمشاكل الأسرية، مساعدات تتعلق بتزويج الإرهابيين ومساعدتهم لتكوين عائلات، مساعدتهم مساعدة ذويهم إذا كانوا بحاجة للعلاج عبر برامج علاجية سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية. أما من الناحية الوظيفة فتقوم الحكومة السعودية بتقديم المساعدة الوظيفية لهؤلاء الإرهابيين عبر إعادتهم لوظائفهم السابقة ،أو مساعدتهم بالحصول على وظائف جديدة. أما المساعدات المالية فغالباً ما تتعلق بمساعدة الإرهابي على البدء من جديد في المجتمع عبر مساعدة مالية.

(٥٥١) مثل الرئيس جورج بوش الابن ومستشارة مكافحة الإرهاب تاونسند. للمزيد انظر: لقاء مع مستشارة الرئيس الأمريكي لمكافحة الإرهاب، الرياض اليوم ٠٢/٠٢/٢٠٠٦ وتقرير كامل عن المركز، عكاظ ٢١/٠٧/٢٠٠٧.

(552) Entretien avec Philippe Drapé-Frisch, Riyad, 10/04/2011.

بينهما، ولكن التأثير السعودي، في فرنسا يرتبط بالدعم المادي السعودي، الذي قد يستغل لأهداف أخرى[٥٥٣]».

بالفعل، ليس هناك تقاطع قوي ومباشر ما بين الإسلام السعودي، والإسلام الفرنسي في ضوء ملف الإرهاب الذي يتعلق وبشكل كبير بالتوجهات الجهادية العنيفة لبعض المنظمات الإسلامية مثل: القاعدة، فرغم حضور الوهابية في شمال إفريقيا منذ زمن بعيد لكننا نعتقد أن الإسلام السعودي، المتشدد له حضور بين مسلمي فرنسا خصوصاً الجيل الجديد، ولكن هذا الحضور توافق في نفس الوقت مع متغيرات سياسية صرفة تتعلق ببعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية، والجدل حول بعض التفاصيل الفرنسية خصوصاً فيما يتعلق ببعض المفاهيم، مثل: الهوية الفرنسية، والعلمانية في ظل ظروف سياسية تنافسية حول السلطة. نعتقد أن تأثير الإسلام السعودي، حاضر بين مسلمي فرنسا عبر ثلاث جهات.

الجهة الأولى: عبر المرجعية الدينية في الجانب العقائدي؛ باعتبار المملكة العربية السعودية منبع الإسلام ومقر الأماكن المقدسة، وداعمة الدِّين الإسلامي - السني على الأقل - في العالم خصوصاً فيما يتعلق بأطروحات كبار علماء المملكة العربية السعودية، مثل: ابن باز وابن عثيمين والتي راجت منذ سبعينيات وثمنينيات القرن الماضي في شمال أفريقيا، وانتقلت بالتالي لفرنسا[٥٥٤].

الجهة الثانية: الدور السعودي، البارز في الدعم المالي لنشر الإسلام سواء في مجال الدعوة ومجال بناء المساجد والجمعيات الخيرية، أو بدعم الجهاد لا سيما في أفغانستان أثناء فترة الحرب الباردة التي كان الأفغان العرب أهم ثمراتها [٥٥٥]،

(553) Entretien avec Alain Gresh, Paris, 09/11/2010.

(554) Samir Amghar, «Acteurs internationaux et islam de France», Politique étrangère, Printemps, 2005/1.

(٥٥٥) يقول جيل كيبيل: «إن فشل الصحوة الإسلامية في المملكة العربية السعودية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي هو من أفرز الحركات الإسلامية العنيفة مثل: القاعدة، كردة كفعل متطرفة ضد فشل علماء الصحوة، مثل: سلمان العودة وسفر الحوالي في قيادة الشباب المسلم. ويضيف كيبيل: إن الأفغان العرب بعد عام ١٩٨٩ هم من قام بصياغة السياق السياسي للتطرف الإسلامي». جيل كيبيل، مقابلة تلفزيونية مع

فعند عودة الأفغان العرب المغاربة بعد عام ١٩٨٩ تأثروا بالإسلام السعودي، السلفي، ومنهم من انتقل لفرنسا؛ لأن مسلمي شمال أفريقيا سواء المعتدلين أو المتطرفين تمددوا في الداخل الفرنسي بشكل متزايد في العقود الأخيرة [٥٥٦].

الجهة الثالثة: دور الحج والعمرة، حيث يزور الأماكن المقدسة في الأراضي السعودية ملايين مسلمي فرنسا وشمال أفريقيا، ويجالسون علماء المملكة العربية السعودية السلفيين، ويستفيدون منهم في الجوانب الدينية خصوصاً في مجال (الفتوى)، وبالتالي تأثروا بهم، وبدورهم أثّروا في بلدانهم وفي مسلمي فرنسا.

بعبارة أخرى: غالبية التأثير الإسلامي السلفي السعودي، على مسلمي فرنسا يمر على بلدان المغرب العربي كوسيط بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، وهناك تأثير مباشر بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، ولكنه تأثير مادي يحمل صفة الدعم المالي السعودي[٥٥٧].

أخيراً: بإمكاننا الاختصار في هذا الجانب، بأن فرنسا شيراك كانت خارج حسابات الإرهابيين خصوصاً بعد موقف فرنسا الرافض لحرب العراق الذي كان مرضياً لكل المسلمين والعرب، سواء الوطنيين أو القوميين أو الإخوان أو المتطرفين أنفسهم لدرجة أن فرنسا كانت خارج سياق تهديدات القاعدة.

بعد تولي ساركوزي السلطة ودخول فرنسا في سياسية جديدة، كانت قريبة من المحافظين الجدد، ومن ثم متورطة بشكل كبير في الملف الأفغاني؛ جعل باريس تهتم بالتفاصيل المتعلقة بالتجربة السعودية في مجال الإرهاب، ومحاولة فهم المسؤولين الفرنسيين - خصوصاً الأمنيين - العمق الإيديولوجي للإرهاب، وعلاقته بالتفاصيل السعودية من دين وثقافة ونظام سياسي حاكم.

قناة العربية، ٠٢/٠٣/٢٠٠٨. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع:

Stéphane Lacroix, Les islamistes saoudiens: une insurrection manquée, Paris, Puf, 2010.

(٥٥٦) بلال التليدي، «علاقة الحركات الإسلامية الجهادية بالوهابية»، التجديد العربي، أبريل عام ٢٠٠٨.

(٥٥٧) في الفصل القادم سوف نتحدث عن دور الحج والعمرة والدعم المالي السعودي، في فرنسا بالتفصيل.

٣.٥ النفط

١.٣.٥ الرياض تستخدم النفط كسلاح

يعتبر عام ١٩٧٣ عاماً مفصلياً في تاريخ العلاقات الدولية السياسية الاقتصادية خصوصاً على مستوى النفط، من جانب آخر يُعتبر هذا العام بالنسبة للسعوديين من أفضل الأعوام على الأصعدة السياسية والاقتصادية؛ بسبب قرار القيادة السعودية استخدام النفط كسلاح، حيث حققت الرياض مكاسب سياسية تتعلق بتقديم المملكة العربية السعودية نفسها في المنطقة، كبلد محوري قادر على التأثير في سير الأحداث السياسية، وتحقيق مكاسب اقتصادية تتعلق بطفرة اقتصادية؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط. ولكننا نتساءل: كيف اتخذت الرياض قرارها؟ وكيف تعاملت مع الأحداث؟

قامت المملكة العربية السعودية بمساعدة الدول الخليجية باستخدام النفط كسلاح؛ للضغط على الدول العظمى مرتين؛ المرة الأولى: ضد فرنسا وبريطانيا العظمى عام ١٩٥٦، والمرة الثانية: ضد الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ [٥٥٨]. الدور السياسي لاستخدام النفط السعودي، كسلاح كان لهدفين:

الهدف الأول: لإجبار الدول العظمى على تغيير مواقفها السياسية، خصوصاً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الذي كان السبب الرئيسي للأحداث المتعلقة باستخدام سلاح النفط.

الهدف الثاني: تبني الحكومات العربية المنتجة للنفط سياسة استخدام النفط بهدف تهدئة شعوبهم والشارع العربي الذي كان غليانه يهدد بقاء بعض الأنظمة السياسية العربية؛ بسبب القضية الفلسطينية بأبعادها الدينية والقومية

(٥٥٨) استخدمت المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية المنتجة للنفط كسلاح بعد حرب عام عام ١٩٦٧ ضد الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، ولكنه كان محدوداً ولفترة بسيطة، ويبدو أنه لامتصاص غضب الشارع العربي. ولا ننسى توفر النفط البديل من قبل الولايات المتحدة وبعض دول أمريكا اللاتينية. للمزيد من المعلومات انظر:
Benoist Méchin, Fayçal roi d'Arabie, Paris, Albin Michel, 1975.

بالنسبة للمواطن العربي [٥٥٩]. ولكي نستوعب الأمر أكثر، لا بد من العودة ومعرفة الأوضاع السياسية والنفطية في تلك الفترة.

السياسة والنفط في السبعينيات

يبدو من الوهلة الأولى أن الأحداث السياسية هي المؤثر الأساسي في أسعار النفط، لكن يجب توخي الحذر قبل الوصول إلى هذه النتيجة، فهناك العوامل الفنية والاقتصادية والطبيعية المؤثرة في أسعار النفط. كذلك يجب التفريق بين الحدث قصير المدى والحدث طويل المدى لمعرفة أثر هذه الأحداث على أسواق النفط، وبشكل عام فكلُّ حدث سياسي يخفض من الطاقة الإنتاجية ويرفع أسعار النفط لفترة طويلة يُعتبر من العوامل الطويلة المدى؛ أما الأحداث التي تؤدي إلى تذبذب أسعار النفط بشكل يومي حول متوسطها فإنها تُعتبر من العوامل السياسية قصيرة المدى. [٥٦٠]

ارتفعت أسعار النفط في عام ١٩٧٣ بعد أن قامت المملكة العربية السعودية بمساعدة دول الخليج في أوبك في ١٩ أكتوبر بتخفيض الإنتاج، وفرض مقاطعة نفطية على الولايات المتحدة وهولندا بسبب دعمهما لإسرائيل في حرب كيبور [٥٦١]. نتج عن هذه المقاطعة - والتي استمرت لمدة شهرين - انخفاض إنتاج النفط العالمي بمقدار ٥٪ فقط، إلا أن أسعار النفط ارتفعت بمقدار ٣٠٠٪ خلال تلك الفترة، من حوالي (٣) دولارات للبرميل إلى حوالي (١٢) دولاراً للبرميل [٥٦٢]، فقد انخفضت كمية الإنتاج من (٢٠) مليون برميل يومياً إلى (١٥) مليون برميل يومياً. هذا الارتفاع الكبير في الأسعار لا يتناسب مع كمية الانخفاض من الإنتاج الصغيرة نسبياً، الأمر الذي يعكس وجود أسباب إضافية لارتفاع أسعار النفط. [٥٦٣]

(٥٥٩) سلمى الكباسي، النفط السعودي، وأثره في العلاقات الأمريكية السعودية، بيروت، الأوائل، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥.

(٥٦٠) يوسف صايغ، سياسات النفط في السبعينات: فرصة ومسؤولية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، عام ١٩٨٣، ص ١١٩.

(٥٦١) كانت هولندا مركز تصدير شحنات النفط لإسرائيل. كما شملت المقاطعة كل من: البرتغال، الدنمارك، روديسيا، وجنوب إفريقيا.

(562) Pierre Terzian, OPEC: The Inside story, London, Zed Books, 1985, ch, 9.

(563) Ibid.

وحول هذا التناقض بين زيادة الأسعار بشكل كبير لا يتوافق مع نقص الكميات من النفط يقول لنا المستشار في مركز الملك عبد الله للنفط الأستاذ نبيل الخويطر: «كانت الظروف مناسبة لارتفاع الأسعار؛ لأن الأسعار منذ الخمسينيات كانت تتراوح في تذبذب بسيط لا يتجاوز دولارين[٥٦٤]».

نشاهد في هذا الجدول تسلسل ارتفاعات أسعار النفط منذ الخمسينيات، وكيف ارتفعت الأسعار منذ قرار المقاطعة النفطية الذي قامت به المملكة العربية السعودية في أكتوبر عام ١٩٧٣:

السنة	أعلى سعر بالدولار	سبب الارتفاع
١٩٥٠	١,٥	لا يوجد
١٩٦٠	٢	لا يوجد
١٩٧٠	٣	لا يوجد
١٩٧٣	١٢	القرار السعودي، ودول الخليج بحظر التصدير جزئيا
١٩٧٩	٢١	الثورة الإيرانية
١٩٨٠	٣٧	حرب الخليج الأولى
١٩٩٠	٤٢	حرب الخليج الثانية (احتلال الكويت)

المصدر: وزارة النفط السعودية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط ارتفعت بمجرد تدخل المملكة العربية السعودية التي تملك ربع الاحتياطي العالمي في الحرب بشكل فعلي عندما مارست استخدام نفطها كسلاح، ومن ثم في ثلاث أزمات سياسية كبيرة تتعلق بدول لها كميات كبيرة في الإنتاج والتصدير: (إيران، والعراق، والكويت، والمملكة العربية السعودية).

ولكننا نتساءل: لماذا كان موقف واشنطن ناعماً مع الرياض أثناء الأزمة النفطية ١٩٧٣ حيث لم تصدر عن البيت الأبيض أي تصريحات حادة تجاه الرياض،

(٥٦٤) مقابلة مع المستشار النفطي في مركز الملك عبد الله للدراسات النفطية، نبيل الخويطر. الظهران ٠١ يوليو عام ٢٠١٠

واقتصر الأمر على مفاهمات دبلوماسية بعد زيارة سريعة قام بها وزير الخارجية هنري كسينجر للرياض[٥٦٥]؟

في هذا السياق يقول لنا المستشار النفطي نبيل الخويطر: «هناك آراء في الأوساط البترولية السعودية تقول: إن الولايات المتحدة لم تكن منزعجة من ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٣، ولم تقف بحزم ضد المملكة العربية السعودية؛ اعتقاداً من واشنطن بأنها تحفِّز إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، وتحرم اليابان وأوروبا من المنافسة التجارية[٥٦٦]».

وفي هذا السياق نعتقد أن هناك ثلاثة أسباب تدفع الولايات المتحدة لعدم الوقوف بحزم تجاه الرياض، وقبول ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٣:

السبب الأول: كانت الزيادات في الأسعار تنسجم مع سياسيات واشنطن في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تحاول التوافق مع حكومات الشرق الأوسط البترولية التي تملك كميات هائلة من النفط، فقد اتضح لواشنطن أنه لم يعد باستطاعتها القيام بدور صمام العرض والطلب للنفط، وانتقل هذا الدور العالمي للمملكة العربية السعودية التي تُعتبر من أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

السبب الثاني: أثناء عملية المقاطعة التي قامت بها المملكة العربية السعودية لم تكن تملك سوى ٢٥ ٪ من نفطها، والباقي كان من نصيب الشركات الأمريكية وفق العقد الموقع بين الرياض والشركات الأمريكية منذ عام ١٩٤٥. إذن، المستفيد الأكبر من ارتفاع النفط عام ١٩٧٣ هي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عبر شركاتها النفطية التي كانت تملك ٧٥٪ من النفط السعودي[٥٦٧].

(٥٦٥) نشرت جريدة الشرق الأوسط السعودية وثائق المحادثات بين الملك فيصل والأمريكيين بخصوص أزمة النفط عام ١٩٧٣ خلال فترة الرئيس نيكسون (١٩٦٨-١٩٧٤). كانت هذه الوثائق سرية، ولكن إدارة الوثائق الأمريكية رفعت عنها السرية في ديسمبر عام ٢٠٠٧. لمزيد من التفاصيل انظر: جريدة الشرق الأوسط ٠٧ يناير ٢٠٠٧.

(٥٦٦) مقابلة مع المستشار النفطي في مركز الملك عبد الله للدراسات النفطية، نبيل الخويطر. الظهران ٠١ يوليو عام ٢٠١٠

(٥٦٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، بيروت، دار ألف باء، ١٩٨٤.

السبب الثالث: كانت صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية تُمثِّل سوق عمل كبيرة للأمريكيين وليس لطاقم الشركات النفطية فحسب، وبالطبع ارتفاع عوائد هذه السوق مطلب لفئة كبيرة من الأمريكيين[٥٦٨].

وهنا نتساءل: لماذا اتخذت المملكة العربية السعودية قرارها بتلك المقاطعة النفطية الجريئة؟ ولماذا اختار صانع القرار السعودي، خيار النفط كسلاح؟ وهل أهداف الرياض من هذا القرار اقتصادية تتعلق بالنفط فقط أم سياسية تتعلق بمكانة الرياض من خلال موقف قوي تجاه النزاع العربي الإسرائيلي؟

لو طبقنا نظرية «اتخاذ القرار» للعالم الأمريكي ريشارد سنايدر التي نستطيع إسقاطها على الموقف السعودي، باتخاذ قرار استخدام النفط كسلاح، نستطيع تقديم قراءة تحليلية تساعدنا على فهم أبعاد القرار السعودي، باستخدام النفط كسلاح. بحسب سنايدر، فإن نظرية اتخاذ القرار تتأثر بمتغيرات رئيسية تتمثل بالبيئة الخارجية والبيئة الداخلية وعملية الضغط التي تولد الحاجة لاتخاذ قرار ودائرة هيكل صنع القرار[٥٦٩]:

أولاً: البيئة الخارجية: نستطيع القول: إن البيئة الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية كانت ضاغطة على الرياض التي تحاول فرض نفسها كفاعل محوري في الشرق الأوسط، وتبرهن للعالم بأنها موجودة ومؤثِّرة في سير الأحداث سواء دينياً، باعتبارها مقر الإسلام والأماكن المقدسة في مكة والمدينة، أو سياسياً عبر تأثيرها في سير أحداث المنطقة، خصوصاً قضية العرب الأولى المتمثلة: بالصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي تلفت أنظار العالم بأن الرياض محطة أساسية في ملفات المنطقة، أو اقتصادياً عبر التلويح بكرت النفط، باعتبارها البلد الذي يحتاجه العالم؛ لأنها تملك ربع الاحتياطي العالمي.

على المستوى الإقليمي ارتاح الملك فيصل من تهديدات الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي توفي عام ١٩٧٠، وأخذت مصر في عهد السادات خطاً متقارباً مع

(٥٦٨) حول سوق العمل الذي تمثله الشركات النفطية الأمريكية، انظر:
Toby Shelley, Oil: Politics,Poverty,The plante, London, Zed Books, 2005,p.114.
(569) Richard Snyder, op.cit, p 437.

الرياض يسير في فلك المعسكر الغربي الذي تقوده واشنطن. وأيضاً ولا ننسى التنافس مع شاه إيران على المستوى السياسي، بحرص إيران على لعب دور شرطي الخليج، وهو ما ترفضه الرياض، وعلى المستوى الاقتصادي خصوصاً فيما يتعلق بالنفط، وداخل أروقة أوبك تحديداً كان هناك تنافس شرس بين الرياض وطهران، فالشاه يريد رفع الأسعار والملك فيصل لا يريد ارتفاع الأسعار؛ لسبب بسيط أن الرياض حينها لم تكن تملك نفطها بالكامل كما هو حال إيران، والعوائد بالنسبة للسعوديين ليست كبيرة؛ نظراً لمشاركة الشركات الأمريكية في الأرباح. بموجب اتفاقية مع شركات النفط الأمريكية ليس من مصلحة الرياض رفع الأسعار بقرار اقتصادي دون أي مؤثرات سياسية وخلق مساحات جديدة من المفاوضات مع الشركات الأمريكية، فكان قرار الملك فيصل باستخدام النفط كسلاح لإظهار المكانة السعودية للعالم الدولي والإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى، للتفاوض من موقع قوة مع الشركات الأمريكية حول آلية جديدة تتعلق بشراء الحكومة السعودية سندات ملكية آرامكو[٥٧٠].

ثانياً: البيئة الداخلية: كان الوضع الداخلي في المملكة العربية السعودية ضاغطاً على صانع القرار السعودي، وفق محورين:

المحور الأول: المطالبات الشعبية التي تطالب النظام السعودي، بالوقوف مع الفلسطينيين والعرب في حربهم ضد إسرائيل؛ لأسباب دينية بالدرجة الأولى، حيث إن القدس مدينة مقدسة لدى المسلمين على غرار مكة والمدينة.

المحور الثاني:كان الصراع الداخلي بين الملك فيصل وشركات النفط الأمريكية التي تتحكم بالأسعار والإنتاج وفق الاتفاقية التي وقعها والده الملك عبد العزيز في الأربعينيات، وعندما اتخذ الملك فيصل قراره بوقف التصدير أصبح في موضع قوة، وبدأ يتفاهم مع الشركات النفطية على آلية جديدة ترتبت على الوضع النفطي السياسي الجديد، وكانت نتيجة هذا القرار شراء الحكومة السعودية ما يقارب من٢٥ ٪ من أصول نفطها المؤجرة أصلاً للشركات الأمريكية، وبالتالي اختصار مدة العقد لعدة سنوات.

(٥٧٠) مقابلة مع وزير النفط السعودي، أحمد زكي يماني، قناة الجزيرة، يونيو عام ٢٠٠٦.

ثالثاً: الضغط والحاجة لاتخاذ قرار: كان الضغط كبيراً على صانع القرار السعودي، لاتخاذ قرار سواء عبر ضغوط داخلية ذات صبغة اقتصادية تتعلق بالقضية النفطية؛ لأن النفط هو المصدر القومي الوحيد للدخل، فلا بد من التحكم بمردود النفط لبناء البلد. من جهة أخرى، ولا ننسى المطالب الشعبية والدينية من قبل السعوديين التي تطالب النظام السياسي بالوقوف ضد إسرائيل، والقيام بدور أكثر فاعلية في القضية الفلسطينية. كما أن هناك ضغوطاً خارجية تتعلق بالصراع الذي كان يدور في كواليس أوبك مع شاه إيران حول مستقبل أسعار النفط ضد الشركات النفطية الغربية المدعومة من حكوماتها، ولا ننسى الضغوط الخارجية على النظام السياسي السعودية فيما يتعلق بمكانة المملكة العربية السعودية في المنطقة، والعالم، وهي السياسة الخارجية التي تبناها الملك فيصل منذ وصوله للعرش في عام ١٩٦٤. كل هذه العوامل الداخلية والخارجية ولّدت ضغطاً على القيادة السعودية بضرورة الحاجة لاتخاذ قرار يتعلق بالوصول لحلول.

رابعاً: الهيكل الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرار: يبدو الأمر هنا واضحاً؛ لأن الهيكل الرسمي لاتخاذ القرار السعودي، ببساطة محدود بالملك، لذلك لا يوجد أي تعقيدات أو حواجز تشريعية أو دستورية تقف في عملية اتخاذ القرار من قبل صانع القرار السعودي. وفي الواقع تميَّزت المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣ عمّا سبقها في عامي(١٩٥٦ و١٩٦٧) بثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن المقاطعة صاحبها تخفيض الإنتاج بشكل مؤثر في السوق العالمية، بينما لم يصاحب عمليتي المقاطعة (١٩٥٦- ١٩٦٧) أي تخفيض في الإنتاج.

الأمر الثاني: أن أسعار النفط ظلت مرتفعة بعد انتهاء المقاطعة ولم تعد إلى مستويات ما قبل المقاطعة، كما حصل في عامي: (١٩٥٦ و١٩٦٧)(٥٧١).

(٥٧١) بخصوص أسعار النفط للمزيد من التفاصيل انظر: http://fr.oiloilprice.com

الأمر الثالث: أن مستوى ارتفاع الأسعار بعد بداية المقاطعة كان كبيراً جداً، مقارنة بمستوى ارتفاع الأسعار في عامي: (١٩٥٦- ١٩٦٧)(٥٧٢).

حتى الناتج القومي الأمريكي انخفض ٦٪ مابين (١٩٧٣-١٩٧٥) وكذلك وللمرة الأولى ومنذ الحرب العالمية الثانية ينخفض الناتج القومي الياباني عام ١٩٧٤ (٥٧٣).

استقرت الأسعار نسبياً بين عامي: (١٩٧٥ و١٩٧٧)، إلا أنها بدأت بالارتفاع مرة أخرى، في عام ١٩٧٨ إثر إضراب عمال النفط الإيرانيين؛ احتجاجاً على تصرفات الشاه وسياساته، ثم ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، بشكل حاد في بداية عام ١٩٧٩ بسبب الثورة الإيرانية، وما إن استقرت الأمور في إيران، وحاولت الحكومة الجديدة زيادة الإنتاج حتى تسلم صدام حسين حكم العراق، وشنت القوات العراقية هجوماً على الأراضي الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠ معلنة ابتداء الحرب العراقية الإيرانية، التي استمرت ثماني سنوات.

كانت المملكة العربية السعودية - بالطبع - هي المستفيد الأكبر من هذه الأحداث الدراماتيكية في المنطقة؛ لأنها كانت من يعوّض أي نقص في الإنتاج، وبالتالي زيادة الإنتاج تعني زيادة الدخل في ظل وجود احتياط نفطي كبير، ومع اشتداد الحرب في ديسمبر عام ١٩٨٠ تأثرت عمليات التصدير والإنتاج في إيران والعراق، الأمر الذي خفّض الإنتاج العالمي من النفط بمقدار (٦) ملايين برميل يومياً، فارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية في تلك الفترة بسبب الدمار الذي لحق بالمنشآت النفطية العراقية والإيرانية، وعمليات المضاربة والتخزين في الأسواق العالمية، وعدم قدرة دول أوبك على الاستمرار بزيادة إنتاجها للتعويض عمّا فقدته الأسواق من إيران والعراق(٥٧٤).

وفي المملكة العربية السعودية يسمّون الفترة (١٩٧٨-١٩٨٥) الفترة الذهبية بسبب الطفرة النفطية التي انعكست على حياة ودخل المواطنين السعوديين والبنية

(٥٧٢) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، الكويت، دار المعرفة، ١٩٨٢.
(573) Daniel yergin, op,cit,.p.635.
(٥٧٤) مجلة البترول المصرية، تقريراً شاملاً حول ارتفاع أسعار النفط، ربيع ١٩٧٥.

التحتية للمملكة العربية السعودية، فقد قدمّت الحكومة السعودية قروضاً ودعماً للسعوديين بدون أي فوائد بهدف؛ خلق قطاع خاص يتعلق بالمجالات الصناعية والزراعية، وخلق مساحات جديدة خارج إطار العمل الحكومي، وبالطبع كل ذلك الدعم كان بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة المملكة العربية السعودية للإنتاج؛ لتعويض النقص العراقي والإيراني العضوين في منظمة أوبك.

ويعتقد بعض المفكرين[٥٧٥] أن المملكة العربية السعودية تعتمد على المنظمات السياسية ،مثل: جامعة الدول العربية، والمنظمات الاقتصادية، مثل: أوبك، والمنظمات الدينية، مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي كأدوات دبلوماسية لتمارس دوراً سياسياً في الشرق الأوسط والعالم.

وحول منظمة أوبك نتساءل: أي دور للمملكة العربية السعودية داخل هذه المنظمة؟ وكيف تستغل الرياض هذه المنظمة الاقتصادية النفطية لممارسة دور سياسي يتعلق بالنفط؟

حول منظمة أوبك: تزود أوبك العالم بما نسبته ٤٠٪ من احتياجاته من النفط، لذلك ليس غريباً أن تحظى قمم أوبك ببالغ الاهتمام الإعلامي على صعيد العالم كافة وسط مطالب وضغوط لزيادة إنتاج المنظمة؛ بهدف تهدئة الأسعار في أسواق البترول العالمية، والتي تشهد ارتفاعاً غير مسبوق للبرميل، مما ألقى بظلاله على اقتصاديات الدول المستهلكة، وزاد من معدلات التضخم والغلاء في مختلف أنحاء العالم[٥٧٦].

(٥٧٥) مثل جيل كيبيل ومثل فريدريك شارليون وغسان سلامة، انظر:
Gilles Kepel, Jihad expansion et déclin de l'islamisme,Paris, Gallimard,2000. Frédéric Charillon, «La politique étrangère de la France : l'heure des choix», **Politique Etrangère**, n°1 : 2007, p.139-150.Ghassan Salamé, La politique étrangère de l'Arabie Saoudite depuis 1945, Beyrouth, l'institut arabe pour le développement, 1987.

(٥٧٦) محمد مفضل، «ارتفاع أسعار النفط والطاقة البديلة» مجلة المعرفة، الدوحة، أكتوبر ٢٠٠٤.

الدور السعودي، في تأسيس أوبك

درست الحكومات النفطية على رأسها: المملكة العربية السعودية، فنزويلا، والعراق وإيران سوق النفط في العالم، وبدأت تدرك مدى الأرباح التي تحصل عليها شركات النفط الغربية التي تسيطر على نفطهم وتقاسمهم أرباحهم[٥٧٧]. عقد في أبريل عام ١٩٥٩ أول مؤتمر نفطي في بغداد حضره ممثلوا الدول المنتجة للنفط، وبدأت البلدان المصدرة للنفط تدرك ضرورة القيام بنشاطات جماعية، وقد أثار بالغ القلق لدى هذه البلدان انخفاض الأسعار القياسية، ففي الفترة من سنة ١٩٥٧ حتى سنة ١٩٦٠ انخفض السعر القياسي للنفط من (٢,١٢) إلى (١,٤٨) دولار، مما أدى إلى تقلص كبير في عائدات البلدان المصدرة للنفط[٥٧٨].

لقد تأسست أوبك خلال مؤتمر عقد في العاصمة العراقية بغداد خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠م، بمشاركة ممثلين عن أهم الدول المصدرة للبترول في حينه، وهي: المملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق، والكويت، وفنزويلا، ثم زاد عدد الأعضاء فيما بعد إلى (١٣) عضواً، حيث انضمت كل من: قطر ١٩٦١، إندونيسيا ١٩٦٢، ليبيا ١٩٦٢، الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٧، الجزائر ١٩٦٩، نيجيريا ١٩٧١، الجابون ١٩٧٥-١٩٩٤، أنجولا ٢٠٠٧، والإكوادور التي انسحبت منها عام ١٩٩٢ احتجاجاً على نظام الحصص في المنظمة قبل أن تستعيد عضويتها خلال قمة أوبك الثالثة التي عقدت مؤخراً بالعاصمة السعودية الرياض عام ٢٠٠٧ [٥٧٩]. ويتمثل الهدف من إنشاء منظمة أوبك في تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء؛ من أجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة، وكذلك تأمين عوائد مجزية[٥٨٠]، وكانت مدينة جنيف السويسرية مقراً لمنظمة أوبك خلال السنوات الخمس الأولى من عمرها، ثم انتقلت إلى فيينا

(٥٧٧) عبد الهادي طاهر، إستراتيجيات البترول والغاز والتنمية في العربية السعودية، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٩. ص ٤٣.

(٥٧٨) نفس المصدر، ص ٤٦.

(579) www.opec.org

(٥٨٠) نواف الرومي، دور منظمة الأوبك في أسعار النفط، بيروت، القاهرة، مجموعة النيل، ٢٠٠٠، ص ٦٧.

عاصمة النمسا منذ عام ١٩٦٥ [٥٨١]. وتتكون أوبك حالياً من ثلاثة أجهزة، هي: المجلس الوزاري (يُمثِّل السلطة العليا)، ومجلس المحافظين المكون من مندوبي الدول الأعضاء، وأخيراً، الأمانة العامة وتضم الأمين العام ورؤساء الإدارات وبقية الموظفين[٥٨٢].

وقد قررت منظمة أوبك خلال مؤتمرها الوزاري السابع في جاكرتا بإندونيسيا عام ١٩٦٤، إنشاء اللجنة الاقتصادية كجهاز لمساعدة المنظمة على مراقبة وتحقيق الاستقرار في أسعار البترول العالمية. كما أنشأت خلال اجتماع عقد في باريس لوزراء مالية الدول الأعضاء عام ١٩٧٦، «صندوق أوبك للتنمية»؛ بهدف تقديم العون المالي للدول النامية ومساعدتها بشروط ميسرة. ومنذ ذلك التاريخ قدَّم الصندوق مساعدات مالية لـ١١٩ دولة، وهو يُمثِّل اليوم كياناً قائماً بذاته، وقد حصل العام ٢٠٠٦ على مقعد مراقب في الأمم المتحدة. وتعمل منظمة أوبك من خلال نظام الحصص الملزم، حيث يبلغ إجمالي ما تنتجه دولها حوالي (٣٠) مليون برميل يومياً. نشاهد في الجدول الآتي حصص أعضاء أوبك، وكمية الإنتاج، والقدرة القصوى للإنتاج:

(581) www.opec.org

(٥٨٢) نفس المصدر، ص ٨١.

حصص وإنتاج الأوبك بملايين البراميل

البلد	الحصة	الإنتاج	القدرة
السعودية	10,099	8,800	10,500
الجزائر	894	1,360	1,430
إكوادور	520	500	500
إيران	4,110	3,700	3,750
العراق	-----	-----	------
الكويت	2,247	2,500	2,600
ليبيا	1,500	1,650	1,700
نيجيريا	2,306	2,250	2,250
قطر	726	810	850
أنغولا	1,900	1,700	1,700
الإمارات العربية المتحدة	2,444	2,500	2,600
فنزويلا	3,225	2,340	2,450
المجموع	31,422	30,451	32,230

المصدر: وزارة النفط السعودية.

نلاحظ حصة المملكة العربية السعودية هي الأعلى بإنتاج يصل من (١٠,٥٠) إلى (١١) مليون برميل في اليوم، ومن هنا تأتي أهمية النفط السعودي، والدور السعودي، في أوبك؛ لعدة أسباب:

- باعتبارها أكبر منتج في المنظمة، وتقوم بدور تغطية الحصص الناقصة لأي ظروف، كما حدث عند بداية الثورة الإيرانية، أو وقوع أزمات في نيجيريا أو حرب العراق أو احتلال الكويت.
- للرياض علاقة سياسية اقتصادية جيدة مع الدول الغربية المستهلكة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فغالباً ما تقوم الولايات المتحدة بطلب حليفتها المملكة العربية السعودية بالتدخل عند ارتفاع الأسعار، وهو ما تقوم به الرياض بالفعل سواء عبر ثقلها في أوبك وتأثيرها في قرارات أوبك الداخلية، أو عبر زيادة الإنتاج وتغطية أي نقص في الكميات.
- المرونة التي تتعامل بها المملكة العربية السعودية فيما يخص الأسعار بعكس بعض الأعضاء، مثل: إيران وفنزويلا. ونعتقد أن ذلك منطقياً؛ بحكم الاحتياطي النفطي الضخم فتسعى المملكة العربية السعودية لاستقرار الأسعار وعدم تجاوز المعقول.
- التأثير السعودي، على دول الخليج، كقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، وكأن هذه الدول في تحالف خاص داخل منظمة أوبك. وقد اعتمدت المملكة العربية السعودية على ذلك كثيراً.
- الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالبلدان الأعضاء الأخرى، التي مرت بفترات سياسية غير مستقرة أثّرت سلباً على الإنتاج، كالجزائر في التسعينيات، وإيران في السبعينيات والثمانينيات، والعراق منذ بداية الثمانينيات، وفي نيجيريا بشكل شبه مستمر.
- الاحترافية والبرجماتية بين الأعضاء، وعدم تأثير الأحداث السياسية علي أوبك. نلاحظ في أسوأ الظروف، مثل: حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وأثناء انقطاع العلاقات السعودية الإيرانية، وكذلك العلاقات السعودية العراقية، كانت أوبك والإنتاج النفطي خارج أي صراع سياسي، والعلاقة النفطية بين الأعداء جيدة؛ بحكم تقاطع المصالح.
- العلاقات الجيدة على مستوى النفط مع الدول ذات الإنتاج خارج أوبك مثل: روسيا، والنرويج، والولايات المتحدة.

- العلاقات الجيدة مع كبار المستهلكين الجدد، وعلى رأسهم الصين والهند وكوريا الجنوبية.
- التغلغل الكبير لشركة آرامكو في معظم البلدان الاستهلاكية عبر فروعها المتعددة، سواء عبر التصدير أو إعادة التصنيع للنفط عبر منتجات البتروكيماويات أو عبر الشحن[٥٨٣].

لكن إسهام دول أوبك مجتمعة لا يتجاوز ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج البترولي العالمي، حيث يستطيع منتجون كبار، مثل: روسيا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، التأثير من جانبهم في اتجاهات السوق البترولية العالمية. بيد أن أهم عامل مؤثِّر في السوق هو حجم الطلب المتزايد على البترول من جانب الدول ذات الاقتصاد الناهض، لا سيما الصين والهند والبرازيل، لكن تظل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للبترول، إذ تستهلك حوالي (١٢) مليون برميل يومياً، منها نسبته ٤٥٪ قادمة من أوبك[٥٨٤].

الدور السعودي، المحوري في أزمات أوبك

بزغ نجم منظمة أوبك والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص في فترة السبعينيات، حيث تمكنت الدول الأعضاء في المنظمة من التحكم في قطاعات الصناعات البترولية المحلية في بلدانها، وأصبحت لها الكلمة العليا فيما يتعلق بمسألة تحديد أسعار البترول في أسواق البترول الدولية. وقد شهدت هذه الفترة أزمتين فيما يتعلق بمسألة أسعار البترول، الأولى: كانت بسبب حظر البترول الذي فرضته المملكة العربية السعودية بمساندة دول الخليج عام ١٩٧٣، والثانية بسبب اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، فقد شهدت أسعار البترول خلال هاتين الأزمتين ارتفاعاً حاداً، قبل أن تبدأ في الانحدار والتدهور إلى مستويات متدنية جداً، الأمر الذي أدى إلى انهيار شامل في الأسعار عام ١٩٨٦، وهي الفترة

(٥٨٣) إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، أسعار النفط ودور منظمة أوبك، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، ٢٠٠٠، ص ١٢٢.
(٥٨٤) مركز الملك عبد الله للدراسات النفطية.

التي شهدت الأزمة الثالثة. في هذه الأزمات قامت المملكة العربية السعودية بدور صمام الإنتاج، وأصبحت المنتج المتمدد في الكمية، وبالتالي استقرار الأسعار[٥٨٥].

وفي بداية فترة التسعينيات، تم تفادي حدوث أزمة رابعة في أسعار البترول؛ وذلك بسبب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، حيث تمكنت المملكة العربية السعودية من زيادة الإنتاج لتصل إلى حوالي ثمانية ملايين برميل يومياً، وكان حينها رقماً استثنائياً[٥٨٦]. كذلك في عام ١٩٩٦ عندما ارتفعت الأسعار بحوالي ٤٠ في المائة بسبب عدم توصل العراق إلى اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء، وقامت الرياض بزيادة الإنتاج؛ لتحافظ على الأسعار[٥٨٧].

رغم هول موقف أحداث سبتمبر، وأثرة السلبي على المملكة العربية السعودية لم تتأثر أسعار النفط كثيراً، فقد ارتفعت لمدة يومين فقط من (٤٠) إلى (٩٠) دولاراً خلال ١٢ و١٣ سبتمبر عام ٢٠٠١، ومن ثم إنخفضت بشكل تدريجي إلى أن استقرت عند (٤٢) دولاراً للبرميل[٥٨٨].

نشير هنا إلى أن القيادة السعودية والإعلام السعودي، تحاشى تماماً عدم ربط القضية النفطية بأحداث سبتمبر، وتم معالجة الموضوع في سياقه الأمني والفكري، وخلال فترة بسيطة تم التركيز على تأمين المواقع النفطية من قبل القيادة السياسية السعودية، بل إن القيادة السعودية أكدت على التزامها بدورها المعتاد بتعويض أي نقص في الإنتاج، والمحافظة على مستوى الأسعار[٥٨٩].

ومنذ حرب العراق ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠ لم تقع أي أحداث سياسية كبيرة تؤثِّر على أسعار النفط مماثلة للمقاطعة السعودية النفطية في عام ١٩٧٣، أو الثورة

(٥٨٥) سلمى الكباسي، مرجع سابق، ١١٢.
(٥٨٦) أياد حلمي الجصاني، النفط والتطورات الاقتصادية والسياسية في الخليج العربي، الكويت. عام ١٩٩٣. ص ٢٣٠.
(٥٨٧) عاطف سليمان، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ص ٦٠.
(٥٨٨) محمد الجديد، «النفط وأحداث سبتمبر» المجلة الاقتصادية، الرياض، يناير ٢٠١٠.
(٥٨٩) أعلنت الرياض التزامها بالمحافظة على كميات الإنتاج ومستوى الأسعار في ١٤ سبتمبر ٢٠٠١. انظر: جريدة الرياض ١٤ سبتمبر ٢٠٠١.

الإيرانية في عام ١٩٧٩ ومن ثم حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨، أو غزو الكويت في عام ١٩٩٠، أو غزو العراق في عام ٢٠٠٣، وفي جميع هذه الأحداث كانت المملكة العربية السعودية صمام الأمان، ومع ذلك استمرت أسعار النفط بالارتفاع لتصل إلى مستويات قياسية. وفي الواقع تُعتبر تلك من الارتفاعات النادرة جداً في أسعار النفط إلى مستويات قياسية دون أن يكون وراءها أحداث سياسية. ويعود ارتفاع الأسعار، وزيادة أهمية الدور السعودي، إلى العديد من العوامل الاقتصادية والفنية والطبيعية على المدى الطويل والقصير، ولكن علينا أن لا نتجاهل دور العوامل السياسية والمتمثلة فيما يلي:

- الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على بعض الدول المنتجة للنفط، مثل: العراق، وإيران، وليبيا، واحتمال تطبيق الحظر على دول أخرى، مثل: نيجيريا. وقد نتج عن هذا الحظر عدم مواكبة الطاقة الإنتاجية العالمية للنمو في الطلب العالمي على النفط، لأنه منع شركات النفط العالمية من الاستثمار في هذه البلاد. كما منع هذه الدول من استيراد قطع الغيار والتكنولوجيا اللازمة لاستمرارية الإنتاج، الأمر الذي خفّض الطاقة الإنتاجية فيها.
- الحروب والنزاعات في المنطقة؛ لأنها استنزفت الموارد المالية للدول النفطية ومنعتها من الاستثمار في طاقة إنتاجية إضافية. في نفس الوقت أسهمت هذه الحروب في رحيل شركات النفط العالمية إلى أماكن أكثر أمناً للاستثمار.
- تأزم العلاقات بين فنزويلا والولايات المتحدة، ولهذا التأزم في العلاقات أثر كبير على أسعار النفط؛ بسبب اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط والبنزين من فنزويلا.
- العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، وأثر الإرهاب بشكل عام على النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة، فقد ارتفعت أسعار النفط بعد كل عملية إرهابية سواء في السعودية أم في غيرها من البلدان المنتجة للنفط، وفي كل مرة كانت ترفع فيها الحكومة الأمريكية مستوى التحذير من العمليات الإرهابية كان السعر يرتفع.

- كذلك هناك دور للعوامل الطبيعية، خاصة الأعاصير في خليج المكسيك، والتي ساهمت بدرجات متفاوتة في رفع أسعار النفط، فقد نجم عن إعصاري كاترينا وريتا انخفاض إنتاج النفط الأمريكي بمقدار (١,٥) مليون برميل يومياً. كما نجم عنهما إغلاق العديد من المصافي وموانئ الاستيراد.

نختم كل ما سبق بأنه ومنذ عام ١٩٧٣ والمملكة العربية السعودية تلعب الدور المميّز الذي يجعل الرياض محل اهتمام العالم، دور التحكم بالنفط من حيث الكميات والأسعار، من خلال تأثيرها في أوبك بمساعدة الدول الخليجية. في نفس الوقت ارتاحت الرياض بسقوط الشاه ودخول إيران الخميني في حرب مع العراق، مما يعني نفوذاً أكبر في النفط، ولكن هذا النفوذ الطاغي في النفط ماذا ترتب عليه في علاقتها مع الحليف الأمريكي؟ نعتقد أن هذا التواجد المميّز بسبب دورها في النفط خلق ربيعاً أمريكياً سعودياً هو الأفضل في تاريخ الدولتين خلال فترة ريغان وبوش الأب.

٥. ٣. ٢ ضعف التعاون الفرنسي السعودي، في مجال النفط رغم العلاقات الجيدة بين القادة

الاهتمام الفرنسي بالنفط السعودي: محاولات غير ناجحة بسبب العائق الأمريكي، وعدم الرغبة السعودية بالتعاون مع باريس. نتساءل، في الغالب في إطار العلاقات الفرنسية السعودية حول ضعف التعاون النفطي. هناك علاقات جيدة على المستوى السياسي، وهناك تعاون مميّز على مستوى الصفقات العسكرية منذ الثمانينيات، وهناك مؤخراً تعاون جيد على مستوى التبادل التجاري، ولكن لماذا النفط بالذات كان دون مستوى العلاقات الثنائية الجيدة؟

تأخر التعاون الفرنسي السعودي، في مجال النفط كثيراً؛ لأسباب سياسية وإستراتيجية تتعلق بالعلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. رغم التواجد الفرنسي المبكر في المنطقة، عبر شركة P.F.C الفرنسية التي ستصبح لاحقاً توتال، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان هناك حضور فرنسي في المنطقة، عبر عقود نفطية تتعلق بامتيازات البحث عن النفط في مناطق محدودة في إمارات الخليج، التي كانت تحت الانتداب البريطاني، مثل: الإمارات العربية، المتحدة وسلطنة عُمان. أما الأراضي السعودية فلم تكن متاحة للفرنسيين، ولم يعط النظام السعودي، أي عقد يتعلق بالنفط سوى للولايات المتحدة الأمريكية، التي دخلت في شراكة أمريكية سعودية عبر شركة آرامكو التي تحتكر حقوق التنقيب عن النفط في كافة الأراضي السعودية[٥٩٠].

المحاولة الفرنسية الأولى

في منتصف الستينيات من القرن الماضي أسست الحكومة السعودية شركة نفط حكومية اسمها (بترومين)، كان الهدف من تأسيس الشركة هو العمل مع آرامكو واكتساب الخبرات الأمريكية في شركة موازية سعودية مئة بالمائة من جهة، ومن جهة ثانية، تمارس الشركة الجديدة العمل في مشتقات النفط من زيوت وصناعة البلاستيك والمنتجات البتروكيماوية، وهو مجال جديد ويُمثِّل دخلاً إضافياً للحكومة السعودية لا سيما وأن الشركة ليس بها شريك أجنبي

(٥٩٠) سلمى الكباسي، مرجع سابق، ص ١١٥.

كما هو الحال مع آرامكو[٥٩١]. كان الفرنسيون متابعين تأسيس شركة بترومين السعودية وقدّموا عرضهم سريعاً؛ بهدف المشاركة في رأس مال وأعمال الشركة، ولكن الجانب السعودي، اعتذر، فقدّم الفرنسيون عرضاً بشراء الشركة السعودية بالكامل، واعتذر السعوديون أيضاً[٥٩٢].

نعتقد أنه لم يكن السعوديون في حاجة المال الفرنسي لبيع هذه الشركة، ولم يكونوا في حاجة الخبرات النفطية - الموجودة أصلاً من قبل الشركات الأمريكية - لقبول الشراكة مع الفرنسيين، فكان من الطبيعي فشل المساعي الفرنسية برفض سعودي[٥٩٣]. ولا ننسى أن السعوديين بدؤوا يتعلمون مهارة صناعة النفط من الشركات الأمريكية، كذلك عادت أفواج المتدربين السعوديين التي ذهبت للولايات المتحدة لدراسة النفط، وأصبحت تمارس العمل في الأراضي السعودية. يقول لنا ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبدالعزيز «أرامكو نموذج تفتخر به الدولة على مستوى تأهيل وإحلال الشباب السعودي في صناعة النفط».

المحاولة الفرنسية الثانية

كان التفاهم الأول بين فرنسا والمملكة العربية السعودية حول النفط وبشكل جدي بين (١٩٧٤-١٩٧٥) عبر ما سمّي بمفاوضات «جوبيير[٥٩٤]»، فقد كانت مبادرة الرئيس فاليري جيسكار ديستان للسعوديين في عام ١٩٧٤ عبر برنامج تسلح كبير، يتضمن بناء مفاعلات نووية مقابل تزويد فرنسا بالنفط لفترات طويلة هي التفاهم الأولى على مستوى القيادات السياسية بين فرنسا والمملكة

(٥٩١) عبد الهادي حسين طاهر، مرجع سابق، ص ٨٢.
(٥٩٢) مقابلة مع السيد Alain le Chevalier، مدينة الخبر، ١١/٠٤/٢٠١١. السيد لوشوفاليه. مواليد ١٩٣٨، يُعتبر كبير مفاوضي توتال في الشرق الأوسط، كان مسؤول توتال في المملكة العربية السعودية خلال فترة السبعينيات، له خبرة كبيرة في المجال النفطي وعمق كبير بالأوضاع السياسية والاقتصادية والنفطية في المملكة العربية السعودية.
(٥٩٣) ضمت الحكومة السعودية شركة بترمين لآرامكو في يوليو عام ١٩٩٣. للمزيد من التفاصيل انظر: الجريدة الرسمية السعودية، أم القرى ١٨/٠٧/١٩٩٣.
(٥٩٤) نسبة إلى ميشيل جوبيير، وزير الخارجية الفرنسي أثناء فترة الرئيس فاليري جيسكار ديستان.

العربية السعودية بخصوص النفط، ولكن هذا المشروع المقدَّم من الرئيس فاليري جيسكار ديستان فشل؛ لثلاثة أسباب:

السبب الأول: عدم وجود الرغبة السعودية؛ نظراً لأن تلك الأيام كانت الرياض في وضعية تأسيس البنية التحتية للبلد وللتو ارتفعت أسعار النفط بعد أزمة عام ١٩٧٣، ولا تريد الرياض إهدار الثروة في التسلح على حساب البنية التحتية المتعلقة بحياة السعوديين من تعليم وصحة وإسكان.

نلاحظ في هذا الجدول تطور هيكل الإنفاق العام على قطاعات التنمية في المملكة العربية السعودية خلال خطط التنمية الخمسية الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٩).

خطط التنمية	التجهيزات الأساسية المتعلقة بالبنية التحتية من كامل الميزانية	
	٪	مليار ريال
الخطة الأولى (١٩٧٠-١٩٧٤)	٤١,٣	٤١,١
الخطة الثانية (١٩٧٥- ١٩٧٩)	٤٩,٣	١٧١,٣
الخطة الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٤)	٤١,١	٢٦٥,٨
الخطة الرابعة (١٩٨٥-١٩٨٩)	٢٨,٩	١٠٠,٧
الخطة الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٤)	٢٢,٠	٧٤,٢
الخطة السادسة(١٩٩٥-١٩٩٩)	١٥,٩	٦٨,١
الخطة السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)	١٢,٦	٦١,٤
الخطة الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	١٢,٩	١٢٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية

السبب الثاني: وجود العائق الأمريكي سواء على المستوى السياسي عبر التفاهم بين واشنطن والرياض أو على المستوى النفطي، حيث إن الشركات الأمريكية لا تزال شريكة في النفط السعودي، وفق اتفاقية مبرمة منذ الأربعينيات وليس للسعوديين حق التفرد بالقرار بعقد ضخم مثلما أقترحه الفرنسيون[٥٩٥].

السبب الثالث: ضعف المفاوضات الفرنسية وعدم الاحترافية في الطرح للفكرة والمنتج والآلية المفضلة للتفاوض، وفي هذا السياق المتعلق بالمفاوضات يقول

(٥٩٥) جميع تفاصيل البرنامج الذي قدمه الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان سبق ذكرها في الباب الأول الفصل الثاني.

لنا مستشار توتال في الشرق الأوسط السيد Alain le Chevalier: «كانت فكرتنا جميلة ولكننا كنا نجهل التفاصيل السياسية في الداخل السعودي، ولم نكن نعلم تماماً الآلية التي يتم بها رسم السياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، وكانت تقديراتنا وحساباتنا السياسية والاقتصادية بأن مجرد الحديث بين الرئيس والملك بشكل مباشر يكفي لتوقيع العقد والبدء ببرنامجنا، ولكننا كنا مخطئين[٥٩٦]».

بالإضافة لما قاله السيد le chevalier، نعتقد أن فشل المحاولات الفرنسية المتعلقة بالحضور على مستوى النفط في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج في السبعينات من القرن الماضي تتعلق بعوامل جيوسياسية واقتصادية كانت سائدة، من أهمها:

- كانت المملكة العربية السعودية في وضعية غير عادية بعد ارتفاع الأسعار بسبب المقاطعة، ١٩٧٣، ولا تريد خسارة المكاسب التي حققتها اقتصادياً على مستوى النفط تحديداً بدخول طرف جديد (فرنسا مثلاً).
- كانت الرياض أيضاً في مفاوضات شاقة مع آرامكو (الجانب الأمريكي) بهدف تسريع آلية تملك الحكومة السعودية للشركة بالكامل عبر شراء سندات وملكيات الجانب الأمريكي، ولم تهتم الرياض بإدخال أي متغيرات اقتصادية ذات بُعد سياسي مثل: التعاون مع فرنسا.
- لا ننسى أن فترة السبعينيات كانت فترة استقلال دول الخليج من الاستعمار البريطاني، فكان هاجس هذه الدول الصغيرة وبدعم من الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية هو تأميم الموارد النفطية لأن النفط هو المورد الأول والوحيد لهذه الدول المستقلة للتو، فلم تكن الرغبة لدى هذه الدول المستقلة بتشجيع الرياض بإدخال شريك أجنبي في القضية النفطية.

في هذا السياق السياسي النفطي غير الجيد للمحاولات الفرنسية يقول مستشار توتال في الشرق الأوسط السيد Alain le Chevalier: «كان الارتباط الوثيق بين الشركات الأمريكية والحكومة السعودية يُمثِّل عائقاً حقيقياً بالنسبة لنا، ولم

(596) Entretien avec M. Alain le Chevalier, 11/4/2011.

يكن لدينا العمق السياسي داخل البيت السعودي، ولم يكن لدينا أي وسائل ترغيب أو ضغط سياسية على الجانب السعودي، لذلك كان قرارنا الخروج من مناطق الهيمنة الأمريكية، فقد كان خيارنا الاستثمار النفطي في اليمن[٥٩٧]».

المحاولة الفرنسية الثالثة

عندما اندمجت توتال مع بتروفينا عام ١٩٨٥ اختارت لمكتبها الجديد في نيويورك المبنى نفسه الذي يوجد فيه مكتب آرامكو، وكان مدير مكتب توتال الفرنسية في نيويورك السيد le chevalier المشارك معنا في هذه الدراسة، وقد نسج علاقة صداقة شخصية مع مدير مكتب آرامكو في نيويورك السعودي، هشام الطرابلسي[٥٩٨]، وفي هذا السياق يقول le chevalier نفسه: «أصبحنا أصدقاء، واستطعنا عبر الطرابلسي التعرف على قادة آرامكو ونشأت بيننا صداقة وزيارات ونقاشات تتعلق بالتعاون النفطي. ويضيف لم نرَ من السعوديين أي اعتراض على تعاون فرنسي سعودي يتعلق بالنفط[٥٩٩]».

كانت الرياض وواشنطن أثناء حرب الخليج الثانية تأملان في مشاركة فرنسا في التحالف الدولي ضد صدام حسين، وبعد محاولة أخيرة – لم يكتب لها النجاح – قام بها الرئيس ميتران بزيارة بغداد لإقناع صدام بالانسحاب من الكويت بعد التوقف ليلة واحدة في الرياض، قررت فرنسا المشاركة في قوات التحالف وفق شروط عسكرية[٦٠٠] ومطالب اقتصادية تتعلق بالنفط تحديداً. وافق السعوديون على مطالب الرئيس ميتران، وكلّف الرئيس ميتران شركة ELF بقيادة المفاوضات مع الجانب السعودي، امتدت المفاوضات طويلاً خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٣)، ولكن النتيجة كانت لا شئ، فقد انتهت الأزمة السياسية

(٥٩٧) نفس المصدر.
(٥٩٨) الطرابلسي: عائلة سعودية من منطقة الحجاز، ليس لها علاقة بعائلة الطرابلسي في تونس وليبيا.
(٥٩٩) نفس المصدر.
(٦٠٠) التفاصيل، الباب الأول، الفصل الثاني، ص ١٢٨-١٤٦.

المتعلقة باحتلال الكويت، والمفاوضات الفرنسية السعودية المتعلقة بالنفط لم تنجح؛ بسبب خلافات على التفاصيل، وآلية التعاون[٦٠١].

ونتساءل هنا: لماذا فشلت المفاوضات المتعلقة بالنفط بين الرياض وباريس في بداية التسعينيات من القرن الماضي؟

لو حاولنا الإجابة عن هذا السؤال، فسوف نرى أن البيئة الخارجية بالنسبة للمملكة العربية السعودية كانت في وضعية صعبة، تتعلق بخطر تهديد الحرب التي شنها صدام حسين، فقد وافقت الرياض على مطالب الرئيس ميتران بإجراء تعاون نفطي مع فرنسا، لأنها كانت تعيش حالة من الضغط السياسي المتمثل بمتغير الحرب، وتحاول كسب التأييد العالمي للتحالف القائم على أراضيها، وكانت مشاركة فرنسا في التحالف الدولي هامة للرياض ولواشنطن على السواء؛ لأسباب تتعلق بشرعية هذه الحرب وبالطبع الوجود الفرنسي له قيمته العالمية؛ لذلك تجاوب السعوديون بليونة مع المساومات الفرنسية المتعلقة بالتعاون في مجال النفط؛ لأنهم في حالة خطر، ولكن بمجرد زوال الخطر وتحرير الكويت وطرد صدام حسين، ارتفع سقف شروط الرياض بخصوص هذا التعاون النفطي مع الفرنسيين، لذلك فشلت المفاوضات. نضيف لهذا العامل - وكالعادة - وجود العائق الأمريكي، رغم تملك السعوديين لنفطهم منذ عام ١٩٨٦ إلا أن الحضور والتأثير الأمريكي داخل آرامكو لا يزال حاضراً سواء عبر المستشارين الأمريكيين الذين يعملون داخل ارامكو. أو عبر السعوديين ذوي المراتب العالية في آرامكو الذين تخرجوا من كليات تكساس وكاليفورنيا النفطية، ولديهم ميول بجعل آرامكو سعودية بالكامل[٦٠٢].

أما بخصوص البيئة الداخلية في المملكة العربية السعودية، فلم تكن في حالة مناسبة لعقد هذه الصفقة، فقد أحرق صدام حسين آبار النفط في الكويت، وعاشت المنطقة، كارثة بيئية، وكان الوضع الداخلي السعودي، متوتراً حيث

(٦٠١) مقابلة مع المستشار في معهد الملك عبدالله للدراسات النفطية. السيد نبيل الخويطر، الظهران، ١ يوليو عام ٢٠١٠.

(٦٠٢) أغلب قادة آرامكو تعلموا في جامعة جنوب كاليفورنيا أو جامعة هيوستن، مثل: عبد الله جمعة، وخالد الفالح، ووزير النفط الحالي علي النعيمي.

برزت الصحوة الإسلامية التي كانت ضد التواجد الغربي في الأراضي السعودية التي بسببها بدأ الخلاف بين ابن لادن والقيادة السعودية بعد تعاونهم في الحرب ضد الشيوعية في أفغانستان أثناء الثمانينيات. وبالنسبة للقيادة السعودية فليس من الحكمة التفاوض على عقد نفطي سوف يتضمن تواجد أعداد كبيرة من الفرنسيين (الغربيين) في هذه الأوضاع الداخلية غير المشجعة التي ترفض كل ما هو غربي. أخيراً: نعتقد أن آرامكو وقادتها لم يكونوا مقتنعين تماماً بالتعاون مع الفرنسيين؛ لسبب أن آرامكو أصبحت سعودية بالكامل، واكتسبوا مهارات عالية، ولديهم توجهات بإدارة صناعة النفط في إطار وطني بمساعدة من الأمريكيين الذين ما يزالون يعملون مع السعوديين في بعض الجوانب الاستشارية والفنية، وفي هذا السياق يقول لنا المستشار النفطي نبيل الخويطر «كنا في وضعية مهنية عالية منذ التسعينيات، وأصبحنا في آرامكو نقوم بجميع الأعمال دون مساعدة الأمريكيين المتواجدين معنا كمستشارين فقط[٦٠٣]».

وبالإضافة لمتغير البيئة الداخلية ومتغير البيئة الخارجية، كان لمتغير الضغط على القيادة السعودية، والحاجة للوصول لنتيجة إيجابية بشأن قيام التحالف الدولي ضد العراق دوراً كبيراً في اتخاذ القرار بكسب الفرنسيين، فقد أظهر السعوديون مرونة في التفاوض بهدف؛ كسب ود باريس وموافقتها على المشاركة الحربية في حرب الخليج الثانية عبر عقد نفطي، وكذلك عقد حربي (صواري ٢). كانت موافقة السعوديين على مطالب باريس تحت ظروف الضغط السياسي الذي كانت تعيشه الرياض بسبب تهديد صدام حسين للمملكة العربية السعودية نفسها بعد احتلاله الكويت خلال ٢٤، ساعة ولجوء العائلة الحاكمة للكويت للرياض.

إذن بالإمكان القول: إن آلية التفاوض حول هذا العقد النفطي لم تكن طبيعية بل كانت تحت عامل الضغط، وبمجرد زوال الضغط اختلفت آلية التفاهم مما جعل آلية المفاوضات تتعثر.

(٦٠٣) مقابلة مع المستشار في معهد الملك عبد الله للدراسات النفطية السيد نبيل الخويطر، الظهران، ١ يوليو عام ٢٠١٠

أخيراً: وللمرة الأولى في العلاقات الفرنسية يكون هيكل عملية اتخاذ القرار عاملاً سلبياً وعائقاً في وجه صفقة فرنسية سعودية، فقد جرت العادة أن الملك والرئيس يقرران، ويتم الأمر بعد موافقة جهات الاختصاص التي غالباً ما تكون وزارتي الدفاع، لكن في الملف النفطي الوضع مختلف فالمهنيون لهم رأي مسموع، والأبعاد السياسية المتعلقة بواشنطن لها حساسية لدى الرياض، ولا يمكن مقارنة توقيع الرياض مع باريس عقد حربي متعلق بسفن ودبابات بعقد يتعلق بالنفط. النفط أقوى رابط بين الرياض وواشنطن من جهة، ومن جهة أخرى، النفط المورد الأول، وليس لدى السعوديين بعد أن استقلوا من هيمنة الشركات الأمريكية أن يعطوا نفطهم للفرنسيين، ولا ننسى أن تلك الفترة كانت مرحلة جديدة حاسمة للنظام السعودي، الذي شهد تغيرات على مستوى العلاقة مع بعض الدول العربية بسبب الخلاف حول معالجة احتلال العراق الكويت [٦٠٤].

لم يكن هيكل اتخاذ القرار في الجانبين: السعودي، والفرنسي صغيراً ومحدوداً بين الرئيس والملك والدائرة الضيقة من رجال اليمامة والإليزيه، مثلما حدث في صفقات كبيرة سابقة ناجحة بين الرياض وباريس، (مثل: عقد الصواري، وعقد الثاقب في الثمانينات)، فقد كان لدى آرامكو والشركات الفرنسية نوع من الاستقلالية في اتخاذ القرار، وكان الملك فهد والرئيس ميتران مثل: الوسطاء، ولكن المهنيين النفطيين لم يتفقوا مع بعضهم.

ولكن على الجانب الآخر من السؤال: لماذا فشلت المفاوضات الفرنسية السعودية؟ وخارج إطار تحليلنا النظري يـجيب السيد le chevalier على سؤالنا بسؤال آخر: «لماذا قادت شركة elf وليس توتال المفاوضات رغم الخبرة الكبيرة لتوتال؟

(٦٠٤) كانت القمة العربية الطارئة المعقودة في القاهرة في مارس عام ١٩٩٠ صاخبة، وحملت صدامات وملاسنات بين الدول العربية بسبب غزو الكويت، فقد انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض لقيام تحالف دولي ضد صدام حسين. كما صاحب عملية التصويت مشادات بين الرؤساء والملوك. للمزيد من التفاصيل بالإمكان مشاهدة الجلسة العربية السرية والصدامات بين رؤساء الدول في هذين المقطعين:

http://www.youtube.com/watch?v=1It6tsTXWQs http://www.youtube.com/watch?v=2r9S2tiloos

ويضيف: لقد كان اختيار شركة elf لقيادة المفاوضات؛ نظراً للعلاقة الشخصية بين رئيسها والرئيس ميتران. وقد خلق هذا الاختيار خلافات داخلية كانت سبباً آخر، بالإضافة لتحفظ السعوديين؛ لذلك فشلت مفاوضاتنا مع آرامكو[٦٠٥]».

المحاولة الفرنسية الرابعة

في عام (٢٠٠٢-٢٠٠٣) كان للرياض وعبر الملك عبد الله شخصياً خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر توجهات سياسية جديدة انفتاحية على العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبسبب مطالب من الصديق الرئيس جاك شيراك أعطى الملك عبد الله توتال عقد امتياز التنقيب عن الغاز في صحراء الربع الخالي على مساحة كبيرة جداً بلغت (٢٢٠,٠٠٠) كيلومتر مربع[٦٠٦]، ولكن قادة آرامكو السعودية تدخلوا في تفاصيل العقد ولم يعطوا الفرنسيين حرية العمل بشكل منفرد. وفي توجه سياسي اقتصادي تعتمده الرياض في الملف النفطي كان العقد موزعاً بين شركات متعددة الجنسيات عبر: شركة شل ٤٠٪، شركة توتال ٣٠٪، شركة آرامكو ٣٠٪.

في هذا السياق يقول المستشار لوشوفاليه: «حاولنا التفرد بالمشروع دون مشاركة طرف آخر، ولكن وزير النفط السعودي، علي النعيمي كان ذا توجهات بفكرة المشاركة السعودية ومشاركة طرف ثالث. لقد كان الوزير السعودي، مهنياً لدرجة كبيرة، فقد كان رئيساً سابقاً لآرامكو، وملم بالجوانب النفطية بشكل كبير، ولكن للأسف كان هذا المشروع غير ناجح، لعدم عثورنا على كميات كافية من الغاز في الصحراء السعودية، ولم يستمر بقائنا، نظراً لفشل المشروع[٦٠٧]».

المحاولة الفرنسية الخامسة

كان الحضور الفرنسي هذه المرة كبيراً عبر عقد مشروع (الجبيل ٢) الذي بلغ حوالي (١٢) مليار دولار أمريكي، حيث يُتوقع أن يبدأ التشغيل لهذا المشروع

(٦٠٥) مقابلة مع السيد لوشوفاليه، مدينة الخبر، ١١/٠٤/٢٠١١.

(٦٠٦) مقابلة مع المستشار في معهد الملك عبد الله للدراسات النفطية، السيد نبيل الخويطر، الظهران ١ يوليو عام ٢٠١٠.

(٦٠٧) مقابلة مع السيد لوشوفاليه، مدينة الخبر، ١١/٠٤/٢٠١١.

النفطي عام ٢٠١٣ [٦٠٨]، ولكن وللمرة الثانية يفشل الفرنسيون بالتفرد بمشروع نفطي سعودي، وينجح الوزير السعودي، علي النعيمي للمرة الثانية في المحافظة على المعادلة النفطية المفضلة عبر شراكة سعودية فرنسية أمريكية، فقد كانت حقوق عقد (الجبيل ٢) وفق الآلية الآتية:

آرامكو السعودية ٤٠٪، شيفرون الأمريكية ٣٠٪، توتال الفرنسية ٣٠٪.

نلاحظ أن المملكة العربية السعودية ومنذ عام ٢٠٠١ بدأت تأخذ نهجاً جديداً في سياساتها المتعلقة بصناعة النفط عبر تفعيل دور شركة آرامكو السعودية، ومحاولة الاستفادة من الخبرات الأجنبية عبر فرض شروط تتعلق بتوقيع هذه العقود النفطية الضخمة، مثل: اشتراط توظيف نسبة لا تقل عن ٥٠ بالمائة من الموظفين السعوديين في الشركات الأجنبية. ونلاحظ أن العقود النفطية الكبيرة تمت في فترتي الرئيس شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧) رغم أن أسعار وتجارة النفط كانت غير مشجعة بسبب الأزمات الاقتصادية في النصف الثاني من التسعينيات خصوصاً الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٨.

> توتال السعودية تستقبل وتوّظف السعوديين بشكل جيد، وغالباً ما تكون هناك إعلانات للتوظيف في توتال في الجرائد السعودية، ولكننا أجرينا زيارة لموقع الشركة في المنطقة، النفطية في مدينة الجبيل ومن خلال سؤال أعداد من السعوديين المتقدمين للوظائف كان هناك تذّمر كبير من قبل هؤلاء المتقدمين للعمل، شكواهم بأن المسؤولين عن التوظيف في توتال هم فرنسيون من أصول عربية (في الغالب لبنانية)، وأنهم لا يفضلون السعوديين في ظل ابتعاد من جانب الإدارة الفرنسية. وقد سبب ذلك فجوة بين السعوديين والفرنسيين وضعفاً في التواصل رغم أن أغلب المتقدمين السعوديين يتحدثون الإنجليزية بطلاقة وبعضهم يجيد الفرنسية بالإضافة للإنجليزية، ولكنهم يقولون إن الرؤساء الفرنسيين مبتعدين عن الإحتكاك بقسم التوظيف، ويكتفون بالفرنسيين من أصول عربية.

ورغم ضعف التعاون بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بخصوص النفط، فإن النفط نفسه والمشتقات النفطية تشكل ما نسبته حوالي من (٨٠) إلى (٩٠) بالمائة من مجموع الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية. ونشاهد في هذا الجدول مجموع الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية، ونسبة النفط من هذه الواردات:

(٦٠٨) وزارة التجارة السعودية، النشرة التجارية، يوليو عام ٢٠٠٦.

السنة	الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية	نسبة النفط
٢٠٠١	٦١٤٥ مليون دولار	٩٨٪
٢٠٠٢	٧٣١٢ مليون دولار	٩٦٪
٢٠٠٣	٨٧٧٤ مليون دولار	٩٧٪
٢٠٠٤	١٢٣٣٥ مليون دولار	٩٨٪
٢٠٠٥	١٦١٢٠ مليون دولار	٩٦٪
٢٠٠٦	١٥٤٢٠ مليون دولار	٩٧٪
٢٠٠٧	١٥٣٨٠ مليون دولار	٩٣٪
٢٠٠٨	١٨٥٦٨ مليون دولار	٩١٪
٢٠٠٩	٢١٥٥٧مليون دولار	٩١٪

بالطبع هذه النسبة العالية من النفط في الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية تُمثِّل خللاً كبيراً في توازن التبادل التجاري بين البلدين، بهذه الطريقة ينحصر التعامل بخصوص الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية، أي: الصادرات السعودية لفرنسا في النفط، وهذا ليس جيداً في معيار التبادل التجاري وتنويع السلع التي يترتب عليها تقارب تجاري سياسي اجتماعي، وفي هذا السياق يقول لنا Philip Fouet رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية في المملكة العربية السعودية: «نحاول قدر الإمكان خلق توازن في التبادل التجاري عبر تنويع وارداتنا من المملكة العربية السعودية وتقليل نسبة النفط، خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية تصدّر المنتجات البتروكيماوية والتمور والألمنيوم؛ بهدف تعزيز العلاقات وعدم حصرها في جانب النفط، لكن رغم جهودنا نصطدم بعوائق سياسية واجتماعية من الجانب السعودي، والفرنسي على السواء[٦٠٩]».

من طرفنا نتفق تماماً مع ما قاله رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية في المملكة العربية السعودية، لكن نعتقد أن زلزال اليابان في مارس عام ٢٠١١ كان بمثابة ضربة سلبية للدول التي تروج للطاقة النووية مثل: فرنسا، وامتداد لأهمية النفط وبقائه كأهم مصادر الطاقة بدون أي أخطار أو كوارث محتملة.

(٦٠٩) الرياض، ١٢ يناير ٢٠١١.Philippe Fouet مقابلة مع رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية في العربية السعودية.

بالطبع أول المستفيدين من الكوارث الطبيعية والزلازل هي دول النفط، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

إن ضعف التعاون الفرنسي السعودي، على مستوى النفط - بلا شك ناتج - من عدم رغبة لدى السعوديين، بالإضافة لعدم قدرة الفرنسيين بالوصول بالمفاوضات لقناعة الرياض.

يبقى موضوع النفط ذا حساسية لدى الرياض التي لا ترغب في فتح هذا الباب للجميع، ولكن لا نغفل الفجوة في التواصل على مستوى العلاقات الاجتماعية والشخصية بين النفطيين الفرنسيين ونظرائهم السعوديين التي كانت من أهم أسباب ضعف التعاون رغم العلاقات السياسية والشخصية الجيدة بين السياسيين، ولكن للحق قضية النفط معقدة، وباختصار آرامكو شركة حكومية والحكومة السعودية لا تريد بأي حال من الأحوال تخصيص النفط، لذلك خلقت القيادة السعودية خصخصة وهمية في قطاع النفط عبر استثمار آرامكو نفسها في مشاريع مع شركاء أجانب مثل: توتال؛ بهدف تفعيل دور النفط خارجياً عبر الجانب السياسي؛ لإرضاء الدول، وبهدف تفعيل النفط داخلياً عبر إقناع السعوديين بأن النفط يساعد السعوديين ويخلق لهم الوظائف.

الفصل السادس: الأبعاد الجديدة في العلاقات الفرنسية السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر

٦. ١ خصوصية العلاقة بين الملوك السعوديين والرؤساء الفرنسيين.

٦. ١. ١ اللقاءات الشخصية بين الملوك السعوديين ورؤساء فرنسا.

٦. ١. ٢ دور الرئيس شيراك في خلق نمط من الخصوصية بين القادة الفرنسيين والسعوديين.

٦. ٢ دور النخب.

٦. ٢. ١ تأثير أحداث هجمات سبتمبر على توجهات النخب الفرنسية السعودية.

٦. ٢. ٢ تأسيس مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي: الأسباب والنتائج.

٦. ٣ العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء التوجهات السياسية السعودية بعد هجمات سبتمبر.

٦. ٣. ١ العلاقات الفرنسية السعودية في ظل توجهات الملك عبد الله السياسية الجديدة بعد أحداث سبتمبر.

٦. ٣. ٢ العلاقات الفرنسية في ضوء تجربة التبادل الثقافي وبرامج الابتعاث للطلبة السعوديين.

٦ .١ خصوصية العلاقة بين الملوك السعوديين والرؤساء الفرنسيين

٦ .١ .١ اللقاءات الشخصية بين الملوك السعوديين ورؤساء فرنسا

إذن، كانت البداية الفعلية للعلاقات الأمريكية السعودية بلقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت في فبراير عام ١٩٤٥ (٦١٠)، فإن العلاقات الفرنسية السعودية بدأت بشكل فعلي وحقيقي بعد لقاء الملك فيصل والرئيس شارل ديجول وفي يونيو عام ١٩٦٧ بسبب الصراع العربي الإسرائيلي(٦١١). ولكننا نعتقد أن هناك فرقاً بين الحالتين. اللقاء بين الرئيس الأمريكي والملك السعودي، في ١٩٤٥كان قد تم التمهيد له سابقاً من قبل الشركات النفطية الأمريكية المتواجدة في الأراضي السعودية، منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث كانت المعادلة واضحة: هناك مطالب للسعوديين تتعلق بالتسلح، والحماية وبالمقابل مطالب للأمريكيين تتعلق بالنفط(٦١٢). أما لقاء الملك فيصل والرئيس شارل ديجول فقد كان لقاءً طارئاً بسبب أزمة سياسية تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي حيث لم يكن هناك ترتيبات مسبقة لهذه الزيارة، ولا يوجد حينها مصالح بين البلدين تؤثِّر في اللقاء. كان لقاء الفيصل وديجول عام ١٩٦٧ لقاء رجلين في وضعية سياسية متشابهة. إذن الوضع الفرنسي السعودي، بدأ من الأعلى إلى الأسفل، بمعنى أدق عبر الملك والرئيس بشكل مباشر في ظروف سياسية ضاغطة. بعكس ظروف اللقاء الأمريكي السعودي، الذي بدأ من الأسفل إلى الأعلى عبر وجود مصالح مشتركة، وكان اللقاء ممهد له سابقاً بسبب هذه المصالح(٦١٣). هنا، نتساءل: حول هذه العلاقة على مستوى القادة التي بدأت منذ عام ١٩٦٧ ومدى تأثيرها في العلاقات السعودية الفرنسية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

(610) Pour des détails et des circonstances cette rencontre, voir, Gilles Kepel, Fitna: Guerre au cœur de l'islam, Paris, Gallimard, 2004, pp.88-90.

(611) Voir, Benoist-Méchin, **Fayçal roi d'Arabe**, Paris, Albi, Michel, 1975.

(612) Voir, Joseph Kostiner, The Making of Saudi Arabia, From Chieftaincy to Monarchical State, Oxford, Oxford University Press, 1993.

(٦١٣) ظروف اللقاء الطارئ والظروف والطموحات السياسية المتشابه للرئيس والملك تم طرحها في الفصل الأول.

الملك فيصل والرئيس ديجول – الرئيس بومبيدو: علاقات مثالية ولكنها بدون تبادل المصالح

بحسب تصنيف ميكيافيلي فإن الدول الملكية نوعان؛ الأولى: دولة ملكية وراثية منذ سنوات كثيرة، النوع الثاني: دولة ملكية حديثة العهد والنشأة. هذه الأخيرة تنقسم لنوعين: الأولى: دولة ملكية تكون حديثة وجديدة في كل شيء، الثانية: دولة ملكية كانت سابقاً تابعة لملكية أخرى. هذه الأخيرة تنقسم لنوعين أيضاً؛ الأولى: دولة كانت حرة، الثانية: دولة مجتمعها آلف ومتعوّد لهذا النوع من الحكم عبر العصور، وكانت خاضعة لملكيات سابقة[٦١٤].

ولو طبقنا هذا التصنيف الميكيافللي على المملكة العربية السعودية كدولة ملكية، لوجدناها: دولة ملكية حديثة النشأة، تأسست ١٩٣٢، كانت مرتبطة بملكيات سابقة. مجتمعها آلف ومتعوّد لهذا النوع من الحكم منذ مئات السنين مع العائلة الملكية الحاكمة الآن (آل سعود) سواء مع الدولة السعودية الأولى أو مع الدولة السعودية الثانية.

إذن، نحن أمام وضعية ملكية متجذرة وراسخة منذ وقت طويل بين النخبة الحاكمة والشعب في المملكة العربية السعودية، فالملك السعودي، له القبول السياسي والديني لدى الشعب السعودي، الذي ارتضى هذه الدولة في شكل تحالف الدِّين والسياسة[٦١٥]. بالطبع هذه الوضعية تضفي على الملك السعودي، الصبغة الدينية السياسية، مما يقوي مكانته وتوجهاته وقناعاته الشخصية لدى مواطنيه الذين يسمّونه (ولي أمر المسلمين).

بعد لقاء الملك فيصل والرئيس ديجول بأربعة أيام فقط كانت حرب الستة أيام، ومن ثم ظهور سياسة خارجية جديدة لفرنسا،[٦١٦] تمثّلت بموقف فرنسي من

(614) Noccolo Machiavelli, The Prince, Beirut, Dar Alafaq, 24th edition, 2002,pp,54-55

(615) Sur les détails ce point, voir, Antoine Basbous, L'Arabie Saoudite en question, Paris, Perrin, 2002.

(٦١٦) في هذه الدِّراسة تحاشينا التعمق في السياسة العربية لفرنسا، لأنها ترتبط بشكل كبير بدول شمال أفريقيا العربية، ولم يكن هناك اهتمام فرنسي واضح بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج إلا مع إدارة الرئيس ديستان.

القضية الفلسطينية كان مرضياً للعرب وللسعوديين؛ خصوصاً بعد الإعلان عن إيقاف صفقة الأسلحة لإسرائيل. وهذه المواقف أعطت لفرنسا ولديجول شعبية في الداخل العربي بشكل عام والسعودي بشكل خاص[٦١٧]. حتى إن الخطاب الإعلامي السعودي، تماشى مع التوجهات الملكية للتقارب مع فرنسا، وامتدح موقف فرنسا والرئيس ديجول بشكل منفرد[٦١٨].

بالطبع، فرديات السلطة بالنسبة للنظام الملكي السعودي، تُعتبر عاملاً هاماً في السياسة الخارجية السعودية مثلما رأينا في الباب الأول، كيف تغيرت السياسة الخارجية السعودية بسبب الظروف والمعطيات السياسية من جهة، وبسبب التوجهات الشخصية للملك السعودي، من جهة أخرى، فقد مرت السياسة الخارجية السعودية بعدة تغيرات في التوجهات بناء على توجهات الملوك: من السياسة المرتبطة بالعروبة، إلى سياسة تعزيز المتغير الإسلامي في مواجهة المد الناصري أثناء عهد الملك فيصل، إلى السياسة الإقليمية القريبة من دول الخليج في عهد الملك خالد، ومن ثم السياسة التحديثية القريبة من الغرب في عهد الملك فهد[٦١٩]، وأخيراً، السياسة الخارجية في عهد الملك عبد الله التي كانت متعددة ذات بُعد اقتصادي وثقافي وتسامحي على مستوى حوار الأديان والثقافات، بالإضافة للبُعد السياسي مع أكثر من حليف خصوصاً الفاعلين الجدد على الساحة العالمية كالصين والهند، فقد حاول الملك عبد الله الانفكاك من الارتباط الوثيق الكامل بالحليف الأمريكي، ومحاولة إعادة صياغة العلاقة مع أوروبا خصوصاً فرنسا وبريطانيا وألمانيا، حيث برز هذا التوجه بشكل واضح بعد أحداث سبتمبر[٦٢٠].

(٦١٧) فهد السماري، «العلاقات الفرنسية العربية في ضوء القضية الفلسطينية»، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز، مايو ٢٠١٠.

(٦١٨) انظر: جريدة البلاد ٤ يونيو عام ١٩٦٧. وكذلك جريدة الجزيرة ٥ يونيو عام ١٩٦٧.

(619) G.J.L. Soulié & L. Champenois, «La politique extérieure de l'Arabie Saoudite» Politique étrangère, Vol 42, 1977 .

(٦٢٠) عصام عبد الشافي، العلاقات السعودية الأمريكية: دراسة تأثير البعد الديني، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٣٨١-٣٨٥.

بالمقابل على الجهة الفرنسية، فإن الرئيس الفرنسي ذو صلاحيات واسعة تسمح له بتمرير قناعاته على مستوى السياسة الخارجية الفرنسية، فقد تغيّرت السياسة الخارجية بشكل كبير مع الجمهورية الخامسة، حيث بدأ الرئيس ديجول منذ الستينيات بفتح حوار مع الشرق والدول العربية[٦٢١]، يقول وزير الخارجية السابق هوبير فيدرين في هذا السياق حول السياسة الخارجية الفرنسية المرتبطة بالعالم العربي في عهد الجنرال ديجول: «أثمرت توجهات الرئيس ديجول في السياسية الخارجية الفرنسية عن ثلاث ثمرات مرتبطة بالعلاقات الفرنسية العربية، الأولى: عودة العلاقات مع الدول العربية بعد انقطاع ست سنوات، الثمرة الثانية: المقاربة التي طرحها ديجول بخصوص القضية الفلسطينية عبر طرح حل الدولتين، الثمرة الثالثة: سياسات الجنرال ديجول الخاصة ببعض الدول العربية مثل: لبنان[٦٢٢]».

ومن جهة ثانية، حول اختلاف السياسة الخارجية للجمهورية باختلاف الرؤساء يقول عالم السياسة الفرنسي Frédéric Charillon: «إذا، كانت السياسية الخارجية للرئيس ديجول منفردة ونوعية وسيادية، فإن توجهات الرئيس بومبيدو تضامنية، وسياسات الرئيس فاليري جيسكار ديستان شخصية. أما الرئيس ميتران فإن سياسته الخارجية انعزالية تعتمد على المبادرات، أخيراً سياسات الرئيس جاك شيراك حيوية تشارك الحراك العالمي[٦٢٣]». وحول تأثير علاقات القادة الشخصية في العلاقات الفرنسية السعودية خلال عهد فيصل – ديجول – بومبيدو[٦٢٤]، نستطيع رصد خمس زيارات ثنائية فقط بين المملكة العربية

(621) Marie Christine Kessler & Frédéric Charillon, France: un «rang» à réinventer, in, Frédéric Charillon (dir), Les politiques étrangères: ruptures et continuités, Paris, La documentation française, 2001,p.101.

(٦٢٢) هوبير فيدرين، «ديجول والعالم العربي»، أبوظبي، جامعة السوربون في أبوظبي ومركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية والبحوث، ١٦-١٧-١٨ نوفمبر ٢٠٠٨.

(623) Frédéric Charillon(dir), La France en 2007: chronique, politique, économique et sociale, Paris, La documentation française, 2008,p.92.

(٦٢٤) هناك فترة الملك سعود الرئيس ديجول (١٩٥٨-١٩٦٢)، ولكننا تجاوزناها بسبب انقطاع العلاقات الفرنسية السعودية خلال تلك الفترة، وبدأنا منذ سنة ١٩٦٢ التي تُمثّل الملك فيصل والرئيس ديجول.

السعودية وفرنسا تساعدنا في قراءة مدى تأثير العلاقة الخاصة بين القادة على مستوى العلاقة بين الرياض وباريس:

- الزيارة الأولى: اللقاء التاريخي بين الملك فيصل والرئيس ديجول وفي يونيو عام ١٩٦٧.
- الزيارة الثانية: زيارة وزير الداخلية السعودية الأمير فهد بن عبد العزيز باريس في يوليو عام ١٩٦٧.
- الزيارة الثالثة: زيارة وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان بن عبد العزيز باريس في مارس عام ١٩٦٨.
- الزيارة الرابعة: وزير الدفاع الفرنسي Pierre Messmer يزور الرياض في فبراير عام ١٩٦٩.
- الزيارة الخامسة: زيارة الملك فيصل لباريس في مايو عام ١٩٧٠ [٦٢٥]، ومن خلال هذه الزيارات نستطيع قراءة واقع العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء علاقات وزيارات القادة المتبادلة وفق الآتي.

١. خلال ثماني سنوات لا يوجد إلا خمس زيارات متبادلة، وهذا مؤشر على ضعف التواصل بين القادة، ولكنها تُعتبر بداية فعلية للعلاقات على المستوى السياسي ولكن دون أي تعاون ملموس على الأرض سواء أكان اقتصادي أم ثقافي أم عسكري.

٢. أربع زيارات من الجانب السعودي: اثنتان للملك واثنتان لوزيري الداخلية والدفاع مقابل زيارة واحدة لوزير الدفاع الفرنسي، وهذا مؤشر على حرص سعودي واهتمام بالعلاقة التي بدأت وفي يونيو عام ١٩٦٧ يقابله ركود فرنسي. لاحظنا كيف أرسل الملك فيصل أخيه وزير الداخلية بعد شهر واحد من لقاء الملك والرئيس، ومن ثم زيارة وزير الدفاع السعودي، في السنة التالية، وهذه مؤشرات على حرص سعودي على التواصل على مستوى عالٍ مع فرنسا الجنرال ديجول.

(٦٢٥) مصدر الزيارات: وزارة الخارجية السعودية، إدارة المراسم والزيارات. يونيو عام ٢٠١١.

٣. أربع زيارات في عهد الرئيس ديجول، وزيارة واحدة من قبل الملك فيصل في عهد الرئيس بومبيدو. ومن خلال هذا العدد يتبيَّن لنا الحرص السعودي، على مد جسور التواصل مع الرئيس ديجول أكثر من خلفه التي اقتصرت فترته على زيارة ملكية وحيدة[٦٢٦].

٤. عدم وجود أي زيارة رئاسية فرنسية للمملكة العربية السعودية، حتى إن وزير الخارجية الفرنسي لم يزر الرياض خلال تلك الفترة، وهذا مؤشر على أن الحرص لدى الجانب الفرنسي أقل من نظيره السعودي. إذن نلاحظ أن الفترة (١٩٦٧-١٩٧٥) فترة أزمات سياسية وحروب في المنطقة، وبالطبع كانت الرياض تبحث عن حلفاء جدد؛ لأسباب سياسية تتعلق بتوتر علاقتها بالحليف الأمريكي بسبب القضية الفلسطينية، وأسباب تتعلق بالتسلح، ويبدو لنا أن الحراك السعودي، في هذا الجانب لم يقابله اهتمام فرنسي بأمل السعوديين، ولكن في الأخير تم تأسيس قاعدة في التواصل بين القادة.

الملك خالد والرئيس ديستان، الملك فهد والرئيس ميتران: رئاسة الملك وملكية الرئيس

النظام السياسي السعودي، ملكية واضحة المعالم، الملك يملك ويحكم، الملك يمارس مهام أخرى، تجعله مسيطراً بشكل تام على اتخاذ أي قرار سياسي، الملك هو نفسه رئيس الوزراء، وهو نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو نفسه الرئيس الأول للمجالس العُليا لمفاصل البلد، مثل: المجلس الأعلى للنفط، والمجلس العسكري الأعلى، ومجلس الأمن الوطني[٦٢٧].

وفي الجانب الفرنسي، بالإضافة للسلطات القوية التي منحها الدستور الفرنسي لمنصب رئيس الجمهورية، وقوّتها الممارسة الفعلية للرئيس الفرنسي التي بدأت مع الرئيس ديجول في الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨، أخذ منصب الرئيس

(٦٢٦) لا ننسى أن الموت المفاجئ في أبريل عام ١٩٧٤غيّب الرئيس بومبيدو قبل انتهاء فترة رئاسة، وكذلك الاغتيال المفاجئ إنهى فترة الملك فيصل في مارس عام ١٩٧٥.

(٦٢٧) عبدالله الطريقي، النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الريس، ٢٠٠٤، صن.١١٢.

الفرنسي ابتداء من الرئيس فاليري جيسكار ديستان صفة جديدة أكثر برجوازية وتواصلية، خصوصاً بالتواصل مع دول جديدة بالنسبة لفرنسا خارج الوجود الفرنسي القديم في شمال أفريقيا، سياسة أكثر تركيز على المنافع الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بجانب النفط، وتحديداً مع المملكة العربية السعودية التي برزت للعالم بقوة بعد أزمة عام ١٩٧٣ النفطية. بعبارة أخرى: التواصل في الجانب الشخصي أصبح أكثر سلاسة للملك السعودي، مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان، والرئيس ميتران أكثر منه مع الرئيسيين ديجول وبومبيدو. وللحق، يجب أن نذكر أن الصفة الملكية السعودية أيضاً أخذت بعد الملك فيصل صورة أكثر ملكية ورفاهية وبرجوازية بسبب الارتفاع الهائل لأسعار النفط بعد حرب كيبور عام ١٩٧٣ [٦٢٨]. ونستطيع مراقبة تأثير الزيارات الثنائية بين القادة الفرنسيين والسعوديين على العلاقات الفرنسية السعودية خلال فترة الملك خالد والرئيس فاليري جيسكار ديستان وفق الآتي: بعد وفاة الرئيس بومبيدو واغتيال الملك فيصل حدث تقارب ملموس بين الرياض وباريس، حيث زار وزير الخارجية الفرنسي Louis de Guiringaud الرياض في سبتمبر عام ١٩٧٦ في زيارة تُعتبر الأولى لوزير خارجية فرنسا، وكان الرد السعودي، سريعاً، حيث زار ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز باريس نوفمبر عام ١٩٧٦، ويناير عام ١٩٧٧.الرئيس فاليري جيسكار ديستان يزور الرياض كأول رئيس فرنسي يزور المملكة العربية السعودية، زيارة لوزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل لباريس في أبريل عام ١٩٧٨، ثم تبعها زيارة ملكية للملك خالد بن عبد العزيز لباريس وفي يونيو عام ١٩٧٨. الرئيس فاليري جيسكار ديستان

(٦٢٨) هناك حديث واسع حول السياسة الخارجية لفرنسا بعد ديجول وبومبيدو وتساؤلات حول طبيعة سياسة ديستان وميتران، ولكن هذا الموضوع خارج دراستنا، وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط. انظر:

Henri Froment-Mourice,»Une politique étrangère pour quoi faire», politique étrangère, N° 2/2000. aussi, S. Hoffmann, «La France dans le monde: 1979-2000»,politique étrangère, N°2/2000. aussi, Samy Cohen (Dir), la politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing, Paris, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1985.p.13.

يزور الرياض للمرة الثانية في مارس عام ١٩٨٠، الملك خالد للمرة الثانية يزور باريس في مايو عام ١٩٨٠ [٦٢٩].

من خلال هذه الزيارات نحن أمام زيارات متكافئة في العدد وفي المستوى؛ باعتبار أن الرئيس الفرنسي يزور الرياض مرتين وبالمقابل الملك السعودي، يزور باريس مرتين، بالإضافة لزيارة لولي العهد السعودي، زيارتان متبادلتان بين وزراء الخارجية، وهذا مؤشر جيد على تقارب القادة، ولكن رغم المحادثات الاقتصادية المتعلقة بالنفط التي أجراها الرئيس الفرنسي مع السعوديين نعتقد أن العلاقات الفرنسية السعودية في تلك الفترة لا تزال في الإطار السياسي البرتوكولي المتعلق بالتقارب الشخصي بين القادة. كما نلاحظ عدم وجود زيارات ثنائية لوزراء يجسدون التعاون الملموس، كوزراء التجارة أو الصناعة أو النفط أو الداخلية أو التعليم، وفي هذا السياق يقول لنا صالح الطيار أمين عام الغرفة التجارية الفرنسية العربية في باريس: «البداية الفعلية للمفاوضات حول التعاون الفرنسي السعودي، على مستوى الاقتصاد والتسلح كانت مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان، ولكن العقود تم توقيعها في عهد الرئيس ميتران[٦٣٠]».

وللحق، نعتقد أن الرئيس فاليري جيسكار ديستان من الجانب الفرنسي والملك فهد بن عبد العزيز من الجانب السعودي[٦٣١] كانا مهندسي التقارب بين الرياض وباريس، ولكن الرئيس ميتران هو من قطف ثمرات جهود الرئيس فاليري جيسكار ديستان في تطور العلاقات الفرنسية السعودية على مستوى التعاون الاقتصادي وصفقات الأسلحة تحديداً [٦٣٢].الأهم من ذلك - وهو ما يعنينا - في عهد الملك خالد والرئيس فاليري جيسكار ديستان تم تأسيس نمط جديد من

(٦٢٩) مصدر الزيارات: وزارة الخارجية السعودية. إدارة المراسم والزيارات. يوليو عام ٢٠١١.
(٦٣٠) مقابلة مع صالح الطيار، باريس ٠١/٠٧/٢٠١٠.
(٦٣١) كان حينها ولياً للعهد، ولكنه الرجل القوي في القصر ومن يدير السياسة الخارجية السعودية على الأرض.
(٦٣٢) أثناء زيارة الرئيس ديستان للرياض في مارس عام ١٩٨٠ صّرح لوسائل الإعلام في المطار عند مغادرته: «كانت زيارة موفقة لصديقي الملك خالد. وقد قمت بمحادثات شاملة حول قضايا المنطقة، وأوجه التعاون الفرنسي السعودي، مع ولي العهد الأمير فهد». للمزيد حول الزيارة وكلمة الرئيس ديستان كاملة انظر:المدينة ١١ مارس عام ١٩٨٠.

العلاقة الشخصية بين الملك السعودي، والرئيس الفرنسي، نمط يختلف عن العلاقة الرسمية التي كانت بين الملك فيصل والرئيسين: ديجول وبومبيدو، التي كانت تدور في فلك المواقف السياسية المتشابهه بخصوص قضايا المنطقة، خصوصاً القضية الفلسطينية. لكن للحق، كانت الظروف السياسية في المنطقة، والعالم وقت الفيصل وديجول - بومبيدو غير مناسبة لتنمية الزيارات الثنائية والعلاقات الشخصية؛ بسبب الضغوط والأزمات السياسية. وسنلاحظ استمرار النمط الشخصي الذي بدأه الرئيس فاليري جيسكار ديستان بعده بنجاح مع ميتران، ووصل القمة مع شيراك، وأخذ مساراً مختلفاً مع ساركوزي، ونوع هذا النمط في العلاقة الشخصية يأخذ صفة الملكية في التعامل أكثر منه صفة التقليدية أو البرجماتية. بمعنى آخر: لا نستطيع أن نقول: إن العلاقة بين الملك السعودي، أو ولي العهد مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان كانت هي نفسها مع المستشار الألماني أو رئيس الوزراء البريطاني، فالرئيس الفرنسي مع عهد فاليري جيسكار ديستان أخذ صفة الرئيس الملك، بعكس الوضع مع بريطانيا الكبرى الذي تُمثِّل العلاقة بين رئيس وزرائها وملك المملكة العربية السعودية علاقة مهنية نفعية رغم التاريخ الطويل في التعامل بين الدولتين.

أخذت العلاقات الثنائية الشخصية الرئاسية الملكية في عهد الملك فهد والرئيس ميتران بُعداً مميزاً، ترتب عليه تقارب سياسي اقتصادي، فنلاحظ أن مستوى وعدد الزيارات الثنائية في عهد الملك فهد والرئيس ميتران ذات نمط عالٍ مقارنة بأسلافهم من الملوك والرؤساء، فقد كانت الزيارات الرئاسية والملكيّة بواقع ثلاث زيارات للرئيس ميتران: سبتمبر ١٩٨١، يوليو عام ١٩٩٠، أكتوبر ١٩٩٣. بالمقابل زار الملك فهد باريس ثلاث زيارات في: مارس عام ١٩٨٤، يونيو عام ١٩٨٧، يونيو عام ١٩٨٩. وهناك زيارات كثيرة للمسؤولين الفرنسيين ونظرائهم السعوديين، وبدأنا للمرة الأولى نشاهد زيارات منفردة لوزراء الخارجية والدفاع والصناعة والتجارة في البلدين خارج إطار الزيارات الملكية والرئاسية التي تشمل وفداً كاملاً، ولكن لماذا هذا التميّز في العلاقات الثنائية بين القادة والتي ترتب عليها تحسن العلاقات الفرنسية السعودية بشكل عام بدأ واضحاً في عهد الملك فهد والرئيس ميتران، واستمر بالوضوح في عهد شيراك؟

نعتقد أن هناك ثلاثة أسباب ساهمت في تميّز العلاقات الشخصية بين القادة في عهد الملك فهد والرئيس ميتران؛ السبب الأول: طول الفترة الرئاسية والملكية للرئيس ميتران والملك فهد خلق نوعاً من الاستقرار والتطور في العلاقات الثنائية بين القادة(٦٣٣).

السبب الثاني: وجود أساس قوي تم التمهيد له في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان، ترتب عليه عقد صفقات عسكرية أخذت منحاً تصاعدياً مثلما حدث في عقود البحرية وعقود الدفاع الجوي، بحيث ساعدت هذه الاستمرارية للمصالح بتطور العلاقات الثنائية بين القادة(٦٣٤).

السبب الثالث: الظروف السياسية الضاغطة على القادة السعوديين، المتمثلة: بـ: حرب الخليج الأولى خلال فترة الثمانينيات، وحرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات، والتي دفعت القادة السعوديين إلى المحافظة على المكتسبات مع الجانب الفرنسي والحفاظ بل تطوير علاقتهم الشخصية بالرئيس ميتران عبر استمرارية عقود التسلح، وفتح المجال أمام تعاون على مستوى النفط مثلما حدث أثناء المفاوضات الفرنسية السعودية للمشاركة الفرنسية في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وما ترتب عليها من عقد نفطي.

ختاماً: إذا، كانت العلاقات الثنائية بين القادة في عهد الملك فيصل والرئيسين ديجول – بومبيدو مثالية، تجمعها مواقف سياسية متشابهة خصوصاً فيما يتعلق بقضايا المنطقة، فإن العلاقات بين القادة مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان أخذت منحى أكثر قرباً وأكثر شخصية عبر سياسة فاليري جيسكار

(٦٣٣) يعتبر الملك فهد صاحب أطول فترة ملكية في تاريخ الدولة السعودية من (١٩٨٢ – ٢٠٠٥)، بالإضافة لإدارة السياسة الخارجية للعربية السعودية في عهد سلفه الملك خالد (١٩٧٥-١٩٨٢). وكذلك الرئيس ميتران صاحب أطول فترة رئاسية في الجمهورية الخامسة (١٩٨١-١٩٩٥).

(٦٣٤) نعتقد بشكل شخصي لو استمر الرئيس ديستان لولاية ثانية وكسب انتخابات عام ١٩٨١ لتغير وضع العلاقات الفرنسية السعودية للأفضل، ولنجحت المفاوضات الفرنسية مع السعوديين خصوصاً في المجالات الحيوية المتعلقة بالنفط والبتروكيماويات والقطاع البنكي وقطاع البنية التحتية ولم يقتصر الأمر بشكل كبير على التسلح مثلما حدث أثناء فترة ميتران.

ديستان الجديدة المنفتحة ذات البُعد النفعي. وقد ظهرت ثمرات جهود الرئيس ديستان في عهد ميتران، ولكن هناك فاعلين جدد دخلوا في اللعبة السياسية الثنائية بين القادة، وكان لهم دور مؤثر في الفترات اللاحقة من العلاقات الفرنسية السعودية، مثل: رئيس الوزراء وعمدة باريس والرئيس لاحقاً جاك شيراك، ومثل رئيس الوزراء اللبناني والسعودي في نفس الوقت والمقرب من الملك فهد رفيق الحريري، ومثل وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان بن عبد العزيز وأخيراً، حاكم منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز.

٦.١.٢ دور الرئيس شيراك في خلق نمط من الخصوصية بين القادة الفرنسيين والسعوديين

نحن أمام شخصية سياسية بقيت في الواجهة الفرنسية بشكل رسمي على المستوى السياسي والاجتماعي (٣٣) سنة متواصلة بدون انقطاع ما بين (١٩٧٤ – ٢٠٠٧) في ثلاثة مناصب هامة، سواء كرئيس وزراء أو عمدة باريس أو رئيس الجمهورية الفرنسية [٦٣٥]. ما يعنينا في هذه الدِّراسة أن بروز الرئيس جاك شيراك على الساحة السياسية والاجتماعية الفرنسية توافق مع سياسة جديدة لفرنسا منفتحة على دول الخليج النفطية، بل إن حضور الرئيس جاك شيراك السياسي توافق مع البداية البرجماتية الفعلية للعلاقات الفرنسية السعودية التي بدأت على مستوى القادة في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان، بل هناك اعتقاد لدى بعض المسؤولين الفرنسيين والسعوديين الذين أجرينا معهم لقاءات في هذه الدِّراسة أن الرئيس جاك شيراك هو صاحب التأثير الواضح في صناعة خصوصية العلاقة بين الإليزيه واليمامة، بل هناك من يعتقد أيضاً أن قمة خصوصية العلاقة الرئاسية الملكية الفرنسية السعودية وصلت وانتهت عند الرئيس جاك شيراك[٦٣٦].

الرئيس شيراك والفهم الجيد للنخبة الحاكمة السعودية

رغم أن العلاقات الثنائية بين القادة كانت جيدة أثناء فترة الرئيسين فاليري جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران، ولكنها كانت محصورة بشخص الملك والرئيس وفريق مكتبيهما، ولم يكن يوجد عمق فرنسي داخل النخبة الحاكمة السعودية، وغالباً ما كانت باريس تخسر العقود العسكرية لصالح الأمريكيين والبريطانيين بسبب افتقاد التواصل مع النخبة السعودية[٦٣٧]، وفي بداية

(٦٣٥) رئيس وزراء في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ والفترة ١٩٨٦ – ١٩٨٨. عمدة باريس في الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٦ والفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٥. رئيس الجمهورية الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٧.

(636) Comme: L›ambassadeur Charles-Henri D›Arragon, Conseiller de Total M. Alain le Chevalier, l›ambassadeur saoudien à Paris Muhamed Al-Shaikh et secrétaire général de la chambre franco-arabe de commerce M. Saleh Al-Taieer.

(637) Entretien avec François Heisbourg, Paris, 15/11/2010.

التسعينيات ومع دخول منطقة الخليج مرحلة جديدة بعد حرب الخليج الثانية عام١٩٩٠، توافق ذلك مع دخول السياسة الفرنسية الخارجية مع الفترة الثانية للرئيس ميتران مرحلة جديدة فيما يشبه «التحول من السياسة العربية إلى السياسة المتوسطية» عبر ثلاثة محاور.

المحور الأول: إعادة تفعيل العلاقات مع المستعمرات القديمة.

المحور الثاني: محاولة الدخول في الشرق الأوسط عبر القضية الفلسطينية.

المحور الثالث: الارتقاء بالعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط[٦٣٨].

في الجانب الآخر كانت جهود الرئيس شيراك تتواصل بشكل منفرد سواء وهو في السلطة التنفيذية كرئيس وزراء أو وهو خارجها كعمدة لباريس منذ السبعينيات والثمانينيات وحتى النصف الأول من التسعينيات في بناء علاقات شخصية مع الفاعلين السعوديين سواء الملك فهد، أو وزير الدفاع الأمير سلطان أو حاكم الرياض الأمير سلمان (ولي العهد وزير الدفاع حالياً ٢٠١٣) في إطار جهود وتوجهات قريبة من العالم العربي بكل تفاصيله[٦٣٩]. ونستطيع القول: مع الرئيس جاك شيراك الوضع في العلاقات الثنائية مع القادة السعوديين أخذ منحى آخر أكثر عمقاً وأكثر احترافية وأكثر حميمية بل أنه وصل لعمق النخبة السعودية الحاكمة، وبالتالي أثّر على العلاقات الفرنسية السعودية بشكل إيجابي، فقد مارس الرئيس جاك شيراك أسلوباً قريباً جداً من النخبة السعودية، ويبدو أنه فهم آليات وتفضيلات وعملية تدوير هذه النخبة السعودية.

(638) Marie Christine Kessler & Frédéric Charillon, **France: un «rang» à réinventer**, Op,cit., p.122.

(٦٣٩) هناك أحاديث كثيرة تتعلق ببدايات علاقات الرئيس شيراك في المنطقة، أنها كانت مع صدام حسين في السبعينيات أثناء رئاسته للوزراء في بداية فترة الرئيس ديستان، وكذلك علاقاته مع ياسر عرفات. حول تفاصيل هذه العلاقات بالإمكات العودة لمذكرات شيراك، Jacques Chirac, Mémoires, chaque pas doit être un but, Paris, Nil, 2009.

النخبة السعودية قريبة من النخبة التي عرّفها Mosca، «طبقة حاكمة صغيرة العدد، تحتكر السلطة وتؤدي كافة الوظائف السياسية، لأن أعضائها يملكون ما يميِّزهم من غيرهم من جاه وثروة وسلطة ومناصب، مقابل طبقة محكومة كثيرة العدد[٦٤٠]». حسب Mosca فإن تدوير النخبة يكون عبر طريقتين، الأولى: الاتجاه الأرستقراطي، حيث تكون النخبة الجديدة تابعة للنخبة القديمة، والطريقة الثانية: الاتجاه الديمقراطي، حيث يرتقي أبناء الطبقة المحكومة للدخول في دائرة النخبة الحاكمة [٦٤١].

يُعتبر الرئيس جاك شيراك أول من تعامل مع النخبة السعودية وفق تفضيلات وآليات هذه النخبة، وكذلك وفق آلية التدوير التي تحدث عنها Mosca وبقائها في الإطار الأرستقراطي الملكي. نلاحظ في هذا الجدول اللقاءات الرسمية (المُعلنة) للرئيس شيراك مع القادة السعوديين قبل وصوله للرئاسة في مايو عام ١٩٩٥ [٦٤٢].

التاريخ	منصب شيراك	الزيارة
١٩٧٥	رئيس وزراء	زيارة ولي العهد(الملك لاحقاً) فهد لباريس، حيث بدأت علاقة الرئيس شيراك بالملك فهد بشكل شخصي.
١٩٧٨	عمدة باريس	زيارة ملكية للملك خالد برفقته وفد رسمي، يضم ولي العهد ومعظم الوزراء.
١٩٨٤	عمدة باريس	الملك فهد يزور باريس، حيث دعاه شيراك لزيارة بلدية باريس، وتعرّف شيراك حينها على الأمير سلمان بن عبد العزيز حاكم الرياض.
١٩٨٤	عمدة باريس	جاك شيراك يزور الرياض؛ تلبية لدعوة تلقاها من حاكم الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز.
١٩٨٦	رئيس وزراء	الأمير سلمان يزور باريس؛ تلبية لدعوه من رئيس الوزراء جاك شيراك.
١٩٨٧	رئيس وزراء	الملك فهد يزور باريس.
١٩٨٩	عمدة باريس	الملك فهد يزور باريس.

المصدر: السفارة الفرنسية في الرياض.

(640) Mosca, in, Geraint barry, political Elites, London, George Allen and Unwin Ltd, 1971,p, 37.
(641) Ibid.,p, 41.
(٦٤٢) بالطبع هناك لقاءات شخصية غير معلنة غالباً ما تتم على هامش السياحة التي يقوم بها الأمراء السعوديون في فرنسا، أو على هامش زياراتهم المتكررة لمنازلهم في باريس.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، لا يوجد حراك على مستوى اللقاءات بين القادة السعوديين والرئيس شيراك خلال النصف الأول من التسعينيات؛ وذلك نظراً للحراك الرسمي الديناميكي بين إدارة الرئيس ميتران والملك فهد بسبب حرب الخليج الثانية، فقد زار الرئيس ميتران الرياض مرتين خلال ١٩٩٠ – ١٩٩٣، وهناك عدة زيارات متبادلة ما بين المسؤولين الفرنسيين والسعوديين. بالفعل فرئاسة الوزراء سنتين مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان، وسنتين مع الرئيس فرانسوا ميتران، ورئاسة بلدية باريس لفترة طويلة هيؤوا الرئيس جاك شيراك الذي وصل السلطة في منتصف التسعينات، وهو صديق مقرب لمعظم أفراد العائلة الملكة السعودية وخصوصاً المؤثرين في عملية الحكم والسلطة.

ولكن كيف استطاع الرئيس شيراك خلق هذه العلاقة الشخصية مع أغلب العائلة الحاكمة، وليس الملك فقط كما هو حال الرئيس فاليري جيسكار ديستان والرئيس ميتران؟ وعلى ماذا اعتمد الرئيس جاك شيراك للوصول بالعلاقات الشخصية مع القادة السعوديين لهذا التميّز؟

نعتقد أن هناك عوامل أربعة ساعدت الرئيس شيراك في خلق خصوصية في العلاقات الشخصية مع القادة السعوديين، بل جعلت شيراك صديقاً لأهم أفراد العائلة الحاكمة السعودية.

العامل الأول: يتمثل بشخصية شيراك القريبة من العرب والمتفهمة للخصوصيات السعودية على مستوى التعامل والتفاهم، سواء في الجانب الشخصي، أو الجانب الرسمي، أو المصالح المتبادلة للبلدين[٦٤٣]. ومن جهة ثانية، كانت سياسة الرئيس جاك شيراك الخارجية منفتحة على دول الجنوب، على حساب السياق الأوروبي والاقتراب من أوروبا مثل: سلفه ميتران. بشكل عام كانت السياسة الخارجية لشيراك غير متسقة مع الغرب «désoccidentalisé» [٦٤٤]. الرئيس شيراك اكتسب خبرة في التعامل مع العرب وتفهم الخصوصيات الإسلامية بتفاصيلها سواء

(643) Omar Zidane, Chirac et le, onde arabe, Op,cit., p.220.
(644) Frédéric Charillon (dir), La France en 2007, Op,cit., p,93. voir aussi ses principaux discours de politique étrangère, réunis dans Jacques Chirac, Mon combat pour la paix. Textes et interventions, Odile Jacob, Paris,2007.

العربية عموماً أو الخليجية على وجه الخصوص؛ بسبب قربه من قادة المنطقة، منذ عام ١٩٧٤ أثناء رئاسته لأول حكومات الرئيس فاليري جيسكار ديستان[٦٤٥].

العامل الثاني: رئاسة بلدية باريس، فقد فتح هذا المنصب الباب واسعاً للرئيس جاك شيراك بعقد صداقات حميمة وقوية مع القادة السعوديين، فعمدة باريس منصب مميّز يسمح بالتواصل الشخصي دون الارتباط بمصالح وطنية كما هو الحال في المناصب الحكومية التنفيذية، وهذا المنصب سمح للرئيس جاك شيراك بحرية التحرك دون قيود قد تفرضها عليه المناصب التنفيذية الحكومية الرسمية في بناء علاقاته الشخصية. أيضاً نضيف أن أغلب أعضاء العائلة الحاكمة السعودية يملكون منازل في باريس[٦٤٦]، ويأتون بشكل متواصل لفرنسا، ويتواصلون مع صديقهم جاك شيراك بخصوصية أكثر من تواصلهم مع المسؤولين الرسميين.

العامل الثالث: الأصدقاء والوسطاء، فقد قام بعض أصدقاء الرئيس جاك شيراك المقربين، مثل: رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بدور الوسيط بين شيراك والقادة السعوديين عبر نقل وجهات النظر من جهة، ومن جهة ثانية، عبر توضيح بعض التفاصيل السعودية للرئيس شيراك، أو التفاصيل الفرنسية للقادة السعوديين. من جانب آخر ساعدت صداقة الرئيس شيراك لبعض الفاعلين السعوديين مثل: حاكم الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الذي يُعتبر أو مسؤول يستقبله الرئيس جاك شيراك بعد

(٦٤٥) هناك بعض الأحاديث السلبية تجاه بداية علاقة الرئيس شيراك بقادة المنطقة، خصوصاً علاقته بصدام حسين أثناء فترة السبعينات عندما كان هو رئيس وزراء، وعندما كان صدام حسين نائب رئيس العراق أحمد البكر. للمزيد حول تفاصيل هذه الأحاديث انظر:

Eric Aeschimann & Christophe Boltanski, Chirac d'Arabie: les mirages d'une politique française, Paris, Grasset and Fasquelle, 2006.

(٦٤٦) الملك فهد والملك عبدالله وولي العهد الأمير سلطان ومعظم القادة من العائلة الحاكمة يملكون منازل في باريس، وفي مدينة (كان) بعكس بعض العواصم الأخرى، وفي الغالب يأتون بشكل سنوي لزيارة فرنسا.في هذا السياق نشير بأن نسبة تملك النخبة الحاكمة السعودية وكذلك رجال الأعمال زادت بشكل ملحوظ بعد أحدث سبتمبر. سوف نتحدث عن هذه التفاصيل في الفصل القادم.

فوزه بالانتخابات الرئاسية في مايو عام ١٩٩٥، ساعدت هذه الصداقات على إعطاء خصوصية للعلاقة الرئاسية الملكية وللرئيس شيراك تحديداً[٦٤٧].

العامل الرابع: وجود النموذج السعودي، الذي يـجسّد انعكاس نجاح العلاقات الشخصية بين القادة على العلاقات بين الدول، والنموذج الذي نقصده كان العلاقات الشخصية الحميمة الرائعة بين الملك فهد والرئيس الأمريكي رونالد ريجان، ومن ثم بوش الأب أثناء الثمانينيات[٦٤٨]، فقد كان الوضع الشخصي الأمريكي السعودي، بين القادة محل النظر من القادة الغربيين الذين لديهم اهتمام بتطوير علاقاتهم مع الرياض مثل: الرئيس جاك شيراك، لكن الظروف والمتغيرات السياسية وحتى الوسطاء بين الملك والرئيس مختلفة وتميل كثيراً لصالح الوضع الأمريكي السعودي، أكثر منه في الحالة الفرنسية السعودية[٦٤٩]. لا نستطيع مقارنة وسيط بحجم الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي، في واشنطن بين الملك فهد والرئيسين الأمريكيين ريجان أو بوش الأب، بوسيط مثل: رفيق الحريري بين الملك فهد والرئيس جاك شيراك، بالطبع الكفة تميل للأول، ولكن الوساطة والعلاقة قائمة على اختلاف أبعادها.

ولكن بالمقابل، هناك بعض الحواجز التي واجهت الرئيس جاك شيراك في بناء خصوصية علاقاته مع القادة السعوديين أهمها على الإطلاق بعد وصوله للسلطة مايو عام ١٩٩٥ أصابة صديقه الأهم في المملكة العربية السعودية الملك فهد

(647) Sur Rafic Hariri, voir, Nicolas Blanford, Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri: Impact on The Middle East, London, I.B.Tauris, 2008. Voir aussi, René Naba, Rafic Hariri: Un homme d'affaire premier ministre, Paris, Harmattan, 2000.

(٦٤٨) حول العلاقات الأمريكية السعودية في تلك الفترة. انظر: محمد النيرب، العلاقات السعودية الأمريكية، القاهرة، مدبولي، ١٩٩٤.

(٦٤٩) إذن، كان رفيق الحريري يُمثِّل أهم الوسطاء بين شيراك والملك فهد، فإن الأمير بندر بن سلطان سفير العربية السعودية في واشنطن لمدة (٢٣) سنة هو الوسيط القوي بين الملك والرئيس الأمريكي. هنا المقارنة تميل لصالح الأمير بندر الصديق الشخصي للرؤساء الأمريكيين على حساب رفيق الحريري. للمزيد من المعلومات حول دور العلاقات الشخصية بين الملك السعودي، والرئيس الأمريكي، انظر:

David B. Ottaway, The King's Messenger: Prince Bander bin Sultan and America's Tangled Relationship With Saudi Arabia, New York, Walker & Company, 2008.

بالمرض جعلت ولي العهد الأمير عبد الله (الملك لاحقاً) يدير البلد، ولكن بسبب علاقاته الجيدة مع أغلب رموز العائلة الحكمة تجاوز الرئيس شيراك هذا الحاجز[٦٥٠]. تجسدت خصوصية العلاقة بين القادة السعوديين والرئيس شيراك في أكبر أزمة مرت بها الرياض أثناء أحداث ١١ سبتمبر، فقد كانت الصداقة حاضرة بزيارة وزير الخارجية هوبير فيدرين الرياض في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠١، ومن ثم زيارة الرئيس شيراك نفسه الرياض في ١٣ نوفمبر ٢٠٠١ كأول رئيس غربي يزور الرياض بعد سبتمبر في موقف نراه بمثابة دعم للرياض في أزمتها السياسية[٦٥١]، وخلال عام ٢٠٠٢ كانت هناك ست زيارات وزارية على مستوى وزيري الدفاع والخارجية متبادلة بين الرياض وباريس مناصفة، ثلاث زيارات من قبل الجانب الفرنسي وثلاث من قبل الجانب السعودي، وهذا عدد يُعتبر عال ويعطي مؤشراً للتقارب الفرنسي السعودي، خصوصاً في الأزمات السياسية[٦٥٢].

انتكاسة خصوصية العلاقة بين القادة مع فترة الرئيس نيكولا ساركوزي

بعد النجاح الذي حققه الرئيس جاك شيراك ونظراؤه السعوديون في بناء خصوصية في علاقاتهم الشخصية التي انعكست على علاقة بلديهما، قدم الرئيس ساركوزي بنمط جديد للاليزيه ترتب عليه سياسة خارجية فرنسية جديدة[٦٥٣]. كان المنظر الأبرز على الساحة الدولية أن السياسة الخارجية للرئيس

(٦٥٠) أكثر من مرة يخرق الرئيس شيراك البرتوكول ويستقبل الملك السعودي، في المطار، كانت المرة الأخيرة أثناء استقباله للملك عبد الله في المطار وفي يونيو عام ٢٠٠٣. كما يخرق الرئيس شيراك البرتوكول للقادة السعوديين أثناء استقباله لهم في الإليزيه بالنزول من السلم واستقبالهم أثناء نزولهم من السيارات.

(٦٥١) مصدر الزيارات: وزارة الخارجية السعودية. إدارة المراسم والزيارات. يوليو عام ٢٠١١.

(٦٥٢) الزيارات خلال عام ٢٠٠١ كالآتي: ١٥ مارس وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل يزور باريس. ٦ أبريل وزير الدفاع الفرنسي الآن ريشار يزور الرياض. ٢٦ يونيو وزير الخارجية دومنيك دوفليبان يزور الرياض.١٠ سبتمبر زيارة ثانية للأمير سعود الفيصل.٢٥ أكتوبر وزيرة الدفاع ميشال اليو ماري تزور الرياض. ١٢ نوفمبر زيارة ثالثة للأمير سعود الفيصل.

(653) Sur la politique étrangère de la France après arriver Sarkozy au pouvoir, voir, Hervé de Charrette, «Nicolas sarkozy et la politique étrangère de la France: entre changement et continuité», Revue internationale et stratégique, N°70, 2/2008.

ساركوزي بعد انتخابه مايو في ٢٠٠٧ قريبة من توجهات إدارة الرئيس بوش الابن التي تزامنت مع رئاسة ساركوزي لسنة واحدة فقط [٦٥٤]. بالطبع هذا يُمثّل انقطاعاً في العلاقة التواصلية بين قادة الرياض الذين أسسوا مع الرئيس جاك شيراك علاقة خاصة خلال سنوات، وفي هذا السياق يقول لنا السفير السعودي، في باريس: «الرئيس ساركوزي يحمل روح الشباب، أتى للسلطة وهو متحمس، قدّم نمطاً جديداً للرئاسة الفرنسية أكثر ديناميكية من سابقيه وهذه صفة إيجابية. ويضيف السفير: الحيوية جيدة، ولكن أحياناً هذا النمط السريع ليس الأفضل في بعض الظروف السياسية[٦٥٥]». في نفس السياق تماماً يقول لنا السفير الفرنسي السابق في الرياض Darragon: «هناك فجوة واضحة لنا جميعاً في التواصل بين الرئيس ساركوزي والقادة السعوديين[٦٥٦]». حتى إن الرئيس شيراك نفسه وصف الرئيس ساركوزي بالشخص الطموح، ولكنه في نفس الوقت رجل عصبي ومندفع [٦٥٧]. تأكيداً لحديث المسؤولين الفرنسيين والسعوديين حول الخلل في خصوصية العلاقات بين القادة السعوديين مع الرئيس ساركوزي، نستطيع الاستشهاد بحادثتين في عهد الرئيس ساركوزي تثبت بالفعل وجود خلل على مستوى التواصل الفرنسي السعودي.

الحادثة الأولى: أثناء زيارة الرئيس ساركوزي الأولى للرياض بعد توليه السلطة في يناير عام ٢٠٠٨ حدثت بعض التصرفات التي جعلت الرئيس الفرنسي محل انتقاد السعوديين والغربيين خصوصاً الدبلوماسيين المقيمين في المملكة العربية السعودية. على سبيل المثال: أثناء استقبال الملك للرئيس جلس ساركوزي بطريقة معينة، حيث وضع قدمه (حذاؤه) في مواجهة مضيفيه، وقد استهجن الجميع هذه الحركة العفوية غير المقصودة بالطبع من الرئيس الفرنسي، ثم تجنب الرئيس ساركوزي تذوق الأطباق السعودية حيث تعمّد عدم الأكل منها، وبدا

(654) Charlotte Lepri, «le paradoxe américain du président Sarkozy», Revue internationale et stratégique, N°77, 1/2010.

(655) Entretien avec lambassadeur saoudien à Paris Muhammad Al-Shekh, Paris 08/11/2010.

(656) Entretien avec lambassadeur français, Paris 13/11/2010.

(657) Voir, Jacques Chirac, Le temps présidentiel, Paris, Nil, 2011.

متململاً أثناء الاحتفال الشعبي الذي أقيم على شرفه[٦٥٨]. من جانب آخر اعتذر السعوديون عن استقبال رسمي لصديقة الرئيس (زوجته لاحقاً) كارلا بروني؛ باعتبارها ليست زوجة الرئيس الرسمية، ومجرد صديقة لا يمكن استقبالها في الوفد الرسمي بجانب الملك والرئيس؛ لأسباب برتوكولية واجتماعية ودينية. لقد أظهرت تسريبات ويكيليكس أن برقية من السفير الأمريكي في الرياض موجهة لوزارة الخارجية الأمريكية تصف زيارة الرئيس الفرنسي للرياض «ارتكب الرئيس الفرنسي عدة مخالفات بروتوكولية، شعر السعوديين بالإهانة والامتعاض لجلبه صديقته معه في زيارة رسمية، الزيارة كانت بالنسبة للسعوديين غير مريحة بسبب المخالفات البروتوكولية والمطالب اللوجستية للرئيس والوفد المرافق له، لقد لمسنا من المسؤولين السعوديين أن زيارة الرئيس الفرنسي ذات طابع تجاري مرفوض لدى الرياض بعد أن قدَّم الرئيس ساركوزي للرياض أربع عشرة صفقة تجارية مقترحة لصالح الشركات الفرنسية محددة مسبقاً من قبل فريقه التجاري تشمل سعر العرض وسعر الخصم الذي من الممكن أن يحصل عليه السعوديون، لقد بدا الرئيس الفرنسي وكأنه مندوب تسويق أكثر منه رئيس دولة[٦٥٩]».

من جانب آخر ألقى الرئيس ساركوزي في مجلس الشورى السعودي، خطاباً يتعلق بأهمية المملكة العربية السعودية الدينية ووجود الأماكن المقدسة، وكذلك أهمية حوار الأديان والحضارات، ودور وأهمية الدِّين للمجتمعات[٦٦٠]، خطاب الرئيس كان يتعلق بالدِّين والثقافة بشكل عام، ولكنه لم يرق للبعض الذين

(٦٥٨) تحاشى الإعلام السعودي، الحديث عن تصرفات الرئيس الفرنسي، ولكنها كانت محل استهجان المجتمع على مستوى الانترنت، وكذلك المسؤولين السعوديين والفرنسيين خصوصاً الدبلوماسيين الفرنسيين الذين يعملون في البعثة الدبلوماسية سواء في الرياض أو جدة. أكثر من دبلوماسي فرنسي فضلوا عدم ذكر أسمائهم قالوا لنا: «تصرف الرئيس كان غلطة كبيرة».

(٦٥٩) نشرت قناة الجزيرة البرقية كاملة المسربة في ٢٠١٠/١٢/٢٦. كذلك نشرت وكالة الأنباء الفرنسية جزءاً من البرقية الأمريكية ٢٠١٠/١٢/٠١. لمشاهدة البرقية كاملة انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0D79273-6B3C-4DB1-9260-3746C98E5CF0.htm

(660) Le discours complet: www.diplomatie.gouv.fr/ar/article633.hᵬtml?lang=ar

يرون أن فرنسا بلداً علمانياً ولماذا الخلط بين المصالح القومية والمبادئ والأديان والثقافات؟![٦٦١].

الحادثة الثانية: كانت هناك زيارة مبرمجة للملك عبد الله لباريس في يوليو عام ٢٠١٠؛ لافتتاح معرض سعودي في اللوفر وحضور العيد الوطني الفرنسي. في ٢٩ يونيو عام ٢٠١٠ كتب Georges Malbrunot الصحفي في الفيقارو تقريراً صحفياً بتوفر معلومات لديه من محيط وزير الدفاع الفرنسي إريفيه موران أثناء زيارته للرياض ولقائه الملك عبد الله، بأن الملك قال للوزير الفرنسي: «هناك دولتان في المنطقة، لا تستحقا الوجود: إيران وإسرائيل». خلال (٢٤) ساعة من نشر المقال ردّ الديوان الملكي السعودي، بعدم صحة المعلومات، وطالب الصحيفة بالتأكد من معلوماتها والاعتذار[٦٦٢]. في ١١ يوليو أعلن السعوديون تأجيل الزيارة لأجل غير محدد دون أي إيضاحات حول الأسباب. وحول هذه المقالة يقول لنا الصحفي نفسه Georges :Malbrunot «كانت مجرد معلومات صحفية نقلتها كما وصلتني، علاقتي بالسعوديين جيدة ولم يصلني أي شيء سلبي منهم بعد التقرير، ولا علم لي إن كان تأجيل زيارة الملك بسبب تقريري الصحفي أو لأي سبب آخر [٦٦٣]».

بعد (٢٤) ساعة من إعلان الرياض تأجيل زيارة الملك لباريس يزور وزير الخارجية السعودي باريس؛ لعقد مؤتمر مع نظيره الفرنسي؛ لإيضاح ملابسات تأجيل الزيارة الملكية، ولكن المؤتمر تعثر أكثر من مرة، وعقد بعد مناقشات غير معلنة بين الأمير سعود الفيصل ووزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير، وكان مؤتمراً قصيراً نفى الوزير السعودي فيه وجود توتر بين الرياض وباريس، وأن الملك سوف يزور باريس، قريباً ولم يستطع الوزير كوشنير الإجابة عن تساؤلات الصحفيين المتعلقة بهذه الحادثة[٦٦٤]. في هذا السياق يقول لنا أحمد الخميس مراسل وكالة الأنباء السعودية الرسمية في باريس والذي كان يغطي

(661) Gilles Paris, «A Riyad, Nicolas sarkozy prêche «diversité» des religions et cultures», le monde, 16/01/2008.

(662) Saudi Agency press 30/06/2010.

(663) Entretien avec Georges Malbrunot, Paris 06/11/2010.

(٦٦٤) حتى إعداد هذا الفصل أغسطس عام ٢٠١٢ لم يزر الملك باريس.

هذا المؤتمر: «تأجل المؤتمر أكثر من مرة خلال ٤٨ ساعة؛ بسبب عدم توافق وقت برنار كوشنير مع الوزير السعودي. لم يكن التنسيق بين الخارجية الفرنسية ونظيرتها السعودية أو الوزيرين عال لإنجاح هذا المؤتمر، ولم يخرج الصحفيون بإجابة شافية حول السبب الحقيقي لتأجيل الملك عبد الله زيارته لباريس خصوصاً وأنه كان في جولة خارجية على العديد من الدول الغربية[٦٦٥]». من خلال هاتين الحادثتين بإمكاننا القول: إن هناك خللاً واضحاً في طبيعة العلاقات الشخصية بين القادة الفرنسيين والسعوديين، وأن إدارة الملك عبد الله وإدارة الرئيس ساركوزي لم تكن متفاهمة ومنسجمة، وما كانت هذه الإرباكات تحدث أثناء رئاسة شيراك.

ختاماً: فإن خصوصية العلاقة بين القادة في العلاقات الفرنسية السعودية من أهم مقومات خط الرياض باريس السياسي والاقتصادي، ومعظم التعاونات والعقود العسكرية والنفطية تمت عبر تفاهم شخصي بين القادة، ولولا هذه الخصوصية الرئاسية الملكية لم تصل العلاقات بين الرياض وباريس لهذا المستوى.

لكن هذه الخصوصية التي بدأت بشكل مثالي مع ديجول – بومبيدو وأخذت الشكل البرجماتي مع ديستان – ميتران، ووصلت للقمة في التواصل مع شيراك، أصابها انقطاع؛ في عهد الرئيس ساركوزي والملك عبد الله.

هناك خلل في الشكل، وخلل في العمق في السياسة الخارجية الثنائية المتبادلة بين الرياض وباريس على مستوى البرتوكول، وعلى مستوى التفاوض، وعلى مستوى التعاون، وعلى مستوى إدارة الاختلافات في بعض المواقف مثل: قضية تأجيل زيارة الملك.

(665) Entretien avec Ahmed Al-Khamis, Riyad, 05/08/2011.

٢.٦ دور النخب

١.٢.٦ تأثير أحداث هجمات سبتمبر على توجهات النخب الفرنسية السعودية

أصبح الاقتصاد أهم أولويات العلاقات الدولية، وغالباً ما تبرز هذه الأهمية في الأزمات والتوترات السياسية، وأصبحت المصطلحات الاقتصادية مثل: الاستثمار والتمويل والتضخم توازي المصطلحات السياسية وتسير معها في الأهمية والمتابعة[٦٦٦]. هنا في دراستنا لاحظنا حركة ملموسة لهجرة الأموال السعودية خارج الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أحداث سبتمبر، رافق هذه الحركة المالية توجهات جديدة للنخبة السعودية لتشغيل هذه الأموال في الداخل السعودي، من جهة، ومن جهة ثانية، استثمار هذه الأموال في أوروبا وخصوصاً في فرنسا؛ لأسباب سياسية بالدرجة الأولى؛ باعتبارها ملاذاً آمناً في الفترة التي تلت هجمات سبتمبر مقارنة بباقي حلفاء الرياض(بريطانيا توني بلير مثلاً). وفي الواقع غالبية هذه الاستثمارات ذهبت لتملك العقار خصوصاً شراء العقارات الباريسية الفخمة. ونتساءل هنا: ما مدى تأثير هجرة هذه الأموال السعودية لفرنسا بعد أحداث سبتمبر؟ وما مدى تأثير توجه النخبة السعودية التي أصبحت تستثمر في الداخل الفرنسي، وتتواجد بشكل لافت في باريس على العلاقات الفرنسية السعودية؟

ليس هناك أرقام رسمية للأموال السعودية الخاصة التي هاجرت من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أحداث سبتمبر، لأنها مُلكيات خاصة، ولأن هذه الأموال هاجرت على مراحل؛ بسبب تتابع الأحداث والمضايقات التي مارسها الأمريكيون على السعوديين من جهة، ومن جهة ثانية، لأن الأموال التي هاجرت من الولايات المتحدة الأمريكية أغلبها عاد للمملكة العربية السعودية، ومن ثم خرج لأوروبا، وبعضها هاجر من الولايات المتحدة لأوروبا بشكل مباشر، الأمريكيون هم وحدهم من يعرف الأرقام الصحيحة؛ لأن الأموال هاجرت من بنوك أمريكية[٦٦٧].

(666) Guy Carron de la Carrière, Omniprésente économie, in, Frédéric Charillon (dir), Politique étrangère, Nouveaux regards, Op,cit.,p.243.

(٦٦٧) يوسف عبد الله مكي، «تداعيات أحداث سبتمبر على السعودية: الحصاد» الرياض، الوطن السياسية، أكتوبر عام ٢٠٠٥.

في هذا السياق يقول لنا فهد المعمر مدير الاستثمار في السوق المالية السعودية (تداول): «ليس لدينا أرقام دقيقة، ولكن التقديرات للأموال السعودية التي هاجرت الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أحداث سبتمبر تتراوح ما بين (٢٠٠- ٢٥٠) مليار دولار، توزعت أغلبها بين قناتين. القناة الأولى: تم إعادة استثمارها في الداخل السعودي، مثل: الاستثمار العقاري أو تشغيلها في البورصة. والقناة الثانية: هجرة هذه الأموال لأوروبا خصوصاً فرنسا [٦٦٨]».

إذن، نحن أمام رقم كبير وتحول كبير سواء في المملكة العربية السعودية نفسها أو فرنسا بسبب هذه الأموال المهاجرة الهائلة. في المملكة العربية السعودية تُعتبر الفترة (نوفمبر ٢٠٠١- فبراير عام ٢٠٠٦) الفترة الذهبية للاستثمار سواء في العقار أو في البورصة التي وصلت لأرقام خيالية، حيث ارتفع المؤشر السعودي، «Tasi» من ٣٥٠٠ نقطة إلى ٢١٠٠٠ نقطة [٦٦٩]. وفي الأراضي الفرنسية توافد السعوديون على شراء العقارات والفنادق في باريس ومنطقة Côte d'Azur الفخمة بشكل ملحوظ، وأصبحت باريس وجهة دائمة للسعوديين على مدار السنة بغض النظر عن الإجازات والمواسم [٦٧٠]، ولكن أي نخبة سعودية تواجدت بعد أحداث سبتمبر؟ هل هي النخبة القديمة المتواجدة قبل أحداث سبتمبر أم نخبة جديدة؟

مثلما عرفنا في الفصل السابق، فأن هناك نخبة سعودية من العائلة الحاكمة على رأسها الملك السعودي، تتملك المنازل وتتواصل مع المسؤولين الفرنسيين في

(668) Entretien avec Fahd Al-Mouammar, Riyad, 05/08/2010.

(٦٦٩) كسب البعض من السعوديين أموالًا طائلة بسبب هذه الارتفاعات واستثمروها في الداخل والخارج، ولكن ابتداء من ٢٠٠٦ انهار سوق الأسهم السعودي، بشكل دراماتيكي وهو الآن يتراوح بين ٦٠٠٠-٦٥٠٠ نقطة، وقد خسر البعض ثرواتهم بسبب هذا الانهيار. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: علي الدويحي، » من نفخ بالونة الأسهم السعودية حتى انفجارها في ٢٠٠٦»، جدة، عكاظ، يناير ٢٠١١.

(٦٧٠) هناك مجموعة من الفنادق الباريسية الفخمة يملكها سعوديون بالكامل وبدون أي مشاركة، ولا ننسى فنادقاً أخرى، يتملك السعوديون نسباً في ملكيتها. من أشهر الفنادق المملوكة للسعوديين بالكامل:

Marriott champs Elysées, Georges V, Prince du Galles, Balzac, Amarante champs Elysées, Pershing et De Crillon.

إطار علاقات خاصة أثناء إجازاتها خارج إطار التواصل الرسمي، ولكن هذه النخبة المحسوبة على النظام السياسي بشكل رسمي لم تقم بأعمال استثمارية في فرنسا؛ تلافياً لأي حساسيات قد تأتي من خلط السياسة بالمصالح الشخصية، ولكن بعد أحداث سبتمبر النخبة السعودية التي أتت بأموالها لفرنسا أغلبها نخبة ليس لها مناصب حكومية سواء كانوا من العائلة الحاكمة أم من خارج العائلة الحاكمة، هدفها الكسب المادي، وليس لدى هذه النخبة أي حساسيات أو حسابات سياسية يخشون منها أو عليها. وفي هذا السياق يقول لنا المستشار الاقتصادي في السفارة الفرنسية في الرياض Philippe Fouet: «بعد أحداث سبتمبر حركة شراء المنازل والفنادق من قبل السعوديين ملحوظة لنا كجهة اقتصادية ذات اختصاص، ليس لدينا أرقام دقيقة بعدد المتملكين ولا بد من الرجوع لسجلات البلديات الفرنسية؛ لمعرفة الأرقام الحقيقية، لكن هناك أسماء معروفة اقتصادياً على أعلى مستوى مثل: الأمير الوليد بن طلال ومحمد عيسى الجابر دخلت في الاستثمار في فرنسا بقوة [٦٧١]».

من طرفنا نتساءل: هل هذه النخبة الجديدة التي أتت بعد ١١ سبتمبر هي بالفعل تُمثِّل دور جماعة مصالح وضغط بالمعنى السياسي والاقتصادي، بحيث اندمجت في السياق الحكومي الفرنسي السعودي، وأصبحت تمارس الضغط على الحكومات، وبالتالي التأثير في العلاقات الفرنسية السعودية؟

في الواقع نستطيع تحليل الوضع السياسي الاقتصادي لهذه النخبة عبر قراءة واقعها منذ أحداث سبتمبر، ونستطيع القول: إن هذه النخبة السعودية التي لها مصالح في فرنسا أغلبها لم يقم بأي دور يـجـّسد جماعة المصالح والضغط سواء بالضغط على الجانب الفرنسي أم الضغط على الجانب السعودي. بالمقابل لا يوجد نخبة فرنسية مماثلة مستثمرة في الأراضي السعودية تتقاطع مصالحها مع النخبة السعودية التي استقرت أموالها في فرنسا بشكل مباشر، وهذه من أهم عوامل الضعف في قوة هذه النخبة السعودية المستثمرة في فرنسا.

(٦٧١) Entretien avec Philippe Fouet, Riyad, ١٢/٠١/٢٠١١.محمد الجابر يملك مجموعة فنادق في باريس، ولكنه بعيد عن السياسة.

في الحقيقة هم مجرد رجال أعمال، لديهم ثروات يعتقدون أن فرنسا مكان آمن لحفظ ثرواتهم التي وضعوها في فنادق أو عقار، وحضور هذه النخبة السعودية في فرنسا لم يتجاوز وضعية السائح الثري الذي يتمتع ببعض المزايا المتعلقة بالتفاصيل البسيطة مثل: تسهيلات في التأشيرات والإقامة، أو تسهيل بعض الإجراءات الإدارية مقابل ملكيتهم في فرنسا، وليس لدى هذه النخبة السعودية في فرنسا أي تفضيلات سياسية أو اجتماعية أو نقابية ترتبط بمصالحهم وثرواتهم، لذلك لم يتدخلوا في تفاصيل الحياة السياسية الفرنسية، ولم يرتبطوا كثيراً بالوضع الفرنسي الداخلي. في هذا السياق يقول لنا صالح الطيار أمين الغرفة التجارية العربية الفرنسية في باريس: «بحكم عملنا هنا في باريس غالباً ما يلجأ لنا المستثمرون السعوديون في فرنسا بهدف الاستشارات القانونية المتعلقة بمصالحهم، ليس لدى رجال الأعمال السعوديين اهتمام أو علم بالوضع الفرنسي؛ لأن التغيرات السياسية الفرنسية لا تؤثر على مصالحهم سواء سلباً أو إيجابا [٦٧٢]».

وبإمكاننا تفصيل مراحل هذه النخبة السعودية التي أتت بعد هجمات سبتمبر بظهور مرحلتين بارزتين مرت على هذه (النخبة الطارئة):

المرحلة الأولى: أثناء فترة الرئيس شيراك خلال الفترة ٢٠٠١- أبريل عام ٢٠٠٧، ففي هذه المرحلة كان حراك النخبة السعودية في فرنسا مرتبطاً بجانب استثماري بحت دون الاقتراب من السياسة، وفي هذا السياق يقول لنا رئيس الغرف التجارية السعودية عبد الرحمن الجريسي بوضوح: «أحداث سبتمبر كانت أكبر محفز لهجرة المال السعودي، من الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت فرنسا - وتحديداً العقارات الباريسية - من أهم قنوات تسرب هذا المال السعودي [٦٧٣]». بالمقابل نلاحظ أن إدارة الرئيس شيراك لم تهتم كثيراً بوجود هذه النخبة، ولم تعتبرها عنصراً هاماً في العلاقات الفرنسية السعودية؛ بسبب أن الرئيس شيراك وإدارته يملكان من السابق علاقات على أعلى مستوى مع نظرائهم السعوديين سواء سياسياً أو اقتصادياً، ولم يكن هؤلاء الأثرياء الجدد ملفتين لدرجة الاعتماد

(672) Entretien avec Saleh Al-Tayiar, Paris,01/06/2011.
(673) Entretien avec Abderrahmane Al-Juraisi, Riyad, 15/12/2010

عليهم في العلاقة مع الرياض. من جانب آخر، كان تتابع الأحداث السياسية التي تلت هجمات سبتمبر بشكل دراماتيكي من: حرب أفغانستان عام ٢٠٠١، وحرب العراق عام ٢٠٠٣واغتيال الحريري عام ٢٠٠٥، والحرب بين حزب الله وإسرائيل عام ٢٠٠٦، ذات آثار سياسية واقتصادية ترتب عليها انشغالاً للقوى على المستوى العالمي والإقليمي، وبالتالي فهذه الأحداث بمثابة انشغال تام للنظام السياسي الفرنسي عن اهتمامات أخرى، مثل: التركيز على الاستفادة من نخبة سعودية قادمة بثرواتها لفرنسا باعتبارها ملاذاً آمناً.

المرحلة الثانية: بدأت مع فترة الرئيس ساركوزي ابتداء من عام ٢٠٠٧. هنا نلمس تغيراً ملحوظاً على مستوى دور النخبة، أو بمعنى أدق هو اهتمام الرئيس ساركوزي برجال الأعمال السعوديين قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية. أصبحنا نرى حراكاً لرجال الأعمال السعوديين على مستوى الغرف التجارية ومجالس رجال الأعمال الفرنسية السعودية [٦٧٤].

بالإجمال، النخبة السعودية التي استثمرت أموالها في فرنسا بعد أحداث سبتمبر كانت نخبة هادئة ذات أهداف اقتصادية بحتة، وليس لهذه النخبة السعودية تقاطعات ومصالح مشتركة بشكل مباشر مع النخبة الاقتصادية الفرنسية، فأعضاء هذه النخبة السعودية لم تقم على الأراضي الفرنسية مشاريع مشتركة مع نظرائهم الفرنسيين مثل: مصانع أو شركات أو استثمارات دولية، إنما كانت الاستثمارات السعودية فردية وجامدة كشراء فنادق وتملك عقارات؛ لذلك لم تمارس هذه المجموعة دور النخبة القائم على الضغط على الإرادة السياسية عبر عملية التحالف مع النخبة الفرنسية، وممارسة الضغوط والتدخل في الحياة السياسية والاجتماعية الفرنسية أو السعودية؛ لتحقيق المصالح.

(٦٧٤) مثل منتدى الاستثمار السعودي، في فرنسا تحت إشراف الغرفة التجارية العربية الفرنسية خلال الفترة ١٥-١٧/٠٧/٢٠١١. وكذلك منتدى الغرف التجارية الفرنسية السعودي، في ٤-٦ أكتوبر ٢٠١٠. كذلك منتدى رجال الأعمال الفرنسي السعودي، ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩. نشير هنا إلى أن بعض الفرنسيين أخذوا توجه الرئيس ساركوزي للاهتمام برجال الأعمال بشكل سلبي. للمزيد حول هذا الموضوع انظر:
Michel Pinçon & Monique Pinçon-Charlot, Le président des riches: enquête sur l'oligarchie dans la France de Nicolas Sarkozy, Paris, Zones, 2010.

بالإمكان القول، إن الاستثناء الوحيد لهذه النخبة القادمة بعد أحداث سبتمبر، والذي جسّد بمفرده دور جماعة المصالح والضغط، وحاول الدخول في عمق الحياة السياسية الفرنسية كان أغنى رجل سعودي وعربي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز. لقد كانت محاولة الأمير الوليد بن طلال مختلفة قليلاً، لم تتم التجربة النخبوية لهذا الأمير في الأراضي الفرنسية وفق الآلية الطبيعية للنخب بتحالفه مع أعضاء النخبة الآخرين سواء فرنسيين أو سعوديين؛ لممارسة الضغط على النظام السياسي سواء السعودي، أو الفرنسي؛ بهدف تحقيق المصالح. فقد تم التحالف بين الأمير الوليد بن طلال والنظام السياسي الفرنسي بشكل مباشر ممثلاً بشخص الرئيس الفرنسي أكثر من الارتباط بالنخبة الفرنسية أو أي مسؤول فرنسي آخر، بل إن هذا الأمير كان على علاقة قوية في نفس الوقت مع الرئيس شيراك وخلفه الرئيس ساركوزي.

يقول لنا الأمير الوليد بن طلال في لقاء خاص بهذه الدِّراسة: «فرنسا هدف لأي مستثمر، ونحن مهتمون بالاستثمار بالأراضي الفرنسية قبل أحداث سبتمبر. لا أنكر أن أحداث سبتمبر ساعدتنا بتسريع رغبتنا في التركيز الاستثماري في فرنسا، وعلاقتي الجيدة مع الرئيس شيراك شجعتني على الاستثمار في فرنسا، بدافع شخصي وبدون أي مطالب سياسية، وتلبية لرغبة الرئيس شيراك ببناء متحف إسلامي في اللوفر تبرعت بقيمة ١٧ مليون يورو عبر التنسيق مع الرئيس جاك شيراك في عام ٢٠٠٥ [٦٧٥]. يضيف الأمير الوليد: مع الرئيس شيراك لم يكن بيننا أي نقاشات أو مواضيع سياسية، فقد كنا صديقين، ولم يلجأ لي الرئيس شيراك في موضوع سياسي يتعلق بالمملكة العربية السعودية [٦٧٦]».

ولكن عند سؤالنا للأمير عن العمق السياسي في علاقته القوية مع الرئيس ساركوزي التي أصبحت محل تساؤل واهتمام الفرنسيين والسعوديين على

(٦٧٥) التكلفة الإجمالية لهذا المتحف (٥٦) مليون يورو، تبرع الأمير الوليد بسبعة عشر مليون يورو، ودفعت الحكومة الفرنسية (٢٦) مليون يورو، (١٣) مليون يورو كانت تبرعات من جهات أخرى. يحتل المتحف مساحة (٣٥٠٠) متر مربع، ويحتوي حوالي (١٠,٠٠٠) قطعة أثرية إسلامية. للمزيد من التفاصيل انظر: الشرق الأوسط ٣١ يوليو عام ٢٠٠٥.

(676) Entretien avec prince AL-Walid ben Talal, Riyad, 25/04/2011. Sur les détails voir, Le parisien 31/07/2005.et le soir 02/08/2005, et le monde 28-29/07/2005.

السواء، أجابنا الأمير بوضوح: «الرئيس ساركوزي صديق مقرب على المستوين الشخصي والعائلي، بدأت صداقتنا منذ عام ٢٠٠٣، هو من بدأ التواصل وطلب صداقتي عندما كان وزيراً للداخلية، كانت أهم مطالب الرئيس ساركوزي مني ترتيب لقاء له مع الملك عبد الله بن عبدالعزيز بعد إعلان الرئيس شيراك عدم ترشحه لولاية ثالثة في مارس عام ٢٠٠٧ [٦٧٧]، ولكن الملك عبد الله اعتذر عن اللقاء، وطلب مني إيصال رسالة شفوية للرئيس ساركوزي أن الاعتذار عن اللقاء، بسبب التوقيت الذي يصادف فترة التجهيز للانتخابات الرئاسية الفرنسية، واستقبال مرشح للرئاسة الفرنسية من قبل الرياض سوف يُفهم بأنه تفضيل الرياض لهذا المرشح (ساركوزي) على منافسيه، والرياض ترغب بعدم التدخل في التفاصيل والشؤون الداخلية للدول الصديقة.

ويضيف لنا الأمير الوليد: الرئيس ساركوزي يستشيرني في بعض الأمور المتعلقة بالعلاقات الفرنسية السعودية. بالطبع أنا أفيده بكل ما يتعلق ببلدي المملكة العربية السعودية. كما يستشيرني في بعض الملفات الإقليمية خصوصاً الملف اللبناني والملف السوري. وحول رأي الأمير الوليد بن طلال في الرئيس ساركوزي في ضوء العلاقات الفرنسية السعودية، قال لنا الأمير الوليد: الرئيس ساركوزي من أفضل الرؤساء الفرنسيين، ولكنه (Hyper Active)، وهذه الصفة عيب وميزة جيدة في نفس الوقت. إذا كان هناك خلل في العلاقة الفرنسية السعودية، فذلك بسبب السعوديين الذين لم يتواصلوا بحيوية مع هذا الرئيس النشيط !! [٦٧٨]».

إننا نعتقد أن الرئيس ساركوزي كان يرغب في بداية فترته الرئاسية بطرح سياسة خارجية جديدة لفرنسا بشكل عام، فيها نوع من البرجماتية والفاعلية التي تعيد فرنسا من جديد فاعلاً دولياً لا يمكن تجاهله[٦٧٩]. وفي ظل هذا السياق الساركوزي العام نعتقد أن الرئيس ساركوزي على مستوى العلاقات الفرنسية السعودية كان يرغب بفرض نمط جديد يكون فيه الفاعلون الجدد

(677) Voir, le monde 11803/2007.

(678) Entretien avec prince AL-Walid ben Talal, Riyad, 25/04/2011.

(679) Frédéric Charillon,» Nicolas Sarkozy à mi-parcours: comment réformer une politique étrangère», politique étrangère, été 2009/2

سواء فرنسيين أو سعوديين ذوي طابع تجاري أكثر من الطابع السياسي، كما كان مع أسلافه السابقين.

كان الرئيس ساركوزي يأمل خلق نخبة اقتصادية جديدة ثرية تؤثِّر في السياسة ومقربة من الرئيس في نفس الوقت، مثل: صديقه الأمير الوليد بن طلال من الجانب السعودي، ومن الجانب الفرنسي أمين عام الإليزيه السابق ووزير الداخلية الحالي Claud Guéant الذي يدير ملف العلاقات الفرنسية السعودية بالكامل، يقابله في الجانب السعودي، وزير التجارة عبد الله زينل علي رضا الذي أصبح يدير الملف الفرنسي من الجانب السعودي[٦٨٠].

إن الرئيس ساركوزي بذلك يقطع العملية التواصلية على مستوى النخبة التي كانت مع الرئيس شيراك وفريقه، والتي كانت على المستوى السياسي، ويبدأ مرحلة جديدة بالاعتماد على الاقتصاديين بدل السياسيين في العلاقات الفرنسية السعودية. يبدو أن الفاعلين الاقتصاديين الجدد من جانب الرئيس ساركوزي لم ينجحوا كما كان يفعل الفريق القديم (مجموعة شيراك)، فلم يتم توقيع عقود كبيرة، وأغلب المفاوضات العسكرية والنفطية والطاقة النووية السلمية لم تنجح(حتى هذه اللحظة)، والنتائج الحقيقية على الأرض لا توازي الحركة الإعلامية والدبلوماسية للرئيس ساركوزي وفريقه.

(٦٨٠) كان عبد الله زينل علي رضا مستشاراً في الديوان الملكي، وتم تعينه كوزير للتجارة في مارس عام ٢٠٠٨.

٦.٢.٢ تأسيس مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي: الأسباب والنتائج

لا تناقض بين الدبلوماسية القديمة والجديدة إلا في استخدام الأدوات والأساليب الدبلوماسية المبتكرة سواء في العلاقات الدولية المتعددة أم في العلاقات الدولية الثنائية[٦٨١]. نستطيع القول: إنه بعد أحداث ١١ سبتمبر وما ترتب عليها من ضغوطات غربية ذات أبعاد سياسية وحملات إعلامية ضد المملكة العربية السعودية بسبب ما يزعم بدورها في تنامي التطرف الإسلامي، حاولت الرياض التحرك في جميع الاتجاهات واللعب بجميع الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية التي تملكها؛ لتحسين صورتها العالمية. قامت الرياض بتفعيل دور القطاع الخاص؛ لكي يكون مسانداً للجهود الحكومية الدبلوماسية عبر تحريك بعض الأدوات بشكل إيجابي يتوافق مع التحرك السياسي والدبلوماسي والإعلامي. ومن أهم هذه الأدوات: تفعيل دور الغرف التجارية السعودية وتأسيس مجالس رجال الأعمال مع أغلب الدول الغربية، ومنها مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي.

بدورنا نتساءل: في هذه الدراسة: إلى أي مدى كان تأثير مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي، على العلاقات الثنائية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية؟ وما الظروف التي صاحبت المجلس والعوائق والنجاحات لهذا المجلس؟

إن خروج رأس مال سعودي خاص يعود لأفراد سعوديين يقدّر (٢٠٠-٢٥٠) مليار دولار من الولايات المتحدة الأمريكية وعودته للمملكة العربية السعودية بسبب أحداث سبتمبر كان مغرياً للنظام السعودي، بتفعيل هذه السيولة العالية في إطار جهود الرياض للتواصل مع الغرب، وتحسين صورتها عالمياً والتي تضررت بسبب هجمات سبتمبر[٦٨٢]. ومن جهة ثانية، كان هذا المال الخاص مفيداً أيضاً للنظام السعودي، عبر عودته للداخل السعودي، بحيث أنعش حركة الاقتصاد الداخلي خصوصاً في قطاع الأسهم والعقار بالدرجة الأولى، وهو ما

(681) Guillaume Devin, Les diplomatie de la politique étrangère, in, Frédéric Charillon (dir), politique étrangère: nouveaux regards, Op,cit.,p.228.

(٦٨٢) علي الدويحي، مرجع سابق. كذلك مقابلة مع رئيس الاستثمار في البنك المركزي السعودي، فهد المعمر، الرياض، ٥/٨/٢٠١٠.

أشغل وأبعد العامة عن المواضيع السياسية المتعلقة بأبعاد هجمات سبتمبر. للحق، كان الأفراد السعوديون مشغولين عن الأبعاد السياسية والمطالب الغربية ضد الرياض، ويعيشون طفرة اقتصادية في أسواق الأسهم والعقار.

إذن، عودة المال الخاص السعودي، من الولايات المتحدة الأمريكية كان ذا فائدة مزدوجة داخلية وخارجية، ولكن الفائدة الخارجية هي الأهم، وقد تجسدت بتأسيس مجالس رجال أعمال تتواصل مع الدول الغربية عبر قناة الاقتصاد الخاصة بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم الغربيين، وتفتح هذه المجالس في نفس الوقت قناة تواصل غير حكومية يمكن عبرها تحسين الصورة التي خلفتها هجمات سبتمبر، وكذلك خلق مصالح جديدة ثنائية مع كل بلد على حِدَة.

في هذا السياق يقول لنا رئيس الغرف التجارية السعودية الأستاذ عبد الرحمن الجريسي: «القطاع الخاص جزء من منظومة البلد السياسية والاقتصادية، ويجب أن يكون له دور فاعل وإيجابي يتوافق مع السياسة العامة للنظام السياسي خصوصاً في الأزمات السياسية والاقتصادية. مجالس رجال الأعمال كانت موجودة في إطار غير رسمي عبر تواصل عفوي بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم، لدينا مجلس رجال أعمال مع جميع الدول التي نتعامل معها اقتصادياً ولكننا بدعم سياسي فعّـلنا آلية عمل هذه المجالس بعد أحداث سبتمبر بشكل واضح، استفدنا من قيام رجال الأعمال بدور اقتصادي وسياسي وإعلامي للمصلحة العامة. قام المجلس الفرنسي السعودي، بأعماله بشكل فعلي في (٢٠٠٢-٢٠٠٣). ولكننا كغرفة تجارية لا نتدخل في عمله، ولدى المجلس استقلالية رغم وجودهم إدارياً تحت مظلة الغرفة التجارية، لكن هذا المجلس لم يأخذ صفة الرسمية التشريعية، لذلك لا نستطيع توجيه أو مراقبة وتقييم نشاطاته.

ويضيف الجريسي: لا أرى أن مجلس الأعمال السعودي، الفرنسي نشيطاً وفاعلاً مقارنة بمجالس أخرى، مثل: السعودي، الصيني، والسعودي الأمريكي، والسعودي الألماني، وحتى السعودي، الإيطالي[٦٨٣]».

(683) Entretien avec Abdulrahman Al-Juraisi, Riyad, 15/12/2010.

وفي نفس السياق يقول لنا أمين الغرفة التجارية العربية الفرنسية في باريس صالح الطيار: «مجالس رجال الأعمال فكرة ناجحة، ولكنها لم تشرّع، وكانت أحداث سبتمبر، هي من فعّل عملها. للأسف مجلس رجال الأعمال الفرنسي يفتقد الكثير، وهناك تقصير وإهمال من الحكومتين الفرنسية والسعودية للمجلس، وضعف في الأداء من قبل أعضاء المجلس. لم يتجاوز المجلس مسألة الزيارات التبادلية ذات الطابع السياحي، ولا تزال التعاونات الحكومية هي المسيطرة في التعاون التجاري بين الرياض وباريس[٦٨٤]».

وفي الجانب الآخر الفرنسي، قال لنا رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية المستشار في السفارة الفرنسية في الرياض Philippe Fouet: «مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي، فكرة جيدة توافقت مع فتح المملكة العربية السعودية المجال أمام المستثمرين الأجانب بعد أحداث سبتمبر، ولكنه لا يزال في بداياته وينقصه الكثير؛ لأن التعاون التجاري بين الرياض وباريس لا يزال في إطار التعاون الحكومي سواء في المجال العسكري أو المدني[٦٨٥]».

إذن، يمكننا القول: إن المملكة العربية السعودية بسبب أحداث سبتمبر فعّلت دور مجالس رجال الأعمال ولكنها لم تعطها صفة التشريع والدعم الرسمي، كان الأمر بمثابة أداة في سياق جهود سياسية واقتصادية وإعلامية؛ تهدف لتحسين صورة الرياض عالمياً التي تضررت بسبب هجمات سبتمبر.

ويبدو أننا أمام معضلة تتعلق بقدرة هذا المجلس في خلق فضاء جديد بين الرياض وباريس، وإمكانية ممارسة دور جماعة المصالح الذي يضغط على النظام السياسي لتحقيق مصالحه، ويترتب على تحقيق هذه المصالح تقارب اقتصادي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، هناك حوالي عشر سنوات منذ بدأ هذا المجلس أعماله لا يزال المسؤولين الفرنسيون والسعوديون غير راضين عن أداء المجلس مقارنة بالمجالس الأخرى، لكن بالمقابل هناك من يعتقد أن

(684) Entretien avec Saleh Al-Tayiar, Paris,01/06/2011.
(685) Entretien avec Philippe Fouet, Riyad, 12/01/2011.

هذا المجلس يقوم بعمل جيد وجهود ترتقي بالعلاقات الفرنسية السعودية، ويبدو أن هذه النوعية الراضية هي أعضاؤه والقائمون على التنسيق لأعماله.

إما رئيس مجالس رجال الأعمال الفرنسي السعودي، كامل المنجد[٦٨٦] فقال لنا: «نحاول خلق مساحات جديدة في العلاقات الفرنسية السعودية خارج إطار النفط والتسلح. السفارة الفرنسية تقوم بجهد مميز معنا؛ لتسهيل تواصلنا، لكن القطاع الخاص الفرنسي لم يتفاعل معنا كما ينبغي، لكننا بدأنا نتحرك منذ عام ٢٠٠٧ بشكل جيد[٦٨٧]». وفي نفس السياق قال لنا السفير الفرنسي في الرياض Besancenot: «هناك ضعف على مستوى التعاون بين الشركات الصغيرة وعلى مستوى الغرف التجارية بيننا وبين السعوديين، مجلس رجال الأعمال السعودي، يقترب كثيراً من الفرنسيين وجهوده ملموسة[٦٨٨]».

نحن من طرفنا نتساءل: هل يـجـسّد هذا المجلس دور لوبي يمارس الضغط لتحقيق مصالحه؟

بحسب عالم السياسة الفرنسي Philippe Braud: «اللوبي ذو الأهداف الاقتصادية مرتبط بالنظام السياسي والمكون الثقافي[٦٨٩]». من خلال حديث المسؤولين الفرنسيين والسعوديين، فإن هذا المجلس يفتقد بالأساس لمقومات التأثير ولا نستطيع القول بأن هذا المجلس يُمثِّل لوبياً أو جماعة مصالح أو جماعة ضغط.

في الحقيقة اكتشفنا أن هذا المجلس لا يوجد له مقر سواء في المملكة العربية السعودية أو في فرنسا، ولقاؤنا مع رئيس المجلس السيد كامل المنجد كان في موقع مؤسسته الخاصة التي عبرها أيضاً يدير شؤون وجدول أعمال مجلس

(٦٨٦) سعودي من أصل سوري يتحدث الفرنسية، لم يتقلد أي منصب إداري حكومي في القطاع الخاص لديه مؤسسة صغيرة، نشيط ومتواصل مع الجانب الفرنسي، صديق مقرب من السفير الفرنسي في الرياض، يُعتبر ثاني رئيس للمجلس خلال فترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٩ والفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٢.

(687) Entretien avec Kamile Ai-Munajide, Riyad, 04/07/2010.

(688) Entretien avec l›ambassadeur français à Riyad, M.Besancenot, Riyad 12/01/2011.

(689) Philippe Braud, *Sociologie politique*, Op,cit.,p.424. Sur le lobbying, voir, Gilles Lamarque, *Le Lobbying*, Paris,PUF,1994.

رجال الأعمال السعودي، الفرنسي. الأعضاء يتواصلون بشكل شخصي من مكاتبهم أو مؤسساتهم التجارية الخاصة، والصفقات التي تتم عبر المجلس، في الواقع تبرم عبر آلية شخصية بين أعضاء المجلس وعبر وساطة من رئيس المجلس السعودي، والسفير الفرنسي الذي يقوم بدور رئيس الجانب الفرنسي عبر التنسيق في التواصل بين الشركات الفرنسية والسعودية.

جميع أعضاء المجلس سواء كانوا سعوديين أم فرنسيين رجال أعمال، لهم مؤسسات خاصة، أهدافها ربحية، ولا يوجد ولو عضو واحد لا يُعتبر رجل أعمال، وصاحب مصلحة، لا يوجد في الأعضاء سياسيون أو صحفيون أو أساتذة جامعات، لا يوجد للمجلس ميزانية، ولا يوجد له آلية معلنة على مستوى الخطط والميزانية والعضوية سواء بشكل منفرد أو عبر جهات الاختصاص مثل: الغرفة التجارية أو وزارة التجارة.

توجهنا بسؤال مباشر لرئيس المجلس كامل المنجد: نشاهد لكم حضوراً إعلامياً لافتاً في الصحافة السعودية خصوصاً الصحافة الاقتصادية، وغالباً ما تكون زيارات أعضاء المجلس لفرنسا برفقة السفير الفرنسي. من يدفع تكاليف السفر، ومن يرتب وينظم إدارياً واقتصادياً هذا التحرك؟

كانت إجابته مختصرة وواضحة: «بجهودنا الذاتية وبأموالنا الخاصة[٦٩٠]». وعندما حاولنا التواصل مع رجال الأعمال الفرنسيين الذين يتواصلون مع نظرائهم السعوديين اكتشفنا أن Le CAFS «مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي» غير مصرح أساساً من الجهات الفرنسية، وليس هناك أعضاء ثابتون كما هو حال السعوديين، وأن المسألة برمتها مجرد اجتهادات ومبادرات بين السفارة الفرنسية في الرياض ورجال الأعمال السعوديين، تأخذ شكل دعوات استقبال وتعارف تحت إشراف السفير الفرنسي بالرياض، ومشاركة بروتوكولية من قبل السفارة السعودية في باريس، وبتغطية صحفية في الغالب تكون من الجانب السعودي.

(690) Entretien avec Kamile Al-Munajide, Riyad, 04/07/2010.

قال لنا رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية في السفارة الفرنسية في الرياض: «لا يوجد أعضاء فرنسيون ثابتون في هذا المجلس كحال السعوديين، في كل مرة نحن نتواصل مع رجال أعمال فرنسيين مختلفين عبر السفير الفرنسي وننسق لهم مع الجانب السعودي، ولكن هذا الأمر يتم في إطار التعاون الودي وليس الرسمي؛ لأن المجلس غير مصرح له أساساً من الجانب الفرنسي، وكذلك لم يأخذ صفة الرسمية من الجانب السعودي[٦٩١]».

إذن يمكننا القول: إن هذا المجلس لا يزال في إطار الاجتهادات الذاتية لرجال أعمال يسعون لمصالحهم الشخصية دون تدخل أو دعم من وزارات التجارة أو الغرف التجارية السعودية أو الفرنسية وأن الأمر في أساسه بدأ كمبادرة سعودية كانت في البداية في إطار التحرك السياسي والإعلامي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي على خلفيات أحداث ١١ سبتمبر، ولكنه مع هدوء الحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية لم يلق الاهتمام والدعم من الغرف التجارية أو من الحكومة السعودية. وفي الجانب الفرنسي لم تهتم الحكومة الفرنسية كثيراً بهذا المجلس؛ لأنها تعلم أن المكاسب في العقود الحكومية، وليس في مؤسسات فردية صغيرة.

وبناء على ذلك تحوّل المجلس لجانب شبه شخصي بين رجال أعمال سعوديين في الغالب لهم مصالح تجارية خاصة، وبدأ التحرك باسم فرنسا والمملكة العربية السعودية بهدف مصالحهم الخاصة، بدعم وتشجيع من السفارة الفرنسية التي استفادت من هذا الحراك على مستوى إداري وإعلامي بالدرجة الأولى.

وعندما سألنا رئيس المجلس كامل المنجد عن الإنجازات الملموسة على الأرض خارج سياق التقارب بين رجال الأعمال.... الخ، قال لنا: «إن أعضاء المجلس يحصلون من السفارة الفرنسية في الرياض على تأشيرة (شنجن) لمدة خمس سنوات، وإننا تعرفنا على الشركات الفرنسية التي تقع خارج باريس، ونحاول جلب المنتجات الفرنسية غير المتواجدة في السوق السعودي[٦٩٢]».

(691) Entretien avec Philippe Fouet, Riyad, 12/01/2011.

(692) Entretien avec Kamile Ai-Munajide, Riyad, 04/07/2010.

بالمقابل، نلاحظ على سبيل المثال: عدم انضمام كبار رجال الأعمال السعوديين الذين لهم استثمارات كبيرة في فرنسا لهذا المجلس، مثل: الأمير الوليد بن طلال، أو محمد عيسى الجابر صاحب مجموعة فنادق في فرنسا، أو بعض النافذين سواء في الجانب الفرنسي أو السعودي. ولا شك أن القائمين على مجلس رجال الأعمال في الجانب السعودي، يتحملون جزءاً من سلبية الأداء للمجلس، وبشهادة رئيس الغرف التجارية السعودية عبد الرحمن الجريسي الذي قال لنا: «هذا المجلس غير مرض مقارنة بمجالس رجال الأعمال الأخرى، مع الصين أو مع كوريا الجنوبية أو ألمانيا أو مع إيطاليا[٦٩٣]». ونضيف كذلك ضعف أداء مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي، واقتصاره على زيارات متبادلة (غالباً ما تكون لفرنسا)، تأخذ الطابع السياحي أكثر من الطابع الاقتصادي.

يعكس مجلس الأعمال الفرنسي السعودي، الذي تكاد تنحصر جهوده في المناسبات العامة والاستقبالات. كما لاحظنا كثرة المسؤولين ورجال الأعمال السعوديين الذين تم منحهم أوسمة فرنسية؛ تقديراً لجهودهم في تنمية العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية سواء عبر باريس مباشرة أو عبر ترشيح السفارة الفرنسية في الرياض ويبدو أن للمجاملة دوراً في هذه الأوسمة[٦٩٤]. بينما في الجانب الآخر لم تمنح المملكة العربية السعودية - سواء عبر الرياض مباشرة أو عبر سفارتها في باريس - أي وسام لأي رجل أعمال فرنسي[٦٩٥].

ختاماً: في الواقع، ما يقوم به مجلس رجال الأعمال الفرنسي السعودي، نشاط غير حقيقي، وهو مجرد استهلاك إعلامي يستفيد منه رجال الأعمال أنفسهم

(693) Entretien avec Abdulrahman Al-Juraisi, Riyad, 15/12/2010.

(٦٩٤) تم منح رئيس المجلس الأول عبد العزيز آل الشيخ وسام جوقة الشرف برتبة ضابط. تم منح رئيس المجلس الحالي كامل المنجد وسام جوقة الشرف برتبة فارس.

(٦٩٥) هناك سياسيون ودبلوماسيون منحتهم الرياض أوسمة عالية المستوى، مثل: السفير الفرنسي السابق شارل هنري داراقون بعد انتهاء فترة عملة عام ٢٠٠٧.كذلك رئيس هيئة القوات المسلحة الفرنسية الفريق أول جون لوي جور جولين. وأيضاً رئيس أركان البحرية الفرنسية إدورد دولفيل. للمزيد من المعلومات انظر: وكالات الأنباء السعودية ١٩ ديسمبر عام ٢٠٠٥. ولا ننسى الأوسمة التي تمنح للرؤساء والوزراء في الإجراءات البرتوكولية.

والسفارتان في باريس وفي الرياض، التي تزعم القيام بأنشطة اقتصادية لمصلحة البلدين. السفراء يتحملون جزءاً من المسؤولية، وقد يتغير الحال مع تغير السفراء. بعبارة أخرى: يبدو لنا أن القائمين على المجلس من الجانبين السعودي، والفرنسي رجال أعمال لهم مؤسسات تجارية صغيرة يطمحون عبر هذا المجلس تحقيق الشهرة والثراء، سواء عبر إعادة تقديم أنفسهم للجهات الرسمية؛ بأمل الترشح لمنصب اقتصادي حكومي أو في مؤسسة خاصة، أو عبر قيامهم بعملية وساطة بين الشركات الكبيرة في الجانبين: السعودي، والفرنسي التي تعمل تحت التأثير الحكومي، مثل: شركات النفط والغاز والطاقة، أو شركات البنى التحتية؛ بغرض تحقيق فوائد مادية.

٣.٦ العلاقات الفرنسية السعودية في ضوء التوجهات السياسية السعودية بعد هجمات سبتمبر

١.٣.٦ العلاقات الفرنسية السعودية في ظل توجهات الملك عبد الله الخارجية الجديدة بعد أحداث سبتمبر

فترة التحديات: فترة ما قبل الوصول الرسمي للعرش

أثناء فترة أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ قاد الملك عبد الله (الذي كان حينها ولياً للعهد) المملكة العربية السعودية في ظل مرض الملك فهد، وكان التحدي كبيراً سواء من ناحية سياسية داخلية أم خارجية، حيث الظروف الصعبة التي تلت هجمات سبتمبر وارتبطت بظهور متغير الإرهاب الذي جعل المملكة العربية السعودية تمر بأصعب أزمة سياسية في تاريخها، ولكن كما هي العادة والعرف التاريخي في السياق السياسي، أن الأزمات تقوّي سلطات وصلاحيات صانع القرار، وتخلق له مساحات من التحرك بحرية خارج أي قيود إدارية أو شعبية أو تشريعية[٦٩٦]، وبفضل أزمة أحداث سبتمبر استطاع الملك عبد الله وفريق العمل تحت إدارته امتلاك مساحات واسعة للتحرك الدبلوماسي دون أي تحفظات.

تحركت الرياض في جميع الاتجاهات، ولكن تركيزها كان منصباً على الداخل عبر عملية إصلاح واسعة؛ بهدف معالجة قضية الإرهاب على المستوى الفكري والمستوى الأمني عبر إعادة صياغة علاقة الدِّين بالسياسة، حيث فعّل النظام السياسي دور علماء الدِّين عبر حملة إعلامية داخلية؛ بهدف توضيح بعض الجوانب الدينية خصوصاً المتعلقة بخطأ المبررات والمنطلقات الدينية الجهادية التي ينطلق منها الإرهابيون خصوصاً أعضاء القاعدة الذين كانوا صغار سن ومغرراً بهم فكرياً وعقدياً وجسدياً. وفي نفس السياق، حاولت الرياض احتواء المطالب الشعبية للمواطنين السعوديين عبر الاقتراب أكثر من نبض الفرد والشارع، وتلبية مطالبهم المعيشية والوظيفية، خصوصاً احتواء فئة الشباب عبر فتح برامج الابتعاث الخارجي. وعلى الجانب الخارجي سعت الرياض لتحسين

(696) Lloyd Jensen, Explaining Foreign policy, New Jersey, Prentice Hall, 1982,p. 126. Voir aussi, Richard Snyder, H.W. Bruck & Burton Sapin, Revisited by Valerie Hudson, Foreign Policy Decision Making, New York, Palgrave Macmillan, 2002.

صورة المملكة العربية السعودية لدى الغرب عبر الحوار الدبلوماسي والحملات الإعلامية(٦٩٧).

وفيم يخص حول العلاقات الفرنسية السعودية في الفترة ما بين أحداث سبتمبر حتى تولى الملك عبد الله العرش بشكل رسمي في أغسطس عام ٢٠٠٥ نعتقد أنها فترة غنية، حيث أعادت المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبد الله صياغة نفسها سياسياً وثقافياً بسبب أحداث ١١ سبتمبر. يقول لنا العالم الفرنسي جيل كيبيل في هذا السياق: «كانت المملكة العربية السعودية غير واضحة تماماً لكثير من الفرنسيين قبل أحداث سبتمبر. هذه الهجمات فتحت الباب لدراسة الحالة السعودية، ولكن يجب أن نقول: إن المملكة العربية السعودية بعد أحداث سبتمبر، هي التي فتحت نفسها على المستوى الثقافي والاجتماعي والإعلامي للآخرين؛ لكي يقرؤوها ويكتبوها (٦٩٨)».

نتساءل هنا: هل كانت الرياض قانعة بأوضاعها بعد أحداث سبتمبر أو سعت لسياسات جديدة لتغيير الواقع الذي فرضه الواقع بعد هجمات سبتمبر؟

ما الجديد الذي قدمه الملك عبد الله على مستوى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية؟ وما تأثير كل ذلك بموضوع دراستنا حول العلاقات الفرنسية السعودية؟

قدّم عالم السياسة الأمريكي Organski توزيعاً للدول قد يساعدنا في فهم قناعة وقدرة الرياض على تغيير توجهاتها السياسية الخارجية السعودية عبر استخدام أدوات دبلوماسية جديدة. حسب توزيع Organski للدول، وبناءً على معيار القوة والقناعة كالآتي:

- الدول القوية القانعة.
- الدول القوية غير القانعة.
- الدول الضعيفة القانعة.
- الدول الضعيفة غير القانعة(٦٩٩).

(697) Sur les détails, voir, Stéphane Lacroix,»L'Arabie Saoudite, entre violence et réforme», politique étrangère, Vol 69, N°4,2004.

(698) Entretien avec Gilles Kepel, Paris, 15/11/2010.

(699) A.F.K. Organski, World Politics, New York, Alfred. A Knopf, 1968,pp,367-375.

وبحسب هذا التوزيع نستطيع القول: إن المملكة العربية السعودية تمتلك مؤهلات القوة – على المستوى الإقليمي على الأقل – وتُعتبر دولة غير قانعة؛ لأنها تحاول فرض نفوذها عبر قدرتها السياسية والإيديولوجية والاقتصادية، وبدا ذلك واضحاً بعد أحداث سبتمبر، وتوالي الأحداث السياسية المتمثلة: بغزو أفغانستان، وظهور متغير الإرهاب، واحتلال العراق، واغتيال الحريري، وحرب حزب الله وإسرائيل، وحتى مع ظهور الربيع العربي مؤخراً.

منذ أحداث سبتمبر أصبحت هناك في منطقة الشرق الأوسط مواجهة قطبية إقليمية بين ما يسمّى (محور الاعتدال) الذي تقوده الرياض، بالإضافة لمصر والأردن ودول الخليج، ومدعوم بشكل واضح من الولايات المتحدة وفرنسا بالذات في مواجهة ما يسمّى (محور الممانعة) المدعوم من روسيا وأحياناً الصين(٧٠٠) الذي تقوده إيران وسوريا والأذرع المساعدة مثل: حماس وحزب الله والأحزاب الشيعية في الخليج خصوصاً في البحرين والكويت.

بإمكاننا القول: إن أحداث سبتمبر جعلت المملكة العربية السعودية تطرح سياسة خارجية جديدة، والدخول في فضاء سياسي مبتكر خارج إطار الحليف الأمريكي التقليدي الذي كانت تدور الرياض في فلكه منذ عام ١٩٤٥. والملك عبد الله يُعتبر أول ملك سعودي يتبنّى أدوات دبلوماسية جديدة في السياسة الخارجية السعودية، بالإضافة إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية السعودية التقليدية: (الإسلام – النفط – الانتماء العربي) التي تمارسها الرياض منذ عقود. ونستطيع القول: إن هناك متغيرين جديدين استخدمتهما الرياض في سياستها الخارجية بعد أحداث سبتمبر.

المتغير الأول: العامل الثقافي(٧٠١)، خصوصاً المتعلق بمجال تطوير التعليم وبرامج الابتعاث وحوار الحضارات والأديان، فقد شاهدنا للمرة الأولى بعد أحداث سبتمبر

(٧٠٠) للحق، الموقف الروسي الصيني من دعم مواقف إيران وسوريا مختلط بمصالح إستراتيجية لروسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن غالباً ما تكون روسيا والصين حاجزاً أمام الغرب في تمرير أي قرارات أممية ضد إيران أو سوريا.

(٧٠١) سوف نتحاشى التفصيل في العامل الثقافي؛ نظراً لوجود ملف كامل متعلق بالتعاون

تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في الرياض؛ بهدف تأسيس بنية حوار وطني سعودي - سعودي بين مختلف أطياف المجتمع السعودي[٧٠٢]. وشاهدنا لأول مرة انفتاحاً سعودياً على قوى عالمية كانت في السابق محرّمة في السياسة الخارجية السعودية مثل: روسيا، فقد تواصل السعوديون مع روسيا عبر زيارة قام بها وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل لموسكو في أبريل عام ٢٠٠٢، وتبعها زيارة مهمة قام بها الملك عبد الله لموسكو في سبتمبر عام ٢٠٠٣ كأول ملك سعودي يذهب لموسكو. والأهم في التقارب السعودي، الروسي أن الرياض أقنعت موسكو بالانضمام (كمراقب وليس كعضو) لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة عام ٢٠٠٥، فالرياض تريد أن تربط الدِّين الإسلامي بقوى عالمية، وهو ما يخفف من الضغط الأمريكي بسبب أحداث سبتمبر، ومن جهة ثانية، الروس لديهم ملايين المسلمين سواء في روسيا، أو في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة التي استقلت وأصبحت دولاً ذات تأثير على موسكو، وتحاول موسكو الاقتراب من هذه الشريحة الكبيرة. إذن: تقاطعت مصالح الرياض وموسكو لأول مرة في التاريخ بسبب أحداث سبتمبر، ولعبت الرياض بورقة موسكو كأداة دبلوماسية في مواجهة الضغوط الأمريكية. بالطبع هذا التقارب ذو الأبعاد السياسية الدينية المفيد للطرفين تُوِّجَ بزيارة الرئيس السوفيتي فلاديمير بوتين الرياض في فبراير عام ٢٠٠٧ كأول رئيس سوفيتي وروسي يزور المملكة العربية السعودية، وكانت القضية النفطية أولى اهتمامات بوتين؛ باعتبار روسيا والمملكة العربية السعودية أكبر منتجي العالم[٧٠٣].

المتغير الثاني: العامل الاقتصادي غير التقليدي خارج النفط والتسلح عبر فتح مجالات اقتصادية جديدة، مثل: فتح الاستثمار والتملك للأجانب في الأراضي السعودية والدخول في مجالات غير تقليدية بالنسبة للسعوديين، مثل: مجالات البُنى التحتية خصوصاً مجالات القطارات، وإعادة تدوير النفايات والبتروكيماويات والطاقة النووية. يُعتبر هذين العاملين من أهم المتغيرات التي ميّزت السياسة

الثقافي الفرنسي السعودي، في الفصل القادم.

(702) Sur ce centre, voir, www.kacnd.org

(٧٠٣) نفس المصدر.

الخارجية للمملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وبتبني شخصي وواضح من الملك عبد الله[٧٠٤].

وفي الجانب الفرنسي، كان هناك أيضاً طرح جديد للسياسة الخارجية الفرنسية بدأ بعد أحداث سبتمبر، وظهر بشكل واضح ابتداء منذ عام ٢٠٠٣ مرتبط بشكل كبير بسياسات الحليف الأمريكي المشترك للرياض وباريس على السواء، فقد اهتمت باريس في تلك الفترة بثلاث نقاط أساسية:

النقطة الأولى: التعامل مع التدخلات العسكرية الأمريكية.

النقطة الثانية: آلية معالجة الإرهاب.

النقطة الثالثة: دور الأمم المتحدة[٧٠٥].

إذن، نستطيع القول: إن التقاطعات التي جمعت باريس مع الرياض خلال الفترة التي تلت أحداث سبتمبر، وحتى تولى الملك عبد الله العرش رسمياً في عام ٢٠٠٥ كانت متغيرات سياسية بالدرجة الأولى، وبعيدة نوعاً ما عن التوجهات السعودية الجديدة المتعلقة بتفعيل المتغير الثقافي، خصوصاً حول تطوير التعليم وحوار الحضارات والأديان، بالإضافة للمتغير الاقتصادي خارج النفط والتسلح. ونلاحظ الزيارات الثنائية المتبادلة بين الرياض وباريس بعد ١١ سبتمبر، وحتى تولى الملك عبد الله العرش في أغسطس عام ٢٠٠٥ على النحو الآتي:

(704) Sur les politiques saoudiennes et les détails internes, voir, Robert Lacey, Inside The Kingdom: Kings, Clerics; Modernists, Terrorists and The Struggle for Saudi Arabia, London, Penguin, 2010.

(705) Frédéric Charillon,» La politique étrangère de la France: D›une puissance de blocage à une puissance de proposition», Etudes, tome 402,2005/4.

التاريخ	الزيارة
٢٧ أكتوبر ٢٠٠١	وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين يزور الرياض
١٣ نوفمبر ٢٠٠١	الرئيس شيراك يزور الرياض
٦ أبريل ٢٠٠٢	وزير الدفاع الفرنسي آلان ريشار يزور الرياض
٢٦ يونيو ٢٠٠٢	وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفيلبان يزور الرياض
١٠ سبتمبر ٢٠٠٢	وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل يزور باريس
٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢	وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل آليوماري تزور الرياض
١٥ نوفمبر ٢٠٠٢	وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل يزور باريس
٣ يناير ٢٠٠٣	وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل يزور باريس
١٦ مارس ٢٠٠٣	وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل آليوماري تزور الرياض
١٣ أبريل ٢٠٠٣	وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفيلبان يزور الرياض
١ يونيو ٢٠٠٣	الملك عبد الله(حينها ولياً للعهد) يزور باريس
٢٠ فبراير ٢٠٠٤	بعثة برلمانية فرنسية تزور الرياض
١٤ مايو ٢٠٠٤	وزير الدولة للشؤون التجارية فرانسوا لوس يزور الرياض
١١ ديسمبر ٢٠٠٤	رئيسة الاستثمارات الخارجية كلارا غيمار تزور الرياض
١٥ فبراير ٢٠٠٥	وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنييه يزور الرياض
١٣ مارس ٢٠٠٥	خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي يزورون الرياض
١٩ مارس ٢٠٠٥	وزير النقل الفرنسي جيل دوروبيان يزور الرياض
١٣ أبريل ٢٠٠٥	الملك عبد الله (حينها ولياً للعهد) يزور باريس للمرة الثانية
٢١ أبريل ٢٠٠٥	وزير النفط السعودي، علي النعيمي يزور باريس
٢ أغسطس ٢٠٠٥	الرئيس شيراك يزور الرياض للمشاركة في جنازة الملك فهد.

إذن، خلال الفترة التي أعقبت أحداث سبتمبر، حيث كان الملك عبد الله يدير المملكة العربية السعودية قبل توليه العرش بشكل رسمي في أغسطس عام ٢٠٠٥ لدينا عشرون زيارة متبادلة ما بين المسؤولين الفرنسيين ونظرائهم السعوديين، أربع عشرة زيارة فرنسية للمملكة العربية السعودية يقابلها ست زيارات سعودية لفرنسا.

بالطبع هذه الزيارات غير المتكافئة والتي تميل لكفة باريس بما يتجاوز الضعف، مؤشر على حرص باريس على التواصل أكثر من الرياض. ونلاحظ أن الزيارات الست السعودية لفرنسا تتضمن زيارتين للملك، وثلاث زيارات لوزير الخارجية، وزيارة وحيدة ذات طابع اقتصادي يتعلق بالنفط قام بها وزير

النفط السعودي[٧٠٦]. إذن، خمس زيارات سعودية ذات طابع سياسي، وزيارة واحد ذات طابع اقتصادي، ولا يوجد أي زيارة سعودية لفرنسا ذات طابع ثقافي.

بالمقابل، هناك أربع عشرة زيارة فرنسية تتضمن زيارتين للرئيس الفرنسي، الأولى في ظروف غير طبيعية بعد هجمات سبتمبر بشهرين فقط، والثانية زيارة قصيرة لعدة ساعات؛ للتعزية في وفاة الملك فهد. وهناك تسع زيارات فرنسية للمملكة العربية السعودية ذات طابع سياسي، غالبيتها لوزيري الخارجية والدفاع، مقابل ثلاث زيارات فرنسية للمملكة العربية ذات طابع اقتصادي، وليس لدينا أي زيارة فرنسية للمملكة العربية السعودية ذات طابع ثقافي.

في هذا السياق يقول لنا السفير الفرنسي في الرياض في تلك الفترة Charles-Henri D›Arragon: «في الفترة التي تلت أحداث سبتمبر كان السعوديون يضغطون على باريس؛ للقيام بدور أكثر فاعلية خصوصاً في بعض ملفات المنطقة، التي تتوقع الرياض أن بإمكان باريس لعب دور أكثر أهمية وأكثر فاعلية مثل: الملف اللبناني والملف السوري، ولكن للحق كان هذا الضغط السعودي، يحرج باريس كثيراً؛ لأن الأمور معقدة[٧٠٧]». نعتقد أن الأمر واضح، ويبدو أن السفير الفرنسي حاول استخدم قول: إن الأمور معقدة؛ تحاشياً لقول: (عدم قدرة باريس). ونعتقد أن السعوديين ربطوا بشكل برجماتي أي تقارب اقتصادي مع باريس في ظل الطفرة الاقتصادية السعودية القوية؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط التي وصلت أسعاراً قياسية بمواقف سياسية فرنسية حاسمة، تخدم التوجهات السياسية السعودية التي كانت تتحرك في أكثر من جهة بعد اهتزاز العلاقة مع واشنطن؛ بسبب هجمات سبتمبر. المواقف السياسية التي تريدها الرياض من باريس تتعلق بالمساعدة في استعادة الرياض وهجها ومكانتها الدولية بعد هجمات سبتمبر، عبر المساعدة في تقديم الحلول لمعالجة الإرهاب، أو بالمساعدة في تعزيز المكانة الإقليمية المحورية للمملكة العربية السعودية في المنطقة، عبر القيام بدور فاعل يخدم ويساعد الرياض في ملفات المنطقة، سواء

(٧٠٦) زيارة وزير النفط السعودي، تتعلق بالعقد النفطي بين الرياض وباريس في عام ٢٠٠٣. للتفاصيل انظر: الفصل السابق.

(707) Entretien avec l›ambassadeur français Charles-Henri D›Arragon, Paris, 13/11/2010.

في فلسطين، أو في لبنان الذي أخذ بُعداً جديداً بعد اغتيال الحريري. وكذلك تريد الرياض من باريس مواقف حازمة تتعلق بملف إيران النووي، والتدخل الإيراني في المنطقة، عبر حماس وتحريك شيعة دول الخليج وهذا الأخير تعتبره المملكة العربية السعودية خطاً أحمراً، وهو ما دفع الرياض لإرسال قواتها تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي للبحرين، لمواجهة التمرد الشيعي المدعوم من إيران في مارس عام ٢٠١١ [٧٠٨].

بالفعل، ما أحرج باريس هو عدم مقدرتها على تحريك الواقع في المنطقة، ونتذكر في هذا السياق أن فرنسا ميتران استخدمت نفس الأسلوب مع الرياض في حرب الخليج الثانية عام١٩٩٠، ومن الصدف أن اللاعبين الأساسيين من الجانب السعودي، هم نفسهم من عالج الوضع في الأزمتين، مثل: وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز، ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، وحتى بعض القادة العسكريين السعوديين هم أنفسهم، ويبدو أن السعوديين تعاملوا وكرروا نفس المفاوضة والمساومة السياسية الاقتصادية مع نظرائهم الفرنسيين بعد أكثر من (١١) سنة.

على أي حال، يبدو أن السياسة لم تخدم الاقتصاد في العلاقات بين الرياض وباريس بعد أحداث سبتمبر، فلم نشاهد مسؤولاً اقتصادياً سعودياً يزور باريس، ولم نشاهد تعاوناً اقتصادياً كبيراً باستثناء عقد النفط غير الناجح في ٢٠٠٣ بل إن الوضع تدهور على خلفية عقد Miksa بسبب التنافس الداخلي الفرنسي الفرنسي. من جهة أخرى، - وهذا غريب بالفعل - قام السعوديون بحراك كبير في مجال التعليم والبرامج التطويرية لقطاع التربية والتعليم، لدرجة أن الرياض خصصت حوالي(٢٠- ٢٥٪) من ميزانيتها في (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ -٢٠٠٧) لتطوير قطاع التعليم، وتنمية حوار الحضارات

(٧٠٨) أظهرت وثائق ويكيليكس أن الرياض كانت تؤيد الحلول العسكرية ضد إيران وحزب الله، ولم تكن ترى أن المفاوضات الدبلوماسية ستأتي بنتيجة. للمزيد حول الآراء السعودية، انظر:

The Guardian 28 Novembre 2010.

والأديان والبرامج الثقافية التي تنبذ التطرف على خلفية أحداث سبتمبر[٧٠٩]. رغم أن أغلب حلفاء الرياض الغربيين تواصلوا مع السعوديين، وسهّلوا لهم أي عقبات إدارية للفوز بهذا الثمّن السعودي، ذي التوجهات العلمية والثقافية، لم تدخل باريس في هذا القطاع الهام والمفيد سواء على مستوى اقتصادي أو سياسي أو ثقافي، بل إن المستفيد الأكبر من هذا البرنامج كانت الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، ومن ثم بريطانيا، وبدرجة أقل كندا وأستراليا، وحتى الصين وماليزيا والهند نالت نصيبها.

لم نشاهد أي تفاعل فرنسي للاهتمام بقطاع الثقافة والتعليم في علاقتها مع الرياض، وبالمقابل لم يكن هناك حرص من السعوديين على التواصل مع الفرنسيين رغم الإرث الثقافي الفرنسي الغني؛ لأن الثقافة النخبوية السعودية أنجلوسكسونية وأمريكية على وجه التحديد، وفي هذا السياق يقول لنا السفير السعودي، في باريس محمد آل الشيخ: «أستغرب عدم اهتمام أصدقائنا الفرنسيين بقطاع الثقافة والتعليم الهام بعد أحداث سبتمبر، بينما كان السعوديون يذهبون للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا للدراسة، كان عدد الطلاب في فرنسا حتى عام ٢٠٠٥ لا يتجاوز (١٠٠) طالب[٧١٠]».

بعد الوصول للعرش: الرياض تتجه للشرق، والرئيس ساركوزي يُعيد من جديد الحراك الفرنسي السعودي

كانت قد انتهت الفترة الصعبة بالنسبة للرياض بسبب أحداث سبتمبر عند وصول الملك عبد الله للعرش بشكل رسمي في أغسطس عام ٢٠٠٥، فقد تلاشت الحملة الإعلامية ضد المملكة العربية السعودية، وضد الدِّين وضد السلفية، واستطاعت الرياض امتصاص غضب واشنطن عبر زيارات متبادلة وحزمة

(٧٠٩) سوف نتحدث بالتفصيل في الفصل القادم عن أبعاد التوجهات السعودية في قطاع الثقافة بعد أحداث ١١ سبتمبر. حول تفاصيل أرقام الميزانية العامة ونسبة قطاع التعليم، انظر:

http://www.sama.gov.sa/sites/SAMAEN/Pages/Home.aspx

(710) Entretien avec l›ambassadeur Saoudien, Paris, 08/11/2010. Nous allons expliquer la situation culturelle dans le prochain chapitre.

إصلاحات مرتبطة بالشأن السعودي، تتعلق بالتعليم ونشر التسامح وضبط العناصر المتشددة لأسباب دينية[٧١١]، فقد رأت الرياض أن تنفتح اقتصادياً على القوى الاقتصادية الجديدة في الشرق، فكانت أول رحلة خارجية للملك عبد الله بعد توليه العرش جولة آسيوية في يناير عام ٢٠٠٦ شملت الصين واليابان والهند وماليزيا وباكستان. كان التركيز السعودي، في هذه الجولة الآسيوية على الصين والهند بشكل واضح، حيث كان يضم الوفد الملكي وزراء الاقتصاد والنفط والتعليم، ورؤساء المؤسسات الحكومية الاقتصادية، وكذلك رؤساء الغرف التجارية، ورؤساء تحرير الصحف، ورجال أعمال سعوديين[٧١٢] يُمثلون القطاع الخاص، بالإضافة إلى ممثلي الشركات الحكومية النفطية، وشركات البتروكيماويات، ورؤساء الجامعات والمعاهد الصناعية.

لقد أصبحت العلاقة الاقتصادية مع بكين ملفتة للنظام السعودي، فقد قفز ميزان التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية من (٦,٥٥٤) مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى (٣٢,٢٧١) مليار دولار في عام ٢٠٠٩، وهو ما يُمثِّل ما قدره ١١,٢٪ من مجموع صادرات المملكة العربية السعودية للخارج التي تُمثِّل أيضاً ما نسبته ١١,٣ بالمائة من واردات الصين من الخارج[٧١٣]. نحن أمام ميزان متعادل وبنسبة عالية بين الرياض وبكين. وبلا شك تريد الرياض بشكل واضح بعد الوصول لصيغة تفاهم سياسي مع الحليف الأمريكي بعد التوتر بسبب هجمات سبتمبر البحث عن حلفاء جدد خصوصاً على المستوى الاقتصادي، حلفاء يمكن التعامل معهم اقتصادياً دون تدخل أي متغيرات سياسية قد تؤثر في وزن التبادل الاقتصادي، حلفاء قادرين على الدفع بدون

(711) Ghazi Alkosaybi, Les Etats Unis et l'Arabie Saoudite, guerre médiatique ou confrontation politique, op,cit.,p.34.

(٧١٢) نشير أن الملك عند زياراته لفرنسا لا يرافقه رجال أعمال من القطاع الخاص، أو من مجلس رجال الأعمال السعودي الفرنسي؛ لأنهم غير محسوبين على النظام ويعملون في إطار شخصي، وهو ما أضعف مكانتهم في الجانب السعودي والفرنسي، على السواء، ولم يكن تواجدهم عاملاً إيجابياً في العلاقات الفرنسية السعودية. بعكس مجالس رجال الأعمال السعودية الصينية أو السعودية الأمريكية المرتبطة بالمنظومة الحكومية والمدعومة من الغرف التجارية.

(٧١٣) مصدر الأرقام: الغرفة التجارية الصناعية السعودية: إدارة البحوث والمعلومات، الرياض، أغسطس عام ٢٠١١.

مطالب ويبدو أن الرياض وجدت رغبتها في الصين والهند بعكس الحلفاء التقليدين الذي تتداخل معهم السياسة بالاقتصاد[٧١٤].

ويبدو أن هذا الحراك السعودي، على المستوى الاقتصادي قد لفت انتباه باريس، فقد كانت هناك ثلاث زيارات فرنسية للرياض خلال عام ٢٠٠٦: الزيارة الأولى للرئيس شيراك في ٦ مارس، والزيارة الثانية لوزيرة الدولة للشؤون الخارجية كريستين لاغارد في ١ أبريل، والزيارة الثالثة في ٢٠ مايو لوزير الاقتصاد تييري بروتون، مقابل زيارة سعودية واحدة لولي العهد السعودي، ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز في ١٩ يوليو[٧١٥]. ونلاحظ أن الزيارات الفرنسية ذات طابع اقتصادي، ولم نشاهد زيارات ذات طابع سياسي، ولكن في المجمل العام عدد الزيارات قليل. وبالطبع هذا مؤشر على قلة التواصل الفرنسي السعودي؛ نظراً لانشغال الرياض ببناء علاقات اقتصادية مع الدول الآسيوية.

مع وصول الرئيس ساركوزي للسلطة أخذت العلاقات الفرنسية السعودية أبعاداً جديدة غير تقليدية عبر التعاون والتفاوض في مجالات جديدة، مثل: الجوانب الثقافية، وحوار الحضارات، والقطاع التجاري غير النفط والطاقة النووية السلمية، ولأول مرة تصل المفاوضات الفرنسية مساحات جديدة خارج التسلح والنفط. نعتقد أن في فترة الملك عبد الله - الرئيس ساركوزي مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مايو٢٠٠٧ - يناير عام ٢٠٠٨ خلال السنة الأخيرة من فترة جورج بوش الابن.

المرحلة الثانية: ابتداء من يناير عام ٢٠٠٨ بعد وصول الرئيس باراك أوباما للبيت الأبيض.

خلال الفترة الأولى القصيرة التي تُمثِّل حوالي سبعة أشهر والممتدة مابين مايو ٢٠٠٧ ويناير عام ٢٠٠٨ كان هناك تواصل وحيد فرنسي سعودي هام، يجسّد

(٧١٤) سرحان العتيبي، «العلاقات السعودية الصينية: الواقع والمستقبل»، جامعة الملك سعود، دراسات سياسية، الرياض، شتاء ٢٠٠٩.

(٧١٥) مصدر الزيارات: وزارة الخارجية السعودية، إدارة الوثائق والبروتوكول، يوليو عام ٢٠١١.

حرص الرياض على التقارب مع الساكن الجديد في الإليزيه، فقد زار الملك عبد الله باريس لثلاثة أيام في يوليو عام ٢٠٠٧ ضمن جولة ملكية على بعض الدول الأوروبية، وفي هذا السياق نشير بالدور الكبير للأمير الوليد بن طلال المشارك معنا في هذه الدِّراسة؛ لأنه أستضاف الملك عبد الله في فندقه جورج V في باريس، ودعا صديقة الشخصي الرئيس ساركوزي في لقاء خاص؛ للتعارف عن قرب على الملك السعودي، وبناء علاقة شخصية بين الرجلين[٧١٦].

نعتقد أن السعوديين كانوا في مرحلة ترقب لفرنسا ما بعد صديق بحجم الرئيس جاك شيراك من جهة، ومن جهة أخرى، كانت الرياض تراقب بحذر نهاية فترة المحافظين الجدد (الأعدقاء). وعلى الجانب الآخر كانت بدايات الرئيس ساركوزي السياسية المندفعة لواشنطن[٧١٧] ولتوجهات المحافظين الجدد جعلت الرياض تنتظر وتكسب الوقت لوضوح الرؤيا والتوجهات السياسية لهذا الرئيس الشاب المندفع، فقد كانت البدايات الساركوزية للسياسة الخارجية لفرنسا تتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول البحر المتوسط والدول الأفريقية[٧١٨].

في هذا السياق قال لنا مستشار الرئيس الفرنسي François Heisbourg: «لا ننكر أن المتغير الأمريكي يلعب دوراً كبيراً في أي تقارب أو تباعد بين الرياض وباريس. بلا شك أحداث سبتمبر خلقت فراغاً بين الرياض وواشنطن، فرنسا مثل: غيرها من الدول تبحث عن مصالحها الإستراتيجية وكذلك الرياض وكذلك واشنطن، البدائل متاحة للجميع[٧١٩]».

المرحلة الثانية: ابتداء من يناير عام ٢٠٠٨ كما هي العادة عند كل توتر أو برود في العلاقات الأمريكية السعودية يكون هناك حراك سياسي فرنسي سعودي، ولأول مرة منذ عام ١٩٤٥ تشهد العلاقات الأمريكية السعودية بروداً بهذا الحجم بين

(716) Entretien avec le prince Al-Walid, Riyad, 25/04/2011.

(717) Voir,Le Monde 10 septembre 2006. Interview de président Sarkozy sur les relations franco-américaines.

(718) Hervé de Charrette,»Nicolas Sarkozy et la politique étrangère de la France: entre changement et continuité», Revue internationale et stratégique,N°70, 2008/2.

(719) Entretien avec François Heisbourg, Paris, 15/10/2010.

الرياض وواشنطن، وأكبر تجسيد لهذا البرود تصريح وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل: «لا نعلم كيف نتعامل مع إدارة الرئيس أوباما؟ عندما نلتقي بها يكون كل شئ على ما يرام، وبعد ذلك يصرحون بتصريحات مناقضة، وينبغي أن تكون واشنطن حازمة في قضايا المنطقة، خصوصاً التدخل الإيراني في شؤون المنطقة الداخلية[٧٢٠]».

نعتقد أن التعاون الأمني ضد الإرهاب هو من أبقى على خطوط التواصل بين واشنطن والرياض، ولو لا متغير الإرهاب لتدهورت العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس باراك أوباما. بمعنى آخر: استطاعت القيادة السعودية تفعيل الهاجس الأمني، ومكافحة الإرهاب، والتعاون في تبادل المعلومات؛ لبقاء خيط من التواصل مع إدارة الرئيس باراك أوباما.

نلاحظ حراكاً ملموساً لفرنسا وللرئيس ساركوزي تجاه العلاقة مع الرياض، فقد زار الرئيس ساركوزي الرياض مرتين خلال عشرة أشهر في يناير ونوفمبر عام ٢٠٠٨، وهذه ظاهرة جديدة في العلاقات الفرنسية السعودية. بالإضافة لثلاث زيارات في فترة واحدة في أكتوبر عام ٢٠٠٨ أي: قبل زيارة الرئيس الثانية بقليل من قبل وزير الدفاع الفرنسي Morin، ووزيرة الدولة للتجارة الخارجية Anne-Marie Idrac، بالإضافة لزيارة لمجموعة من مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة Jean François Poncet خلال الفترة ١٨-٢٣ أكتوبر عام ٢٠٠٨.

لقد تم توقيع اتفاقيات هامة على مستوى التعامل التجاري ومنع الازدواج الضريبي، واتفاقيات تتعلق بالتعاون الثقافي، واتفاقيات بين وزارات التعليم العالي للمرة الأولى في تاريخ البلدين الثنائي[٧٢١]. بالمقابل كانت هناك زيارتان: سعودية واحدة لوزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وفي يونيو عام ٢٠٠٨، والثانية – لأول مرة في تاريخ البلدين – لوزير التعليم العالي السعودي، خالد

(٧٢٠) وكالة الأنباء السعودية ٢٤/٠٤/٢٠١١.

(721) Sur les détails de ces accords, voir, les annexes.

العنقري مع جميع مديري الجامعات السعودية، لتوقيع اتفاقيات تعاون مع الجامعات الفرنسية في مارس عام ٢٠٠٨ (٧٢٢).

نتساءل هنا: هل بالفعل الرئيس ساركوزي استطاع تحريك العلاقات الفرنسية السعودية وجعلها أكثر ديناميكية أكثر من فترة سلفه شيراك؟ ما الأسباب وما النتائج؟

في الواقع كما صرح الرئيس ساركوزي للسعوديين عند وصوله الرياض في نوفمبر «المملكة العربية السعودية شريك حقيقي لفرنسا. بدأت العلاقات الفرنسية السعودية تدخل مساحات جديدة. وقد ساعدني الملك عبد الله على تغيير وتكييف علاقة بلدينا وفق متطلبات العصر، وإعطاء الأولوية للاقتصاد والمراهنة على الشباب والتعليم. لقد حققنا في عدة أشهر ومنذ تسلمي للرئاسة نتائج إيجابية وملموسة، وهذا دليل على أن الشراكة مع الرياض تتغير للأفضل(٧٢٣)».

بالفعل، استطاع الرئيس ساركوزي تفعيل العلاقات مع الرياض ودول الخليج سواء عبر تفعيل اتفاقيات قديمة كانت في عهد شيراك، كما فعل عندما استطاع إقناع الإماراتيين بتفعيل اتفاقية عسكرية موقعة في عام ١٩٩٥، واستطاع إقامة قاعدة عسكرية دائمة في أبوظبي، أو كما طرح على السعوديين التعاون في مجالات جديدة مثل: الطاقة النووية أو استثمار الشباب عبر التعاون الثقافي والجامعي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان هذا النشاط مثمراً في العلاقات الفرنسية السعودية؟

نعتقد أن نشاط الرئيس الشاب جاء متأخراً؛ لأن الحراك السعودي، والتوجهات الجديدة للرياض بدأت منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨، ولكن للحق تظل سنة ٢٠٠٨ سنة مميزة في تاريخ العلاقات الفرنسية السعودية سواء على مستوى وزن التبادل التجاري، أو على مستوى التواصل الرسمي، أو على مستوى

(٧٢٢) تفاصيل التعاون الثقافي في الفصل القادم.
(٧٢٣) الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط ٢٩/١١/٢٠٠٨، خلال زيارته الرئاسية الثانية للرياض.

عدد الاتفاقيات الموقعة رغم الأزمة الاقتصادية العالمية في تلك السنة (٧٢٤). في هذا السياق يقول لنا السفير الفرنسي في الرياض خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ Charles-Henri D›Arragon: «حاولت بشكل رسمي وبشكل شخصي، وتحدثت أكثر من مرة مع باريس منذ عام ٢٠٠٣ بأهمية قطاع التعليم السعودي، وطلبت تسهيل أي إجراءات أو عقبات قد تعيق التقارب مع الرياض، ولكن البيروقراطية الفرنسية وعدم الاهتمام بهذا القطاع في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المملكة العربية السعودية كانا حاضرين، وفقدنا فرصة ذهبية لتنمية العلاقات الفرنسية السعودية (٧٢٥)».

ولكن يبقى أن نشير إلى أن الرئيس ساركوزي حقق اختراقات هامة وشُجاعة في العلاقات الفرنسية السعودية، كان موقف ساركوزي قريباً جداً من الرياض في أزمة سياسية كبيرة مرت بها الرياض في عام ٢٠٠٩ أثناء الحرب بين المملكة العربية السعودية والحوثيين في اليمن، فقد زار الرئيس ساركوزي جدة وأعلن من الأراضي السعودية دعمه للموقف السعودي، بشكل واضح، بعكس الحلفاء التقليديين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى الذين اكتفوا بالصمت(٧٢٦)».

ختاماً، كانت ردة فعل باريس في مسايرة التوجهات السياسية الجديدة للرياض بعد أحداث سبتمبر بطيئة. وبعد أحداث سبتمبر لم يولِ الفرنسيون المتغيرات والأدوات الجديدة التي طرحتها الرياض أهمية؛ لتنميَة العلاقات الفرنسية السعودية رغم المطالب من بعض المسؤولين القائمين على ملف العلاقات بين البلدين. دفع الرئيس ساركوزي ثمن خطأ تباطؤ سلفه الرئيس شيراك في مسايرة المتغيرات الجديدة المتعلقة بالاهتمام بالجانب الثقافي، وحوار الثقافات الذي برز بعد أحداث سبتمبر. رغم تحرك الرئيس ساركوزي المتأخر في عام ٢٠٠٨، إلا أنه حقق مكاسب هامة على أكثر من صعيد ثقافي وتجاري، ولكنها

(٧٢٤) غالباً ما يستعرض الدبلوماسيين السعوديين في باريس ونظرائهم في الرياض نتائج هذه السنة المالية لتميز العلاقات الفرنسية السعودية.
(725) Entretien avec l›ambassadeur Charles-Henri D›Arragon, Paris, 13/11/2010.
(٧٢٦) تسّربت معلومات متعلقة بمساعدات فرنسية لوجستية تتعلق باستخدام أقمار فرنسية لمساعدة السعوديين في حربهم ضد الحوثيين. للمزيد من المعلومات انظر: جريدة الواشنطن بوست الأمريكية ١١ نوفمبر ٢٠١٠.

تبقى دون المأمول، ولكن، ماذا لو كان هذا التحرك تم بعد أحداث سبتمبر مباشرة، وماذا لو أن الفرنسيين كانوا أكثر مرونة للمطالب السعودية المتعلقة بالتعاون الثقافي؟ وهذا ما سوف نتعرّف عليه في الفصل القادم.

٦ .٣ .٢ العلاقات الفرنسية في ضوء تجربة التبادل الثقافي وبرامج الابتعاث للطلبة السعوديين

كنا معتادين من الرياض عبر تاريخها السياسي في سياستها الخارجية الاعتماد على بعض الأدوات الدبلوماسية كوسائل ضغط ومفاوضة، مثل: العامل الاقتصادي وخصوصاً النفط، أو الاعتماد على العامل الديني؛ باعتبار المملكة العربية السعودية منبع الإسلام ومقر الأماكن المقدسة، أو الاعتماد على ثقلها الإقليمي السياسي؛ باعتبارها دولة محورية في الشرق الأوسط، ولا من بد وجودها في أي حلول لقضايا المنطقة، ولكننا منذ أحداث سبتمبر لأول مرة نشاهد الرياض تلجأ في سياستها الخارجية إلى العامل الثقافي خصوصاً المرتبط بحوار الحضارات[٧٢٧].

نستحضر في الذاكرة أن العامل الثقافي في العلاقات الفرنسية السعودية كانت له بداية جيدة استمرت سبع سنوات، ثم مرّ بمرحلة انقطاع طويلة استمرت حوالي (٣٥) سنة. في الفترة ما بين (١٩٦٣ - ١٩٧٠) كانت اللغة الفرنسية أو الإنجليزية خياراً متاحاً في المدارس السعودية، الحكومية، وكان هناك مجموعة من السعوديين يختارون الفرنسية لأبنائهم[٧٢٨]، ولكن ابتداء من عام ١٩٧٠ تم إلغاء اللغة الفرنسية من المدارس الحكومية السعودية، وتم تغيير المناهج وفق الآلية الأمريكية، وتم ابتعاث مجموعات كبيرة من الشباب السعودي، للدراسة في الولايات المتحدة[٧٢٩].

في هذا السياق يقول لنا المستشار في السفارة الفرنسية في الرياض Jean-François Guillaume: «غالباً تخسر فرنسا المكتسبات مع المملكة العربية السعودية بسهولة. كنت في السبعينيات موجوداً في الرياض مع والدي الذي يعمل مستشاراً

(٧٢٧) عصام عبد الشافي، «الثورة المكبوتة: التغيير الشامل في المملكة العربية السعودية»، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، أغسطس عام ٢٠١١.

(٧٢٨) وزارة التعليم السعودية، إدارة الأرشيف والمناهج، أغسطس عام ٢٠١١.

(٧٢٩) أغلب الوزراء السعوديين الذين أداروا المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات كانوا من ضمن هؤلاء المبتعثين للولايات المتحدة، مثل: وزير العمل غازي القصيبي، ووزير المالية السابق محمد أبا الخيل، ووزير المالية إبراهيم العساف، ورئيس البنك المركزي محمد الجاسر، وأغلب السفراء وأعضاء وزارة الخارجية.

عسكرياً في الحرس الوطني السعودي. لم نستغرب القرار السعودي؛ لسبب بسيط أن باريس ديجول لم تعطِ المملكة العربية السعودية اهتماماً، ولم تقدر أهمية الرياض على المستوى الاقتصادي والديني والسياسي. لدينا كفرنسيين عبر التاريخ الاستعماري، ثم الحديث تركّز على الجانب التبشيري قديماً ومن ثم الجانب العسكري حديثاً، ولم نركز على الجانب الاقتصادي خصوصاً النفط، والجانب الثقافي في منطقة الخليج النفطية مثل: الإنجليز ومن ثم الأمريكيين(٧٣٠)».

وهنا نتساءل: لماذا جاء هذا التصرف مخالفاً للبداية الفعلية الجيدة للعلاقات الفرنسية السعودية بلقاء الملك فيصل والرئيس ديجول في عام ١٩٦٧؟

تشير المعلومات القليلة حول هذا الموضوع أن الأمر كان ذا توجهات نخبوية بدرجة كبيرة، فكان الداعم الأول في تلك الفترة للغة الفرنسية هي الملكة (عفت) زوجة الملك فيصل، كانت الملكة تتحدث عدة لغات منها الفرنسية، وكانت مغرمة بالثقافة الفرنسية وداعمة لها، وكان للغة الفرنسية رواج في طبقة العائلة المالكة والعوائل الثرية(٧٣١)، ولكن من جانب آخر ورغم بداية العلاقات السياسية بين باريس والرياض بلقاء القادة في عام ١٩٦٧ كان قرار إلغاء اللغة الفرنسية من المناهج السعودية وأمركة التعليم مؤشراً بأن لقاء فيصل ديجول كان مجرد بداية، ولم يكن هناك تقارب وتعاون على الأرض بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، وأن التوجهات السعودية حينها كانت تهدف للتواصل مع الحليف الأمريكي رغم توتر العلاقات بين الرياض وواشنطن؛ بسبب القضية الفلسطينية، ولكن تبقى الروابط الاقتصادية والسياسية كبيرة بين البلدين. وفي هذا السياق يقول لنا المستشار الثقافي في السفارة السعودية في باريس عبد الله الخطيب: «كان هناك فرصة لبداية ذهبية بين الرياض وباريس سياسياً وثقافياً ولكن

(730) Entretien avec le conseiller Jean-François Guillaume, Riyad, 10/1/2010.

يعتبر المستشار الفرنسي حالة غريبة لدى السعوديين.والده كان يعمل في الرياض منذ الستينيات، وهو عاش فترة طويلة في الرياض، يتحدث العربية بلهجة سعودية، ويعيش مثل: السعوديين تماماً من حيث نمط الأكل والعادات، ويعرف المملكة العربية السعودية بالتفصيل على مستوى التفاصيل القبلية والعادات والتاريخ الدقيق الذي لا يعلمه إلا السعوديون.

(731) Entretien avec le conseiller culturel Abdullah Al-Katib, Paris 11/11/2010.

كانت الميول السعودية باتجاه العم سام، والفرنسيون من جانبهم لم يهتموا كثيراً. كانت دراسة الطب هو التخصص الغالب الذي يدرسه السعوديون في فرنسا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وأول سعودي يحصل على شهادة من فرنسا كان في عام ١٩٧٥ في الطب، ولم يكن يوجد مبتعثون من قبل الحكومة السعودية للدراسة في فرنسا حتى عام ٢٠٠٤. طوال هذه السنين يوجد أعداد قليلة أما طلبة يدرسون على حسابهم الخاص، أو موظفون يدرسون على حساب إداراتهم أغلبهم ضباط البحرية(٧٣٢)».

بالفعل، فمنذ أحداث سبتمبر - وبسبب الضغوط الأمريكية والاتهامات التي طالت المملكة العربية السعودية بأنها تغذي التطرف - حاولت الرياض التركيز على الجانب الثقافي سواء على المستوى الداخلي عبر تخصيص ميزانية عالية لتطوير قطاع التعليم وفتح قنوات الحوار بين مختلف أطياف المجتمع السعودي، أو على المستوى الخارجي عبر فتح برامج الابتعاث الخارجي للطلاب السعوديين للدراسة في الخارج، وكذلك بذلت الرياض نشاطاً دبلوماسياً يتعلق بطرح مبادرات حوار الأديان والحضارات. ونتساءل هنا: لماذا اتخذت الرياض قرارها بشحن الجانب الثقافي؟ وما أبعاد هذا القرار السعودي، على العلاقات الفرنسية السعودية بعد أحداث سبتمبر؟

بحسب Richard Snyder في نظرية اتخاذ القرار: «إن البيئة التنظيمية التي يتم اتخاذ القرار الخارجي في إطارها تشمل عدة وقائع (Events)، تكون نقطة البداية بها ظهور حدث معين يتطلب مواجهته قرار آخر أو عدة قرارات(٧٣٣)». ونستطيع تطبيق الموقف الذي أشار له Snyder حول البيئة التنظيمية لعملية اتخاذ القرار، على توجهات النظام السياسي السعودي، باتخاذ قراره بتفعيل العامل الثقافي في السياسة الخارجية السعودية بعد أحداث سبتمبر، ومدى تأثير هذه السياسة الخارجية السعودية الجديدة على العلاقة بين باريس الرياض. بالطبع تُعتبر هجمات سبتمبر هي الواقعة الرئيسية التي تبعها وارتبط بها عدة وقائع أخرى، أهمها: حملة أمريكية وفرنسية ضد المملكة العربية السعودية؛ باعتبارها بلداً

(732) Ibid:

(733) Richard Snyder & Others, Foreign Policy Decision Making, op,cit.,p.435.

داعماً مصدراً للإرهاب، وحملة ضد المناهج التعليمية السعودية. عملية ضغط سياسي أمريكي ودولي على الرياض ببذل المزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب. وقد تزامنت هذه المطالب الخارجية بالتغيير وفتح مجال أكبر للديمقراطية على حساب التحفظ مع مطالب أخرى، بعضها محلي من بعض الفئات المجتمعية السعودية مثل: الشيعة والليبراليين، وبعضها من بعض المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية مثل: منظمة Human Rights Watch تتعلق بطلب المزيد من الديمقراطية والحريات الشخصية والدينية في المملكة العربية السعودية.

كانت فرنسا - وتحديداً - الرئيس ساركوزي، إحدى ضحايا مطالب Human Rights Watch بفرض الديمقراطية في المملكة العربية السعودية، فقد انتقدت المنظمة العالمية الرئيس الفرنسي أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية للمرة الأولى بأنه يتغاضى عن حقوق الإنسان؛ بسبب الأهمية الاقتصادية والسياسية للرياض(٧٣٤).كان من الحتمي على الرياض بعد أحداث سبتمبر مواجهة هذه المتغيرات بحراك من نوع آخر، لذلك اتخذت الرياض قرارها بتفعيل العامل الثقافي في سياستها الخارجية.

بحسب Richard Snyder فأن عملية اتخاذ القرار ترتبط بأربع متغيرات، المتغير الأول: البيئة الداخلية. المتغير الثاني: البيئة الخارجية. المتغير الثالث: الضغط والحاجة لاتخاذ قرار. المتغير الرابع: الوحدة التنظيمية لاتخاذ القرار(٧٣٥). ونستطيع تطبيق متغيرات Snyder في عملية اتخاذ القرار على قرار المملكة العربية السعودية بتفعيل الجانب الثقافي بعد أحداث سبتمبر، ومدى تأثير هذا القرار على العلاقات الفرنسية.

١- متغير البيئة الداخلية: كان هذا المتغير غير ضاغط على النظام السعودي، بقدر المتغير الخارجي؛ لأن التغيير أتى من الأعلى للأسفل، ولم يأتِ لمطالب شعبية بوجوب التغيير. وكانت عملية الاعتراف بوجود مشكلة من قبل النظام الحاكم السعودي، أولى خطوات اتخاذ قرار بتفعيل الجانب الثقافي في السياسة

(734) www.hrw.org/fr/news/2008/01/10/francearabie-saoudite-sarkozy-doit-aborder-les-questions-de-droits-humains-en-arabie.

(735) Richard Snyder & Others, Foreign Policy Decision Making, op,cit.,.p.437.

الخارجية عبر تطوير التعليم، وفتح مجال الحوار لفئات المجتمع السعودي. بدأت آلية التغيير والاعتماد لتنمية التطوير الثقافي خصوصاً قطاع التعليم بعد زيارة الملك عبد الله للولايات المتحدة في منتصف عام ٢٠٠٣، وبالطبع السعوديون حاولوا امتصاص غضب واشنطن بتقديم حلول فيما تعتقد واشنطن أنه سبب هجمات سبتمبر(قطاع التعليم وكل ما يخص تنمية الأجيال). وقد ساعد الرياض على دعم الجانب الثقافي وتلبية مطالب واشنطن ارتفاع أسعار البترول، فقد تم تخصيص ميزانية عالية لوزارة التعليم تُمثِّل ما يوازي رُبع ميزانية المملكة العربية السعودية(٧٣٦). يقول لنا رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز: «نسعى لتطوير التعليم عبر فتح مجال الابتعاث. طرحنا ميزانية عالية لتحسين التعليم المحلي، وتأهيل الطلبة الذين سوف يكونون قادة المستقبل للمملكة العربية السعودية، ونتمنى نجاح هذا التوجه كما هو حال تجربة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات».

من جانب آخر فتحت المملكة العربية السعودية الحوار بين فئات المجتمع السعودي، عبر تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الذي يقيم ندوات طوال السنة وترفع توصياته للملك. لقد كان الحراك السعودي، على مستوى قطاع التعليم والابتعاث كبيراً وعلى أعلى مستوى وبدعم كبير من القيادة السياسية حتى أصبح هذا القطاع محور حديث القيادة السعودية مع نظيراتها الأجنبية، وأصبحت السفارات الأجنبية في الرياض تتسابق على تقديم عروضها لوزارة التعليم السعودية، فبعض السفارات الأجنبية مثل: السفارة الأمريكية والبريطانية أقامت ندوات للحوار مع الشباب السعودي؛ بهدف إيصال أن أحداث سبتمبر لم تؤثِّر على النظرة العامة للشاب السعودي، المسلم من جهة، ومن جهة ثانية، بهدف التسويق للتعليم والجامعات الأمريكية والبريطانية. قال لنا سفير فرنسا في الرياض في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ Charles-Henri D›Arragon «كنا متابعين حراك الرياض بعد أحداث سبتمبر، وتحدثت مع باريس كثيراً،

(٧٣٦) يُـقدر متوسط ميزانية وزارة التعليم خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ حوالي ٢٠ مليار دولار. للمزيد من التفاصيل حول أرقام وتفاصيل ميزانية التعليم السعودي، انظر: www.moe.gov.sa/Pages/Default.aspx

بهدف تفعيل دورنا، ولكن نظامنا الإداري للجامعات، ونظامنا الإداري للإقامة، ومعاملة الطلاب كان عائقاً. لم نستطع تقديم أي تسهيلات للسعوديين، بل إن تأخر إجراءاتنا الإدارية المتعلقة بمنح تأشيرات الإقامة جعل بعض الطلاب السعوديين يغيرون وجهة ابتعاثهم لدول أخرى، تقدم لهم تسهيلات ومرونة في التعامل[٧٣٧]».

وفي نفس السياق قال لنا المستشار François Heisbourg: «بعد أحداث سبتمبر كانت هناك فرصة لتنمية العلاقات مع الرياض عبر توجهات الرياض الجديدة المتعلقة بتطوير التعليم وفتح الباب لحوار حضارات، خصوصاً وأن فرنسا رائدة في هذه المجالات، كانت فرصة لخلق نخبة فرنسية سعودية على غرار النخبة الأمريكية السعودية، ولكن لم نتعامل مع الأمر كما ينبغي سواء سياسياً باحتضان مؤتمرات وتجمعات لحوار الحضارات، أو ثقافياً على مستوى الابتعاث؛ بسبب أن بعض المسؤولين الفرنسيين يتوقعون أن الطلاب السعوديين الذين يأتون لفرنسا على غرار الطلاب الأفارقة الذين يأتون للدراسة، ويعيشون على الإعانات التي تكلف الحكومة الفرنسية، ومن ثم يسعون للإقامة في فرنسا؛ بهدف العمل، وهذه نظرة خاطئة وقصور في التعامل مع المعطيات[٧٣٨]».

إذن، نستطيع القول: إن الحراك الثقافي الذي لجأت إليه الرياض بعد أحداث سبتمبر في سياستها الخارجية لم يشد انتباه باريس، بل إن المستفيد الأكبر من هذا الحراك هي الولايات المتحدة نفسها التي استقبلت أكثر من (١٥٠) ألف طالب سعودي. نشير أيضاً أن الرئيس شيراك وقّع في عام ١٩٩٦ اتفاقية صداقة فرنسية سعودية، وتم تأسيس لجنة في مجلس الشيوخ الفرنسي؛ بهدف تنمية العلاقات الفرنسية السعودية برئاسة فيليب ماريني، لكننا لن نرصد أي حراك لهذه اللجنة بعد أحداث سبتمبر إلا متأخراً جداً ابتداً من (٢٠٠٩ -٢٠١٠). في هذا السياق قال لنا جيل كيبيل: «كانت المملكة العربية السعودية قبل أحداث سبتمبر مكتفية ثقافياً وسياسياً مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعد سبتمبر حاولت الرياض تنويع منابعها الثقافية. كانت الفترة الذهبية لتفعيل

(737) Entretien avec l'ambassadeur français Charles-Henri D›Arragon, Paris, 13/11/2010.

(738) Entretien avec François Heisbourg, Paris, 15/10/2010.

العلاقات الثقافية مع الرياض ما بين (٢٠٠٣ -٢٠٠٨) لم تتحرك باريس إلا متأخراً مع الاتفاقيات التي وقعها الرئيس ساركوزي في يناير عام٢٠٠٨ [٧٣٩]».

إذن، نستطيع القول: إن فترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) كانت فترة حراك ثقافي للجانب السعودي، لم يسعى الفرنسيون لاستثمارها؛ لتنمية العلاقات الفرنسية السعودية عبر خلق نخبة سعودية ذات خلفية ثقافية فرنسية، يكون لها دور سياسي واقتصادي في المستقبل؛ للرقي بالعلاقات الفرنسية السعودية. في الجانب الآخر الطلاب الفرنسيون الذين درسوا الحالة السعودية بعد أحداث سبتمبر خمسة طلاب فقط، جميعهم تحت إشراف الأستاذ جيل كيبيل.

٢- متغير البيئة الخارجية: ربطت الرياض جهودها الثقافية بعد أحداث سبتمبر بمكافحة الإرهاب، وأشرفت على عدة فعاليات دولية بعضها على مستوى ثنائي كما فعلت مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ وكما فعلت مع فرنسا في عام ٢٠٠٨، وبعضها فعاليات ذات طابع عالمي مثل: مؤتمر مكافحة الإرهاب في الرياض في فبراير عام ٢٠٠٥، وزيارة الملك عبد الله للفاتيكان في نوفمبر عام ٢٠٠٧؛ للترويج بأن المملكة العربية السعودية متسامحة دينياً مع المسيحيين، وأن ملك بلد الإسلام ومقر الأماكن الإسلامية المقدسة يزور الرجل المسيحي الأول في الفاتيكان مقر المسيحية. وقد تم تفعيل هذه المبادرة السعودية في جلسة الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٧ تحت عنوان: «الدفاع عن القيم الدينية والأخلاقية في نزاع الشرق الأوسط وأهمية الحوار بين الثقافات والأديان»[٧٤٠]. أخيراً، المبادرة السعودية المتعلقة بمؤتمر حوار الأديان في مدريد في يوليو عام ٢٠٠٨ التي حضرها الملك الأسباني خوان كارلوس وبعض القادة الأوروبيين، مثل: رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، ورئيس الوزراء الأسباني ثابتيرو، وبعض القادة الأوروبيين باستثناء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[٧٤١]. بالطبع فرنسا

(739) Entretien avec Gilles Kepel, Paris, 15/11/2010.

(٧٤٠) زينيب عبد العزيز، «بعد (١٤) قرن عودة ياما أمية»، مجلة السياسة الدولية، نوفمبر عام ٢٠٠٧.

(٧٤١) للمزيد من التفاصيل حول المبادرات السعودية والإشكاليات التي واجهتها، انظر: رويترز ٥ يوليو عام ٢٠٠٨. وبي بي سي ٦ نوفمبر عام ٢٠٠٧.

بلد علماني تحاشت الدخول في حوار قائم على الدِّين، لذلك شهدت المبادرات السعودية المتعلقة بحوار الأديان غياباً فرنسياً.

لكن بالمقابل، حاولت الرياض تفعيل سياستها الخارجية عبر التعاون الثقافي في إطار تعاون ثنائي، التعاون الفرنسي السعودي، الثقافي تأخر إلى عام ٢٠٠٨ مع زيارة الرئيس ساركوزي الأولى للرياض في يناير عام ٢٠٠٨، فقد تم توقيع (٤٤) اتفاقية ثقافية تتعلق بتعاون بين الجامعات السعودية ونظيرتها الفرنسية، أغلبها تتعلق ببرامج تعليمية وابتعاث الطلاب السعوديين، بالإضافة لتعاون بين وزارة السياحة والآثار والمتاحف ونظيرتها الفرنسية عبر إقامة المعارض[٧٤٢].

ونلمس حراكاً سعودياً فرنسياً على مستوى التعاون الثقافي في عام ٢٠١٠، فقد شهد مارس عام ٢٠١٠ مناسبتين ثقافيتين هامتين؛ الأولى: ندوة لمدة ثلاثة أيام حول حوار الحضارات في جامعة السوربون بانتيون، حضرها مفكرون سعوديون وفرنسيون، وقد ترتب عليها اتفاقيتان، حيث منح السعوديون كرسيين دائمين لطلاب جامعة السوربون الفرنسية كمنحة دراسية كاملة مدفوعة التكاليف الدراسية والسكنية[٧٤٣].

الكرسي الأول: يتعلق بدراسة حوار الحضارات في جامعة الملك سعود في الرياض.

الكرسي الثاني: يتعلق بدراسة الاقتصاد الإسلامي في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض[٧٤٤].

(٧٤٢) التقرير السنوي للمكتب الثقافي في باريس، إصدارات السفارة السعودية في باريس ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

(٧٤٣) نشير إلى أن نظام الجامعات السعودية تمنح الطلاب سكناً جامعياً مجاناً يشمل: الوجبات الغذائية، ومكافأة شهرية لطلاب الدِّراسات العليا ماجستير + دكتوراه تصل إلى حوالي (٣٠٠) يورو. وهذا النظام ينطبق على الطلبة الأجانب المقبولين في الجامعات السعودية.

(744) Entretien avec le conseiller culturel Abdullah Al-Katib, Paris 11/11/2010.

وقد توافق مع إقامة هذه الندوة في مارس عام ٢٠١٠ عقد مجلس الشيوخ الفرنسي مؤتمر حول المملكة العربية السعودية لمدة يومين بعنوان: «نظرات على المجتمع السعودي»[٧٤٥].

متغير الضغط السياسي والحاجة لاتخاذ قرار: بلا شك إن عامل الضغط كان موجوداً على النظام السعودي، بعد أحداث سبتمبر خصوصاً فيما يتعلق بطبيعة نظام التعليم السعودي. حاولت الرياض طرح نمط جديد في سياستها الخارجية يتعلق بتبني حوار حضارات، ونبذ التطرف والإرهاب، لامتصاص الضغوط الخارجية ولمعالجة مشكلة الإرهاب الذي بدأ يضرب بقوة منذ حرب العراق عام ٢٠٠٣. على مستوى التعاون الثقافي الثنائي بين الرياض وباريس كانت إدارة الرئيس ساركوزي لمَّاحة لتفعيل هذا الجانب الهام، ولكن التحرك كان متأخراً كما أشار المسؤولين الفرنسيون. أما فيما يتعلق بالوحدة التنظيمية لاتخاذ القرار كان الجانب السعودي، واضحاً مع نفسه ومع متطلبات ومتغيرات الحالة؛ لذلك كانت الدائرة الصغيرة التي تتخذ القرار في الرياض مقتنعة لاتخاذ قرار تفعيل الجانب الثقافي في السياسة الخارجية السعودية. أما في الجانب الفرنسي ورغم الصداقة القوية بين الرئيس شيراك والقادة السعوديين، إلا أن باريس لم تسعَ للدخول على خط التوجهات الجديدة للرياض، والرياض هي الأخرى، لم تبحث عن الفرنسيين كما فعلت مع واشنطن، فلم يأتِ التحرك إلا مع الرئيس ساركوزي في عام ٢٠٠٨.

ختاماً نقول، رغم وجود شيراك على رأس السلطة، ورغم مطالب أهم المسؤولين التنفيذيين الفرنسيين في العلاقة مع المملكة العربية السعودية، مثل: السفير الفرنسي في الرياض، بالدخول في عمق التوجهات الجديدة للمملكة العربية السعودية لم يتفاعل الفرنسيون باستقطاب السعوديين، وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على تأشيرات طويلة للطلاب، وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالقبولات الجامعية وكروت الإقامة.... إلخ. والسعوديون لم يطلبوا من الفرنسيين على مستوى عالٍ بالتقارب الثقافي.

(745) Sur les détails voir Al riyadh 14/3/2010. et Al sharq Alawsat 4/3/2010.

عادت الأمور من جديد في الجانب الثقافي لتعاون الرياض وواشنطن ولندن بإرسال مئات الآلاف من السعوديين والسعوديات الذين سوف يصبحون قادة المملكة العربية السعودية خلال الفترة القادمة، وكأننا في دورة جديدة لفترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات التي نتج عنها تقارب كبير بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب هؤلاء الطلبة، الذين أصبحوا في مراتب عليا، كوزراء ورؤساء بنوك وشركات ومناصب حكومية.

خاتمة عامة

يقول المفكر السياسي الأمريكي فرانسيس فوكوياما: «أخفقت الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر في ثلاث نقاط: الأولى:

أخفقت في تقدير التهديد فقد بالغت واشنطن في التهديد، الذي قد يأتي من الإسلاميين.

الثانية: أخفقت واشنطن في ممارسة الهيمنة الخيرة، لم تحسب واشنطن أن هذا المبدأ يعارض توجهات العالم والأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

الثالثة: أخفقت واشنطن في إعادة الأمن للعراق، وإعادة بنائه كنموذج للديمقراطية الأمريكية [(٧٤٦)].

بالفعل رغم العلاقات الجيدة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلا أن التوترات السياسية تحضر بين البلدين، فقد لاحظنا بشكل متكرر لجوء الرياض لباريس عند توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة؛ لأنها تجد في فرنسا مخرجاً سياسياً. ونستطيع القول: إن العلاقات الفرنسية السعودية بدأت بلقاء الملك فيصل والرئيس ديجول في باريس قبل حرب الأيام الستة يونيو عام ١٩٦٧، وكانت هذه أول زيارة رسمية لملك سعودي لفرنسا، بسبب التوتر بين الرياض وحليفتها واشنطن على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونعتقد أن البيئة الداخلية والخارجية للملك السعودي، والرئيس الفرنسي كانت متشابهة وعاملاً مساعداً لتقارب فرنسي سعودي، فقد كان الملك فيصل في وضعية سياسية ضاغطة إقليمياً؛ بسبب تنامي المد القومي الناصري ضد الملكيات، ودولياً بسبب توتر العلاقة مع واشنطن التي لم تستجب لمطالبه بتحريك عملية السلام في فلسطين.

بالطبع الملك السعودي، كان يبحث عن تعزيز مكانة الرياض عالمياً وإقليمياً عبر لعب دور محوري في الشرق الأوسط خصوصاً القضية الفلسطينية، فالرئيس ديجول يريد الاستقلال بفرنسا من الهيمنة الأمريكية، ويحاول إيجاد خط

(746) Francis Fukuyama, After The Neocons America At The Crossroads, Yale University, 2006, pp.22-24.

منفرد لباريس وهو ما دفع الملك السعودي، للذهاب لباريس بأمل فتح نافذة سياسية جديدة عبر باريس التي طرحت موقفاً مرناً تجاه حقوق الفلسطينيين بالعيش، لكن متغير البيئة الداخلية الفرنسية التي تأثرت بمنعطف ثورة مايو عام ١٩٦٨ خفّف وتيرة التواصل السعودي، الفرنسي الجديد؛ بسبب انشغال الداخل الفرنسي على حساب السياسة الخارجية. ونعتقد أنه لم يكن اهتمام باريس بالرياض كافياً، ولم يخص الرئيس ديجول الرياض بخصوصية بل كان الموقف الفرنسي عاماً ومقبولاً من جميع العرب بسبب موقف ديجول الإيجابي من فلسطين. لا زيارات فرنسية رئاسية للرياض خلال فترة ديجول وبومبيدو مقابل زيارة قام بها الملك فيصل للرئيس بومبيدو في عام ١٩٧٠، ولكن لا يوجد أي تعاون ملموس بين باريس والرياض.

يتكرر متغير توتر العلاقات الأمريكية السعودية كعامل تقارب فرنسي سعودي بعد أزمة النفط التي رافقت حرب كيبور عام ١٩٧٣. كانت المملكة العربية السعودية على رأس أجندة الرئيس فاليري جيسكار ديستان بعكس ديجول وبومبيدو، وكان النفط السعودي، تحديداً محل اهتمام الإليزيه، ولكن بقيت الرغبة السعودية مرتبطة بواشنطن وغير محبة لعروض الرئيس فاليري جيسكار ديستان للتعاون، ولكن النافذة التي فتحها الرئيس فاليري جيسكار ديستان مع الرياض، وكذلك مع العراق عبر تعاون نووي وفتح حوار مع دول الخليج الصغيرة، كانت واسعة أكثر مما ينبغي لبداية نمط تعاون فرنسي سعودي ملموس على المستوى العسكري والاقتصادي والأمني. إن الرئيس فاليري جيسكار ديستان هو أول رئيس فرنسي يذهب للرياض في عام ١٩٧٧، لدرجة أن الاهتمام بالخليج محل انتقاده في الداخل الفرنسي، حيث استغل خصوم الرئيس فاليري جيسكار ديستان توجهاته الاقتصادية البحتة لدول الخليج بأنها كانت على حساب المكتسبات السياسية والهوية التاريخية الفرنسية، لكن يبقى تعاون الرياض وباريس في تحرير الكعبة من المتمردين عام ١٩٧٩ مفتاح التعاونات بين البلدين، فقد فتح هذا التعاون الأمني الباب لعقود عسكرية ضخمة بين باريس والرياض بفضل توجهات العلاقات الجيدة بين القادة.

كانت خسارة الرئيس فاليري جيسكار ديستان انتخابات عام١٩٨١ انقطاع لتواصل مميز بين الرياض وباريس، واستفاد الرئيس ميتران من مفاوضات فاليري جيسكار ديستان مع الرياض قبل خسارته الانتخابات؛ لاستكمال التعاون مع الرياض لدرجة أن الرئيس ميتران يتم انتخابه في مايو عام ١٩٨١، ويزور الرياض في سبتمبر من نفس السنة؛ لاستكمال التفاهم حول عقد الـ (صواري ١) المرتبط بتطوير قطاع البحرية السعودية عبر برنامج متكامل لمدة عشر سنوات قابل للتجديد. كذلك كان موقف فرنسا بدعم العراق ودول الخليج في حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) عاملاً مشجعاً لتقارب سعودي فرنسي في مجال التسلح، عبر إعادة تجربة إعطاء الفرنسيين قطاعاً حديثاً لتطويره وتجهيزه عسكرياً، وهو ما تم بالفعل في قطاع الدفاع الجوي السعودي، الذي تأسس عام ١٩٨٤، وكذلك عبر تجديد عقد (صواري ٢)، في عام ١٩٩٠ أثناء حرب الخليج الثانية في مساومات فرنسية سعودية تتعلق بمشاركة باريس في التحالف الدولي لتحرير الكويت، ولكن هناك متغيرات محلية وإقليمية ودولية جعلت الرياض خلال فترة الثمانينيات لا تذهب بعيداً في علاقتها مع باريس وترتبط أكثر بواشنطن، وأول المتغيرات: ظهور صحوة إسلامية سعودية بعد حادثة الكعبة جعلت النظام السياسي يجاملها ويحاول احتواءها.

المتغير الثاني: غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، وظهور أصوات سعودية تنادي بالجهاد.

المتغير الثالث: ثورة الشيعة في إيران وبداية حرب الخليج بين العراق وإيران، وكانت الرؤية السعودية الاكتفاء بمكافأة باريس بهذه العقود العسكرية مقابل تعاونها ومساعداتها.

وسوف نشاهد هذا الأسلوب السعودي، في التعامل مع باريس من مبدأ التعويض في التسعينيات.

لم تتحسن الظروف الداخلية السعودية في فترة التسعينيات بسبب ظهور الصحوة الإسلامية السعودية الثانية على خلفية حرب الخليج الثانية، وحضور القوات الغربية على الأراضي السعودية، وعودة الأفغان السعوديين من الجهاد.

ومع بداية فترة الرئيس شيراك أخذ الوضع الداخلي في المملكة العربية السعودية منحى آخر، فقد كانت الظروف الداخلية في المملكة العربية السعودية ليست مشجعة على مستوى التواصل السياسي والاقتصادي؛ بسبب انشغال الرياض بالداخل خصوصاً بقضية الإرهاب الذي ضرب الأراضي السعودية في الرياض عبر تفجيرات نوفمبر عام ١٩٩٥، وفي مدينة الظهران في ١٩٩٦.وقد أثّر ذلك على العلاقات الفرنسية السعودية بشكل لا نستطيع أن نقول بأنه سلبي، ولكن بإمكاننا القول: إن العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية كانت في مرحلة ركود؛ لأسباب تتعلق بالمملكة العربية السعودية رغم أن صديقها جاك شيراك رئيس للجمهورية الفرنسية.

رغم التوترات السابقة بين الرياض وواشنطن كان التفاهم موجوداً حتى في أصعب الظروف، مثلاً: عندما قطعت الرياض النفط عن الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣، ولكن في هجمات سبتمبر خرج الأمر من قدرة الرياض على التفاهم، وكان الإنكار بعدم التورط في الهجمات من قبل النظام السياسي السعودي، قد جعل الرياض تعيش في مرحلة ضغوط سياسية.

بلا شك كانت الفترة الأولى التي تلت الهجمات مرحلة صعبة لصانع القرار السعودي، بكيفية الوصول لاتخاذ قرار عقلاني، لمواجهة هذه الأزمة السياسية التي خرجت من السيطرة الثنائية، وكان السعوديون بين خيارين؛ الأول: الاستمرار بالإنكار بعدم التورط بالهجمات حتى لو كان معظم الانتحاريين سعوديين ومواجهة الولايات المتحدة، وهذا الخيار يُمثِّل مغامرة كبيرة. الخيار الثاني: الخضوع الكامل للمطالب الأمريكية وهذا يُمثِّل انكساراً لمكانة وهيبة النظام السعودي. أتت زيارة الرئيس شيراك بعد وقوع الهجمات بشهرين؛ لتفتح أمام الرياض خياراً ثالثاً يحقق المطالب الأمريكية ولا يكسر الهيبة السعودية. كون رئيس فرنسا يأتي للرياض بعد الهجمات ويتفاهم على التعاون للوضع في أفغانستان، ومحاربة الإرهاب؛ كأنه قام بدور وسيط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ويخفف الضغط السياسي ضد الرياض عبر فتح قناة حوار وتفاهم وهو ما تحتاجه الرياض تماماً.

ولكن هذا التقارب الفرنسي السعودي، بعد هجمات سبتمبر الذي كان بمثابة فرصة لخلق عمق سعودي فرنسي على حساب واشنطن لم يستمر كثيراً؛ بسبب حرب العراق والمعارضة الفرنسية الصريحة للحرب، ولكن الرياض كانت في صف واشنطن في تكرار تاريخي لما حدث في الثمانينيات. الرياض رغم قناعتها بأن سقوط نظام حسين سيكون في مصلحة إيران على حسابها، ولكن تبقى واشنطن للرياض أهم من صدام ومن فرنسا.

لقد استغل السعوديون حرب العراق للعودة لواشنطن على حساب الموقف الفرنسي الذي كان يأمل أن ترد الرياض الموقف الذي قام به شيراك بعد هجمات سبتمبر بإيجابية عبر مساندة موقف فرنسا الرافض للحرب، ولكن الرياض وقفت في صف الحليف التقليدي.

تعتقد الرياض أن علاقتها الشخصية بالرئيس الفرنسي جاك شيراك تسمح لها بتجاوز التضحية بفرنسا أو اعتبارها كمجرد همزة وصل للتفاهم مع واشنطن من جديد، وكالعادة الرياض سوف تسعى لتعويض باريس عن جهود التقارب الضائعة بعد هجمات سبتمبر عبر عقد عسكري أو عقد نفطي، وهو ما حدث بالفعل عبر عقد توتال- آرامكو (٢٠٠٢-٢٠٠٣) وكذلك عقد ميكسا عام ٢٠٠٣.

رغم العلاقات الجيدة بين النظام السعودي، ونظيره الفرنسي فهناك حملة إعلامية في الصحافة والتلفزيون الفرنسي ضد المملكة العربية السعودية على خلفية هجمات سبتمبر؛ باعتبارها بلداً مصدراً للإرهاب وقد تعامل السعوديون معها بحساسية؛ لأن السعوديين يعتقدون أن الفرنسيين متأثرون بالحملة الأمريكية، ولكن بعد برود العلاقات الأمريكية الفرنسية بسبب رفض باريس حرب العراق قامت حملة أمريكية ضد فرنسا، ورغم ذلك بقيت الحملة الإعلامية الفرنسية ضد المملكة العربية السعودية كما هي دون تأثير، مما يثبت استقلالية الحملة الفرنسية في خطابها.

أثبتت الأيام سلامة موقف فرنسا والمملكة العربية السعودية من القرار الأمريكي في الحرب على حرب العراق، فقد كانت باريس والرياض تملكان العمق السياسي والديموغرافي في فهم قوى المنطقة، وتريدان من واشنطن قراءة الواقع بعمق،

وإعداد مرحلة ما بعد صدام قبل الإطاحة بصدام نفسه. كانت نظرة الأمريكيين قاصرة ولا تتجاوز هدف إسقاط صدام حسين.

يعتقد الفرنسيون والسعوديون أن تنامي قوة إيران بعد حرب العراق بسبب الأخطاء الأمريكية في الملف العراقي، قال السعوديون بوضوح: «نصحنا حلفاءنا الأمريكيين بالتنسيق معنا في الملف العراقي، ولكنهم لم يسمعوا النصيحة[٧٤٧]». يبدو أن واشنطن أرادت معاقبة باريس والرياض بعدم المشاركة في بناء العراق الجديد؛ بسبب معارضة الأولى الحرب وتورط الثانية في هجمات سبتمبر، ولكن واشنطن لم تكن تملك العمق الديمغرافي والديني للمنطقة، وكانت النتيجة خسارة لجميع الأطراف.

الطرف الأمريكي: عبر فشل وخسائر مادية وبشرية في العراق.

الطرف السعودي: عبر تناقص نفوذه لمصلحة إيران.

الطرف الفرنسي: عبر برودة علاقاته مع واشنطن؛ بسبب عدم التنسيق الذي وصل حدّ المعارضة للحرب، وعدم استفادته اقتصادياً من بناء العراق الجديد.

ولكن في الأخير كانت إيران هي الفائز الكبير من هذه الحرب رغم أنها تُمثّل عدواً للغرب بما فيهم الولايات المتحدة نفسها.

في جانب آخر، لم يتفاعل النظام السياسي الفرنسي مع التوجهات السياسية السعودية بعد هجمات سبتمبر، وكانت التوجهات السعودية تتركز بشكل كبير على تحسين قطاع التعليم، وتفعيل التواصل الثقافي مع الغرب والدول الآسيوية المتطورة، وفتح حوار للحضارات.

كانت ميزانية التعليم السعودية بعد أحداث سبتمبر تُمثّل (٢٥) بالمائة من كامل الميزانية السعودية، ورغم المطالب باستغلال هذا الجانب؛ لخلق عمق فرنسي مع المملكة العربية السعودية وفي منطقة الخليج والشرق الأوسط التي

(٧٤٧) تصريح لوزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، الرياض، الرياض ٢٠/٨/٢٠٠٥.

نادي بها مفكرون فرنسيون، مثل: جيل كيبيل ودبلوماسيون، مثل: السفير الفرنسي في الرياض Charles-Henri D'Arrago (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ومسؤولون سياسيون مثل: مستشار الرئيس الفرنسي François Heisbourg فقد كانت ردة فعل نظام الرئيس شيراك بطيئة وغير متعاونة لهذا التقارب العلمي. وحده الرئيس ساركوزي من فعّل هذا المحور من التعاون بتوقيعه اتفاقيات علمية وثقافية وحضارية مع الرياض في مارس عام ٢٠٠٨، ولكن يبقى هذا الحضور الفرنسي والاهتمام بهذا الجانب الجديد في السياسة الخارجية السعودية متأخراً حيث استفادت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا وأستراليا والصين وكوريا الجنوبية من التعاون العلمي مع السعوديين من حيث عدد الاتفاقيات وعدد الطلاب المبتعثين[٧٤٨].

نعتقد أن الرئيس ساركوزي كان يرغب في بداية فترته الرئاسية بطرح سياسة خارجية جديدة لفرنسا بشكل عام فيها نوع من البرجماتية والفاعلية والتي تعيد فرنسا من جديد فاعلاً دولياً لا يمكن تجاهله[٧٤٩].

في ظل هذا السياق الساركوزي العام نعتقد أن الرئيس ساركوزي على مستوى العلاقات الفرنسية السعودية كان يرغب بفرض نمط جديد يكون فيه الفاعلون الجدد سواء فرنسيين أو سعوديين ذوي طابع تجاري أكثر منه سياسي، ومقربين من الرئيس في نفس الوقت، مثل: صديقه الأمير الوليد بن طلال من الجانب السعودي، ومن الجانب الفرنسي أمين عام الإليزيه السابق ووزير الداخلية الحالي Claud Guéant الذي يدير ملف العلاقات الفرنسية السعودية بالكامل، يقابله في الجانب السعودي، وزير التجارة عبدالله زينل علي رضا الذي أصبح يدير الملف الفرنسي من الجانب السعودي[٧٥٠]. والرئيس ساركوزي بذلك يقطع العملية التواصلية على مستوى النخبة التي كانت مع الرؤساء فاليري جيسكار ديستان وميتران وشيراك

(748) Entretien avec Gilles Kepel, Paris, 15/11/2010. Entretien avec Charles-Henri D'Arrago, Paris, 13/11/2010. Entretien avec Heisbourg, Paris, 15/11/2010.

(749) Frédéric Charillon,»Nicolas Sarkozy à mi-parcours: comment réformer une politique étrangère», *politique étrangère*, été 2009/2

(٧٥٠) كان عبد الله زينل علي رضا مستشاراً في الديوان الملكي، وتم تعينه كوزير للتجارة في مارس عام ٢٠٠٨.

التي كانت على المستوى الحكومي، ويبدو أن الفاعلين الاقتصاديين الجدد من جانب الرئيس ساركوزي لم ينجحوا كما كان يفعل الفريق القديم، فلم يتم توقيع عقود كبيرة، وأغلب المفاوضات العسكرية والنفطية والطاقة النووية السلمية لم تنجح، والنتائج الحقيقية على الأرض لا توازي الحركة الإعلامية والدبلوماسية للرئيس ساركوزي وفريقه؛ بسبب أن القرار السعودي، في أيدي النخب الحكومية والنخب الاقتصادية مجرد رجال أعمال حتى أعضاء العائلة المالكة.

رغم التأثير الإيجابي المرتبط بتوجهات ودعم إدارة الرئيس ساركوزي للمجال الاقتصادي غير التقليدي (التسلح والنفط) الذي سيطر على التبادل التجاري بين الرياض وباريس منذ الثمانينيات، إلا أن الوزن التجاري بين المملكة العربية السعودية وفرنسا ضعيف مقارنة بالتبادل الذي بين الرياض والصين أو الولايات المتحدة أو ألمانيا وحتى إيطاليا، وأغلب المبررات لهذا الفشل تتعلق بضعف التسويق والتفاوض من جانب الفرنسيين، بالإضافة لوجود منافسين جدد دخلوا في التعامل مع الرياض مؤخراً مثل: الصين وكوريا الجنوبية. هذه القوى الاقتصادية الآسيوية الجديدة تقدم منتجات ذات جودة جيدة وأسعار مقبولة مقارنة بالمنتج الفرنسي الجيد وذي الأسعار العالية. في الجانب الأمني رغم العلاقات الجيدة بين الرياض وباريس إلا أن الملف الأمني لم يفعّل إلا منذ عام ٢٠٠٣، فالسياسة الخارجية لإدارة الرئيس ساركوزي قرّبت التواصل الأمني بين البلدين. ولكن الظروف السياسية الطارئة منذ قدوم الربيع العربي عام ٢٠١١، والتغيرات التي تدور الآن ولم تظهر نتائجها بعد، هي من سيقرر مدى قوة التعاون الأمني بين باريس والرياض.

ملاحق

معاهدة (الجزيرة) بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وبين حكومة الجمهورية الفرنساوية

المادة الأولى

تشهد الجمهورية الفرنساوية بأن مملكة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها دولة حرة ذات سيادة ومستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً.

المادة الثانية

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما الأكيدة في أن يحافظا دائماً على علاقات السلم والصداقة بينهما وفي أن يحلا بهذه الروح ما قد يقع من الخلافات بينهما. أن المثلين السياسيين والقنصليين الذين يعتمدهم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو يعينهم لدى الفريق الآخر يعاملون حينما يكونون في بلاده بالمعاملة المنصوص عليها في قواعد وعادات القوانين الدولية العامة على أن يكون ذلك بصورة المقابلة بالمثل.

المادة الثالثة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر.

المادة الرابعة

أن الحج للديار الحجازية الإسلامية المقدسة حر لجميع المسلمين الذين يحملون التابعية الفرنسية من رعايا ومحميين، وتعلن حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها أن هؤلاء الحجاج يتمتعون أثناء إقامتهم في الحجاز مع أمنهم على أموالهم وأنفسهم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل.

المادة الخامسة

أن متروكات الرعايا الفرنساويين المتوفين في الحجاز أو في نجد ممن ليس لهم أوصياء شرعيون في هذه البلاد يصير تسليمها بعد إتمام الإجراءات الرسمية ودفع الرسوم المقررة بموجب القوانين المحلية إلى الممثل الفرنسي بجدة أو من ينتدبه من قبله لتلك الغاية مقابل سند استلام ليصير تحويلها إلى ورثة المتوفين. ومقابلة بالمثل فإن متروكات الرعايا الحجازيين أو النجديين المتوفين في البلاد الموضوعة تحت السلطة الفرنسية ممن ليس لهم أوصياء شرعيون في تلك البلاد يصير تسليمها بعد إتمام الإجراءات الرسمية ودفع الرسوم المقررة بموجب القوانين المحلية مقابل سند استلام إلى ممثل حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها إذن، كان لجلالته ممثل في البلاد التي حصلت الوفاة فيها وإلا فإنها تسلم بواسطة الممثل الفرنسي بجدة.

المادة السادسة

تعترف حكومة الجمهورية الفرنساوية بالتابعية الحجازية أو النجدية لرعايا حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وسيكون لهؤلاء مطلق الحرية للدخول والإقامة في البلاد الموضوعة تحت سلطة الجمهورية الفرنسية أو نظارتها بشرط مراعاة الأنظمة السارية المفعول كما وأنهم يتمتعون طبقاً للقوانين المحلية بحماية تامة فيما يتعلق بأشخاصهم وأموالهم. ومقابلة بالمثل يعترف حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالرعوية الفرنساوية للذين ينتسبون للأراضي الموضوعة تحت سيادة فرنسا، وبالرعوية الوطنية المختصة برعايا البلاد الذين تقوم حكومة الجمهورية الفرنساوية بتمثيلهم السياسي والقنصلي في الخارج وسيكون لهؤلاء أيضاً مطلق الحرية للدخول والإقامة في البلاد الحجازية النجدية وملحقاتها بشرط مراعاة الأنظمة السارية المفعول كما وأنهم يتمتعون طبقاً للقوانين المحلية بحماية تامة فيما يتعلق بأشخاصهم وأموالهم.

المادة السابعة

يمنح كل من الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق الآخر على وجه المقابلة بالمثل المعاملة التي تعامل بها أولى الأمم بالتفضيل فيما يتعلق بالرسوم وممارسة المهن والصنائع والتجارة والملاحة في البلاد التابعة لكل منهما.

المادة الثامنة

لا تسري نصوص هذه المعاهدة على العلاقات القائمة بين دولتي سورية ولبنان وبين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وستكون هذه العلاقات موضوعاً لاتفاقية خاصة يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضات بشأنها في أقرب فرصة ممكنة.

المادة التاسعة

سيجري إبرام المعاهدة الحالية ويجري تبادل قرارات الإبرام في جدة بأسرع وقت ممكن وتصبح سارية المفعول من يوم تبادل قرارات الإبرام لمدة عشر سنوات اعتباراً من هذا التاريخ الأخير وإذا لم يعلن أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر عزمه قبل ستة أشهر من انتهاء مدة العشر السنوات المذكورة على إلغاء هذه المعاهدة تُعتبر متجددة بطبيعتها لمدة عشر سنوات أخرى.

المادة العاشرة

أن المعاهدة الحالية ستعرف باسم (معاهدة الجزيرة) وقد نظمت باللغتين العربية والفرنساوية ولكل من النصين قوة واحدة واعتبار واحد. عملت، في جدة، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣١م الموافق ٢٩جمادى الثانية سنة ١٣٥٠هـ، من صورتين باللغة العربية، وصورتين باللغة الفرنساوية، ويكون في خزانات حكومة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها صورة من كل من اللغتين ومثلها في خزانات حكومة الجمهورية الفرنساوية.

(التوقيع) فيصل بن عبد العزيز (الختم)

(التوقيع) ج. ر. ميجريه (الختم)

النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الذي أصدره في ٢ سبتمبر ٢٠٠٤.

القرار: (١٥٥٩) (٢٠٠٤)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٢٨ المعقودة في ٢ سبتمبر ٢٠٠٤.

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخان ١٩ مارس عام ١٩٧٨ والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ سبتمبر ١٩٨٢، والقرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ يوليو عام ٢٠٠٤، فضلا عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٨ يونيو عام ٢٠٠٠. وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا. وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد مليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية. وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية. وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي:

١. يؤكد مجددا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.
٢. يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.
٣. يدعوإلى حل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها.
٤. يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.
٥. يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

٦. يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

٧. يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

*المصدر. قرارات الأمم المتحدة – مجلس الأمن.*www.un.org

قائمة المراجع

مراجع علمية فرنسية وإنجليزية

فرنسا & المملكة العربية السعودية

- Alain Gresh, «une vague de froid a frappé la relation entre l›Arabie saoudite et Washington», Le Monde Diplomatique, mai 2002.
- Anthony Cardesman, Oman, Bahrain, Qatar and the UAE. Challenges of security, Boulder, West view Press, 1997.
- Anthony Cordesman, Saudi Arabia Enters The Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic and Energy Dimensions, New York, ABC-CLIO, 2003.
- Benoist Méchin, Faisal roi d'Arabie, Paris, Albin Michel, 1975.
- Benoist Méchin, Le roi Saud ou l'orient à l'heure des relèves, Paris, Albin Michel, 1975.
- Charlotte Lepri, «Le paradoxe américain du président Sarkozy», Revue Internationale et stratégique, n° 77, 1/2010.
- Danielle Bedard «Quelle sécurité collective pour l'Europe, L'OTAN constitue –elle la réponse efficace ?», la revue internationale et stratégique, n° 50, 1999.
- David Holden & Richard Johns, The House of Saud : The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World, New York, Rinehart and Winston,1981.
- Denis,Bouchard in Charles Saint-Prot, (dir.),, La France et le Golf arabe, Abu Dhabi, Les Émirats Centre d'études et de recherches,2008.
- F.Gregory Gause, «L'inti américanisme en Arabie Saoudite», Critique internationale, N°18 janvier,2003.
- Frédéric Charillon & Marie Christine Kessler, France: un «rang» à réinventer, in, Frédéric Charillon (dir), Les politiques étrangères: ruptures et continuités, Paris, La documentation française, 2001.
- Frédéric Charillon, «La diplomatie saoudienne à l'épreuve de la turbulence», Etudes, t.400 : n°2, p.153-165, février 2004.
- Frédéric Charillon, (dir), La France en 2007: chronique, politique, économique et sociale, Paris, La documentation française, 2008.

- Frédéric Charillon, «La politique étrangère de la France : d'une puissance de blocage à une puissance de proposition», Études, tome 402, 2005/4.
- Frédéric Charillon, «La politique étrangère de la France : l'heure des choix», politique étrangère, printemps, 2007.
- Frédéric Charillon, La France peut-elle encore agir sur le monde ?, Paris, Armand Colin, 2010.
- Frédéric Charillon, La politique étrangère de la France : de la fin de la guerre froide au printemps arabe, Paris, La documentation française, 2011.
- Frédéric Charillon, «Nicolas Sarkozy à mi-parcours: comment réformer une politique étrangère», Politique étrangère, été 2009/2.
- G.J.L. Soulié & L. Champenois, «La politique extérieure de l'Arabie Saoudite» Politique étrangère, Vol 42, 1977.
- Georges Dwailibi, La rivalité entre le clergé religieux et la famille royale au royaume d'Arabie Saoudite, Paris, Publibook, 2006.
- Ghassan Salamé, La politique étrangère de l'Arabie Saoudite depuis 1945, Beyrouth, Institut du Développement Arabe, 1980.
- Gregory Gause, Saudi – Yemen relations demostic structures and foriegn influence, New York, Columbia university press, 1990.
- Henri Froment-Mourice, «Une politique étrangère pour quoi faire», Politique étrangère, N° 2/2000.
- Hervé de Charrette, «Nicolas Sarkozy et la politique étrangère de la France: entre changement et continuité», Revue internationale et stratégique, n°70, 2008/2.
- Hichem Karoui, Où va l'Arabie Saoudite, Paris, L'Harmattan, 2006.
- Huber Védrine, De Gaulle et le monde arabe, conférence à l'université Sorbonne d'Abou Dhabi, octobre 2008.
- Joseph A. Kechichian, Succession in Saudi Arabia, New York, Palgrave, 2003.
- Joseph Kostiner, The Making of Saudi Arabia, 1916-1936 From Chieftaincy to Monarchical State, Oxford, Oxford University Press, 1993.

- Louis Blin, Le pétrole du Golfe, guerre et paix au Moyen-Orient, Paris, Maisonneuve& Larose, 1996.
- Michel Martin Roland, la décennie Mitterrand, l'épreuve des faits, Paris, le Seuil, 1990.
- Olivier Da Lage, Géopolitique de l'Arabie Saoudite, Paris, Complexe, 1996.
- Pascal Menoret, L'énigme saoudienne. Les Saoudiens et le Monde, 1744-2003, Paris, La Découvert, 2003.
- Paul Balta, La politique française dans le monde arabe, Beyrouth, Dar Alquds,1985.
- Pierre Pactet, Les institutions françaises, Paris, PUF, 1983.
- Robert Lacey, Inside The Kingdom: Kings, Clerics; Modernists, Terrorists and The Struggle for Saudi Arabia, London, Penguin, 2010.
- Sid Ahmed Abdelkader, Nord-Sud: les enjeux, Paris, Publisud, 1981.
- Stéphane Lacroix, Les islamistes saoudiens : une insurrection manquée, PUF,2010.
- Stéphane Lacroix,»L'Arabie Saoudite, entre violence et réforme», politique étrangère, Vol 69, N°4, 2004.
- Theoder Draperk, The Gulf War Reconsidered, New York, Review Of Books, 1992.

مراجع تاريخية

- Alexis Vacilif, Histoire d'Arabie saoudite, Koweït, Les publications d'entreprises pour la distribution et la publication, 2000.
- Bernard Lewis, Les Arabes dans l'histoire, Paris, Flammarion, 1996.
- Georges Corm, Le Proche-Orient éclat, 1956-2003, Paris, Gallimard, 2003.
- Gérard Labrune, L'histoire de France, Paris, Nathan, 2007.
- H.C Armstrong., Lord of Arabia. Ibn Saud, London, The Keg International, 1998.
- Jean & André Sellier, Atlas des peuples d'Orient, Paris, La Découverte, 1993.

- Madawi Al-Rashid, A History of Saudi Arabia, Cambridge, Cambridge University press, 2002.
- Winder R Bayly, Saudi Arabia in the XlXth century, New York, St Martin's press, 1965.
- Xavier Baron, Les Palestiniens, Genèse d'une nation, Paris, Seuil, 2000.

مراجع تتعلق بالإسلام

- Alain Gresh, L'islam, La République et le Monde, Paris, Fayard, 2004.
- Amel Boubekeur, Whatever Happened to the Islamists? Salafis Heavy Metal Muslims, and the Lure of Consumerist Islam, Washington DC, Columbia University press, 2009.
- Bernard Lewis, The Crisis of Islam, London, Weidenfeld & Nicholson, 2004.
- Farhad Khosrokhavar, Les Nouveaux Martyrs d'Allah, Paris, Flammarion, 2003.
- François Burgat, L'islamisme en Face, Paris, La Découverte, 1995.
- Gilles Kepel, A l'ouest D'Allah, Paris, Du Seuil, 1994.
- Gilles Kepel, Al-Qaida dans le texte, Paris, Puf, 2005.
- Gilles Kepel, Du Jihad à la Fitna, Paris, Bayard, 2005.
- Gilles Kepel, Fitna-Guerre au cour de l'Islam, Paris, Gallimard, 2007.
- Gilles Kepel, Jihad expansion et déclin de l'islamisme, Paris, Gallimard, 2000.
- Gilles Kepel, Jihad, Paris, Gallimard, 2003.
- Gilles Kepel, La revanche de Dieu, Paris, Seuil, 2003.
- Gilles Kepel, Terreur et martyre, Paris, Flammarion, 2008.
- Hrair Dekmejian, Islam in Revolution : Fundamentalism in The Arab Wotld, New York, Syracuse University Pess, 1985.
- Jacques Frimo, La France et l'Islam depuis 1789, Beyrouth, Dar Qurtuba,1991.
- Jean-Pierre Fillu, Les frontières du Jihad, Paris, Fayard, 2006.

- Joseph A. Kechichian, «The Role of Ulama in the Politics of an Islamic State : The Case of Saudi Arabia», International Journal of Middle East Studies, February 1986.
- Olivier Roy, «une interprétation littérale de l›islam», Le Monde Diplomatique, avril 2002.
- Olivier Roy, Généalogie de L'Islam, Paris, Hachette Littératures, 2002.
- Olivier Roy, Intégrer l'Islam -La France, ses musulmans, Enjeux et réussites, Paris, Odile Jacob, 2007.
- Olivier Roy, L'Islam mondialisé, Paris, Seuil, 2002.
- Olivier Roy, L'Islam mondialisé, Paris, Seuil, 2002.
- R. Hrair Dekmejian, «The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia», International Journal of Middle East Studies, Autuman 1994.
- Samir Amghar, European Islam, The Challenges for Society and public, Centre for European Policy Studies, 2007.
- Samir Amghar, Islamismes d'Occident, état des lieux et perspective,Paris, Lignes de Repères Editions, 2006.

قضايا سياسية

- Alain Ménargues, Les secrets de la guerre du Liban du coup d'Etat de Béchir Gémayel aux massacres des camps palestiniens, Paris, Albin Michel, 2004.
- Didier Bigo, Au nom du 11 septembre: Les démocratie à l'épreuve du terrorisme, Paris, La Découverte, 2008.
- Émilie Sueur, «Le Hezbollah : résistance, idéologie et politique», Confluences Méditerranées, N° 61, 2007/2.
- Fouad Makhzomi, «Le Liban après Hariri», Outre-Terre, N° 13, 2005/4.
- Franck Mermier et Elizabeth Picard, Liban, Une guerre de 33 Jours, Paris, La Découverte, 2007.

- François Dgere, L'Iran et le nucléaire, les tourments perses, Paris, Lignes de repères, 2006.
- Georges Corm, «Les causes de la crise libanaise : l'Europe contribue-t-elle à la solution», Revue internationale et stratégique, N°70, 2008/2.
- Georges Corm, Le Liban contemporain, Paris, La Découverte, 2005.
- Gilles Dorronsoro, La révolution afghane, Paris, Karthala, 2000.
- Joseph Bahout, «Liban 2005 : décomposition et recomposition», critique internationale, N°31, 2006/2.
- Liam Anderson, et Gareh Stanfield, The future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division, New York, Palgrave McMillan, 2006.
- Madawi Al Rachid, «Hezbollah, la difficile équation dans les calculs du régime saoudien», Al Qods Al Arabi, 01/08/2006.
- Maria, Habibi, L'interface France-Iran 1907-1938: Une diplomatie voilée, Paris, Harmattan, 2004
- Olivier Roy, Les illusions du 11 septembre: le débat stratégique face au terrorisme, Paris, Seuil, 2002.
- Olivier Roy, «Al Qaida, label ou organisation» ?, Le monde diplomatique, septembre 2004.
- Peter W. Galbraith,The End of Iraq, New York, Simon an Schuster, 2006.
- Saleh Al Maneh, «The Ideological Dimension in Relations Between Iran and Saudi Arabia», Press of King Saud Unversity, Riyad, October, 2006.
- Thomas Lindemann, «Des guerriers pour faire la paix. L'armée américaine en Irak», Cultures & Conflits, N°67, 2007/3.
- William R Polk, Understanding Iraq, Londres, I.B.Tauris, 2005.
- Xavier Crettiez & Isabelle Sommier, «Le 11 septembre 2001: continuité ou rupture des logiques terroristes», Annuaire français des relations internationales, vol.3, avril 2002.

مراجع ومقالات عامة في العلوم السياسية

- A. F. K. Organski, World Politics, New York, Alfred. A Knopf, 1968.
- Alice Landau, Théories et pratique de la politique internationale, Paris, Harmattan, 2006.

- Anatol Rapoport (Ed), Prisoner's Dilemma : Recollections and Observations, in Game Theory as a Theory of Conflict Resolution, Dodrecht, Reidel Publishing, 1974.
- Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, New York , The Macmillan Company, 1967.
- Barry Geraint, Political Elites, London, George Allen and Unwin Ltd,1971.
- C.Wright Mills, The Power Elite, London, Oxford U.P,1959.
- Charles San Bro, La politique française vers le monde arabe, Abu Dahbai , Centre des émirats, 2003.
- Dario Battistella, Théories des relation internationales, Paris, Presses de sciences Po, 2006.
- Dean Pruitt, Definition of Situation as a Determinant of International Action, in: David V. Edwards, International Political Analysis, New York, Rinehart & Winston, 1970
- Denise Artaud, L'Amérique des néo-conservateurs : l'empire a-t-il un avenir ?, Paris, Ellipses, 2004.
- Francis Fukuyama, After the Neoconservatives, Londres, Profile Books,2006.
- Frédéric Charillon(dir.), Politique étrangère : Nouveaux regards, Paris, Presses de Science Po, 2002.
- Gabriel Almond & G.Bingham Powell J.R, Coparative Politics Today: A World View, New York, Harper Collins Publishers, 1998.
- Gabriel Almond, Comparative Political Systems. In Journal Of political, New York, Peima, 1956.
- Ghassan Salamé, «Les mutations dans le système mondial et ses dimensions arabes», L'Avenir arabe, n° 288, février 2003.
- Ghassan Salamé, La société et l'État au Machrek Arabe, Beyrouth, Centre des Études sur l'Unité Arabe, 1987.

- Ghassan Salamé, Quand l'Amérique refait le monde, Paris, Fayard, 2005.
- Gilles Lamarque, Le Lobbying, Paris, PUF, 1994.
- Guillaume Devin, Le multilatéralisme : Nouvelles formes de l'action internationale, Paris,
  La Découverte, 2007.
- Hans Moergenthau, Politics Among Nations. The Struggle for Power and Peace, New York, Mac Graw-Hill, 1948.
- James Dougherty et Robert Bfaltzgraff, Contending Théories Of Internatilnal Relations: A Comprehensive Survey, New York, Prentice, 5 Edition, 2009.
- Kenneth Waltz, Man, The State and War, New York, Columbia University Press, 1959.
- Lloyd Jensen, Explaining Foreign policy, New Jersey, Prentice Hall, 1982.
- Marie-Cécile Naves, La fin des néo-conservateurs, Paris, Ellipses, 2009.
- Marie-Claude Smouts (dir), Les nouvelles relations internationales : pratiques et théories, Paris, Presses de sciences Po, 1998.
- Mosca, in Geraint Barry, Political Elites, London, Georges allen & Unwin Ltd, 1971.
- Nicole Nesotto, «la non-européanisation de l'OTAN» les cahiers français, N° 209, mars- avril 1999.
- Nicolo Machiavelli, The Discourses of Nicolo Machiavelli, London, Routledge, 1991.
- Nicolo Machiavelli, The Prince, Beyrouth, Dar Alafaq, 24th edition, 2002.
- Parry Geriant, Political Elites, London, Allen and Uniwen, 1969.
- Philippe Braud, L'émotion en politique, Paris, Presses de sciences po, 1996.
- Philippe Braud, Penser l'Etat, Paris, Seuil, 1997.
- Philippe Braud, Sociologie politique, Paris, L.G.D.J,2008.

- Pierre de Senarclens et Yohan Ariffin, La politique internationale : théories et enjeux contemporains, Paris, Armand Colin, 2006.
- Report Dal, Analyse des politiques modernes, Traduction, Le Caire, Centre Al-Ahram,1993.
- Richard Snyder & Burton Sapin, Foreign Policy Decision Making, New York, Free Press of Glencoe, 1962.
- Samuel Huntington, The Clash of Civilizations & Remaking World Order, New York, Pocket Books, 1998.
- Samy Cohen & Marie-Claude Smouts (dir), La politique extérieure de Valéry Guscard d'Estaing,Paris, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1985.
- Snyder & Diesing, Conflict Among Nations : Bragaining Decision Making and System Structure in National Crisis, Princeton, Princeton University Press, 1977.
- Thomas Lindemann, «Identités démocratiques et choix stratégiques», Revue française de science politique,N°54, 2005/4.
- Verba, Political Culture and Political Development, New York, N.J. Princeton, U.P, 1965.
- Wright Mills, The Power Elite, New York, Oxford University Press, 1950.
- Xavier Crettiez & David Alcaud, Dictionnaire de sciences politiques e sociales, Paris, Dalloz, 2004.
- Xavier Crettiez, Les formes de la violence, Paris, La Découverte, 2008.
- Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, New York, Basic Books, 1998.

مراجع ومقالات صحافيين وسياسيين

- Bernard Dupaigne, Afghanistan,rêve de paix, Paris, Buchetchastel, 2002.
- Blood, Madam Secretary: a biography of Madeline Albright, New York, St Martin's Press, 1997.

- François Mitterrand, ici et maintenant, Paris, Stock, 1980,p,92.
- George Tenet, At The Center of The Storm, New York, Haeper Collins, 2007.
- Gérard Chaliand, L'Amérique en Guerre, Irak-Afghanistan,, Monaco, Rocher, 2007.
- Jacques Chirac, Le temps présidentiel, Paris, Nil, 2011.
- James Becker, la politique de la diplomatie, Le Caire, Madbouli, 1999.
- Jean-Pierre Chevènement, une idée de la république m'amène, Paris, Albin-Michel, 1992.
- Khaled ben Sultan, Guerrier du désert, Paris, Hachette, 1995.
- Nicholas Blanford, Killing Mr Lebanon. The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East, London, I. B. Tauruis, 2008..
- Ockrent, Marenches, Dans le secret des princes, Paris, Stock, 1986.
- Omar Zaidane, Jacques Chirac et le monde arabe, Beyrouth, Alarabiya, 1996.
- Pierre-Jean Luizard, La question irakienne, Paris, Fayard, 2004.
- René Naba, Rafic Hariri: un homme d'affaires premier ministre, Paris, L'Harmattan, 2000.
- Richard Labévière, Le grand retournement, Bagdad-Beyrouth, Paris, Seuil, 2008.
- Stéphane Machand, Arabie Saoudite. La menace Paris, Fayard, 2003.
- Taraq Mitri, La religion et la politique aux Etats-Unis, Beyrouth, Dar Alnahar, 2005.
- Valérie Marcel, Les géants du pétrole, Beyrouth, Alarabiya, 2007.
- Yossef Bodansky, The Secret History of the Iraq, New York, Regan Books, 2004.
- Yvonnick Denoël, 1979 guerres secrètes au moyen-orient, Paris, Nouveau monde, 2008.

الشخصيات التي شاركت في الدِّراسة

- Prince Muqrin ben Abdul Aziz Al Saoud:américanophone, chef du renseignement saoudien, Premier conseiller de son frère le roi Abdallah.
- Prince Turki ben Nasser ben Abdul Aziz Al Saoud :américanophone, anciennement vice-président de la force aérienne saoudienne et responsable du contrat «AL YAMANAH», actuellement Ministre de l'environnement.
- Prince Bander ben Sultan ben Abdul Aziz Al Saoud : américanophone, anciennement ambassadeur saoudien à Washington de 1982 à 2005, promoteur du rapprochement américano-saoudien pendant sa période d'ambassadeur, actuellement président de la sécurité nationale.
- Prince Alwaled ben Talal ben ben Abdul Aziz Al Saoud : américanophone, grand home d'affaires, 4ème fortune dans le monde, proche de M. Sarkozy.
- Nabil Alkhwitar : américanophone, conseiller pétrolier au Ministère du Pétrole saoudien.
- Mohammed Al Cheikh :francophone, diplômé en droit de l'université de Clermont Ferrand ; ambassadeur d'Arabie saoudite à Paris depuis 2003.
- Le général Mohammed Amri : francophone, diplômé du Collège Militaire de Brest, général de la Marine saoudienne, premier délégué de la marine saoudienne en France.
- Saleh Alteear : saoudien francophone, secrétaire général de la Chambre franco-arabe de Paris et président su centre arabo-européen pour les études stratégiques à Paris.
- Kamel Almonjed : saoudien francophone, président du Conseil franco-saoudien des hommes d'affaires depuis 2007.
- Maan Alhafez : saoudien francophone, diplômé en droit privé de l'Université de Poitiers, fils de l'ambassadeur saoudien à Paris.
- Abdullah Al Khateeb : saoudien francophone diplômé en linguistique de l'Université de Rouen, conseiller culturel à l'Ambassade d'Arabie Saoudite à Paris.

- Muhammed Alssubaie : saoudien américanophone, général dans les forces aériennes saoudiennes.
- Faisal Almuammer : saoudien américanophone, propriétaire et directeur général de la société médicale Danad en Arabie Saoudite.
- Capitaine Kaled Kalf : saoudien américanophone, responsable dans la société Saudi Airlines.
- Fahd Almuammer : saoudien américanophone, chef de l'investissement à la Banque Centrale Saoudienne.
- Abdullah Obthani : saoudien américanophone, chef du marketing de la société Ford en Arabie Saoudite.
- Adnan Alnoeem : saoudien américanophone, fils du ministre du Commerce en Arabie Saoudite.
- Abdullraman Aljuresi : saoudien américanophone, chef des chambres commerciales et grand homme d'affaires en Arabie Saoudite.
- Waled Alatas : saoudien américanophone, chef des relations publiques de la société Ben Laden Thalès.
- Ahamed Alkhames : francophone, diplômé de l'Institut d'études politiques de Paris, directeur du bureau de l'agence Saudi Presse à Paris.
- Les français :
- François Heisbourg : Conseiller spécial du président français et directeur de la fondation pour la Recherche Stratégique, Paris.
- Charles-Henri d'Arragon : ambassadeur français à Riyad de 2004 à 2007. Son travail à l'ambassade française en Arabie Saoudite fut couronné de succès à tel point que lui fut attribuée la médaille du roi Abdel Aziz, lors de son départ.
- Bernard Besancenot : ambassadeur français à Riyad depuis 2007.
- Alain Le Chevalier : grand conseiller chez Total en Arabie Saoudite.
- Colonel Jean-Philippe Bonnet : conseiller militaire à l'ambassade de France en Arabie Saoudite.
- Jacques Bourgeois : président du bureau de la société EADS en Arabie Saoudite.
- Philippe Drapé-Frisch : conseiller sécuritaire à l'ambassade de France à Riyad.

- Le conseiller Jean-François Guillaume : conseiller de presse à l'ambassade de France à Riyad.
- Philippe Fouet : conseiller commercial à l'ambassade de France à Riyad.
- Gilles Kepel : directeur du programme Moyen Orient à l'Institut d'études politiques de Paris.
- Hosham Dawod d'origine irakienne, est chercheur au centre d'Etudes interdisciplinaires des faits religieux (CEIFR) du CNRS depuis 2001.
- Georges Malbrunot : journaliste au journal Le Figaro.
- Olivier de Lage : journaliste à RFI ; il a publié un ouvrage sur la géopolitique en Arabie Saoudite en 2006.
- Alain Gresh : journaliste au Monde diplomatique.
- Hugues de Parcevaux : chef des relations publiques à la Banque franco-saoudienne à Riyad.
- Pierre Prier : journaliste au journal Le Figaro.

المراجع العربية

١- مراجع تتعلق بالمملكة العربية السعودية وفرنسا

أحمد الخولي، «هل شاركت المملكة العربية السعودية في حرب العراق؟» الحوار المتمدن، يوليو، ٢٠٠٥.

- أحمد الدجاني، الحوار العربي الأوروبي: الفكر والمسار والمستقبل، القاهرة، دار المستقبل، ١٩٩٣.
- أحمد دحلان، دراسة السياسة الداخلية للسعودية، بيروت، دار الهلال، ٢٠٠٨.
- آمال سعد زغلول، سياسات السعودية ودور الأمير فيصل في إعادة بنائها في ضوء الوثائق الأمريكية ١٩٥٨-١٩٦٠، القاهرة، مركز المحروسة، ١٩٩٥.
- بول بالطا، السياسة العربية للجنرال ديجول وبومبيدو، بيروت، السندباد، ١٩٧٣.
- جمال خاشقي، علاقات حرجة: السعودية بعد ١١ سبتمبر، بيروت، دار الريس، ٢٠٠٩.
- جواد بشارة، «التغيرات في العلاقات الفرنسية العراقية»، الحوار المتمدن، رقم ٢٤، أبريل ٢٠٠٩.
- جورج طعم]، قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، معهد الدِّراسات الفلسطينية، ١٩٧٥.
- رضا عبد السلام علي، استثمار اقتصاد الفوائض النفطية: دراسة مقارنة على السعودية، أبوظبي، مركز الإمارات، ٢٠٠٨.
- زكريا بيومي، «العلاقات السعودية الإيرانية بين التنافس والتقارب»، مجلة العصر، ديسمبر ٢٠٠٧.
- سليمان المالك، «دراسة كبار موظفي الدولة وكبار رجال الأعمال في المملكة» رسالة دكتوراه غير منشورة، جورجيا، جامعة جورجيا، ١٩٨٩.

- سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة، دار الكتاب، ١٩٦٧.
- عايدة أيوب، الحرب الأمريكية على أفغانستان، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٢.
- عبد الله الخطيب، السعودية في الخطاب الإعلامي الفرنسي، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦.
- عبدالكريم الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج، الرياض، العبيكان، ٢٠٠٧.
- عبدالله الطريقي، النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الريس، ٢٠٠٤.
- عصام عبد الشافي، العلاقات السعودية الأمريكية: دراسة تأثير البعد الديني، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية ١٩٤٥-٢٠٠٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
- غازي القصيبي، الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية: حرب إعلامية أو مواجهة سياسية، بيروت، العربية، ٢٠٠٦.
- فهد السماري، «العلاقات الفرنسية العربية في ضوء القضية الفلسطينية»، الرياض، دار الملك عبدالعزيز، مايو ٢٠١٠.
- محفوظ الزيدي، التاريخ الحديث للسعودية، عمان، دار حسام، ٢٠٠٤.
- محمد الغزي، «آفاق العلاقات الفرنسية السورية»، الخليج الإماراتي، ٢٠/٩/٢٠٠٨
- محمد بن صنيتان، النخبة السعودية: دراسة التحولات والصدامات، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- محمد بن صنيتان، السعودية: الدولة والمجتمع، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث، عام ٢٠٠٨.

- يوسف الجهماني، الإسلام والغرب: العلاقات الأمريكية السعودية كمثال، دمشق، دار حوران، ٢٠٠٣.
- يوسف عبدالله مكي، «نتائج أحداث سبتمبر على السعودية: الحصاد»، الوطن، أكتوبر ٢٠٠٩.

٢- مراجع تاريخية.

- خالد العنقري، شبه الجزيرة العربية في العصور الأوربية القديمة نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن العشرين، باريس، معهد العالم العربي، ٢٠٠١.

٣- مراجع إسلامية

- سليمان العيد وآخرون، النظام السياسي في الإسلام، الرياض، دار الوطن، ٢٠٠٩.
- عبد القادر عودة، الإسلام والأوضاع السياسية، بيروت، دار الرسالة، ١٩٨١.
- محمد العوا، النظام السياسي في الإسلام، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٤.

٤- قضايا سياسية

- إبراهيم الدقاق، القضية الفلسطينية: الوجود والهوية، عمان، العربية، ٢٠٠٥.
- أحمد العموش أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، الرياض، إصدارات جامعة نايف، ١٩٩٩.
- باقر النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٣.
- بسيوني حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

- جلال عبد الله معوض، السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.
- جورج فرشخ، فرنسوا ميتران والقضايا العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.
- حسان بوقنطار، السياسة الخارجية لفرنسا تجاه الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- حسن توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- حسين معلوم «الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع..والآفاق» السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢.
- خلدون النقيب، الصراعات القبلية والديمقراطية، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٦.
- ربيع & مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٤.
- سعد الدِّين إبراهيم، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- سعيد الجمحي، تنظيم القاعدة: النشأة والخلفية الفكرية: اليمن نموذجاً، القاهرة، مدبولي، ٢٠٠٧.
- السيد أمين شلبي، «أمريكا والعالم: أسئلة الهيمنة الأمريكية» شؤون عربية العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢.
- شفيق الغبرا، دراسة آليات الدولة القطرية: السلطة والمجتمع، القاهرة، مركز ابن خلدون، ٢٠٠٤.
- شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢.
- صالح الطيار، الإرهاب الدولي، باريس، مركز الدِّراسات العربي الأوربي، ٢٠٠٢.

- صالح الطيار، الحوار العربي الأوروبي نحو شراكة إستراتيجية مستدامة، باريس، معهد العالم العربي، ٢٠٠٦.
- عايدة العالي، الحرب الأمريكية ضد أفغانستان والعالم الإسلامي، بيروت، دار الهادين ٢٠٠٢.
- عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- علي هلال ونيفين مسعد، الأنظمة العربية أسباب الاستمرارية والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
- عمر الخولي، الوزارات والوزراء في السعودية، جدة، المؤلف، ١٩٩٨.
- غازي القصيبي، أزمة الخليج: محاولة للفهم، لندن، دار الساقي، ١٩٩١.
- كمال ديب، الحرب والتجارة: رجال السلطة في لبنان، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٧.
- مايسة الجمال، النخبة السياسية في مصر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
- مجدي الداغر، الصراع الحضاري بين الشرق والغرب بسبب هجمات سبتمبر، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٩.
- محسود نوري، مستقبل باكستان بعد ١١ سبتمبر والحرب الأمريكية في أفغانستان، أبوظبي، مركز الإمارات، ٢٠٠٣.
- محمد إبراهيم فضة، «أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية»، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٤، أكتوبر عام ١٩٨٣.
- محمد الحلوة، مقدمة العلوم السياسية، الرياض، العبيكان، ٢٠٠٣.
- محمد الفرا، التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٤.

- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٩٢.
- محمد عواد، مكافحة الإرهاب، الرياض، أكاديمية نايف، ١٩٩٩.
- محمد عوض، الإرهاب واتجاهاته، الرياض، إصدارات جامعة نايف، ١٩٩٩.
- مصطفى علوي سيف، «الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: التحرك نحوالمجهول» السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٢.
- ناظم الجاسور، الفكر السياسي الأمريكي المعاصر: صراع الحضارات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أبوظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣.
- ناظم الجسوري، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على القضايا العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
- نبيه الأصفهاني، «أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر»، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، فبراير ٢٠٠٢.
- هنري كسينجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحودبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

Presse

Le Monde.
Le Monde Diplomatique.
L'Express.
Le Point.
Libération.
Le Parisien.
Le Figaro.
Washington Post.
Alriyadh.
Al Sharq Alawsat.
Al Haiyah.
Okaz.
The Wall Street Journal.
Chicago Tribune.
The Wall Street Journal.
Al-Qods Al-Araby

Internet

Ambassade d'Arabie Saoudite aux Etats-Unis: www.saudiembassy.net
Ambassade de France en Arabie Saoudite: www.ambafrance.
Arabie Attaché culturel en France: www.culturearabie.net
Banque Centrale Saoudien: www.sama.gov.sa
Banque Saoudo-Américaine: www.samba.com.sa
Banque Saoudo-Française: www.alfransi.com.sa
Conseil de Coopération du Golfe: www.gcc-sg.org
Ministère Français des Affaires étrangères: www.diplomatie.gouv.fr
Ministère Saoudien de la Défense: www.moda.gov.sa
Ministère Saoudien de l'informations: www.saudinf.com
Ministère Saoudien des Affaires étrangères: www.mofa.gov.sa
Ministère Saoudien des Affaires islamiques: www.al-islam.org.sa
Nations Unis: www.un.org
Organisation de la Conférence islamique: www.oic-oic.org

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

برغم العلاقات المتينة والتحالف الإستراتيجي الأمريكي السعودي على مستوى الأمن والنفط، وبرغم الارتباط البراغماتي والعاطفي بين الرياض وواشنطن، إلا أن الأزمات والحروب والطموحات كانت حاضرة وسببت توترات سياسية بين الأصدقاء في ظل رغبة سعودية بممارسة دور إقليمي فاعل مستقل مقابل قوى المنطقة، لاسيما وأنها تملك موارد ومقومات الريادة الإسلامية .

بسبب حرب الستة أيام في يونيو ١٩٦٧، وجدت الرياض في باريس مخرجاً سياسياً تلجأ إليه وتمارس عبره الضغط على الحليف الأمريكي عند حدوث الأزمات السياسية خصوصاً المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، في ظل توجه فرنسا ديغول بخروج باريس من العباءة الأمريكية ومحاولة خلق توازن قوى عالمي عبر قيادة أوروبا .

في هذا السياق السياسي المعقد يستعرض الدكتور فيصل المجفل العلاقات الفرنسية السعودية وتأثير المتغير الأمريكي الحليف للرياض وباريس في نفس الوقت عبر محاولة دراسة سلوكيات القادة على مستوى صناعة القرار الفرنسي والسعودي، وعبر تحليل السياسة الخارجية للرياض ولباريس والأدوات والأشخاص والتوجهات المؤثرة حيث استعراض مرحلة كل ملك سعودي ورئيس فرنسي منذ قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠١٢.

هناك شخصيات سياسية واقتصادية على مستوى عال شاركوا في هذا الكتاب بآرائهم وتفسيراتهم للأحداث مثل ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز، النائب الثاني الأمير مقرن بن عبد العزيز والأمير الوليد بن طلال، أو شخصيات سياسية تم تحليل سلوكها السياسي ودورها في العلاقات الفرنسية السعودية مثل الرئيس اللبناني رفيق الحريري.

